كلية الحقوق والإدارة العامة

برنامج الحكومة والحكم المحلي

رسالة ماجستير بعنوان:

توطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية في سياق الصراع: البلديات الفلسطينية "أ" و "ب" كحالة دراسية

Localizing the sustainable development goals in Palestinian local authorities in the West Bank in the Context of conflict: Palestinian municipalities “A” and “B” as a case study

إعداد الطالبة:

روان الشوملي

إشراف:

الدكتور جهاد العيسة **الدكتور خالد رجب**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الحكومة والحكم المحلي من كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، فلسطين.

2022

توطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية في سياق الصراع: البلديات الفلسطينية "أ" و "ب" كحالة دراسية

Localizing the sustainable development goals in Palestinian local authorities in the West Bank in the Context of conflict : Palestinian municipalities “A” and “B” as a case study

إعداد الطالبة:

روان الشوملي

إشراف:

الدكتور جهاد العيسة الدكتور خالد رجب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الحكومة والحكم المحلي من كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت.

نوقشت هذه الرسالة في شهر حزيران لعام 2022

أعضاء لجنة المناقشة:

المشرف	د. جهاد العيسة	التوقيع: _____
المشرف	د. خالد رجب	التوقيع: _____
الممتحن الداخلي	د. أيمن الزرو	التوقيع: _____
الممتحن الخارجي	د. عبدالرحمن التميمي	التوقيع: _____

الخطط

التي يتم وضعها للنمو الاقتصادي ولحماية البيئة والهواء والماء والحياة البحرية والبرية هي في الواقع خطط لحماية الإنسان.

"إن النضال العالمي من أجل الاستدامة سيفشل أو ينجح في المدن"[1]

[1] Ban Ki-moon, (Secretary-General of the United Nations), "Remarks to High-Level Delegation of Mayors and Regional Authorities", New York, April 23, 2012, https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2012-04-23/remarks-high-level-delegation-mayors-and-regional-authorities

إهداء

إلى والدي ووالدتي المبجلين، منبت الخير والتضحية وملحمة الحب والإيثار.... أطال الله في عمركما وأمدكما بالصحة والعافية

إلى زوجي.... رفيق الدرب وشريك الحياة وصديق العمر

إلى أخي وأخواتي .... سندي وعزوتي وملاذي الآمن

إلى تلك الروح التي فارقتني بجسدها ولكنها ما زالت ترفرف في سماء حياتي

إلى ضلعي ثالوث الصداقة المقدس

إلى مدينتي بيت ساحور التي أعشق

إلى جموع الأهل والأصدقاء

إلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا الجهد المتواضع

إلى جميع الباحثين وطلبة العلم

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

لكلّ مبدعٍ إنجاز، ولكلّ شكرٍ قصيدة، ولكلّ مقامٍ مقال، ولكلّ نجاحٍ شكر وتقدير.....

أشكر الله أولاً وآخراً على فضله وامتنانه أن يسر لي هذا العمل المتواضع، وأعانني ورسم ابتسامة النجاح على قلبي بعد أن تشربت الجد والعمل، لأحمل شعاع الأمل لأمة تحتاجنا شموساً تنير ظلام الجهل.

فإلى من احتضـــننا بقلبه وأعطانا ســـيفاً جديداً للتحدي، تحدي الجهل..... إلى من جل فوق لســـاني كلاماً وأدمن عقلي أفكارا، تجعلنا نثبت دائماً بأن عقولنا قادرة على مواجهة التحديات..... إلى من علمنا بأن التعليم هو جواز سفرنا إلى المستقبل وبأن العلم، والمعرفة هما السلاح الأمثل لمواجهة مصاعب الحياة فبهما ترتقي الأمة ويعلو شأنها... جامعة بيرزيت شكراً لكم.

يا من مزجتم القول بالفعل فكانت الحقيقة..... يا من سجدت لعيونكم أسوار القدس العتيقة
يا من كانت الساعات في عيونكم أقل من دقيقة ..... يا من صنعتم البنادق من أوراق النرجس الرقيقة
أنتم خارطة الوجود..... وأنتم إلى القدس أسمى طريقة..... أساتذتنا ذوي العلم والخبرة شكراً لكم.

له حضور الحكمة وهيبة العدالة، في صمته نداءٌ للفكرة وفي كلماته قوةٌ كامنة، إنه الذي قدم علمه وفكره وابداعه لينمي أفكارنا وثقافتنا وينير دربنا ويمنحنا طاقةً للتقدم والرقي. لم يبخل بعطاءه من نبع العلم والحكمة، فكان علمه ومعرفته نبعٌ لا يتوقف عن التوقف بل يظل يسكب ما عنده من معلومات ومعرفة، هو بمثابة محطة للتزود بالوقود العقلي ذاك الوقود الذي ينير العقل ويســـيره، لقد أغنى عقولنا بمبادىء السياسات العامة (التصميم، التنفيذ، التقييم) وبعلوم التنمية المستدامة وسياسات تنفيذها.
إنه من ألهمني لأختار الحقل الذي سأنبش فيها من معرفة وعلوم، وساعدني على إختيار موضوع البحث.
الدكتور المشرف على البحث جهاد العيسة شكراً لك

حكمتهُ شمسٌ تشرق بالأمل وألوان قوس القزح في سماءٍ ملؤها الضجيج والدعاء، فهو عندما يشرح يبدأ بالتحليل وعندما يحلل ينتقل إلى الانتقاد وعندما ينتقد يستفزنا ويحثنا على إيجاد الحلول، إنه من تخطى كل محال وأثمن عقولنا معرفة وعلمنا بأن الحياة معرفة وأســـاليب واتجاهات، وبأن الحياة محطةٌ نقف في انتظار القادم من الأيام وفي العيون دهشــة وفي الفم سـؤال، وفي اليد ارادة تدفعنا لاقتحام المسـتحيل، لقد تغيرنا لقد نضــج فكرنا واتســعت خبراتنا ولقد كنت على حق فالثابت الوحيد في العالم هو التغيير، في هذه اللحظات الشكر يتسابق مع الكلمات، فشكراً لك يا علمتنا أصول التخطيط والإدارة الاستراتيجية في الهيئات المحلية وأمددتنا بومضاتٍ إدارية وبإشعاعاتٍ عن الحكم المحلي والهيئات المحلية.
الدكتور المشرف على البحث خالد رجب شكراً لك

دائماً هي سطور الشكر في غايات الصعوبة عند الصياغة، ربما لأنها تشعرنا دائماً بقصورها وعدم ايفائها حق من نهديه هذه الأسطر ونحن نحاول صياغة كلمات الشكر إلى ينبوع عطاء تدفق بالعلم والفكر ليروي قلوبنا، فإلى عضوي لجنة المناقشة الدكتور: عبد الرحمن التميمي، والدكتور: أيمن الزرو اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتكرما بإرشادي إلى مواطن الخلل والنقص ليتم تسديده وإتمامه وتصويبه لإخراج الرسالة بأفضل صورة شكراً لكما.

وإلى كل الجنود المجهولين التي عملت بصمت وساهمت في إخراج هذه الرسالة ومدت يد العون من خلال إبداء الملاحظات أو تقديم المعلومات والتسهيلات، والتي تلوح في سمائنا دوماً كالنجوم البراقة، والتي لا يخفت بريقها عنّا لحظةً واحدةً، نترقّب إضاءتها بقلوب متلهفة، ونسعد بلمعانها في سمائنا كلّ ساعة، فاستحقت وبكلّ فخر شكرها وامتناننا لها. نشكركم جميعاً ونرجو منكم اعتبارَ هذهِ الكلمة شكرٍ خاصٍ لكلٍ منكم.

وإلى زميلاتي وزملائي: شكراً على الهواء الطلق في الحرية، شكراً على الالتحام الأسري الجميل، فمعاً شكلنا أنفسنا وعبرنا عنها بصدق الكلمات، تلك الكلمات التي لا أملك أكثر منها لأقدمها لكم فهي من أغلى ما أملك وما أعبر به عن مشاعري وباطن قلبي وشكراً لشكري الذي يراكم أعلى منه.

قائمة المحتويات:

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	ث
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	خ
قائمة الجداول	ذ
قائمة الملاحق والصور التوضيحية	ص
ملخص البحث	ض
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	1
خلفية عامة	1
المقدمة	1
التعريفات الإجرائية/الاصطلاحية	4
مشكلة البحث	6
أسئلة البحث	8
الفرضيات	9
أهداف البحث	10
أهمية البحث	11
حدود البحث	12
الخلاصة	12
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	13
تمهيد	13
المقدمة	13
الدراسات السابقة	15
التعقيب على الدراسات السابقة	25
الفجوة البحثية	26
الخلاصة	27
الفصل الثالث: الإطار النظري للبحث: التنمية المستدامة، والتوطين، والمدينة المستدامة	28
المقدمة	28
تمهيد	31
المبحث الأول: التنمية المستدامة	32
تمهيد	32
مفهوم التنمية وتطور مفهوم التنمية المستدامة	32
أهداف التنمية المستدامة	36
أبعاد التنمية المستدامة	38
الخلاصة	41
المبحث الثاني: توطين أهداف التنمية المستدامة	42
تمهيد	42
مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة	42
مراحل توطين أهداف التنمية المستدامة	44
أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة	46
فرص توطين أهداف التنمية المستدامة	47
تحديات توطين أهداف التنمية المستدامة	49

الموضوع	رقم الصفحة
الخلاصة	50
المبحث الثالث: المدينة المستدامة	50
تمهيد	50
مفهوم المدينة المستدامة	51
أبعاد المدينة المستدامة	53
الخلاصة	56
الفصل الرابع: التجربة الفلسطينية في الحكم المحلي والتنمية المستدامة	57
المبحث الأول: الحكم المحلي	57
تمهيد	57
مفهوم الحكم المحلي	57
التطور التاريخي للحكم المحلي في فلسطين	59
هيكل نظام الحكم المحلي الفلسطيني	63
واقع ووظائف الهيئات المحلية الفلسطينية	64
الهيئات المحلية والتنمية	67
دور الهيئات المحلية تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	67
الخلاصة	70
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في فلسطين	70
تمهيد	70
التجربة الفلسطينية في التنمية المستدامة	71
التنمية المستدامة في الخطط الوطنية	75
التجربة الفلسطينية في توطين أهداف التنمية المستدامة في فلسطين	77
الخلاصة	83
الفصل الخامس: الإطار التطبيقي للبحث	84
تمهيد	84
منهجية البحث	84
أدوات البحث	84
مجتمع البحث	95
عينة البحث	96
متغيرات البحث	97
المعالجة الإحصائية	98
صعوبات البحث	103
تحليل البيانات: تحليل المحتوى	103
تحليل البيانات: تحليل المقابلات الشخصية	118
تحليل البيانات: محاور الاستبانة	154
نتائج البحث	214
التوصيات	216
المصادر والمراجع	220
المصادر والمراجع	220
الملاحق	237

قائمة الجداول:

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	مقاصد أهداف التنمية المستدامة والتي تتقاطع مع أدوار الهيئات المحلية	85
2	مقاصد أهداف التنمية المستدامة والتي تتقاطع مع أدوار الهيئات المحلية الموزعة على محاور الإستبانة	89
3	نتائج معادلة ارتباط بيرسون للدرجة الكلية لمحاور الإستبانة	92
4	نتائج معادلة كرونباخ ألفا لثبات الأداة	93
5	مقياس ليكرت الخماسي	98
6	مفاتيح درجات المتوسطات الحسابية لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة	99
7	الفترة الزمنية للخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	101
8	التكرارات والنسب المئوية لمدة الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	102
9	تقييم الاحتياجات المحلية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	104
10	التكرارات والنسب المئوية لتقييم الاحتياجات المحلية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	105
11	مشاركة أصحاب المصلحة المحليين عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	105
12	التكرارات والنسب المئوية لمشاركة أصحاب المصلحة المحليين عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	107
13	التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والبيئي والبنية التحتية والاقتصادي المحلي والحكمي والإداري المحلي عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	107
14	التكرارات والنسب المئوية للتشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والبيئي والبنية التحتية والاقتصادي المحلي والحكمي والإداري المحلي عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	108
15	الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	109
16	التكرارات والنسب المئوية للأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	110
17	الموازنات والاستراتيجيات المالية عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	110
18	التكرارات والنسب المئوية للاستراتيجيات المالية عند إعداد البرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	111
19	توفر الجدول الزمني للتنفيذ عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	111
20	التكرارات والنسب المئوية لتوافر جدول زمني للتنفيذ عند إعداد البرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	112
21	توفر أدوات الرصد والتقييم عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	113

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
22	التكرارات والنسب المئوية لتوافر أدوات الرصد والتقييم عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	114
23	مواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة، أجندة السياسات العامة، الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي، والمخططات الهيكلية الفيزيائية المكانية عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي	114
24	التكرارات والنسب المئوية لمواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة، عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	115
25	ملخص جميع فئات تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي	117
27	اللاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين	118
28	التكرارات والنسب المئوية للاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين	120
29	دور الهيئات المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	120
30	التكرارات والنسب المئوية لدور الهيئات المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	121
31	التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي	122
32	التكرارات والنسب المئوية للتحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي	125
33	في رأيك، هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي	126
34	التكرارات والنسب المئوية لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي	127
35	كيف سهلت\عرقلت السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	128
36	التكرارات والنسب المئوية لكيفية تسهيل أوعرقلة السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	129
37	ينظر إلى اللامركزية خاصة الإدارية والمالية على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك	130
38	التكرارات والنسب المئوية لأهمية اللامركزية خاصة الإدارية والمالية في تحقيق التنمية المستدامة	131
39	ينظر إلى معايير الحكم الرشيد على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك	131
40	التكرارات والنسب المئوية لأهمية معايير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة	132
41	الأنشطة التي قامت بها مؤسستك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	139
42	المؤسسات الشريكة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	141
43	التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الشريكة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	143
44	الإجراءات أو التوصيات لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة	144
45	التكرارات والنسب المئوية للإجراءات أو التوصيات لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة	144
46	الاقتراحات لآليات تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	145
47	التكرارات والنسب المئوية لاقتراحات آليات تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	146

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
48	أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية	147
49	التكرارات والنسب المئوية لأول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية	147
50	هل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة العالمية، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية	148
51	التكرارات والنسب المئوية لهل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة العالمية، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟	148
52	الأعداد والنسب المئوية للأسئلة النوعية المتعلقة بالوعي بأهداف التنمية المستدامة	156
53	الأعداد والنسب المئوية لقنوات الحصول على المعرفة	156
54	الأعداد والنسب المئوية لأهداف التنمية المستدامة والتي تضعها الهيئة المحلية ضمن أولوياتها ورؤيتها الاستراتيجية	156
55	المتوسطات الحسابية لأولوية أهداف التنمية المستدامة	157
56	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها	158
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها بحسب متغير المحافظة	160
58	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة	161
59	نتائج اختبار_أل أس دي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات بحسب متغير المحافظة	161
60	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها حسب متغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	162
61	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	163
62	نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	163
63	نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في متوسطات الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي	163
64	قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها	164
65	المتوسطات الحسابية حول الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها حسب متغير الموقع الوظيفي	164
66	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً الموقع الوظيفي	165
67	نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي	165
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة	168
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة بحسب متغير المحافظة	169
70	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة	170

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
71	نتائج اختبار_أل أس دي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات بحسب متغير المحافظة	170
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة حسب متغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	171
73	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	172
74	نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	172
75	نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في متوسطات متغير إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي	173
76	قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة	174
77	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحاور الاستبانة ككل	176
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات المحور الأول الحكم الحضري	178
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور التنمية الاقتصادية	181
80	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور التكنولوجيا	183
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	185
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور الثقافة والإدماج الاجتماعي	187
83	نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في درجة كل محور من محاور الاستبانة وللدرجة الكلية تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي	191
84	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير التصنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	192
85	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الحكم الحضري لمتغير التصنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بحسب اختبار LSD	193
86	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب تصنيف البلديات وفق صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الحكم الحضري	194
87	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD	194
88	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية	195
89	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التكنولوجيا بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD	196
90	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التكنولوجيا	196

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
91	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD	197
92	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية	198
93	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD	198
94	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي	199
95	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث الدرجة الكلية بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD	199
96	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث الدرجة الكلية	200
97	نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة	201
98	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الحكم الحضري بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD	201
99	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الحكم الحضري	203
100	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية بحسب المحافظة بحسب اختبار LSD	203
101	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية	205
102	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التكنولوجيا بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD	205
103	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية	206
104	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD	207
105	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية	208
106	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الثقافة والادماج الاجتماعي بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD	209
107	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي	210
108	المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث (الدرجة الكلية) بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD	210
109	الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث الدرجة الكلية لأهداف التنمية المستدامة	212
110	قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير ومتغير درجة التطبيق لمعايير وأهداف التنمية المستدامة	212

قائمة الملاحق والصور التوضيحية:

قائمة الصور التوضيحية:

الرقم	اسم الصورة	رقم الصفحة
1	الأبعاد الكلاسيكية للتنمية المستدامة	38
2	أداة التوطين في سياق الصراع	153

قائمة الملاحق:

الرقم	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	ملخص بيانات الهيئات المحلية حسب المحافظة	237
2	العجل أو الوردة والتي تم تصميمها من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية حول المقاصد التي تتقاطع مع الهدف التنموي الحضري الحادي عشر في فلسطين	237
3	قائمة محكمين أداة الإستبانة	238
4	استبانة قياس مدى وعي وتطبيق معايير وأهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية	239
5	عدد المجالس البلدية في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حسب تصنيف المجلس	253
6	عدد أعضاء المجالس البلدية في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حسب تصنيف المجلس	254
7	مجتمع البحث وعينته (الاستمارة)	254
8	عدد السكان حسب نوع الهيئة المحلية	254
9	عينة البحث للمقابلات	254
10	آلية تخصيص الأموال وتصنيف البلديات حسب معايير ومؤشرات أداء صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	255
11	مصفوفة القضايا ذات الأولوية والأهداف والمؤشرات والبرامج والمشاريع التنموية لمحافظة رام الله والبيرة وعلاقتها بأجندة السياسات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة	256
12	مصفوفة الأهداف الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي وعلاقتها وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة	256
13	الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة البحث	257
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم الوضع المالي	257
15	قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة	258
16	حالة التوفر لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	263

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى الخروج بأداة فعالة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في أحد أهم مكونات قطاع الحكم المحلي الخدمي، الأقرب إلى الجمهور، ألا وهو الهيئات المحلية؛ حيث تعتبر الهيئات المحلية المزود الرئيسي للكثير من الخدمات التي تُقدم للمواطنين، وذلك في ظل الظروف الهشة، غير المستقرة، والصعبة والتي تتطلب مهارات وأدوات ومؤشرات محلية خاصة لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة. كما وهدف البحث إلى تقييم مدى الوعي بمفهوم وأهداف التنمية المستدامة في هيئات الحكم المحلي الفلسطينية ومعرفة واقع وجود منظومة عمل قائمة على البقاء والاستمرارية؛ أي دراسة مدى تطبيق أهداف التنمية المستدامة محلياً في هيئات الحكم المحلي الفلسطينية، من وجهة نظر أعضاء ورؤساء ومدراء هذه الهيئات المحلية، خاصةً في البلديات المصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي في الضفة الغربية كحالة دراسية. بالإضافة إلى دراسة أهم معيقات توطين وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية، والخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي من شأنها تعزيز أداء الهيئات المحلية وتعزيز قدرة وفعالية أعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية، على تقديم الخدمات الأفضل وتطبيق الإدارة والحكم الصالح، ومواكبة المستجدات بكفاءة وفعالية، والاستجابة لحاجات المجتمع في الحاضر والمستقبل.

تكونت عينة البحث من أعضاء ورؤساء ومدراء البلديات الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي في الضفة الغربية بالإضافة إلى كبار موظفي وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، ووكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والفريق الوطني للتنمية المستدامة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن لدى البلديات الفلسطينية المستهدفة درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، كما وأنها تقوم بإشراك أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية) لمعالجة قضايا التنمية المستدامة وذلك بمستوى مرتفع. بالإضافة إلى أن درجة تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في البلديات الفلسطينية المستهدفة كانت بمستوى متوسط وقد جاءت حسب الترتيب التنازلي التالي: الحكم الحضري، فالإدماج الاجتماعي والثقافة، فالتكنولوجيا، فحماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، فالتنمية الاقتصادية.

وخلص البحث إلى توصيات أهمها الاعتراف بالدور الطليعي لهيئات الحكم المحلي بوصفها شريكاً أساسياً في وضع وتخطيط وتنفيذ ومراقبة سياسات واستراتيجيات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الحضرية، وذلك في إطار تعزيز الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. العمل على زيادة الوعي والتدريب لدى الجهاز التنفيذي والهيكل المنتخب في هيئات الحكم المحلي والمناصرة لمؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية بمفاهيم التنمية المستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، من أجل فهم عميق لدورهم في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركتهم وملكيتهم. تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة ولا سيما الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة والاستجابة والرقابة في الهيكل المؤسسي للهيئات المحلية. ضرورة تطوير منهجية التخطط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية وذلك من أجل إدماج عملية موائمة الأهداف والخطط التنموية الاستراتيجية للهيئة المحلية مع الإطار الاستراتيجي والخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي، وأولويات وخطط الحكومة الوطنية المتمثلة بأجندة السياسات العامة خاصةً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وأيضاً لتلائم المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة كالتغير المناخي، الطاقة المتجددة، معالجة التلوث والحفاظ على البيئة. إنشاء ادارة خاصة في وزارة الحكم المحلي تعنى بالتنمية المستدامة وبتوطينها في البعد المحلي وبمتابعة وممارسة وتنفيذ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة. العمل على تطوير البيئة القانونية ومنظومة الأنظمة والقوانين الناظمة لقطاع الحكم المحلي، بهدف إعادة صياغة دور ومسؤوليات وصلاحيات وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة كصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكالاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ودور وصلاحيات ومهام الهيئات المحلية الفلسطينية، وتبني سياسات حكومية ومحلية واضحة للانتقال التدريجي نحو اللامركزية خاصةً اللامركزية الإدارية والمالية ضمن خطة شاملة وفعالة؛ تكون فيها هيئات الحكم المحلي قادرة على الانتقال من الدور التقليدي لها كمقدم للخدمات الأساسية العامة إلى الدور التنموي كشريك فعال في قيادة التنمية المحلية والبناء.

Abstract:

This research aims at providing an effective tool to localize the Sustainable Development Goals (SDGs) in one of the most important components of the local government service sector, the closest to the public, which is local authorities -the main provider of many services to citizen - in fragile, unstable, and difficult conditions that require special skills, tools and indicators for localizing the SDGs. The research also aims to assess the awareness of the SDGs in Palestinian local government bodies and to study the extent to which SDGs are applied in Palestinian local authorities, from the point of view of council members, mayors and managers of these local authorities, particularly in municipalities classified A and B according to the classifications of the Ministry of Local Government (MOLG) in the West Bank. In addition to studying the most important obstacles to localizing the SDGs in the Palestinian municipalities, and to come up with a set of conclusions and recommendations that would enhance the performance of local authorities to provide better services and apply management and good governance, and to keep developing efficiently and effectively, and to respond to the needs of society now and in the future.

The research sample consisted of council members, mayors and directors of Palestinian municipalities classified as A and B according to the classifications of the (MOLG) in the West Bank. In addition to senior employees of the (MOLG), the Muncipal Development & Lending Fund (MDLF), the Associtions of Palestinian Local Authorities (APLA), the UNHABITAT, and the National Sustainable Development Team, and the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS).

The most important findings of the research is that the targeted Palestinian municipalities have an average degree of awareness related to the concept of sustainable development and its goals, and they engage with local stakeholders (government, civil society organizations, private sector, and academia) to address sustainable development issues at a high level. In addition, the degree of implementing the SDGs in the targeted Palestinian municipalities was found to be at an average level and came in the following descending order: urban governance,

social integration and culture, technology, environmental protection and management of natural resources, and economic development.

The research has revealed the following important recommendations: recognizing the role of local authoritis as a key partner in the development, planning, implementation and monitoring of inclusive and effective urban policies and strategies in the context of strengthening national, local and multi-stakeholder partnerships to accelerate the achievement of SDGs; increase awareness and training to the executive body and the elected members in local authorities and advocate for civil society institutions, private sector, and local communities with the concepts of SDGs, and its applications in their daily work to enhance their participation and ownership; establishing good governance, especially transparency, community participation, accountability, and response in the institutional structure of local authorities; developing the methodology of the strategic development planning for Palestinian cities in order to align the strategic development goals of the local authorities with the strategic framework and sectoral plan of the Ministry of Local Government, and the plans of the national government represented in the public policy agenda, especially with regards to SDGs, and also to integrate modern concepts of sustainable development such as climate change, renewable energy, pollution treatment and environmental preservation. Establishing a special department in the Ministry of Local Government concerned with sustainable development, its localization and implementation. In addition to developing legal framework of the local government sector in line with the amount of responsibilities placed on the Ministry of Local Government and partner institutions such as the Muncipal Development & Lending Fund (MDLF), the Associtation of Palestinian Local Authorities (APLA) and local authorities, and adopting clear governmental and local policies for the gradual transition towards decentralization, especially administrative and financial decentralization, within a comprehensive and effective plan in which local authoritis are able to move from its traditional role as a provider of public basic services to its developmental role as an effective partner in leading local development.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

1.1 خلفية عامة:

أدى اختلاف وظائف ودور ومسؤوليات الدولة في العصر الحديث، إلى البحث عن طرق لتخفيف العبء عن الحكومة المركزية، فمسؤولية الدول غير مقتصرة على توفير الأمن وإدارة السياسة الخارجية (الدولة الحارسة)[2]، بل أيضاً تتضمن مسؤولياتها جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية (دولة الرفاه)[3]. وفي إطار السعي لتخفيف المسؤوليات وتقسيم العمل والجهد بكفاءة وفعالية، تخلت الدول عن بعض وظائفها وأدوارها عن طريق المؤسسات والهيئات المحلية، وذلك في إطار ما يعرف بالحكم المحلي. وفي خضم هذا التطور في ماهية الدولة، واختصاصاتها ووظائفها، ظهر كثير من الأساليب والمفاهيم الإدارية التي تهتم بطريقة إدارة الدولة وتنظيم سلطاتها ومسؤولياتها، حيث ظهر إلى جانب مصطلح الحكم مفهوم الحكم الصالح الرشيد أو الحوكمة، وهو نوع من مشاركة الناس وتحقيق مصالحهم، وإتباع حكم أكثر فعالية وكفاءة وديمقراطية ومساواة ونزاهة وشفافية. [4] كما وظهر مفهوم جوهري آخر للإصلاح ألا وهو التنمية المستدامة وهي موازنة بين احتياجات الجيل الحاضر واحتياجات الأجيال المقبلة[5]. ولأن المجتمع الفلسطيني أحوج ما يكون من أي وقت مضى لنشر ثقافة الحوكمة والتنمية المستدامة خاصةً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الساحة الفلسطينية، فقد أصبح من الضروري التعاطي بجدية مع مفهوم الحوكمة والتنمية المستدامة وخلق الإطار المناسب لوضعهما في حيز التطبيق.

1.2 المقدمة:

تتمثل مسؤولية الهيئات المحلية[6] تسهيل سُبل العيش للمواطنين، وتأمين السلامة العامة والسلامة البيئية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية للمجتمع، وتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية والرياضية والترفيهية بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة الوعي والانتماء الوطني لكافة شرائح المجتمع. كما ويتبين لنا

---

[2] وهي الدولة التي تقوم بثلاث وظائف رئيسية وهي تحقيق الأمن الداخلي عن طريق الجهاز الشرطي و الأمن الخارجي بواسطة الجيش وإشاعة العدل داخل الدولة بواسطة القضاء العادل والنزيه. للمزيد راجع: محمد قاسم القريوتي، "أشكال ونماذج ومبررات الدور المتزايد للحكومة في وضع وتنفيذ السياسات العامة" في *رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة* (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015)، 97 - 127.

[3] وهي الدولة التي تتحمل مسؤولية تحقيق رفاهية مواطنيها وتعمل على تحقيق الحقوق الاجتماعية والإقتصادية كتوفير خدمات السكن والصحة وفرص العمل والتعليم. للمزيد راجع: Paul Pierson, *The New politics of the welfare State* (Oxford: University of Oxford Press, 2001), 143-179.

[4] مفهوم الحوكمة (Governance) تناول البنك الدولي الهدف من استخدام مضامين الحوكمة وهو "الوصول إلى التنمية الاقتصادية"، وعرف الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة الدولة من أجل الصالح العام، أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي فقد تناول الهدف من استخدام مضامين الحوكمة "التنمية البشرية المستدامة وحقوق الانسان والديمقراطية"، وعرف الحوكمة بممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية لادارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته. للمزيد أنظر: محمود الصواف، "تشخيص مدى توافر أبعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك: دراسة استطلاعية لآراء مدراء بلديات محافظة دهوك،" *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز* 6، عدد 2 (2017): 10-21.

[5] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987), 43.

[6] للمزيد راجع: قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، مادة 15 (وظائف وصلاحيات وسلطات المجلس)، 1997.

أهمية دور البلديات[7] في تحقيق التنمية، فهي حلقة الوصل بين المواطن والسلطة المركزية في مناحي الحياة المختلفة **الاقتصادية**، من خلال تطوير مرافق البنية التحتية اللازمة للمنشآت الاقتصادية وجذب الاستثمارات. **والصحية والبيئية**، من خلال تأمين النظافة والحفاظ على صحة البيئة، والرقابة على المواد الغذائية، والسلامة المرورية. **والاجتماعية**، من خلال دور البلديات المحوري في نشر الوعي لدى المواطنين بأهمية الانتماء والمحافظة على مدنهم وبيئتهم. **والثقافية والتعليمية**، من خلال إنشاء المدارس ودعم الجامعات والمؤسسات الثقافية.

ومن أجل تحقيق البلديات لدورها الريادي في المجتمع المحلي لا يكفي التفكير فقط حول دور البلديات في التنمية، بل يجب أن تكون هذه التنمية مستدامة[8] تحمل صفة الاستمرار من أجل مستقبل أفراد المجتمع المحلي الحالي، ومن أجل الارتقاء بمستوى حياتهم ونوعيتها، ومن أجل أبنائهم وأحفادهم في المستقبل الأبعد، الأمر الذي يعزز بقاء الإنسان الفلسطيني على الأرض لأجيالٍ لاحقة. لذلك تسعى الحكومة الفلسطينية في خطتها الوطنية الفلسطينية للأعوام 2017 -2022 (أجندة السياسات الوطنية)، وفي محورها الثاني إلى إصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة عن طريق تعزيز استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات وأولويات المواطن المحلي وتعزيز المساءلة والشفافية والمشاركة المجتمعية الكاملة ما بين مؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين، وعن طريق الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن بكفاءة وفعالية[9]، كما وتبنت الحكومة الفلسطينية خطة التنمية المستدامة 2030 والتزمت بالعمل مع كافة الشركاء على المستوى المحلي والدولي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة حيث وضعت تطبيق التنمية المستدامة في جوهر أجندة السياسات العامة وذلك في محورها الثالث بما يضمن **تحقيق الاستقلال الاقتصادي** عن طريق توفير فرص عمل لائقة للجميع، وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي والتركيز على قطاع الصناعة والزراعة والسياحة الفلسطينية، وبما يضمن **تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون** عن طريق الحد من الفقر، وتوفير نُظم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، والإدماج الاجتماعي خاصةً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز وصول الجميع للعدالة وتعزيز سيادة القانون وتوفير الأمن والأمان، مع العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتأمين مستقبل أفضل للشباب الفلسطيني، وبما يضمن **توفير تعليم جيد وشامل للجميع**، عن طريق تحسين نوعية التعليم وإصلاح وتطوير المناهج التعليمية وربط التعليم باقتصاد المعرفة وبالبحث العلمي، وبما يضمن **توفير خدمات رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة**

---

[7] تعتبر البلدية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، يتولى إدارتها مجلس يحدد عدد أعضائه وفقًا لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات. للمزيد راجع قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، مادة (3)، 1997.

[8] قد عرّف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها **"التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. والتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها**. للمزيد راجع:
World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* ,43.

[9] دولة فلسطين، *أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017 -2022: المواطن أولاً*، 2016، 26 – 33.

للجميع، وبما يضمن بناء **مجتمع قادر على الصمود والتنمية** عن طريق تقديم الدعم والإسناد للتجمعات السكانية وتعزيز صمودها وصون أمنها ورفدها بالاحتياجات الأساسية والخدمات العامة ذات الجودة، والنهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية، وضمان الاستدامة البيئية والصحية، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني. إلى جانب تطوير قطاعي السياحة والزراعة والصناعات المرتبطة بهما[10]. وبواسطة فريقها الوطني للتنمية المستدامة[11] والذي يتولى تحديد أولويات التنمية المستدامة في فلسطين ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات، ومسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، تسعى وزارة الحكم المحلي لإعادة النظر في دور الهيئات المحلية، وإعادة صياغته بما يخدم تحقيق التنمية المحلية، وتنشيط الحياة الاقتصادية المحلية والمشاركة السياسية، سعياً إلى تطوير وتأهيل البنية التحتية واللوائح الادارية لهيئات الحكم المحلي لبناء قدراتها وتنمية مواردها وزيادة كفاءتها، وتحويلها من هياكل تنفيذية (ادارات محلية) إلى مؤسسات تنموية تمثل المواطنين، سعياً للوصول إلى حكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة والتي تجسدت في رؤية وزارة الحكم المحلي. وذلك يتضح من خلال الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها وزارة الحكم المحلي كزيادة درجة اللامركزية[12]، ومأسسة المشاركة المجتمعية[13]، ومأسسة التخطيط الاستراتيجي للهيئات المحلية[14]، ومأسسة التخطيط المكاني لإعداد المخططات الهيكلية من أجل الاستخدام الأمثل للأراضي[15]، ومن أجل تخطيط حضري مستدام وشبكات بنى تحتية فعالة وتنمية اقتصادية متوازنة؛ وربط التخطيط الهيكلي بالخطط التنموية الاستراتيجية على المستوى المحلي[16] بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى[17].

وتسعى وزارة الحكم المحلي أيضاً إلى تحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير وتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية مشتركة لضمان مصادر دخل تعمل على تقوية المركز المالي للهيئات المحلية، كسياسة دمج الهيئات المحلية الصغيرة لتخفيف الأعباء

---

[10] المرجع السابق، 34-43.

[11] تم تشكيله بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني، برآسة مكتب رئيس الوزراء، وعضوية كافة الأطراف ذات العلاقة من وزارات ومؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

[12] تعرف لامركزية الحكم المحلي بأنها: **"عملية نقل للصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية المنتخبة من قبل المواطنين"**. أما اللامركزية المالية فتتمثل بالتمويل الذاتي (ثمن الخدمات المقدمة للمواطنين)، والتمويل الناتج من تملك العقارات والاتجار بها، ومن تحويلات الضرائب من قبل السلطة المركزية ومن القروض والمنح. للمزيد راجع: طارق طوقان، *حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين* (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)، 11-14.

[13] وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحه. للمزيد راجع: UNDP, *Governance for Sustainable Human Development* (Philippines: CO-TRAIN, 1997), 13.

[14] إن الخطط الاستراتيجية التنموية هي بمثابة خريطة الطريق للهيئات المحلية، حيث توضح رؤية، ورسالة وقيم واحتياجات وأولويات واستراتيجيات وبرامج الهيئات المحلية الإستراتيجية على مدى فترة معينة، والتي تنتج بعد مناقشات فعالة واسعة مع المجتمع المحلي وذوي العلاقة وتضم كافة شرائح ومؤسسات المجتمع حول تقييم صادق للمدينة اليوم، ماذا نأمل أن تكون في المستقبل، وكيفية تحقيق ذلك. للمزيد راجع: John Bryson, *Strategic Planning for Public and Non Profit Organization: A Guide to strengthening and sustaining organizational achievement* (New York: John Wiley & Sons Inc, 2011), 7 - 21.

[15] للمزيد راجع: قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997 وقانون تنظيم المدن والأبنية رقم (79) لعام 1966 وقانون تخطيط المدن رقم (28) لعام 1936 وتعديلاته.

[16] وزارة الحكم المحلي، *دليل التخطيط العمراني دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة* (رام الله: الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، 2013)، 24.

[17] وزارة الحكم المحلي، *دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية* (رام الله:صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية،2017)، 8-9.

المالية على هذه الهيئات وزيادة جودة وكفاءة الخدمات، وكتحديث وحدة التنمية الاقتصـــادية المحلية في الهيئات المحلية والتي تضيف دوراً تنموياً للهيئات المحلية اضافةً إلى الدور التقليدي الخدماتي[18]. كما وتسعى وزارة الحكم المحلي إلى تحويل البلديات إلى بلديات إلكترونية من أجل خدمات بلدية إلكترونية ذكية تحســن جودة حياة المواطن، وتمكن المواطن المحلي من الحصــول على الخدمات بطريقة عادلة وســهلة وآمنة، كما وتطور وتحســن من جودة ومســتوى وإدارة الخدمات العامة وتعزز اســتجابة الهيئات المحلية للمواطن بما يخدم المواطن ويعزز مفاهيم الحكم الرشيد، ويواكب التحول إلى حكومة إلكترونية على المستوى الوطني.

تأتي كل هذه الجهود لأهمية الدور الذي تلعبه البلديات في تحقيق التنمية المســتدامة والمســاهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وذلك من خلال كون البلدية الخلية اللامركزية الأقرب للمواطن من الســلطة المركزية، وبالتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات واحتياجات المواطن المحلي من جهة، ومن جهة أخرى معرفة كيفية اســتغلال الموارد المتاحة المحلية والتعامل مع هذه الاحتياجات، للاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من سكن وصحة وتشغيل ومؤسسات تعليمية وثقافية وترفيهية لهم، وتســيير المؤســســات الاقتصــادية المحلية (كالأســواق والمحلات التجارية والمناطق الحرفية...) وتطوير المشاريع الاستثمارية والاهتمام بالصناعات المحلية وتوفير مواطن الأشغال والمحافظة على سلامة صحة الإنسان، وتوفير بيئة صحية ونظيفة وترشيد التعامل مع النفايات، وتوفير بيئة أكثر خضرة وأكثر ملائمة لسكانها. وبالتالي تحقيق التنمية المحلية وقيادة التنمية المحلية والتي ستنعكس على المستوى الوطني الفلسطيني وتكون عاملاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

1.3 التعريفات الإجرائية/الاصطلاحية:

- **التنمية المســتدامة**: التنمية التي تلبي احتياجات البشــر في الوقت الحاضــر دون المســاس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام وحماية البيئة والمناخ والمسؤولية الاجتماعية.[19]
- **أهداف التنمية المســتدامة: (الأجندة العالمية 2030)** خطة ووثيقة عالمية من الأمم المتحدة للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار وذلك بحلول عام 2030، وتشــمل 17 هدف، 169 مقصــداً و 233 مؤشــراً.[20] ويركز هذا البحث على الهدف التنموي الحضري الحادي عشر والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شــاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصــمود ومســتدامة، والأهداف الأخرى من أهداف التنمية

[18] والذي يتمثل بتزويد المواطنين بالخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وجمع النفايات وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة والمؤســســات الثقافية والرياضــية وتجنيد الأموال للمشــاريع والبرامج والتخطيط والتنظيم العمراني واصــدار التراخيص والرقابة عليها والمسؤوليات المالية والادارية كتحصيل الضرائب والرسوم.

[19] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* ,43.

[20] UN General Assembly, *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, New York, A/RES/70/1, 2015, https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

المســـتدامة والتي تتقاطع معه محلياً كالهدف الســـادس عشـــر "هدف الحوكمة" والذي يهدف إلى التشـجيع على إقامة مجتمعات مسـالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة، وإتاحة إمكانية وصـول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.

- **توطين أهداف التنمية المســـتدامة:** عملية أخذ الســـياقات المحلية في الاعتبار عند تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدايةً من تحديد الأهداف والغايات، إلى تحديد وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس التقدم المحرز ورصـده على المسـتوى المحلي لتسـريع ودعم تحقيق أهداف وغايات التنمية المسـتدامة العالمية من خلال العمل من أسـفل إلى أعلى[21]. أي المشـاركة الفعالة لجميع أصـحاب المصـــلحة بما في ذلك الحكومة، الوكالات الإنمائية، المجتمع المدني، المنظمات المجتمعية، الأوســـاط الأكاديمية، القطاع الخاص والحكومات المحلية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة.[22] وتشـير كلمة التوطين في هذا البحث إلى مشـاركة الحكومات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة العالمية والتي تبدأ من الضـغط والدعوة لإنشـاء الوعي بأهداف التنمية المسـتدامة على المســتوى المحلي وإشــراك أصــحاب المصــلحة وتعزيز الملكية المحلية وتوافق المجتمع؛ وتعزيز المشـاركة المجتمعية ومسـاءلة الحكومة وأصـحاب المصـلحة الآخرين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوســـاط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية). والاســـتعداد لتنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة من خلال: **إجراء تقييم للاحتياجات** لتحديد الأولويات المحلية، **وتحديد اســـتراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة، وتعبئة الموارد المحلية، وبناء القدرات** وتطوير المعرفة والمهارات، **وتعزيز الملكية لتنفيذ المشـــاريع الإســـتراتيجية** المدرجة في الخطط القائمة على أهداف التنمية المستدامة.
- **قطاع الحكم المحلي الفلســـطيني:** ويشـــمل على وزارة الحكم المحلي ومديرياتها والمنتشـــرة في المحافظات الفلســـطينية المختلفة، والهيئات المحلية (بلديات ومجالس قروية ومجالس الخدمات المشـتركة) والتي يبلغ عددها (435) هيئة محلية موزعة على المحافظات المختلفة، والمؤسـسـات الشـريكة كالاتحاد الفلسـطيني للهيئات المحلية[23] وصـندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية[24] كما أن هنالك العديد من المؤسـســات والجهات والهيئات الرسـمية الأخرى والتي تلعب دوراً مهماً في الحكم المحلي بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة للمســـتوطنات البشـــرية[25]، والفريق الوطني للتنمية

---

[21] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 14.

[22] P S Reddy, "Localising the sustainable development goals (SDGs): the role of local government in context," *African Journal of Public Affairs* 9, no. 2 (2016): 5-6.

[23] مؤسسة مستقلة تأسست عام 1997، كشريك أساسي في قطاع الحكم المحلي، وكوسيط للحوار بين الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الحكم المحلي وبين الهيئات المحلية الفلسـطينية، وكجسـم ممثل عن الهيئات المحلية الفلسـطينية، للدفاع عن حقوقها ومصـالحها واحتياجاتها ومن أجل النهوض بأوضـــاعها وتحســـين أدائها عن طريق تقديم خدمات واســـتشـــارات فنية لبناء قدرات الهيئات المحلية الفلســـطينية وتبادل المعرفة والممارسات الفضلى فيما بينها من أجل النهوض بواقع قطاع الحكم المحلي في فلسطين وإصلاحه.

[24] مؤسسة شبه حكومية تأسست عام 2005، تعمل على ترجمة سياسات الحكم المحلي، بهدف تطوير الهيئات المحلية في مجالات الاستجابة والاكتفاء الذاتي واللامركزية والجدارة الائتمانية وتعزيز المساءلة والشفافية ومبادىء الحكم الرشيد.

[25] وهي برنامج الأمم المتحدة الذي يعمل من أجل مستقبل حضري أفضل، وتتمثل مهمتها في تعزيز تنمية المدن والبلدات والمستوطنات البشرية المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير المأوى المناسب للجميع.

المستدامة[26]، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة المياه وسلطة الطاقة وجودة البيئة، المنظمات الأهلية والقطاع الخاص.

- **وزارة الحكم المحلي الفلسطينية:** جسم حكومي مسؤول عن رسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس، وعن القيام بالأعمال الفنية والإدارية المتعلقة بأعمال التنظيم والتخطيط الإقليمي في فلسطين.[27]
- **الهيئة المحلية:** هي هيئة عامة محلية تتولى إدارة المصالح المحلية تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتشمل على مجالس بلدية، مجالس قروية، ومجالس خدمات مشتركة.[28]
- **البلديات الفلسطينية:** هي شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، يتولى إدارتها مجلس يحدد عدد أعضائه وفقًا لنظام يصدرعن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفَقاً لأحكام قانون الانتخابات، وتصنف البلديات الفلسطينية حسب وزارة الحكم المحلي حسب عدد السكان إلى (أ، ب، ج، د).[29]

1.4 مشكلة البحث:

في ظل غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال الاسرائيلي الذي يعتبر السبب الرئيسي في سلب وتعطيل التنمية[30]، وحرمان الفلسطينين من الإستفادة من المناطق المسماه (ج) والتي تشكل 64% من الضفة الغربية والتي يعيش فيها حوالي 300,000 فلسطيني وتضم غالبية موارد فلسطين الطبيعية[31]، وفي ظل غياب التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة الفلسطينية، وعدم القدرة على عمل وتنفيذ المخططات الهيكلية للمدن؛ حيث تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية السيطرة الحصرية على التخطيط والبناء في المناطق المسماه (ج) بما في ذلك سياسات الأراضي وإدارتها، وفي ظل سياسة الاستيطان وجدار الضم والتوسع في الضفة الغربية، واستمرار سلطات الاحتلال بالتحكم بموارد الشعب الفلسطيني، وفي ظل قلة وتذبذب الموارد المالية اللازمة للنهوض

---

[26] عبارة عن جسم تم تشكيله بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني، برآسة مكتب رئيس الوزراء، وعضوية كافة الأطراف ذات العلاقة من وزارات ومؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مهمته تحديد أولويات التنمية المستدامة في فلسطين ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات، ومسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

[27] للمزيد راجع: قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، مادة (2)، 1997.

[28] للمزيد راجع: قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، مادة (1)، 1997.

[29] للمزيد راجع: قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، مادة (3)، 1997.

30 Hilmi Salem and Jane Hilal and Robina Ghattas, *Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory* (Bethlehem: Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 2007),17-19.

[31] إحصاءات من التقرير الشهري للنشرة الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يوليو 2015. للمزيد أنظر: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian affairs, "Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C,"*OCHA*, UN, July 2015, http://data.ochaopt.org/vpp.aspx.

بالخدمات العامة الأساسية بما في ذلك المياه والكهرباء والسكن الملائم وخدمات البنية التحتية والمشاريع التطويرية، وعدم القدرة على توظيف الموارد وعدم استدامتها[32]. وفي ظل تآكل الشرعية الانتخابية للمؤسسات السياسية بسبب تعذر عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية منذ عام 2005، وتغاضي الهيئات المحلية الفلسطينية وتجاهلها لمشاركة الناس في صنع القرار وأخذ آرائهم، لتحديد احتياجاتهم؛ حيث يتم اعتماد المصالح العشائرية والفصائلية أكثر من الأخذ برأي المواطن، كما وأن هنالك اعتقاد راسخ في ذهن المواطن وأصحاب القرار بأن المشاركة في الحكم وصنع القرار تقتصر على حق الانتخاب والتصويت[33]. وفي ظل المسألة الديمغرافية والتي تتمثل بتوقع زيادة عدد السكان في فلسطين إلى الضعف بحلول عام 2050 وذلك حسب الاتجاه الحالي للزيادة السكانية حيث يبلغ معدل النمو السكاني في فلسطين 2.8% سنوياً، وارتفاع نسبة أعداد الشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى حيث تبلغ النسبة 32.5% كما ويبلغ متوسط العمر 21.3 سنة[34]، مما سيزيد الضغط بشكل مستمر على سوق العمل وخدمات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية على المدى المتوسط والطويل.

بناءً على ما سبق من تحديات تقف أمام قدرة الحكومة الفلسطينية على استدامة المستويات المعيشية في فلسطين وتحسينها، وتجعل الدولة الفلسطينية مصنفة كدولة هشة[35] وتشكل عقبة أمام توطين ومأسسة أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين وتؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتؤثر على توفير بيئة مواتية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما وتؤثر أيضاً على قدرة الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع على مراقبة تحقيق أهداف وأجندة التنمية المستدامة. وفي ظل اعتراف الحكومة الفلسطينية وفق أجندة السياسات العامة بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحتلال الاسرائيلي ومن دون السيطرة على الموارد الطبيعية الكامنة في المناطق المسماه (ج)، حيث وإن التنمية المستدامة تتطلب تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود. وفي ظل محدودية قدرة الحكومة الفلسطينية على قياس مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيث يتوفر منها 50% فقط للقياس والمتابعة (بواقع 81 مقصد

---

[32] وزارة الحكم المحلي، *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*، 15.

[33] مؤسسة الحق، "تقرير مؤسسة الحق الرقابي بشأن انتخابات الهيئات المحلية المرحلة الأولى،" 2021، https://www.alhaq.org/ar/advocacy/19417.html

[34] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن عام 2017، للمزيد أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، " التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت،" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني*، دولة فلسطين، أيار 2018، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2369.pdf.

[35] تُطلق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مصطلح الدول الهشة إلى ضعف قدرة الدولة على تولي وظائف الحكم الرشيد الأساسية وعدم القدرة على تعزيز العلاقات البناءة مع المجتمع. كما يطلق مصطلح الدول الهشة في الأدبيات المختلفة على الدول التي أخفقت بالقيام بوظائفها الأساسية بشكل جزئي أو كلي، خاصةً في توفير الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وأيضاً الدول التي يظهر فيها مظاهر الاستبداد، وإنعدام تداول السلطة، وفساد النظام السياسي، وتفشّي الفساد الإداري والمالي في أجهزتها ومؤسّساتها، بالإضافة إلى غياب النظم القانونية أو ضعفها، وانتشار الإرهاب والعنف الإجرامي والسياسي أو الصراع المسلح، ووجود أزمة اقتصادية. وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي الضفة الغربية وغزة كدولة هشة؛ حيث احتلت المركز الأربعون من 58 دولة هشة في العالم، وذلك اعتماداً على خمسة معايير: معيار الاقتصاد حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 57، معيار البيئة حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 54، ومعيار السياسة حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 21، معيار الأمن حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 15، ومعيار المجتمع حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 23. للمزيد راجع OECD, "Fargility framework," *States of Fragility*, OECD, October 2019, http://www3.compareyourcountry.org/states-of-fragility/overview/0/.

من 169 مقصد (48%) وبواقع 128 مؤشر من 233 مؤشراً (55%))[36]، يبقى السؤال هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ وهل يمكن تحقيق حلول مستدامة للتحديات التي نواجهها؟ مع أهمية الاعتراف بضرورة السعي لتحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالرغم من كافة المعيقات سالفة الذكر وذلك لتنمية القدرة على الصمود وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع واستنهاض طاقات وتطلعات المواطن الفلسطيني لحياة أفضل واستثمار مقدراته والاستجابة لاحتياجاته.

لذلك بدأ اهتمام الباحثة بالمجتمعات المحلية وهيئات الحكم المحلي، لإيمانها بأن هيئات الحكم المحلي ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة داخل حدودها الجغرافية، ولإيمانها بدور الهيئات المحلية في دعم صمود المجتمع المحلي بكافة فئاته وشرائحه، ولإيمانها أيضاً بأن هيئات الحكم المحلي هي شريك حيوي ليس فقط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وربط الأهداف العالمية بالمجتمعات المحلية وتوطينها، بل من أجل مواجهة التحديات المحدقة بالقضية الفلسطينية وسياسات وإجراءات الاحتلال الاسرائيلي التي تقوض من فرص التنمية المستدامة.

إن الهيئات المحلية الفلسطينية أحوج ما يكون إلى ترسيخ أهداف التنمية المستدامة ووضعها في قالب وإطار الممارسة والتطبيق لترجمة أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع وخاصةً الهدف الحادي عشر والذي يسعى إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، لتكون بمثابة خريطة الطريق للهيئات المحلية الفلسطينية، وذلك من أجل وضع أسس لتطوير فعالية وأداء الهيئات المحلية، ليصبح موضوع التنمية المحلية المستدامة على رأس قائمة أولويات برامج العمل المستقبلية للهيئات المحلية الفلسطينية عوضاً عن اقتصارها على تقديم الخدمات الأساسية، سعياً لتمكينها من قيادة عملية التنمية المحلية المستدامة، بالإضافة إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل اليومي للهيئات المحلية.

لذلك يأتي هذا البحث في إطار الأهمية المتزايدة للتنمية المحلية المستدامة ليطرح مفهوماً جديداً للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي الانتقال من جدلية أن التنمية مستحيلة في ظل الاحتلال إلى التنمية بهدف الصمود والبقاء والمنعة[37]. وبما أنه ولغاية الآن وفي السياق المحلي الفلسطيني لم يتم التوصل إلى إطار استراتيجي توجيهي وناظم لعملية التحول إلى هيئات محلية مستدامة أو مدن مستدامة، يراعي وينفتح على الجهود العالمية في تطبيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وفي نفس الوقت يحقق طموحات الحكومة ووزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية الفلسطينية، لذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى وعي وتوطين أهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟**

1.5 أسئلة البحث:

تتركز جهود هذا البحث حول الإجابة **عن سؤال رئيسي وهو**:

---

[36] أن إجمالي عدد المؤشرات المدرجة في إطار المؤشر العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هو 244. ومع ذلك ، فهنالك تسعة مؤشرات تتكرر في إطار هدفين أو ثلاثة أهداف مختلفة، وبالتالي فإن العدد الإجمالي الفعلي للمؤشرات هو 233.

[37] عادل سمارة وعودة شحادة، *التنمية بالحماية الشعبية* (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988)، 43- 50.

ما مدى وعي وتوطين أهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟

ويتفرع عنه **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما مدى وعي أعضاء وموظفي البلديات الفلسطينية المستهدفة لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تُعزى إلى المحافظة، الموقع الوظيفي، الوضع المالي، وتصنيف البلديات وحسب وزارة الحكم المحلي، وحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضايا التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، الوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟
- ما مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مستوى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في ممارسات وبرامج وسياسات البلديات الفلسطينية المستهدفة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، الوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟
- ما هي تحديات تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية المستهدفة؟

1.6 الفرضيات:

- يوجد لدى البلديات الفلسطينية المستهدفة درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.
- لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تُعزى إلى المحافظة، الموقع الوظيفي، الوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضايا التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، الوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

- تعتمد البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة استراتيجية مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك بمستوى متوسط.
- تطبق البلديات الفلسطينية المستهدفة أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية بمستوى متوسط.
- لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- تعتبر محدودية الموارد المحلية المالية من أهم التحديات التي تواجه عملية توطين أهداف التنمية المستدامة في ظل الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وبرامجه.

1.7 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الوضع الحالي لممارسات التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية وتقديم دراسة نظرية حولها وما تقوم عليه من مضامين وأبعاد ومقومات وخصائص، والوقوف على أهمية ودور الهدف التنموي الحضري الحادي عشر والأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة والتي تتقاطع معه محلياً كالهدف السادس عشر " هدف الحوكمة " والذي يهدف إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وعليه يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- قياس مدى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها في البلديات الفلسطينية المستهدفة في الضفة الغربية من وجهة نظر المستوى السياسي (أعضاء مجالسها و \ أو رؤسائها) والمستوى الإداري (مدرائها و \ أو أحد طاقمها الإداري أو التنفيذي).
- توضيح فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها تُعزى إلى المحافظة، الموقع الوظيفي، الوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- توضيح فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضايا التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، الوضع المالي، تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- الوقوف على مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- الوقوف على مستوى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي في الضفة الغربية.
- توضـيح فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى لمتغيـرات المحافظة والوضع المالي وتصـنيف البلديات حسـب وزارة الحكم المحلي وحسـب معايير صـندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.
- دراسة أهم معيقات وتحديات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية.

1.8 : أهمية البحث:

تظهر أهمية دراسة توطين أهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي في الوقت الراهن بسبب تزايد الاهتمام من قبل الحكومة الفلسـطينية ووزارة الحكم المحلي الفلسـطينية وصـندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية والمانحين بمفاهيم الاسـتقلالية المالية والإدارية واللامركزية لهيئات الحكم المحلي والحكم الرشـيد، وبـأهميـة توفير الأمن والأمـان للمواطنين، وتعزيز قـدرة المجتمعـات المحليـة على الصـــمود عبر توفير الاحتياجات الأسـاسـية للتجمعات السـكانية، بما يشـمل ربط التجمعات السـكانية بشـبكات المياه والصـرف الصـحي والكهرباء، وتحسـين جودة النقل، وتوفير السـكن الملائم ميسـور التكلفة، وحماية الإرث التاريخي والثقافي، وزيادة المساحة الخضراء، وتوفير الأماكن العامة للمواطنين، وضبط معدلات التلوث والتوسع في إدارة النفايات ولا سـيما الصـلبة منها وإعادة تدويرها، وتعزيز التخطيط الاسـتراتيجي التشـاركي، وبأهمية دور الهيئات المحلية في قيادة عملية التنمية المحلية التي يتوجب أن تتسـم بصـبغة الإسـتدامة والاسـتمرار والبقاء لا من أجل فقط أفراد المجتمع المحلي الحالي، بل ومن أجل أبنائهم وأحفادهم. ***وبذلك تتضـــح أهمية البحث من خلال:***

- قلة الدراســات الأكاديمية المحلية الفلســطينية عن مدى توطين وتطبيق التنمية المســتدامة كمفهوم وأهداف في الهيئات المحلية. لذلك، يحاول هذا البحث اثراء موضـوع التنمية المسـتدامة ومفهومها وأهدافها وتطبيقاتها في المنظمات ذات الطابع الخدمي مثل الهيئة المحلية.
- يتوقع للبحث أن يشـــكل مرجعاً أمام الباحثين في مدى تطبيق وتوطين أهداف ومقاصـــد التنمية المستدامة في قطاع الحكم المحلي.
- سـيوفر البحث إطاراً مفاهيمياً وسـياسـاتياً يسـتجيب لحاجة الهيئات المحلية الفلسـطينية الماسـة إلى توطين وتطبيق أهداف التنمية المســتدامة والتي تقود إلى زيادة فعالية وكفاءة الأداء الإداري فيها والارتقاء بها، ومن ثم تقديم خدمات ذات جودة عالية ومتنوعة للمواطنين تعكس أثرها عليهم وعلى المجتمع بصـورة إيجابية فتزيد من تقدمه، وتعزز من ثقته بالهيئات المحلية وتزيد نسـبة رضـاه عن خدماتها وادارتها ليس فقط في الحاضر القريب بل في المستقبل البعيد أيضاً.

- يتوقع للبحث الخروج بأداة فعالة تســـاهم في توطين أهداف التنمية المســـتدامة في البُعد المحلي، ويمكن الاستفادة منه في الدول الأخرى التي تمر بظروف مماثلة للواقع الفلسطيني.

1.9 حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** يشـمل هذا البحث البلديات الفلسـطينية في الضـفة الغربية والمصـنفة (أ) و (ب) حسب تقسيمات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية والبالغ عددها 38 بلدية موزعة في 11 محافظة.
- **الحدود المؤسسية:** يضم هذا البحث وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة، كصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.
- **الحدود الزمنية:** اقتصـــرت الدراســـة على الفترة الزمنية 2016 - 2022، حيث عالمياً تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول عام 2015، والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني لعام 2016. أما وطنياً فقد وقعت دولة فلسـطين طوعاً على وثيقة أجندة التنمية المسـتدامة في أيلول عام 2015، ونتيجة لذلك اتخذ مجلس الوزراء الفلسـطيني في جلسـته رقم (90) والمنعقدة في 19 شـباط 2016 قراراً بتشـكيل فريق وطني، برئاسـة مكتب رئيس الوزراء وعضـوية كافة الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يتولى مسؤولية تنسيق الجهود الوطنيـة لمتـابعـة وتنفيذ أهداف التنميـة المســـتـدامـة، وبلورة الأولويـات الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات، وتعزيز التعاون بين الشـركاء والتنسـيق لحشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف، وقيادة وتنسيق إعداد الاستعراضـات الوطنية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، بالإضـــافة إلى قراراً بتكليف الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسطيني[38] بمهمة توطين ومراقبة مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسـات الوطنية ذات العلاقة، إضـافةً إلى التنسيق مع المؤسسـات الدولية وخاصـة وكالات الأمم المتحدة المعنية بهذه المؤشرات وبرصدها[39].

1.10 الخلاصة:

تناول الفصـل الأول الإطار العام للبحث، ودرس في مقدمته أهمية الاسـتدامة في أي عملية تنموية، وبروز الحكومات المحلية كحلقة وصـل بين المواطن والسـلطة المركزية في جميع مناحي الحياة السـياسـية، الاقتصـادية، الصـحية والبيئية، الاجتماعية، والثقافية والتعليمية. وقد تناول الفصـل الأول أيضـاً مشكلة البحث كما وسلط الضوء حول أسئلة البحث وفرضياته وصولاً لتحديد أهداف البحث وحدوده.

---

[38] وهو المؤسسة الإحصائية الرسمية لدولة فلسطين، تأسس عام 1993 بهدف تطوير وتعزيز النظام الإحصائي الفلسطيني الرسمي وتنظيم عملية جمع البيانات واستخدامها لإغراض إحصائية مؤثوقة على الصعيدين الوطني والدولي

[39] مجلس الوزراء الفلســطيني، "اجتمـاع مجلس الوزراء في جلســتــه (90)،" جلســـات وقرارات، *مجلس الوزراء الفلســطيني*، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/31716

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

2.1 تمهيد:

يهدف هذا الفصـــل إلى عرض مجموعة متنوعة من الدراســـات العلمية حول موضـــوع البحث، والمتمثل ب **توطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية**، وذلك من أجل الوقوف على القضايا والعناصر والمتغيرات التي تناولتها تلك الدراسات، والتعرف على أهدافها وحدود أجرائها، والمناهج العلمية والأدوات والإجراءات التي اتبعتها، والنتائج التي توصـــلت إليها، والتعقيب على تلك الدراســـات، وعمل المقارنات اللازمة بينها، بهدف تحديد الفجوة البحثية، من خلال ما لم تركز عليه الدراسات السابقة وما الذي تحاول أن تركز عليه هذه الدراسة.

2.2 مقدمة:

اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة في أيلول 2015 خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني لعام 2016؛ وبهذه الأهداف، حددت الأمم المتحدة مهمة للمجتمع الدولي بأكمله لأن التركيز على التنمية المســـتدامة ليس فقط لأقل البلدان نمواً، ولكن لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم [40]؛ فجدول الأعمال عبارة عن مجموعة من سبعة عشرة 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة تشـتمل على 169 مقصـداً للقضـاء على الفقر ومحاربة عدم المسـاواة والظلم، والتعامل مع تغييرات المناخ والكوارث الطبيعية وتحقيق الاســتدامة البيئية وذلك بحلول عام 2030، فتكامل وتوازن هذه الأهداف الثلاثة الاستراتيجية هو جوهر عملية التنمية المستدامة [41]. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى نتائج ريو +20 [42] والأهداف الإنمائية للألفية والتي تغطي ثمانية أهداف لمكافحة الفقر والتي التزم العالم بتحقيقها بحلول عام 2015[43]، وبناءً على الدروس المســـتفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، وبالرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية اتخذت خطوةً نحو التنمية متعددة المستويات وخاصـةً في القضـاء على الفقر، إلا أنها تجاهلت مشـاكل القدرات المحلية المحدودة وسـوء إدارة البيانات.[44] لذلك يهدف الإطار الجديد للتنمية المسـتدامة إلى موازنة التنمية الاقتصـادية وحماية البيئة ورفاهية جميع الناس، كما يركز على تنفيذ مبادرات التنمية على المسـتوى

---

[40] UN General Assembly, *Transforming our world*, 43.
[41] Devashree Saha and Robert Paterson, "Local Government Efforts to Promote the "Three Es" of Sustainable Development: Survey in Medium to Large Cities in the United States," *Journal of Planning Education and Research* 28(2008): 22.
[42] UN, "The future we want," Resolution adopted by the general assembly on 27 July 2012, 66/288, *General Assembly*, July 2012, https://www.un.org/ en/ development/ desa/ population/ migration/ generalassembly/ docs/globalcompact/A_RES_66_288.pdf.
[43] UN, "United Nations Millennium Declaration," Resolution adopted by the General Assembly 55/2, *General Assembly*, September 2000, https://www.un.org/ en/development/ desa/population/ migration/ generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_55_2.pdf.
[44] Manohar Patole, "Localization of SDGs through Disaggregation of KPIs," *economies* 6, no. 15(2018): 1-16.

المحلي، وعلى الدور الحاسم للحكومات المحلية[45]، وإلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين وتوفير الاحتياجات المحلية وذات أولوية عالية، فضلاً عن الحاجة إلى الاستثمار في القدرات والموارد على المستوى المحلي[46]، وإلى مراقبة أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج تصاعدي، بما يضمن الاستدامة والملكية المحلية[47]. ومن أجل نجاح أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى " ترجمة " جدول الأعمال في البُعد المحلي؛ أي تحديد الاستراتيجيات وتنفيذها ومراقبتها على المستوى المحلي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني ودون الوطني؛ فلا يمكن أن تنجح السياسات والبرامج الإنمائية التي تقودها الحكومات من أعلى إلى أسفل وحدها في معالجة تعقيدات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، حيث إنه يجب التوجه نحو الجهات الفاعلة العامة خاصةً على المستوى المحلي[48]. وعلى عكس الالتزامات السابقة، فإن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 طموحة وشاملة، وقد تم تطويرها من خلال حوار بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين[49].

على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة عالمية، إلا أن تحقيقها يعتمد على قدرتنا على تحقيقها في المدن[50]، أي تنفيذها في كل دولة على المستوى المحلي بالتشارك مع الحكومات المحلية التي تعمل مع أصحاب المصلحة المحليين[51]، بالإضافة إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهداف مرتبطة مباشرةً بمسؤوليات الحكومات المحلية، وخاصةً تقديم الخدمات الأساسية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن ثلثي أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 مقصداً تتطلب إجراءات ملموسة على المستوى المحلي، وبالتالي فإن نجاح تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيعتمد على إجراءات محلية قوية من خلال المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة، والوكالات الإنمائية، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص[52] في عملية تعرف بتوطين أهداف التنمية المستدامة وتعني: مراعاة السياقات المحلية في تحقيق خطة عام 2030، من تحديد الأهداف والغايات، إلى تحديد وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس التقدم المحرز ورصده[53]؛ وتشمل تعريف، تنفيذ، ورصد

---

45 UNDG, *Mainstreaming 2030 Agenda*, 6.
46 UCLG, "The Role of Local and Regional Authorities in the UN Development Agenda Post-2015: Paving the way to Habitat III," *UCLG Position Paper* First Draft (2012): 1-2.
47 Global Taskforce of Local and Regional Governments and UNDP and UCLG, "2014 Development Cooperation Forum Draft Policy Brief: Local and Regional Governments as crucial actors for development: Decentralised Development Cooperation as a means to the support implementation of the post-2015 development goals at local level", *ECOSOC*, (2014): 1-2.
48 European Commission, "Empowering Local Authorities in partner countries for enhanced governance and more effective development outcomes,"*COM 280*, (2013): 2.
49 UNDG, *Mainstreaming 2030 Agenda*, 12.
50 Global Taskforce of Local and Regional Governments and UNDP and UN-Habitat, *Roadmap for Localizing the SDGs: Implementation and Monitoring at Subnational Level* (Barcelona, 2016), 6.
51 UCLG, "The Role of Local, "2.
52 The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing the Sustainable Development Goals (SDGs) & SDG7 in Puntland* (Somalia: UNDP Somalia, 2018), 9 - 13.
53 Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., *Roadmap for Localizing the SDGs*, 6.

الاستراتيجيات على المستوى المحلي لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية، كما وتشمل على استخدام أدوات وآليات واستراتيجيات لضمان ترجمة جدول أعمال التنمية بشكل فعال إلى إجراءات ونتائج ملموسة على المستوى المحلي.[54] وبالتالي تتطلب عملية توطين أهداف التنمية المستدامة مهمتين أساسيتين: (أ) الضغط والدعوة لإنشاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛ وتعزيز مساءلة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أمام السكان المحليين؛ وأنشاء الملكية والمشاركة المجتمعية و (ب) إنشاء آليات (العمليات والأدوات) للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي[55].

وبناءً على ما تقدم أعلاه لا ينبغي اعتبار الحكومات المحلية مجرد منفذة لأجندة التنمية بل هي شـــريكة في صناعة السياسات والاستراتيجيات والخطط والقرارات، وتعد أفضل مستوى من مستويات الحكومة لربط الأهداف العالمية بالمجتمعات المحلية؛ من حيث ربط سياســات واســتراتيجيات التحضــر المحلية مع خطة التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الحادي عشر بشأن المدن والمجتمعات المستدامة. حيث يمثل الهدف التنموي الحادي عشر، والذي يركز على المدن المستدامة والمستوطنات البشرية ويهدف إلى " إنشاء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة "، الركيزة الأساسية لعملية التوطين، حيث إن إدراجه في خطة عام 2030 يمثل خطوة أولى محورية لتمكين المدن، وثمرة لإدراك القوة التحويلية للتحضـــر من أجل التنمية، ودور قادة المدن في دفع التغيير العالمي نحو استدامة التنمية من الأسفل إلى الأعلى.

2.3 الدراسات السابقة:

بعد إجراء المسح اللازم تبين وجود بعض الدراسات المحلية والعربية الإقليمية والدولية السابقة في مجال توطين أهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي. نستعرض فيما يلي أهم الدراسات وفقاً للتدرج الموضوعي:

<u>الدراسات على المستوى المحلي:</u>

دراســة أعدها محمد العصــار عام 2015 تحت عنوان: " البلديات والتنمية المحلية المســتدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات " والتي هدفت إلى تقييم الواقع الإداري للبلديات الفلســطينية، وتقويم العلاقة بين الحكومة المركزية المتمثلة بوزارة الحكم المحلي وبين الحكومات اللامركزية المتمثلة بالبلديات في فلسطين عامةً وفي قطاع غزة خاصةً، كما هدفت الدراسة إلى اقتراح آليات لتعزيز وتطوير دور البلديات وبرامجها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق الاستبانة والمجموعات البؤرية، وتكونت عينة الدراســة من جميع العاملين في الإدارات العُليا في البلديات الخمس الكبرى في قطاع غزة والمصنفة (أ) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي، وكذلك وزارة الحكم المحلي، وعددها 123عينة. وأظهرت النتائج بأن المعيقات التي تقف أمام برامج البلديات لتحقيق التنمية المحلية

[54] Reddy, Localising, 5-6.
[55] UNDG, *Mainstreaming 2030 Agenda for Sustainable Development*, Reference Guide to UN Country Teams (UN, 2017), 17.

المستدامة وتُعرقل تحقيق التنمية المحلية المستدامة في فلسطين تتمثل بضعف الواقع التنظيمي والإداري للبلديات، طبيعة العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والبلديات، ومحدودية الموارد المتاحة للبلديات (المادية والبشرية). وقد أوصت الدراسة بضرورة دمج البلديات الصغرى وخلق هيئات محلية جديدة تضم عدد من البلديات الصغرى، العمل على زيادة الوعي والإدراك لدى العاملين بمفاهيم التنمية المحلية المستدامة، تعزيز نهج اللامركزية وتطوير قانون حكم محلي ملائم للواقع الفلسطيني، وتعزيز استقلالية البلديات خاضةً المالية عن طريق تنويع مصادر التمويل للمشاريع التنموية والتطويرية، والبدء بالاعتماد على التمويل الذاتي القائم على الجباية والاستثمار. [56]

أما **دراسة تمارا حداد و شاهر عبيد عام 2021 تحت عنوان: " أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً "** فقد هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية، وقد تم أخذ بلديات محافظة رام الله والبيرة نموذجاً دراسياً، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق توزيع استبانة على عينة الدراسة التي بلغ حجمها (294) عينة من أعضاء البلديات وموظفيها. وأظهرت النتائج بأن درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة كانت بدرجة متوسطة. كما وأوصى الباحثان بضرورة نشر ثقافة الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية بجميع مستوياتها الإدارية التنفيذية والسياسية وصولاً إلى مستوى المواطن المحلي لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها. [57]

وفي المقابل هدفت **دراسة فريد القيق عام 2015 تحت عنوان: "دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة : الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية"** إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في اعداد الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن والبلدات الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي الفلسطيني. وألقت الضوء على وسائل المشاركة المجتمعية التي تم اتباعها في اعداد الخطط التنموية الاستراتيجية لبلديات قطاع غزة، كما وعرضت الدراسة التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية من قبل المواطن المحلي والهيئات المحلية على حدٍ سواء. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق مقابلات شخصية مع كافة الأطراف الفاعلة في اعداد الخطة التنموية الاستراتيجية. وأظهرت النتائج بأن لدى المواطن المحلي الإدراك الكافي بأهمية دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المواطنين في تنمية المجتمع وتطويره بحيث تكون مشاركة المجتمع المحلي في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي، وبضرورة رفد ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية والمعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار

---

[56] محمد العصار، *البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات*، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة برنامج "الإدارة والقيادة"، غزة، 2015.

[57] تمارا حداد و شاهر عبيد، " أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية مجلد 6، عدد 16(2021).*

المحلي الصـائب وذلك لتعزيز قدرات البلديات في جميع المسـتويات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والبيئة والعمرانية. [58]

ومن المهم الوقوف على **دراسة معن "أحمد فوزي" سلحب عام 2018 تحت عنوان: "التنمية المستدامة في المجتمعات الهشـة" دراسـة إمكانية إحداث تنمية مسـتدامة في فلسـطين من خلال قراءة مسـتوى الاسـتقرار الاقتصـادي و السـياسـي والاجتماعي (2007-2017)** والتي هدفت إلى التعرف على مسـتوى هشـاشـة المجتمع الفلسـطيني ومقومات التنمية المسـتدامة للحد من الهشـاشـة، وذلك من خلال دراسـة حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال الأعوام 2007-2017 . وقد استخدم الباحث نمطين من أنماط المنهج الوصـفي: النمط الأول يتمثل بالدراسـة المسـحية، عن طريق توزيع استبانة على عينة الدراسـة المؤلفة من مؤسـسـات حكومية، وجامعات، ومراكز أبحاث، ومنظمات غير حكومية؛ وقد بلغ حجم عينة الدراسـة 21 مبحوث. أما النمط الثاني فيتمثل بالدراسـة الارتباطية، حيث اعتمد هذا النمط على بيانات كمية مصـادرها مؤسسـات رسمية ذات علاقة بموضـوع البحث. وأظهرت النتائج بأن هشـاشـة المجتمع الفلسـطيني خلال الأعوام 2007-2017 بناء على مقياس FSI للهشـاشـة قد وصـلت إلى المسـتوى المحذر. كما أظهرت النتائج بأنه ومن أجل الحد من هشـاشـة المجتمع الفلسـطيني وإحداث التنمية الاقتصـادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة يتوجب إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني، الحد من الفساد، وتبني اقتصاد المعرفة. أما فيما يخص بإحداث التنمية السـياسـية فيتوجب إعادة هيكلة النظام السـياسـي الفلسـطيني، احترام حقوق الإنسـان، ضـمان المشـاركة السـياسـية الآمنة، وضـمان مبدأ تداول السـلطة. أما فيما يخص بإحداث التنمية الاجتماعية فيتوجب تعزيز مفهوم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، التأكيد على حرية الفرد الفلسطيني، وتعزيز ثقافة تقبل الآخر. وقد أوصـت الدراسـة بضـرورة قياس مستوى الهشـاشـة ونشـره بشـكل سـنوي، إضـافة إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. [59]

بالإضـــافة إلى أهمية **دراســـة الدكتور أحمد الأطرش عام 2014 تحت عنوان: Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine: The Case of Bethlehem** والتي هدفت إلى تحديد اســتراتيجيات التخطيط المكاني المناسبة نحو الاستدامة في محافظة بيت لحم في الضفة الغربية في السياق الجيوسياسي المتقلب والذي يقيد سياسـة التخطيط المكاني الفلسطينية نتيجةً إلى الاحتلال العسكري طويل الأمد. كما هدفت الدراسـة إلى تقييم الوضـع الحالي والتأثير المستقبلي للوضـع الراهن على سياسـات التخطيط والتطوير المكاني في ظل الموارد الطبيعية الفلســطينية المحدودة؛ ووضـــع ســيناريوهات لاســتراتيجيات التنمية والتخطيط المكاني من أجل المسـاهمة في تحسـين التخطيط المكاني في فلسـطين خاصـةً في السـياق الجيوسـياسـي المتقلب. وقد اسـتخدم

---

[58] فريد القيق، " دور المشـاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة : الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية"، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات مجلد 2015*، عدد 8(2015): 130-152.

[59] معن "أحمد فوزي" سلحب، *التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي (2007-2017)*، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2018.

الباحث مناهج مختلطة من مناهج البحث العلمي الكمية والنوعية، فقد تم جمع البيانات من مجموعتين؛ تتمثل المجموعة الأولى بالبيانات الأولية والتي تم استخراجها من الملاحظات الميدانية المباشرة في محافظة بيت لحم وضواحيها ومن سلسلة من المقابلات شبه المنظمة التي أجريت مع خبراء التخطيط الفلسطينيين والأكاديميين وصناع القرار في محافظة بيت لحم. أما البيانات الثانوية فتم الحصول عليها من خلال مصادر البيانات المتاحة في أشكال بحوث مؤرشفة، وثائق منشورة من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك البلديات ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب تفسيرات الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وأظهرت النتائج بأن السياق الجيوسياسي المتقلب يمنع المدن الفلسطينية بشكل أساسي من تبني معايير استراتيجيات التخطيط المكاني المناسبة نحو الاستدامة والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على التطلعات والحقوق المستقبلية. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بالسياق الجيوسياسي المعقد عند اجراءات سياسات التخطيط المكاني للمدن الفلسطينية والتي سيكون لها تأثير بعيد المدى على سياسات التخطيط للحكومة الفلسطينية نحو تصور الدولة الفلسطينية وتحقيقها كحقيقة على الأرض.[60]

الدراسات على المستوى الإقليمي:

دراسة أعدها **مبروك ساحلي وكريمة بلقاسمي عام 2016 تحت عنوان: " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(1999-2014) "** والتي هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بناءً على الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها بالقانون على اعتبار أن التنمية المحلية ركناً أساسياً من أركان التنمية الوطنية الشاملة. وقد حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999-2014؟ بالإضافة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في مختلف المجالات السياسية والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتحديد الآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب المشاركة الاجتماعية يساعد على توسيع الفجوة بين صانع القرار والمواطن المحلي، بالإضافة إلى أن الحد من الصلاحيات المالية للجماعات المحلية من أهم التحديات التي تحول بينها و بين أدائها لوظيفتها التنموية، حيث أن تحقيق التنمية المحلية يحتاج إلى موارد مالية. وتوصي الدراسة بضرورة سعي الدولة الجزائرية لإرساء نظام لامركزي حقيقي للجماعات المحلية لتحقق أهدافها، وترقية البلديات لمستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، وضمان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار المحلي، من أجل تحقيق التنمية المحلية. [61]

---

[60] Ahmad El-Atrash, *PhD Dissertation – Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine: The Case of Bethlehem*, Faculty of Spatial Planning, TU-Dortmund University, Dortmund, Germany, 2014.

[61] مبروك ساحلي وكريمة بلقاسمي، *دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(1999-2014)*، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2016.

كما **وهدفت دراســة محمد خشــمون الميدانية عام 2010 تحت عنوان: " مشــاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ـ دراسـة سـسـيولوجية"** إلى الكشـف عن مدى مشـاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية من وجهة نظر سسيولوجية، في ظل الوصـاية الإدارية وفقاً للقانون البلدي لعام 1990، والأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شــؤون التنمية المحلية على مســتوى البلديات والتمويل المالي المركزي لمخططات البلدية للتنمية. قد اســتخدم الباحث المنهج المســحي الاجتماعي الشــامل، عن طريق الاســتبانة والمقابلة الشــخصــية والملاحظة والســجلات كأدوات لجمع البيانات الميدانية، وقد تمت الدراســة الميدانية في ولاية قسنطينة في الجزائر وقد استهدفت أعضاء المجالس الشعبية للبلديات، وبلغ عدد عينة الدراسة 148 عضواً. وأظهرت النتائج بأن مشـاركة المواطنين في تحقيق مشـاريع التنمية في المنطقة التي يسـكنون فيها ضـعيف. كما اعتبرت الدراســة النظام المركزي الإدراي من أهم العقبات في طريق البلديات لأحداث التنمية المحلية بالإضافة إلى نقص التمويل المركزي الحكومي الذي أصبح يشكل أداة ضغط على المجالس البلدية. وأوصت الدراسة باعتماد النظام اللامركزي في إدارة المجالس البلدية لما يساهم في إنجاح مشاريع التنمية المحلية.[62]

كما **واســتعرض الباحث عثمان علاوي في دراســته عام 2022 تحت عنوان: " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "** مفهوم التنمية المحلية المستدامة، وشرح أبعادها، ودور الإدارة المحلية في تحقيقها، وتحديد المعوقات التي تواجه البلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الأردن. وقد اعتمد الباحث على منهج البحث العلمي الذي يتقصــى الظاهرة موضــوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضــوعي باســتخدام طرق ووســائل لمنهج البحث يعتمد على الاســتقراء والاســتنباط والتحليل النظري. وأظهرت النتائج أن التنمية المســتدامة هي أســلوب حياة ونمط معيشــة، يتطلب أن تقوم الهيئات الرســمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل يشتمل على مجموعة من النظم الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية. وقد أوصــت الدراســة بضــرورة وضــع قانون جديد للإدارة المحلية يحدد دور واضــح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المســتدامة، بالإضــافة إلى ضــرورة تطوير أســاليب اختيار القيادات المحلية بشــرط توافر الخبرة لديهم والتأهيل العلمي، وضــرورة التخطيط الاستراتيجي السليم القائم في ظل ثقافة المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.[63]

وأوضـحت **دراسـة الدكتور أحمد حسـن عام 2021 تحت عنوان: " دورالإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة "** الدور التنموي للإدارة المحلية، وكشــفت عن مدى مســاهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المســتدامة، خاصــةً التنمية الاقتصـادية المحلية خاصـةً في ظل التحولات السياسية والاقتصـادية الراهنة التي تمر بها مصـر. وقد اعتمد الباحث على منهج البحث العلمي الذي يتقصــى الظاهرة موضــوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار

---

[62] محمد خشمون، " مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية - دراسة سسيولوجية"، *Revue Des Sciences Humaines مجلد 21*، عدد 1(2010): 339-361.

[63] عثمان علاوي، " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة "، *المجلة العربية للنشر العالمي*، عدد41(2022).

موضـــوعي باســـتخدام طرق ووســـائل لمنهج البحث يعتمد على الاســـتقراء والاســـتنباط والتحليل النظري. وأظهرت النتائج بأن الهيكل التنظيمي الحالي لوحدات الإدارة المحلية لا يســـتطيع تحقيق الكفاءة الإدارية في اســـتخدام الموارد المحلية وتحقيق التنمية المســـتدامة، بالإضـــافة إلى عدم وجود إطار قانوني ناظم يتوافق مع التطورات الاقتصـــادية والسياسية لدور الوحدات الإدارية المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وقد أوصـــت الدراســـة بضـــرورة تعديل قانون الإدارة المحلية بحيث يحدد دور ومسؤوليات الإدارات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المســـتدامة بشـــكل واضـــح، بالإضـــافة إلى الانتقال اللامركزي التدرجي خاصـــة الإداري والمالي في إدارة وحدات الإدارة المحلية.[64]

كما **هدفت دراســـة للباحث نعمان الألوســـي لعام 2019 تحت عنوان: " الدور المعدل للحكم الرشـــيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المســـتدامة "** إلى توضـــيح أهمية الدور المعدل للحكم الرشـــيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المســـتدامة، في الجمهورية اليمنية تحديداً محافظة أمانة العاصـــمة صـــنعاء كحالة دراســـية. وقد اســـتخدم الباحث المنهج الوصـــفي التحليلي، عن طريق توزيع الاســـتبانة كأداة رئيســـية لجمع البيانات على عينة الدراســـة البالغة 472 عينة مفردة من العاملين في محافظة أمانة العاصـــمة ومديرياتها. وأظهرت النتائج بأن تطبيق قواعد الحكم الرشيد تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يوجد هنالك أثراً معنوياً ايجابياً بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المســـتدامة من جهة، وبين قواعد الحكم الرشـــيد وإدارة التنمية المحلية من جهة أخرى. وقد أوصـــت الدراســـة بضـــرورة نشـــره ثقافة ومبادىء وقواعد الحكم الرشيد في في المستوى المحلي بكافة مكنوناته من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة[65].

ومن المهم الوقوف على **دراســـة للباحثة عائشـــة قرعوش عام 2017 تحت عنوان: " واقع التنمية المستدامة في سورية في ظل الأزمة "** والتي هدفت إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة ومؤشـراتها وأبعادها، والتركيز على واقعها في ظل الأزمة التي تعيشـها دولة سورية وتحليل مؤشـراتها. وقد اسـتخدمت الباحثة المنهج الوصـــفي التحليلي. وأظهرت النتائج بأن الأزمة التي تعيشـــها ســـورية أثرت ســـلباً على كافة جوانب التنمية المسـتدامة الاقتصـادية، والاجتماعية، والبيئية؛ بحيث تراجعت معظم المؤشـرات الاقتصـادية مثل انخفاض حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدل الصـادرات وتزايد معدل الواردات. بالإضـافة إلى تراجع معظم المؤشرات الاجتماعية مثل تزايد معدلات الفقر والبطالة[66].

<u>الدراسات على المستوى العالمي:</u>

---

[64] أحمد حســن، " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصـــادية المحلية المســـتدامة في ظل التحولات الســـياســـية والتطورات الاقتصـــادية الراهنة"، *المجلة العربية للإدارة مجلد 41*، عدد2(2021).

[65] نعمان الألوسي، " الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

[66] عائشة قرعوش،" واقع التنمية المستدامة في سورية في ظل الأزمة"، *مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية مجلد* 39، عدد 68(2017).

دراسة سلطان بن حاجي محمد لعام 2014 تحت عنوان: Malaysian local Governments' role towards sustainable development focusing on knowledge transfer practices framework والتي هدفت إلى تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه عملية نشـــر المعرفة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في مرحلة التخطيط في الحكومات المحلية، كما وهدفت الدراسة إلى توضيح ممارسات نشر المعرفة نحو التنمية المستدامة في الحكومات المحلية وتطوير إطار ممارسات نشر المعرفة نحو التنمية المســتدامة في عملية التخطيط الاســتراتيجي في الحكومات المحلية. وقد اســتخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي عن طريق توزيع استبانة على 55 حكومة محلية ماليزية، وعن طريق إجراء المقابلات الشخصية ل17 حكومة محلية ماليزية و 9 من أصــحاب المصــلحة المحليين. وأظهرت النتائج بأن 30٪ من موظفي الحكومات المحلية فقط يشاركون في الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبأن الحكومات المحلية لا تشرك أصحاب المصلحة المحليين في برامجهم فيما يخص التنمية المستدامة والذي يؤدي إلى نقص المعرفة حول التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة نشر المعرفة نحو التنمية المستدامة لأصحاب المصلحة المحليين، وبضــرورة إشــراك الحكومات المحلية لأصــحاب المصــلحة المحليين في عملية التخطيط الاستراتيجي خاصةً في تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية؛ حيث طورت الدراسة إطاراً لممارسات نشر المعرفة نحو التنمية المستدامة في مرحلة التخطيط في الحكومات المحلية الماليزية.[67]

كما وهدفت **دراســة ميلى بوتر عام 2020 تحت عنوان: " Accelerating the implementation of the SDGs: How multilevel governance supportsthe implementation of SDG 12 in the EU"** إلى توضــيح دور الحوكمة متعددة المســتويات في تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة: "الاستهلاك والإنتاج المستدامين"، في الاتحاد الأوروبي وهولندا وجمهورية التشيك وإسبانيا. وقد اســتخدم الباحث المنهج الوصــفي التحليلي عن طريق إجراء تحليل محتوى لتقارير التنفيذ الوطنية والوثائق المتعلقة بتنفيذ الهدف 12 لفحص ما إذا كانت الحوكمة متعددة المســتويات تدعم تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي وهولندا وجمهورية التشيك وإسبانيا، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي السياسات من المفوضية الأوروبية وجمهورية التشيك وهولندا. وأظهرت الدراسة بأن الاتحاد الأوروبي وهولندا وإسبانيا باستثناء جمهورية التشيك، تستفيد من الحوكمة متعددة المستويات لتنفيذ استراتيجياتها لتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يعد جزءاً من استراتيجيات الاقتصاد الدائري لهذه الدول. بالإضــافة إلى أن الحوكمة متعددة المســتويات تمكن الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية من التعاون مع الحكومات الإقليمية والمحلية وكذلك مع أصــحاب المصــلحة الآخرين لإعداد الســياســات وتنفيذها من خلال نهج جماعي بهدف تحقيق أهداف التنمية المســتدامة ولا ســيما الهدف 12.

[67] Sulzakimin, Bin Haji Mohamed, *Malaysian local Governments' role towards sustainable development focusing on knowledge transfer practices framework*, 2014, 39- 40.

وأوصت الدراسة بضرورة البحث في دور الناتج المحلي الإجمالي للبلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 12.[68]

كما هدفت **دراسة سارة جوستافسون وجيني ايفنر عام 2017 تحت عنوان: " Implementing the Global Sustainable Goals (SDGs) into Municipal Strategies Applying an Integrated Approach"** إلى توضيح كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الحالية للحكومات المحلية، وكيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي المحلي. كما هدفت الدراسة إلى توضيح ماهية البيئة التحضيرية اللازمة للبلديات من أجل المساهمة الفاعلة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد ركز الباحثان على منطقة أوسترجوتلاند في السويد كحالة دراسية. تستند الدراسة إلى مراجعة شاملة للأدبيات الحالية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وإلى دراسة توثيقية لإدارة المهام المتعلقة بالاستدامة في الحكومات المحلية، وإلى ورشة عمل مع المخططين الاستراتيجيين والمسؤولين الذين يمثلون الإدارات والوظائف المختلفة في منطقة أوسترجوتلاند. وأظهرت النتائج بأن هنالك العديد من التحديات التي تواجه الحكومات المحلية والإقليمية لإنشاء رؤية مشتركة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصةً بسبب تنوع المهام والمسؤوليات، وبالتالي يتعين على المستويين الإقليمي والمحلي أن يجدوا لغة تعاون مشتركة عندما يتعلق الأمر بقضايا الاستدامة. وأوصت الدراسة بتأسيس أهداف التنمية المستدامة على الهياكل والأنشطة والاستراتيجيات الموجودة بالفعل في برامج وعمل الحكومات المحلية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين المستوى الإقليمي والمستوى المحلي من أجل التخطيط التشاركي الفعال.[69]

ومن المهم الوقوف على **دراسة دعاء إيلين فوركو عام 2019 تحت عنوان: " Mainstreaming Sustainable Development Goals (SDGs) into Local Development Planning: A Comparative Study of Adentan and Lankwantanang- Madina Municipal Assemblies "** والتي هدفت إلى معرفة توطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي والحجم الذي تم فيه دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المحلية في غانا، وقد تم أخذ بلدية أدينتان وبلدية لا نكوانتانانج المدينة كحالة دراسية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع 20 من صناع القرار المحلي. وقد طورت الدراسة إطاراً مفاهيمياً لفحص بلدية أدينتان وبلدية لا نكوانتانانج المدينة بشأن تعميم أهداف التنمية المستدامة. كما أجرت الدراسة تحليلاً نقدياً لخطط التنمية متوسطة المدى للبلديتين من أجل تحديد أيهما قد قاما بتعميم أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال. وأظهرت

[68] Melle Potter, "Accelerating the implementation of the SDGs: How multilevel governance supportsthe implementation of SDG 12 in the EU", Master Thesis, University of Twente, 2020.

[69] Sara Gustafsson, and Jenny Ivner, "Implementing the Global Sustainable Goals (SDGs) into Municipal Strategies Applying an Integrated Approach," in *Handbook of Sustainability Science and Research,* Walter Leal Filho and Robert W. Marans and John Callewaert (Springer, 2017), 301 -316.

النتائج بأنه قد تم دمج أغلبية أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المحلية للبلديتين. كما أظهرت النتائج إلى أن التمويل، انخفاض الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة بين المجتمعات المحلية، والبيروقراطية هم من أهم التحديات الرئيسية التي تقف أمام تعميم أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وأوصت الدراسة باعتماد الإطار المفاهيمي بشأن التعميم الفعال لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي والذي طورته الباحثة.[70]

وفي المقابل **هدفت دراسة كرسيدا دي ويت لعام 2020 تحت عنوان: The Global-Local Dynamics within the Localization of the Sustainable Development Goals A comparative study among localities within Sweden and the Netherlands to reflect on Global Responsibility** إلى البحث في كيفية مساهمة المسؤولية العالمية في توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في منطقة السويد وهولندا ذات الدخل المرتفع. وقد اعتمد الباحث للإجابة على سؤال البحث الرئيسي والذي يتمحور حول كيفية التعبير عن المسؤولية العالمية ضمن أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في السويد وهولندا؟ على مصادر أولية وثانوية بما في ذلك المقابلات مع السلطات المحلية في كل من هولندا والسويد وعددها 7 مؤسسات، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق الاستراتيجية للسلطات المحلية في هولندا والسويد. وأظهرت النتائج بأن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لا يصعب ترجمتها إلى المستوى المحلي ولكنها تعتمد على تفسير كل بلدية على حدى وتعتمد على أولويات كل بلدية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى أن المسؤولية العالمية في توطين أهداف التنمية المستدامة تنعكس من خلال الاعتراف بأهمية المستوى المحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يشمل مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات وأصحاب المصلحة المحليين. وأوصت الدراسة بضرورة دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات المحلية بحيث تعمل جميع مستويات الحكم المختلفة معاً من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. [71]

بالإضافة إلى أهمية **دراسة المعهد الصومالي للتنمية وتحليل البحوث عام 2018 تحت عنوان: Localizing the Sustainable Development Goals (SDGs) & SDG7 in Puntland** والتي هدفت إلى دراسة توطين أهداف التنمية المستدامة في الصومال؛ وقد تم أخذ مدينة بونتلاند كحالة دراسية، وقد تم التركيز على الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة " كهدف تجريبي وذلك بسبب التحديات الكبيرة التي تواجهها بونتلاند خاصةً والصومال عامةً في الحصول على الطاقة والإمكانات الكبيرة لمصادر الطاقة المتجددة وخاصة

[70] Duah Forkuo, Mainstreaming Sustainable Development Goals (SDGs) into Local Development Planning: A Comparative Study of Adentan and Lankwantanang- Madina Municipal Assemblies, Master Thesis, University of Ghana,2019.

[71] Cressida de Witte, *The Global-Local Dynamics within the Localization of the Sustainable Development Goals A comparative study among localities within Sweden and the Netherlands to reflect on Global Responsibility*, Master Thesis, university of Gothenburg: School of Global Studies,2020.

الطاقة الشمسية. تم تنظيم الدراسة في ثلاثة مجالات عمل: (1) استكشاف البيئة والتحديات والفرص لتوطين أهداف التنمية المستدامة في بونتلاند؛ (2) توليد البيانات والمعلومات عن حالة الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وتوفير خط الأساس لرصد التقدم المستقبلي للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في بونتلاند؛ و (3) توطين الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بهدف زيادة استخدام الطاقة الشمسية في بونتلاند. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق إجراء مسوحات عامة ومناقشات لمجموعات بؤرية ومقابلات شخصية مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين في منطقتين حضريتين وهما بوساسو وغاروي ومنطقتين ريفيتين وهما إيلي وجالدوجوب في مدينة بونتلاند بحيث شارك ما مجموعه 800 مشارك. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج ملموسة في مجالات العمل الثلاثة؛ **ففي مجال العمل الأول**: وجدت الدراسة أن المنظمات المحلية كانت على دراية بأهداف التنمية المستدامة وربطت برامجها بأهداف التنمية المستدامة وخاصةً مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فعلى مستوى المجتمع، كان الوعي حول توطين أهداف التنمية المستدامة منخفضاً ومقتصراً على وكالات التنمية. كما وجدت الدراسة بأن التحديات التي تواجه توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل بالافتقار إلى خطط التنمية المحلية، ضعف الشراكة والتعاون بين أصحاب المصلحة المحليين، ومحدودية موارد التنمية. بالإضافة إلى أن عملية رصد وتقييم جهود التنمية كانت محدودة وذلك بسبب الافتقار إلى البيانات الحديثة والمهارات المحدودة في الرصد والتقييم وإعداد التقارير. **وفيما يتعلق بمجال العمل الثاني:** وجدت الدراسة أنه على الرغم من استخدام المجتمع لمصادر مختلفة للطاقة (الفحم في المناطق الحضرية والحطب في المناطق الريفية)، إلا أن الكهرباء ظلت المصدر الرئيسي للطاقة. وبأن الوعي حول الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة كان منخفضاً ولكنه ينمو باطراد، حيث يستخدم البعض الطاقة الشمسية لأنها أرخص وأنظف ومتاحة في جميع الأوقات. **وفيما يتعلق بمجال العمل الثالث**: طورت الدراسة دليلاً إرشادياً لتوطين أهداف التنمية المستدامة واستخدمت هذا الدليل التوجيهي لتوطين الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لزيادة استخدام الطاقة الشمسية في بونتلاند وفي الصومال. بحيث يغطي الإطار أربعة مجالات استراتيجية: (أ) زيادة الوعي بالطاقة الشمسية والطاقة المتجددة؛ (ب) زيادة فرص الحصول على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة؛ (ج) وضع اللوائح والسياسات لدعم نمو الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة؛ (د) تنمية القدرات التقنية لدعم استخدام الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة لتوجيه تطوير الطاقة الشمسية من قبل الحكومة. بالإضافة إلى ضرورة تنظيم تقييم احتياجات وأولويات أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال المشاركات النشطة والمفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المحليين لتوفير المعلومات المطلوبة لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية المحلية لما ستوفره هذه التقييمات من قاعدة أساسية محلية للرصد والتقييم في المستقبل. كما أوصت الدراسة بضرورة التعاون بين الحكومة ووكالات التنمية من أجل تطوير برنامج تدريبي يستهدف المؤسسات الحكومية ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية لبناء القدرة على توطين أهداف التنمية المستدامة وأيضاً للتوعية والدعوة لأهداف التنمية المستدامة وذلك من أجل خلق الوعي والدعوة بشأن

أهداف التنمية المستدامة، وتوطين أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة ولا سيما النساء والفئات المهمشة في تخطيط التنمية وتنفيذها.[72]

2.4 التعقيب على القراءات العلمية:

من حيث الموضوع:

الدراسات المحلية: عند استعراض الدراسات العلمية السابقة المحلية برغم قلتها نجد أنها تناولت موضوع الحكومات المحلية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة من زوايا متعددة ومختلفة، فبعض الدراسات ربطت الواقع الإداري التنظيمي للبلديات الفلسطينية وتحقيق التنمية المستدامة المحلية، والبعض الآخر جمع بين تطبيق قواعد الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة المحلية، والبعض اختار المشاركة المجتمعية كأحد أهم مبادىء الحكم الرشيد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة المحلية. ولعل أبرز ما يميز الدراسات المحلية تطرقها لموضوع التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة وإلى أهمية التخطيط المكاني نحو التنمية المستدامة في السياق الجيوسياسي نتيجة الاحتلال الاسرائيلي العسكري طويل الأمد. والجدير بالذكر بأن الدراسات المحلية لم تتطرق إلى مفهوم أو مراحل توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي.

الدراسات الإقليمية: عند استعراض الدراسات العلمية السابقة الإقليمية نجد أنها ركزت على دور الجماعات المحلية والمجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية بناء على الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها بالقانون، وعلى دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة المحلية وخاصةً التنمية الاقتصادية المحلية. كما قد ربطت بعض الدراسات بين مبادئ الحكم الرشيد والعلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المستدامة. ولعل أبرز ما يميز الدراسات الإقليمية تطرقها لموضوع واقع التنمية المستدامة في ظل الأزمة وتحليل مؤشراتها. والجدير بالذكر بأن الدراسات الإقليمية كالدراسات المحلية لم تتطرق إلى مفهوم أو مراحل توطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي.

الدراسات العالمية: والتي تختلف عن الدراسات المحلية والإقليمية من حيث أنها ركزت وبشكل أعمق على مفهوم ومراحل توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية في البعد المحلي والتي تتضمن مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة والأدوات والخطوات، والتي تهدف إلى دعم الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين في تنفيذ خطة عام 2030، بدايةً من رفع الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية، والمناصرة وإشراك وتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة، والوكالات الإنمائية، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية لمعالجة القضايا المترابطة والمتشابكة للتنمية المستدامة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة محلياً عن طريق دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات وبرامج التنمية المحلية، ورصد التنفيذ وإعداد التقارير.

---

[72] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 1 - 78.

من حيث المكان والزمان:

جميع الدراسات السابقة حديثة نسبياً، وتم إجراؤها في الفترة الزمنية بين عام 2010 و 2022، وقد تنوعت الحدود المكانية لإجراء الدراسات السابقة، فمنها المحلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومنها الإقليمية في مصر والجزائر والأردن واليمن وسوريا ومنها العالمية في الاتحاد الأوروبي وهولندا وجمهورية التشيك وإسبانيا والسويد وماليزيا وغانا والصومال.

من حيث المنهجية والأدوات:

استعملت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق المقابلات الشخصية، الاستبانة، المجموعات البؤرية، وتحليل المحتوى للوثائق والخطط والتقارير.

والجدير بالذكر بأن الدراسات السابقة قد خدمت الباحثة في اكتساب المعرفة العلمية وجمع المادة العلمية حول أبجديات التنمية المستدامة وأهدافها وتوطينها في البعد المحلي، وأسهمت بشكل أساسي في بناء أسئلة البحث وصياغة المشكلة والفرضيات وفي تصميم منهجية وأداة جمع المعلومات اللازمة لإجراء هذا البحث.

2.5 الفجوة البحثية:

عند استعراض الدراسات العلمية السابقة سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية نجد أن جميعها اتفق على الدور الهام والرئيسي الذي تلعبه الحكومات المحلية في عملية تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها؛ فالحكومات المحلية تمثل الخلية الأولى في إحداث تنمية على المستوى الوطني الشامل، خاصةً وأن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهداف مرتبطة مباشرةً بمسؤوليات الحكومات المحلية، وذلك بالشراكة الفعلية والفعالة مع أصحاب المصلحة المحليين بما في ذلك الحكومة، الوكالات الإنمائية، المجتمع المدني، المنظمات المجتمعية، الأواسط الأكاديمية والقطاع الخاص وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية في عملية تعرف بتوطين أهداف التنمية المستدامة. إلا أن الدراسات الأدبية السابقة لم تعالج موضوع توطين أهداف التنمية المستدامة في ظروف الأزمات والحروب والصراع والظروف غير المستقرة والمعقدة وخاصةً في المجتمعات والحكومات الهشة[73] والتي أخفقت بالقيام بوظائفها الأساسية بشكل جزئي أو كلي، خاصةً في توفير الأمن والآمان والحفاظ على سيادة القانون والعدالة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والتي يظهر فيها مظاهر الاستبداد، وإنعدام تداول السلطة، وفساد النظام السياسي، وتفشّي الفساد الإداري والمالي في أجهزتها ومؤسّساتها، بالإضافة إلى غياب النظم القانونية والمؤسسية أو ضعفها، وانتشار الإرهاب والعنف الإجرامي والسياسي أو الصراع المسلح، ووجود أزمة اقتصادية؛ أي الدول التي تفتقر إلى القيام بوظائف الحوكمة

[73] تطلق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مصطلح الدول الهشة كمجموعة من المخاطر وقدرات المواجهة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والسياسية والأمنية والاجتماعية. وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي الضفة الغربية وغزة كدولة هشة؛ حيث احتلت المركز الأربعون من 58 دولة هشة في العالم، وذلك اعتماداً على خمسة معايير: معيار الاقتصاد حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 57، معيار البيئة حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 54، ومعيار السياسة حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 21، معيار الأمن حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 15، ومعيار المجتمع حيث احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة المركز 23.

الأساسية.[74] لذلك يعمل هذا البحث على معالجة هذه الفجوة عبر إعادة تعريف مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة آخذاً بعين الإعتبار السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي وواقع وخصوصية المجتمعات الهشة كفلسطين والتي تعيش تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي الذي ما زال يعمل على تدمير أية مقومات للتنمية في فلسطين، كما يمنع الفلسطينيين من ممارسة الحق في التنمية، ضمن سيادة منقوصة وموارد ومقدرات محدودة ومسلوبة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتنفيذ سياسات الضم والتوسع الاستيطاني وحصار لقطاع غزة وعزل القدس وتهويدها، كل هذه الممارسات تؤدي إلى خلق بيئة تعرقل أية جهود حثيثة في تعزيز التقدم في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، مما يستدعي اتخاذ تدابير لازمة لإيجاد بيئة مواتية للبحث عن سبل البقاء، وتعزيز السيادة والصمود ودعم المنعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في التجمعات التي مزقتها الحروب والصراع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها بكافة السبل المتاحة؛ أي تحويل التحديات إلى فرص.

لذلك تتحول أنظار الباحثة إلى مستويات مختلفة من الحكم كالمستوى المحلي أو الإقليمي أو جهات فاعلة مجتمعية مثل المجتمع المدني، الفصائل السياسية أو القطاع الخاص، ومن بين هذه المستويات تعتبر الحكومات المحلية الخلية الأقرب إلى المواطنين حيث تتفاعل يومياً وبشكل مكثف مع قضايا المواطن المحلي خاصةً في تقديم الخدمات العامة الأساسية، كما وتعزز الحوار والمشاركة المدنية المجتمعية في صنع القرار المحلي بهدف تحسين نوعية الحياة، إضافة إلى الدور التنموي غير التقليدي في تنمية المجتمع المحلي، وتطوير وضعه الاقتصادي، السياسي، الصحي، البيئي، الثقافي والاجتماعي. وبالتالي فهي أكثر أشكال الحكم القادرة على أن تلعب دوراً أساسياً في تقليل الصراع ودعم الصمود والمنعة واستعادة القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، وبناء السلام، و وضمان التنمية بكافة مستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية داخل حدودها الجغرافية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2.6 الخلاصة:

استعرض الفصل الثاني الدراسات السابقة، والتي تناولت أبجديات توطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية، ودور الحكومات المحلية الأساسي في تحقيق الاستدامة في أي عملية تنموية، وذلك من خلال التعرف على موضوعاتها وأهدافها وإشكالياتها ومناهجها وأدواتها البحثية، وصولاً للنتائج والتوصيات التي تبنتها، كما وعرض الفصل الفجوة البحثية التي لم تركز عليه هذه الدراسات.

[74] C., Mcloughlin, *Topic Guide on Fragile States*, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, 2010.

الفصل الثالث: الإطار النظري للبحث
التنمية المستدامة، والتوطين، والمدينة المستدامة

مقدمة:

تمخضـــت جهود العلماء والباحثين خلال قرن من الزمن حول نظريات ادارية واجتماعية وبيئية واقتصـادية مختلفة للتنمية المستدامة؛ فركز **علماء البيئة** في نظرياتهم على استدامة المحيط الحيوي وحماية التنوع الحيوي والوراثي، ومنع التدهور البيئي، ومنهم من نـادى بـالطبيعة النقية وبـأســبقية الطبيعة على الإنســـان، ومنهم من تبنى نظرة متشـــائمة حول محدودية الموارد الطبيعية، وعلاقته بالنمو الاقتصـــادي المتسارع بحيث لا يتمكن التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية المحدودة والحفاظ على البيئة.[75] بينما ركز **علماء الاقتصاد** في نظرياتهم على الأفكار المتعلقة بتعريف النمو الاقتصادي بطريقة تتضمن قيمة الأصـــول البيئية والمحافظة عليها، فمنهم من نادى بالاســـتخدام الأمثل للموارد الطبيعية الناضـــبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل، ومنهم من نادى بدور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصـادي، وبشـكل خاص في حل مشـــكلة ندرة الموارد الطبيعية. أما **علماء الاجتماع** فركزوا في نظرياتهم على دمج الطبيعة البشـرية، وعلى التنظيم الاجتماعي وعلى العوامل الاجتماعية لتحقيق التنمية المسـتدامة، مثل معدلات النمو الديموغرافي، معدلات الفقر وانعدام المساواة، الحروب، الكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصـادية، وغياب الحريات في مختلف المستويات.[76]

ونسـتنتج مما سـبق بأنه ورغم اختلاف هذه النظريات؛ حيث ركز علماء الاقتصـــاد على النمو الاقتصـــادي واســـتدامته دون أخذ الاســـتدامة البيئية بعين الاعتبار، أما علماء البيئة فركزوا على الاســـتدامة البيئية لمنع التدهور البيئي، بينما ركز علماء الاجتماع على اســـتدامة النظم الثقافية والبشـــرية وذلك في تعريف التنمية المسـتدامة، إلا أنها سـاهمت بإثراء الحقل النظري للتنمية المسـتدامة، وبلورت مفاهيم ومناهج جديدة وأكدت على أهمية عدم حصـــر التنمية في الحدود الضـــيقة للنمو الاقتصـــادي، لأن مفهوم التنمية هو مفهوم واســـع، يشمل على أبعاداً اجتماعية وبيئية وتقنية أيضاً.

أما **علماء الإدارة** وخاصـةً الإدارة العامة فركزوا في نظرياتهم حول كيفية ممارسـة الإداريين للإدارة العامة ووظائفها المتنوعة والتي تهدف لتحسـين النمو الاقتصـادي، تعزيز التنمية الاجتماعية، إنشـاء البنية التحتية، صياغة السياسات العامة، حماية مصالح الناس، وتحسين الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات الأساسية العامة للمواطنين وذلك بهدف تحسين الأداء التنظيمي[77]. وقد ركزت الباحثة على النظريات التالية في الإدارة العامة والتي أسـهمت في الكشـف عن نوع العلاقة بين تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة والأسـاليب الإدارية الحديثة

---

[75] محمد دويدار وآخرون، *أصول علم الاقتصاد السياسي* (بيروت: الدار الجامعية بيروت،1988)، ص 57-58.

[76] سعيد يحيى وشنبي صورية، *نظريات التنمية المستدامة* (موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011)، 7-15.

[77] Tony Bovaird and Elke Loeffler, "Assessing the Quality of Local Governance: A Case Study of Public Services," *Public Money & Management 27*(2007), 293-300.

في الإدارة العامة ولا سيما إدارة الحكومات المحلية وأهمها مبادىء الحكم الرشيد واللامركزية والمشاركة المجتمعية.

نظرية الإدارة العامة الجديدة:

وهي عبارة عن طريقة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بفعالية وكفاءة من خلال السلطات والمنظمات،[78] عبر تحطيم النماذج التقليدية للهياكل التنظيمية للإدارة العامة؛ والسعي نحو وحدات تنظيمية أصغر وأكثر مرونة وتخصص، قادرة على الاستجابة بشكل أكثر فعالية لمتطلبات واحتياجات العملاء – المواطنين- خاصةً في تقديم الخدمات العامة (اللامركزية للإدارة العامة). وقد ركزت نظرية الإدارة العامة الجديدة على الاستخدام الفعال للموارد لتحقيق جودة عالية للخدمات المقدمة، من أجل تحقيق الشعور بالرضا للمواطنين؛ فشعور المواطن بالرضى عن جودة الخدمات المقدمة له هو المحرك والدافع والهدف الرئيسي في القطاع العام غير الربحي. بحيث أن العلاقة بين المواطنين والإدارة العامة ليست علاقة بين مقدم الخدمة والمستهلك؛ فالمواطنون هم مشتركون فعالون في النظام الديمقراطي والسياسي والإداري؛ وهذا يعني أن لهم حقوقاً على مستويات مختلفة من النظام الإداري.[79]

والجدير بالذكر، بأن نظرية الإدارة العامة الجديدة لإدارة المنظمات في القطاع العام هي نماذج منبثقة من استراتيجيات ومناهج وآليات السوق التجارية الناجحة في القطاع الخاص، مع تركيزها على المواطن ورضاه ومشاركته في جوهر عملية الادارة العامة من أجل استعادة وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة العامة (الحكومة). [80] ومع ذلك، تحتاج الإدارة العامة الجديدة إلى نهج إداري وشكل خاص من الحكم، يعكس التغير في طبيعة الحكومة وأدوارها، كما ويوائم خصوصيات القطاع العام غير الربحي، والذي يشار إليه باسم الحوكمة أو الإدارة الجيدة أو نهج الحكم الرشيد. ويعرف الحكم الرشيد بأنه مجموعة من القيم والسياسات والمؤسسات والقواعد والممارسات والهياكل والعمليات والتقاليد التي يدير المجتمع من خلالها العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على جميع المستويات من خلال التفاعلات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين عن وجهات نظرهم. [81] وهو الطريقة التي يحقق بها المجتمع العقد الاجتماعي من خلال التفاهم المتبادل والاتفاق والإجماع على الآليات والعمليات التي يعبر المواطنون من خلالها عن مصالحهم وينفذون حقوقهم والتزاماتهم. وبالتالي فإن مفهوم الحكم الرشيد هو " فن إدارة المجتمع والمنظمات ". [82]

---

[78] Phillipe Keraudren, and Hans Van Mierlo, *Theory of public administration reform and practical application. In: Coombes, D. and T. Verheiijen, eds. Public Administration Reform: Comparing East and West Experience* (Bratislava: NISPAcee, 1997), 29–47.

[79] John S. Oakland, and Lislie J. Porter, *Cases in Total Quality management* (London: Butterworth-Heinemann,1994).

[80] Zdeněk Fiala and Olga Sovova, *Theory of Public Administration Management – A Retrospective View* (EMAN, 2019),143-144.

[81] Shabbir G. Cheema, "Good Governance: A Path to Poverty Eradication. Choices: The Human", *Development Magazine* 1 (2000), 6–7.

[82] Doreen Atkinson, "Local Government, Local Governance and Sustainable Development: getting the Parameters Right," *Human Sciences Research Council* 4 (2002).

لقد تم استخدام مفاهيم الحوكمة كآلية للتنمية المستدامة، من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية، ومن هذا التوجه تم تعريف الحوكمة بأنها " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصـــادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية "[83]. وبأنها " ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته." وبأنها " المؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات ". كما عرفت بأنها "الحكم الذي يُعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً. ولا شك بأنه لا توجد للحوكمة معاييراً مطلقة، بل هي معايير نسبي، إلا أن الباحثين والمهتمين بالحوكمة اجتمعوا على بعض من الخصائص للحوكمة الجيدة والتي تتمثل ب **المشاركة في صنع القرار** إما مباشرةً أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، **الشفافية** وحرية تدفق المعلومات، **العدالة والمساواة** بحيث تتوفر الفرص للجميع، **المساءلة** أمام الجمهور، **تعزيز سلطة القانون** وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، **الكفاية والفعالية في استخدام الموارد** البشرية والمالية والمادية والطبيعية، **التوجه نحو بناء توافق الآراء، الاستجابة، والرؤية الاستراتيجية**.[84]

نظرية أصحاب المصلحة:

لقد تم تطوير نظرية أصحاب المصلحة من خلال كتاب " الإدارة الإستراتيجية: نهج أصحاب المصلحة " لفريمان عام 1984 وذلك لتحديد شكل بديل للإدارة الإستراتيجية وتطويرها، يستجيب لزيادة القدرة التنافسية والعولمة، يقوم على الاعتراف بأن المنظمات لديها أصـــحاب مصـــلحة وأن العلاقات مع هؤلاء أصـــحاب المصلحة يجب أن تدار بفعالية لضمان الربحية والاستدامة. وقد عرف فريمان مفهوم أصحاب المصلحة بأنه " أي مجموعة أو فرد يمكنه التأثير أو التأثر بتحقيق أهداف المنظمة ". ووفقاً له، فإن الافتراض الرئيســـي لنظرية أصـــحاب المصـــلحة هو أن فعالية وربحية واســـتدامة المنظمة تقاس بقدرتها على إرضـــاء ليس فقط المساهمين والوكلاء الذين لديهم حصة في المنظمة وإنما جميع أصحاب المصلحة أيضاً.[85]

والجدير بالذكر بأنه وفي البداية، وضـــعت هذه النظرية الإدارية للقطاع الخاص، لكن في وقت لاحق، اســتخدمت لشــرح ســلوك المنظمات الأخرى كالقطاع العام والقطاع الأهلي، ومن بينها الحكومات المحلية، حيث أن لأصـــحاب المصـــلحة تأثيراً حاســـماً في عملية التخطيط الاســـتراتيجي للمنظمات العامة وغير الربحية[86]، وذلك في إطار عملية المشـــاركة المجتمعية في صـــنع القرار المحلي والتي تمر بعملية التنظيم

---

[83] The World Bank, "Governance & Development," *World Bank Group*,1992, http://documents.worldbank.org/curated/en/604951468739447676/Governance-and-development

[84] UNDP, *Governance for Sustainable Human Development an Integrated Paper on The Highlights Of Four Regional Consultation Workshops on Governance for Sustainable Human Development* (Philippines: United Nations Development Programme, 1997), P3-13.

[85] R. Edward Freeman, *Strategic management: A stakeholder approach* (Cambridge: Cambridge University Press 1984), 46.

[86] John Bryson, *A strategic planning process*, 73-81.

والتعاون ووضع الأجندة وإضفاء الشرعية والرقابة،[87] حيث يعمل أصحاب المصلحة معاً لتحديد الأولويات المشتركة الاستراتيجية لتحقيق رؤية مشتركة متفق عليها لمجتمعهم ولاحتياجاتهم؛[88] لذلك يجب تطوير الخطط الحضرية الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة وليس من أجلهم.[89]

مما سبق ترى الباحثة بأن الإدارة العامة السليمة والتي تخدم تحقيق التنمية المستدامة يجب أن تشمل على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومبادئ الدولة القائمة على حكم وسيادة القانون، والتعددية السياسية، والمشاركة المجتمعية النشطة للمواطنين كشركاء فعليين في عملية صنع القرار، والشفافية والمساءلة وحق الوصول إلى المعلومة، مع التأكيد على التحسين المستمر لجودة جميع الخدمات العامة المقدمة ورضى المواطن عنها. ولتطبيق هذه المبادئ الأساسية في أداء الإدارة العامة يتوجب التحول من نماذج الإدارة التقليدية والمركزية الإدارية إلى نموذج لامركزي إداري يطبق قواعد ومبادىء الحكم الرشيد. حيث لا تقتصر أهمية الحوكمة واللامركزية الإدارية فقط على أنهما مدخلاً مهماً وأساسياً من مداخل تقييم الأداء وتحسينه سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات التابعة للحكومة مثل الوزارات، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات القطاع الخاص، والحكومات المحلية وإنما من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد:

استمر مفهوم التنمية المستدامة بالتطور كنتيجة واقعية لتطور الفكر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، فالتنمية المستدامة تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً وتكنولوجياً، وتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية والمادية من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. إن مفتاح تحقيق التنمية المستدامة يتمثل بأخذ الحكومات والدول السياقات والتحديات والفرص المحلية في الاعتبار عند تنفيذ جداول أهداف التنمية المستدامة، مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع، وإيلاء اهتمام خاص لتكامل وتوازن خمس ركائز وهي التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والحكم الحضري، والتنمية التكنولوجية. يهدف هذا الفصل في مبحثه الأول إلى تسليط الضوء حول مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تطوره، كما يستعرض أهداف التنمية المستدامة وأبعادها، كما ويهدف في مبحثه الثاني إلى التعرف على مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة، خطوات التوطين وأهميته، والتحديات والفرص التي تواجه عملية توطين أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى أن هذا الفصل يسعى إلى استعراض مفهوم المدينة المستدامة وأبعادها في مبحثه الثالث.

---

[87] Eric W. Welch, "The relationship between transparent and participative government: A study of local governments in the United States", *International Review of Administrative Sciences, 78*(2012), 93-115.
[88] Rahmatoallah FARHOODI et al, "A critique of the prevailing comprehensive urban planning paradigm in Iran: the need for strategic Planning," Sage Publications, Inc. 8(2009), 335.
[89] Robin S DE GRAAF and Geert DEWULF, "Applying the lessons of strategic urban planning learned in the developing world to the Netherlands: A case study of three industrial area development projects", *Habitat International 34*(2010), 471-477.

3.1 المبحث الأول: التنمية المستدامة:

3.1.1 تمهيد:

يُعد موضـوع التنمية المسـتدامة من الموضـوعات المهمة على الصـعيد العالمي، والتي اكتسـبت اهتماماً كبيراً في العقود الخمسـة الأخيرة على الصـعيد الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي العالمي؛ لكن مفهوم التنمية المسـتدامة برز مع نهاية العقد الأخير من القرن العشـرين جراء تفاقم مشـكلة التدهور البيئي، نتيجةً لإهمال التنمية للجوانب البيئية والاجتماعية على حسـاب الجوانب الاقتصـادية (النمو الاقتصـادي) والتي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المسـتقبلية ولا الاعتبارات البيئية، فكان لابد من أيجاد فلسـفة تنموية جديدة تساعد في ربط الأبعاد الإجتماعية والبيئة في عملية التنمية، وإيجاد توازن بين النظام الاقتصادي القائم على إدارة الموارد الطبيعية، والأمن البيئي والإدماج الاجتماعي. وقد تمخضـت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عُرف باسـم التنمية المسـتدامة؛ وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (تقرير برونتلاند) لعام 1987 والذي يحمل عنوان مسـتقبلنا المشـترك، وقد عرف التنمية المسـتدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضـر دون المسـاس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال تضـافر الجهود من أجل بناء مسـتقبل للناس ولكوكب الأرض ليكون شـاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. ولتحقيقها، لا بد من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية مترابطة لرفاه الأفراد والمجتمعات هي: النمو الاقتصـادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة ". [90] يستعرض هذا المبحث أصل مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تطوره، كما يستعرض أهداف التنمية المستدامة العالمية وأبعادها.

3.1.2 مفهوم التنمية وتطور مفهوم التنمية المستدامة:

لقد مر مفهوم التنمية بتطورات مستمرة، وذلك استجابةً لطبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصـف العقد السـادس من القرن العشـرين، كان مفهوم التنمية مرتبطاً بمفهوم النمو الاقتصـادي، وأحياناً تم الخلط بينهما[91]؛ حيث كانت تتم الإشـارة إلى النمو الاقتصـادي على أنه ضـروري للقضـاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وبالتالي الحيلولة دون مزيد من تدهور البيئة. وقد أدى التوسـع الاقتصـادي بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة معدلات النمو الاقتصـادي، وخلق فرص العمل وتوليد الدخل المرتفع؛ واستمرار نمو وزيادة الإنتاجية والمنتجات والخدمات الجديدة، إلى بروز العصـر الذهبي للرأسـمالية، بحيث أكدت الدول بأن النمو الاقتصـادي القوي هو مفتاح الانتعاش وإعادة الإعمار من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية.[92] كما أنه وفي هذه الفترة إزدادت عمليات التصـنيع، مع زيادة الحاجة إلى المواد الجديدة والمواد الكيميائية وتقنيات التصـنيع، فزاد الاعتماد على الموارد الطبيعية، بما في ذلك أنظمة الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري، مما أدى إلى زيادة حدة الانبعاثات

---

[90] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*, 43.

[91] التنمية تختلف عن النمو في أن الأولى تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

[92] Bernadia Tjandradewi and Hari Srinivas, "Localization of SDGs: Role of Local Governments," *横浜市立大学論叢社会科学系列* 70 (2018), 335-337.

والتلوث خاصةً تلوث المياه والهواء والتربة؛ فبدأ نشطاء البيئة والعلماء[93] بتثقيف صناع القرار والعامة حول أهمية تنظيم المواد الكيميائية السامة وخاصةً المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب[94]. وقد ركزت بعض التعريفات الاقتصادية في هذه الفترة على التعريف المادي للتنمية؛ فعرفت التنمية بأنها الادارة المثلى للموارد الطبيعية من أجل المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.

ويمكن الاستنتاج بأنه نتيجةً للتركيز على النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي، لم تُعْطى الآثار البيئية والاجتماعية الأولوية التي تستحقها، وخاصةً تأثيرها على صحة الإنسان ونوعية الحياة، مما استدعى تحويل التفكير العالمي نحو نهج أكثر توازناً للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فتطور المفهوم في نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين ليشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة، وتعزيز المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها؛ بحيث يشارك الناس بشكل ديمقراطي في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. والجدير بالذكر بأن الأمم المتحدة كانت قد أطلقت جرس الإنذار المبكر في البيان الختامي لمؤتمر استوكهولم حول البيئة البشرية والذي انعقد في السويد في عام 1972 عندما شددت حول الجدلية القائمة بين التنمية الاقتصادية، والتوازن البيئي من جهة، وحول الجدلية القائمة بين حق المواطنين في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية لتحسين أوضاعهم المعيشية، والمخاطر البيئية التي خلفتها الدول المتطورة من جراء التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، والمتجسدة في المبدأ الأول والحادي عشر من اعلان استكهولم، وأوضحت كيف أن أفعال الانسان تؤذي البيئة وتشكل خطراً على البشرية،[95] خاصةً فيما يتعلق بالمصادر غير المتجددة مثل النفط والمعادن نتيجة الزيادة السريعة للحركة الصناعية آنذاك[96].

وبين منتصف سبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية الشاملة بالظهور، والذي يعني التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. وظهر هذا المفهوم جلياً في مؤتمر نيروبي العالمي البيئي الذي انعقد في عام 1982 في كينيا لمراجعة التقدم وذلك بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ستكهولم، وأشار المؤتمر في المبدأ الثاني إلى فجوة تنفيذ خطة العمل منذ مؤتمر ستكهولم عام 1972، كما وأشار المبدأ الرابع إلى الأخطار التي تهدد البيئة والتي تتفاقم بسبب الفقر وأنماط الاستهلاك المهدرة، مؤكداً أن الفقر مشكلة اجتماعية تهدد البيئة في وقت تخطت فيه الفجوة في العالم بين الأغنياء والفقراء بسبب العولمة[97].

---

[93] كان نشر كتاب من إعداد راشيل كارسون عام 1962 تحت عنوان The Silent Spring، نقطة انطلاق لحركة الاستدامة والذي وثق الآثار الضارة على البيئة للاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية، وهي واحدة من أولى الأهداف التي تستهدف آثار النمو الاقتصادي المتفشي على البيئة. كما يشرح الكتاب التوازن في الطبيعة، في طبيعة التربة، ومياه الأرض، والكائنات الحية.

94 Philip Cooper, and Claudia MariaVargas, *Implementing Sustainable Development: From Global Policy to Local Action* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2004), 24-25.

[95] United Nations Environment Program UNEP, "United Nations Conference on Human Environment", UN, (1972), https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.48/14/REV.1.

[96] Cooper and Vargas, *Implementing Sustainable Development*, 24.

[97] United Nations Environment Program UNEP, "Nairobi Declaration on the state of worldwide environment," *International Legal Materials 21* (1982), 676-678.

وقد تبلور المفهوم في بداية ثمانينات القرن العشـــرين، عندما بدأ العالم يصـــحو على ضـــجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، تحديداً في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future والذي نشر لأول مرة عام 1987[98]، وذلك بعد جهد اســتمر لثلاث ســنوات من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي تشــكلت عام 1983 لإعادة النظر في المشــكلات البيئية ومشــكلات التنمية في العالم، ولتعزيز التعاون الدولي لمحاربة المشاكل البيئية، ولرفع مستوى المعرفة حول التنمية المستدامة بين الأفراد والمؤسسات وأصحاب الأعمال والحكومات.[99] وقد عرف التقرير التنمية المســتدامة بأنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضــر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم ". كما عرفها أيضا بأنها: " عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي "[100].

ويظهر لنا من التعريف أعلاه أهمية التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئة بعد أن كانت دول العالم تركز على التنمية البيئية مقابل التنمية الاقتصادية، مع تجاهل التنمية الاجتماعية. وهذا يعني أن الجهود الدولية قد تمخضت عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وانتشر كفكرة ومفهوم على صـــعيد واســـع تحديداً بعدما لوحظ بأن عملية التنمية الاقتصـــادية في الغالب تعمل على تدمير البيئة وتلويثها وتستهلك الموارد الطبيعية وخاصةً المحدودة، وبأن الفقراء هم الشريحة المتضررة الأكبر. وبما أن هناك بعداً بشرياً للتنمية المستدامة فقد أصبح الجميع مسؤول عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، مما اســتدعى إيجاد موازنة بين معدلات الاســتهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وإيجاد توازن بين النظام الاقتصـــادي بدون اســـتنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة الأمن البيئي؛ ويمكن اعتبار مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية عام 1987 النواة الحقيقية الأولى في إيجاد أرضية مشتركة متوازنة بين كيفية ممارسة الدول نشاطها الاقتصادي بما يحقق الأرباح وبما يحافظ على البيئة التي هي ملكٌ للأجيال القادمة.

وفي بداية تســعينيات القرن الماضـــي، ارتبط مفهوم التنمية بالأبعاد الثلاثة للتنمية وهي النمو الاقتصـــادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة والمناخ. ويظهر ذلك جلياً في مؤتمر ريو دي جانيرو " قمة الأرض " الذي انعقد في البرازيل عام 1992 كأول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية والذي حضـــرته 168 دولة، وارتكزت أهم محاوره على التغييرات المناخية للكوكب، التنوع البيولوجي، وحماية الغابات. وقد تمخض عن المؤتمر جدول أعمال (أجندة 21) " المخطط الدولي للتنمية المستدامة " والذي ركز على حماية البيئة، عبر ابراز التحديات السياسية والاقتصادية المترتبة على الاستمرار باستغلال وتدمير البيئة، كما وقد تمخض عنه مصطلح التنمية المستدامة. وقد سعى هذا المؤتمر من خلال توصياته إلى ضرورة التكامل بين أبعاد التنمية الثلاثة والذي تضـــمنه تعريف لجنة برونتلاند Brundtland ، كما وقد دعى جميع البلدان إلى الأخذ

---

[98] يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نســـبة إلى رئيســـة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

[99] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*, 8.

[100] Ibid, 43.

بهذه الأبعاد جميعها في إدارة وتخطيط وتنفيذ السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والجدير بالذكر بأن أجندة 21 قد أشارت إلى دور المدن والحكومات المحلية الأساسي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصفتها الإطار الأقرب إلى المواطنين والتي تقود عملية التنمية. [101]

ومن ثم بدأت الأدبيات تعرف التنمية بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل والمنصف للموارد بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، وبالتالي شكل الإنسان محور تعاريف التنمية المستدامة فظهر مفهوم التنمية البشرية والتي تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة[102]. وقد تبنى هذه الرؤية الجديدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 والتي تضع الإنسان في أولوية أهدافها وتضع التنمية من أجله. وقد عرف التقرير التنمية البشرية بأنها: " تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس "، وتعني تنمية الناس: الاستثمار في قدرات البشر، أما التنمية من أجل الناس فتعني ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو الاقتصادي، وتعني التنمية بواسطة الناس إعطاء كل واحد من المجتمع فرصة المشاركة فيها[103]. ومن الملاحظ هنا ظهور عنصر هام في تعريف التنمية المستدامة ألا وهو العدالة والإنصاف والتي تشمل إنصاف الأجيال الحالية الذين لا يحصلون على فرص متساوية من الموارد الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتشمل أيضاً الأجيال المتلاحقة التي لم تولد بعد والتي لم تؤخذ مصالحها في عين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات الاقتصادية أو السكانية أو الاجتماعية أو البيئية.

وبالرغم من التأكيد على تكامل الأبعاد الثلاثة وأهمية الإدماج الاجتماعي والاستدامة الاجتماعية إلا أن الدول والمؤسسات العالمية بقيت تصب جل اهتمامها وتركيزها نحو البعد الاقتصادي فقط أو البعد الاقتصادي والبيئي من دون التركيز على البعد الاجتماعي في تنفيذ التنمية المستدامة وذلك حتى عام 1995 وانعقاد قمة كوبنهاجن. هذه القمة التي وضعت الإنسان والإدماج الاجتماعي في قلب عملية التنمية المستدامة وعلى رأس أولوياتها، وركزت على القضاء على الفقر، توفير التعليم والرعاية الصحية، وأدت القمة إلى التزام الدول ببرنامج عمل تمحور حول حقوق الإنسان، والمساواة في توزيع الموارد بين الأجيال الحالية، وإدماج الفئات المهمشة والضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات وخطط التنمية، والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتمكين النساء وتعزيز قدراتهم، وتعزيز الديمقراطية، وكرامة الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والسلام، وضمان التسامح واللاعنف، وعدم التمييز، واحترام الاختلاف داخل وبين المجتمعات، والتنسيق والتعاون بين المجتمعات[104]. وبعد عشر سنوات من مؤتمر قمة الأرض والذي لم ينتج عنه نتائج ملموسة تُعنى بحماية البيئة وبمعالجة المشاكل والتحديات المترتبة عن استغلال وتدهور البيئة؛ انعقد مؤتمر

---

[101] United Nations Sustainable Development, "United Nations Conference of Environment and Development: Agenda 21 Reo De Janerio Brazil," *UN*, June, 1992, http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/Agenda21.pdf.

[102] حسين، السرحان، "التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة"، *مجلة أهل البيت عليهم السلام*، عدد 16(2010) : 138-155.

[103] United Nations Development Programme (UNDP), *Human development Report* (New York: Oxford University Press, 1993), 3-4.

[104] United Nations," The Copenhagen Declaration and Programme of Action : World Summit for Social Development," *UN*, (1995), http://www.un.org/esa/earthsummit/.

جوهانسبورغ في جنوب افريقيا عام 2002، لمناقشة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكلٍ أوسع، والتركيز حول قضايا التنمية الاجتماعية كأهمية الحساسية للاختلافات الثقافية في فهم الأسرة والمجتمع.[105]

وفي عام 2000 قامت الأمم المتحدة بإعلان ثمانية أهداف للتنمية المستدامة والتي أطلق عليها " الأهداف الإنمائية للألفية " Millenium Development Goals (MDGs) بحيث يتم تحقيق هذه الأهداف حتى عام 2015. تشمل هذه الأهداف: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية، ومحاربة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وضمان الاستدامة البيئية، وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية[106]. وقد تم تسجيل بعض التقدم في سبيل تحقيق أهداف الألفية حيث أن أكثر من مليار شخص تم انتشالهم من الفقر المدقع (منذ عام 1990)، بالإضافة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال بأكثر من النصف (منذ عام 1990) وانخفاض عدد الأطفال خارج المدرسة بأكثر من النصف (منذ عام 1990) وانخفاض إصابات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحوالي 40% (منذ عام 2000)،[107] وعلى الرغم من ذلك، إلا أن تقرير الأمم المتحدة لعام 2011 أشار إلى فشل الدول في تحقيق أهداف الألفية خاصةً لدى أكثر الفئات الضعيفة والمهمشة، كما وأشار التقرير إلى التحديات الجمة التي تقف أمام تحقيق أهداف الألفية الثمانية بحلول عام 2015 والمتمثلة بتزايد معدلات الفقر[108].

مما سبق نستنتج بأن التنمية بمفهومها الجديد والقائم على الاستدامة، لم يكن وليد الصدفة وإنما تمخض نتيجة مجموعة من الاجتهادات واللقاءات والمؤتمرات العالمية، التي سعت إلى الموازنة والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمتمثلة بالنمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة والمناخ.

3.1.3 أهداف التنمية المستدامة:

في أعقاب المناقشات المكثفة حول ما ينبغي أن يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وعلى أجندة التنمية المحددة في مؤتمر ريو دي جانيرو " قمة الأرض "، بدأ المجتمع الدولي بتشكيل جدول أعمال التنمية للعقود القادمة، وذلك بناءً على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. فبالرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية اتخذت خطوةً نحو التنمية متعددة المستويات وخاصةً في القضاء على الفقر، إلا أنها تجاهلت دور الحكومات المحلية،[109] ومشاكل القدرات المحلية المحدودة وسوء إدارة البيانات[110]. ففي 25 أيلول لعام 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول

[105] UN, "Report of the World Summit on Sustainable Development: A/CONF.199/20, Johannesburg: South Africa," *The United Nations Publications* (2002), 76.
[106] United Nations, "The Millennium Goals Progress Report," *The United Nations Publications* (2005), 4-5.
[107] Tjandradewi,"Localization of SDGs," 340.
[108] United Nations, "The Millennium Development Goals Report," *The United Nations Publications* (2011), 4.
[109] UCLG, "Towards the Localization," 3.
[110] Patole, "Localization", 1-16.

أعمال 2030 للتنمية المستدامة" والذي يشتمل على 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات العالمية وعددها 233 مؤشراً لرصد تحقيق هذه الأهداف[111].

تعتبر هذه الأجندة خطة عمل للناس والكوكب والنمو الاقتصادي والازدهار والشراكة والسلام والعدالة على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة حيث تشمل أهداف التنمية المستدامة على: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وضمان قدرة جميع البشر على تحقيق إمكاناتهم بكرامة ومساواة وفي بيئة صحية **(الناس)**، ويظهر ذلك جلياً في **الهدف الأول**: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، **والهدف الثاني**: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، **والهدف الثالث**: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، **والهدف الرابع**: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، **والهدف الخامس**: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، **والهدف العاشر**: الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، كما وتشمل على حماية الكوكب من التدهور، عن طريق عمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، لدعم وتوفير احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة **(الكوكب)**، ويظهر ذلك جلياً في **الهدف السادس:** ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، **والهدف السابع**: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة، **والهدف الثاني عشر**: ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامان، **والهدف الثالث عشر**: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغيرالمناخ وآثاره، **والهدف الرابع عشر**: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، **والهدف الخامس عشر**:حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع الحيوي. كما وتشمل ضمان تمتع جميع البشر بحياة مزدهرة مع التأكيد على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي يحدث في انسجام مع الطبيعة **(النمو الاقتصادي والازدهار)** ويظهر ذلك جلياً في **الهدف الثامن**: تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق، **والهدف التاسع**: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع وتشجيع الابتكار. كما وتشمل أيضاً تعزيز مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة خالية من الخوف والعنف **(السلام والعدالة)** ويظهر ذلك جلياً في **الهدف الحادي عشر**: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، **والهدف السادس عشر**: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. كما وتشمل تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الأجندة من خلال شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة، وتركز بشكل خاص على احتياجات أشد الناس فقراً

[111] UN General Assembly, *Transforming Our World*, 2.

وضـــعفاً وتتعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، وذلك لإعمال حقوق الإنســـان للجميع وتحقيق المســـاواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وضمان مشاركة جميع البلدان، وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس **(الشراكة)** ويظهر ذلك جلياً في **الهدف السابع عشر**: الشراكات من أجل التنمية المستدامة.[112]

ونستنتج مما سبق بأن أهداف التنمية المستدامة تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية في تفسيرها للتنمية المستدامة، من حيث أن القليل من الأهداف تركز على القضايا الاجتماعية فقط أو تركز على القضـــايا البيئية فقط أو الاقتصـــادية فقط، وإنما يركز الجميع بشكل جوهري على العلاقة بين اثنين من ثلاثة معايير، باستثناء **الهدف الحادي عشر** والذي يتطلع إلى مدن ومجتمعات محلية مستدامة والذي يشكل حلقة الوصـل بين العناصـر الثلاثة؛ البُعد الاجتماعي، والبيئي والاقتصـادي، و**الهدف السـابع عشر** والذي يشجع على عقد الشراكات لتحقيق الأهداف بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3.1.4 أبعاد التنمية المستدامة:

اقترحت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 التعريف الأكثر توافقية للتنمية المســـتدامة حتى الآن[113]: والذي يعرف التنمية المسـتدامة بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضـر دون المسـاس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة "[114]، وبالتالي يشتمل مفهوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي يطلق عليها " نموذج الثلاثة أعمدة "[115] أو " مثلث التنمية "[116].

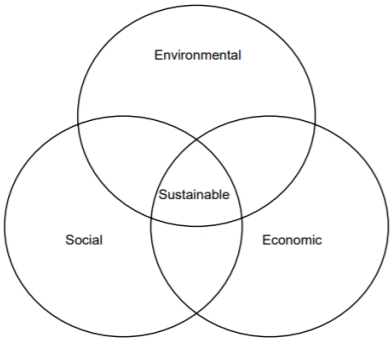

شكل رقم 1: الأبعاد الكلاسيكية للتنمية المستدامة

البُعد الاقتصادي:

تعرّف التنمية المسـتدامة من منظور إقتصـادي بأنها الحد الأقصـى للتنمية التي يمكن تحقيقها دون إهدار الأصول الرأسمالية، والتي تشمل: رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال الأخلاقي

[112] United Nations, "The 17 Goals," SDGS, *UN*, https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs.
[113] Klarin, Tomislav, "The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues," *Zagreb International Review of Economics and Business* 21, no.1 (2018): 67-94.
[114] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*, 43.
[115] Reddy, "Localising," 6.
[116] Munasinghe, Mohan, "Growing pains - sustainability accounting," *The Markit Magazin* (2010): P 26-31.

والثقافي.[117] كما ويسعى المفهوم الحديث الذي تقوم عليه الاستدامة الاقتصادية إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية بكفاءة وبصورة عادلة وذلك لضمان الاستهلاك والإنتاج الأمثل وبالتالي ضمان حق الأجيال المستقبلية[118]، وإلى معالجة التلوث العالمي عن طريق استخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد، وإلى المساواة في توزيع الموارد وفي فرص الحصول عليها من أجل دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية[119].

وهذا يعني أنه حتى تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من: تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية، وتقليل مستوى الفقر، وملائمة النمو الاقتصادي مع البيئة.

البُعد الاجتماعي:

نشأت الحاجة إلى التنمية الاجتماعية من مفهوم التنمية المستدامة الذي أقرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يشير بوضوح إلى أهمية تلبية احتياجات اليوم دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة ولا سيما الاحتياجات الأساسية للفقراء، والتي ينبغي إعطاء أولوية عُليا لها.[120] وبالتالي، فإن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية على المدى الطويل تشكل شرطاً مسبقاً وضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.

اعتمد المفهوم القديم للتنمية الاجتماعية على تثبيت النمو الديمغرافي، من أجل تقليل الضغط على الموارد الطبيعية المتاحة وزيادة فعالية الدول في توفير الخدمات، وإلى أهمية توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق الجغرافية[121]. أما المفهوم الحديث الذي تقوم عليه الاستدامة الاجتماعية فيعتمد على دور الإنسان في عملية التنمية المستدامة، كفاعل ومؤثر وعلى مدى استثمار الدول في الموارد البشرية[122]، وتتمثل الاستدامة الاجتماعية بتحسين قدرة وفرصة وكرامة الأفراد والجماعات في المجتمع عن طريق الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير ظروف معيشية ووسائل راحة بكفاءة وفعالية للجميع خاصةً للفئات الأكثر تهميشاً[123]، ولا سيما النساء[124]، وذلك لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات الأساسية البشرية مثل خدمات التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير بنية تحتية مثل مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي[125]، ومحاربة الجوع وتوفير الغذاء، والقضاء على الفقر[126]

---

[117] Victor, Peter, "Indications of sustainable development: Some lessons from capital theory," *Ecological Economic* 4, no. 3(1991): 191–213.

[118] Munasinghe, Mohan, "Sustainable development triangle", *Munasinghe Institute for Sustainable Development* (2013): 3.

[119] محمد عبدالله حسون وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد،" *مجلة ديالى*، عدد 67(2015) : 345.

[120] Holden, Erling Kristin Linnerud, and David Banister, "Sustainable development: Our Common Future revisited," *Global environmental change* 26 (2014):131.

[121] عبدالله حسون، "التنمية المستدامة،" 350 -35

[122] The World Bank, *Knowledge for Development* (London: Oxford University Press, 1998/99).

[123] World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*, 44.

[124] عبدالله حسون، "التنمية المستدامة،" 350 -351.

[125] Joyeeta Gupta and Courtney Vegelin, "Sustainable development goals and inclusive development," *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*16 (2016): 436.

[126] United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), "Earth Summit, Reo de Janeiro."

والأمية، والحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير فرص عمل. وثانياً لضـــمان توفر الحد الأدنى من معايير الأمن وصـــولاً إلى تحســـين رفاهية الناس، واحترام حقوق الإنســـان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية، وتعزيز التماســـك الاجتماعي، والمشـــاركة الفعلية الديمقراطية في الحكم وفي عملية صـــنع القرار والذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة؛ فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى، ثم المستوى الإقليمي فالوطني؛ وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها[127].

ويمكن الاســتنتاج بأن التنمية المســتدامة لا تتحقق إلا بتنمية الســكان وتنمية الموارد البشــرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة، وذلك لأن الإنسان هو الغاية من أي برنامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، وبذلك يتضح بأن التنمية المستدامة تعني في جوهرها الارتقاء بالعنصر البشري، وتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان، وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

البُعد البيئي:

يركز التفســير البيئي للاســتدامة على الســلامة العامة للنظم الحية وصــحتها، كالنُظم الطبيعية، والأنظمة المدارة (أو الزراعية) والمناطق البرية والمناطق الريفية والحضــرية[128]. ومصــطلح الاســتدامة البيئية تم تطويره للتعبير عن الشروط التي يجب أن تكون موجودة حتى يتمكن النظام البيئي من الحفاظ على نفسه على المدى الطويل.[129] وتُعنى الاستدامة بمسؤولية إدارة الموارد الطبيعية والبيئية بشكل جيد وضمان استدامة خدمات النظام البيئي والطبيعي وحمايته من التلوث والاستنزاف والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، وحماية الحق في الوصـــول إلى الموارد البيئية وما يترتبه من مسؤوليات على هذا الحق، والمخاطر الناجمة عن إساءة استخدام الحقوق والمسؤوليات[130] من أجل الإبقاء على حاجة الأجيال الحالية والمحافظة على مصالح الأجيال اللاحقة.[131]

البُعد التكنولوجي:

طرحت بعض الدراســات العلمية البُعد التكنولوجي كبعد رابع من أبعاد التنمية المســتدامة، حيث تقتضــي الأبعاد الثلاثة التي تم ذكرها سابقاً إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا أنظف تحافظ على البيئة وتقلل من التلوث البيئي، وإلى ضــرورة الإنتقال إلى عصــر الصــناعات والتقنيات والتكنولوجيات النظيفة التي

---

[127] Mohan, "Sustainable," 6.

[128] وتقاس المرونة عن طريق قدرة حالة النظام على الحفاظ على وظيفته في مواجهة الاضــطرابات، كما وترتبط المرونة بقدرة النظام على العودة إلى التوازن بعد صدمة مدمرة. للمزيد راجع: Ibid, 3.

[129] Erling et al., "Sustainable Development,"131.

[130] Joyeeta and Courtney, "Sustainable development," 438.

[131] عبدالله حسون ، " التنمية المستدامة،"349 -350.

تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من إنبعاثات الغازات الحرارية ولا سيما غاز ثاني أكسيد الكربون، والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض، وتستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من النفايات وتعيد تدويرها وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وتستخدام مصادر الطاقة النظيفة، كطاقة المد والجزر، والطاقة المائية، والطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية.[132]

بالإضافة إلى التوعية العالمية بأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث وأنه في الدورة الحادية والعشرين عام 2018 في جنيف، اختارت لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تأثير التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة كأحد الموضوعات ذات الأولوية لفترة ما بين عامي 2018 و 2019 وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة 242/72، الذي تم فيه إيلاء الاهتمام لتأثير التغييرات التكنولوجية على إنجاز أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 بشكلٍ أسرع من خلال نشر حلول جديدة، سريعة، وواسعة النطاق للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعمل كقيود على التنمية، كزيادة الإنتاجية وخفض تكلفة السلع والخدمات واستخدام أساليب أكثر استدامة في الإنتاج، ومنح صانعي السياسات أدوات قوية لتصميم وتخطيط التدخلات الإنمائية، وقياس وتطوير ومراقبة برامج التنمية والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. [133] وبالرغم من أن تطبيق التكنولوجيات الجديدة والناشئة يمثل فرصة لإحراز تقدم أسرع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى أن التغير التكنولوجي السريع قد يؤدي إلى تعطيل الأسواق والاقتصادات وتفاقم الفجوات الاجتماعية، فالأتمتة القائمة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الضخمة يمكن أن يكون لها تأثير على التجارة والمنافسة والنمو والتوظيف بطرق قد تكون سلبية[134]. في حين أنه من المتوقع أن تخلق التقنيات فرص عمل وأسواق جديدة، إلا أن تأثيراتها على أسواق محددة وقطاعات إنتاجية معينة يمكن أن تكون مدمرة بشكل كبير كفقدان الوظائف في أسواق العمل واستبدالها بالتقنيات والبرامج والأجهزة التكنولوجية [135].

3.1.5 الخلاصة:

إن التنمية المستدامة هي نهج شامل لتحسين نوعية الحياة؛ لذلك يتطلب تحقيق أجندة التنمية المستدامة، إحراز تقدم متزامن ومتكامل في الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة المتمثلة بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتكنولوجية، وذلك للارتباط الوثيق والجوهري الذي يجمع الأبعاد المختلفة فيما بينها وتكامل الأدوار فيما بينهم، فإحراز التقدم في إحدى الأبعاد الأربعة من شأنه تعزيز الأبعاد الأخرى. فمثلاً

---

[132] المرجع السابق، 351.

[133] UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD), "Technology and Innovation Report 2018: Harnessing Frontier Technologies for Sustainable Development," *United Nations publication* (2018): 1- 134.

[134] United Nations, Economic and Social Council, "Commission on Science and Technology for Development, Twenty-second session, Geneva, 13–17 May 2019," *United Nations* (2019):7.

[135] UNCTAD, "Technology and Innovation, "23 – .76

الاستثمار الضخم في رأس المال البشري ولا سيما الفقراء يساعد في الحد من الفقر، ويعمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفقراء والأغنياء، كما يعمل على تقليل عدد الوفيات وتثبيت عدد السكان، والحد من تدهور واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية والطاقة، واستخدام التكنولوجيات الناشئة والنظيفة والمستدامة.

3.2 المبحث الثاني: توطين أهداف التنمية المستدامة

3.2.1 تمهيد:

تعتمد معظم أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر على توفير البنية التحتية والخدمات - كالصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، وخدمات الطوارئ، وإدارة النفايات- وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين؛ وتعتمد توفير وجودة هذه الخدمات بدرجة أكبر أو أقل على قيام الحكومات المحلية بعملها بكفاءة وفعالية. لذلك يتطلب الاعتراف الصريح بدور الحكومات المحلية كلاعبين أساسيين في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة؛ إن الأهداف عالمية لكن العديد من المقاصد والمؤشرات تحتاج إلى تنفيذ في السياقات الوطنية والمحلية والحضرية. نستعرض في هذا المبحث مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة، خطوات التوطين وأهميته، والتحديات والفرص التي تواجه عملية التوطين.

3.2.2 مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة:

يعيش أكثر من نصف سكان العالم؛ ما يقارب 3.5 مليار نسمة في بيئة حضرية، ويتوقع أن يزيد عددهم إلى خمسة مليارات نسمة مع حلول عام 2030، كما ويعيش 883 مليون منهم في أحياء عشوائية فقيرة[136]، وتواجه المدن تحديات عديدة تمنعها من مواصلة النمو والازدهار، كالفقر، الازدحامات، تراجع النمو الاقتصادي، نقص التمويل خاصةً في توفير الخدمات الأساسية للسكان، تلوث الهواء بإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تغير المناخ، والبنية التحتية المهترئة، مما يستدعى انتباه الدول لمعالجة هذه القضايا على المستوى المحلي من قبل الهيئات المحلية و بالتعاون مع الحكومات المركزية والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص؛ حيث إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على المستوى المحلي ستقود بالتالي إلى حد كبير في النجاح الإجمالي لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني فالمستوى الدولي؛ حيث إن معظم أهداف التنمية المستدامة لها تأثير مباشر على التنمية الحضرية. لذلك، يعتبر الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة "، الهدف الوحيد الذي ينظر إلى المدن كدول ومجتمعات مصغرة، كما ويعتبر إدراج الهدف الحادي عشر من

[136] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" أهداف التنمية المستدامة: الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة،" *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم*، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html

أهداف التنمية المستدامة الخطوة الأولى المحورية نحو دمج التنمية الحضرية المستدامة في العالم[137]. ومع ذلك، يمتد دور المدن والتنمية الحضرية المستدامة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[138]، ويشمل هدف "الحوكمة"، وهو الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، والهدف الثالث عشر (العمل من أجل تغير المناخ) والهدف التاسع (بناء بنية تحتية مرنة)، والذين يعتمدوا بشدة على التنفيذ على المستوى المحلي.[139] مما يعني أن إنجازات الحكومة المحلية على الأهداف الحضرية ستكمل إطار عمل أهداف التنمية المستدامة.

إن الحكومات المحلية هي صانعة السياسات والاستراتيجيات والخطط على المستوى المحلي، لذلك تتجه أنظار منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي وموئل الأمم المتحدة، من أجل " إضفاء الطابع المحلي " على أهداف التنمية المستدامة؛ أي تنفيذها ورصدها على المستوى المحلي، وموائمتها ضمن سياسات محلية مناسبة، وترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى السياقات المحلية[140]. وقد عرفت منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG في أولوياتها الاستراتيجية للأعوام 2016-2030 مفهوم توطين جدول الأعمال العالمي على أنه: "أخذ الحكومات السياقات والتحديات والفرص المحلية في الاعتبار عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية، من تحديد الأهداف والغايات، إلى وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس ورصد التقدم والإبلاغ.[141] وبشكل أكثر تحديداً، يتضمن مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة مايلي:

1- الضغط والدعوة على المستوى المحلي لخلق الوعي بأهداف التنمية المستدامة وإشراك أصحاب المصلحة وتعزيز الملكية المحلية وتوافق المجتمع.
2- إعداد بيئة شفافة تسمح بالإدماج الفعال وبإشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية).
3- توضيح وتحديد أدوار ومسؤوليات الحكومات المركزية والمحلية ومختلف أصحاب المصلحة لجهود وأعباء ومسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[142] والتنسيق بينهم وخلق آليات تعاون وتنسيق متعددة المستويات وقطاعية[143].

---

[137] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" أهداف التنمية المستدامة،" *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم*[137] https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

[138] ICLEI, "Introducing,"1.

[139] Dick, Eva, "Urban governance for sustainable global development: from the SDGs to the New Urban Agenda," Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), 8(2016): 2.

[140] Tjandradewi,"Localization of SDGs,"344- 345.

[141] UCLG, "The Sustainable Development Goals What Local Governments Need to Know," European Commission (2015):1-24.

[142] Pogge and Sengupta, "The Sustaintable Development Goals," 573 - 574.

[143] Dick, "Urban governance," 5 - 6.

4- اختيار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وتكييفها مع الحقائق والسياقات المحلية أو وضع مؤشرات محلية[144] وبناء ودمج أهداف التنمية المستدامة من خلال الهياكل والأنشطة الموجودة بالفعل في الحكومات المحلية، وتنفيذ أهداف وأساليب جديدة في هياكل الإدارة الحالية.[145]

5- إنشاء نظام فعال لرصد وتقييم التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير التقدم بما في ذلك إجراءات تحديث مصادر البيانات الأولية والثانوية وضمان إدراج المعلومات التي يتم جمعها بواسطة الحكومات المحلية في المراقبة الوطنية وإعداد التقارير[146].

ويمكن الاستنتاج بأن عملية تحقيق أجندة التنمية العالمية تتوقف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي ومن قبل الحكومات المحلية في عملية تعرف بتوطين أهداف التنمية المستدامة.

3.2.3 مراحل توطين أهداف التنمية المستدامة

تتضمن عملية توطين أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة والأدوات والخطوات، والتي تهدف إلى دعم الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين في تنفيذ خطة عام 2030، ويشمل التوطين الخطوات الرئيسية التالية:

1- **رفع الوعي:** بأهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية من أجل زيادة مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية، ومن أجل فهم عميق لدورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[147] ولتعزيز شعورهم بملكية جدول الأعمال ومشاركتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حياتهم اليومية وعلى المستوى المحلي[148] ويشمل ذلك، تنفيذ حملات التوعية، واستخدام وسائل الإعلام للوصول إلى جميع قطاعات المجتمع لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجالس المحلية، ودمج المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة في البرامج والمناهج التعليمية للاستفادة من قوة التعليم لتعظيم التأثير.[149]

2- **المناصرة:** تعزيز المشاركة المحلية للاستراتيجيات الوطنية لتعكس احتياجات واهتمامات الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة والمواطنين، أي إشراك وتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا المترابطة والمتشابكة للتنمية المستدامة من خلال حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن خلال العمل بالتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة، تمكن القادة المحليين من تنفيذ سياسات عامة فعالة، وتشجع تمويل البنية التحتية والسلع

---

144 Dieuwke, "Localizing, "12 -13.
145 Gustafsson, and Ivner, "Implementing", 314.
146 Dieuwke, "Localizing," 9.
147 Robert Weymouth and Janette Hartz-Karp, "Principles for Integrating the Implementation of the Sustainable Development Goals in Cities," *Urban Sci* 2, no. 3 (2018): 77 -99.
148 The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 13.
149 Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., *Roadmap for Localizing the SDGs*, 6.

والخدمات، وتدعم الشـمولية وتعزز الإدارة السـليمة، واللامركزية والحكم الرشـيد، والشـراكات متعددة المستويات وأصحاب المصلحة المتعددين.[150]

3- **التنفيذ:** الاسـتعداد لتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة من خلال: **إجراء تقييم للاحتياجات** لتحديد الأولويات المحلية بما يتماشـى مع الاسـتراتيجيات الوطنية وبما يشـمل مصـالح مختلف مسـتويات الحكومة وأصـحاب المصـلحة المحليين، بما في ذلك الأقليات والفئات الضـعيفة وذلك في إطار خطة التنمية المسـتدامة، **والمشـاركة في الحكم التشـاركي لوضـع الأولويات المشـتركة، وتحديد اسـتراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة** إما من خلال خطط أهداف التنمية المسـتدامة المخصـصـة، أو عن طريق مواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات ومؤشـرات التنمية المستدامة[151] والتي ينبغي تحديدها وتنفيذها ومراقبتها بمشـاركة أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين في ظل ثقافة تشـاركية واسـعة، على أن تكون هذه الخطط قائمة على الأهداف[152] وتتضـمن: التشـخيص الأسـاسـي للسـياق الاجتماعي والاقتصـادي والبيئي المحلي، والأولويات المحلية، والأهداف المشـتركة، والمشـاريع الاسـتراتيجية، والميزانية والاسـتراتيجيات المالية، والجدول الزمني للتنفيذ، وأدوات الرصـد والتقييم، بما في ذلك مجموعة من المؤشـرات المحلية المتوافقة مع المؤشـرات المحددة في خطة عام 2030، **وتعبئة الموارد المحلية** ويشـمل ذلك إدارة الضـرائب، والموازنة، والمشـتريات العامة، والشـفافية ومكافحة الاحتيال والفسـاد،[153]، **وبناء القدرات** وتطوير المعرفة والمهارات لأداء المهام بشـكل أكثر كفاءة، **وتعزيز الملكية والمصـداقية لتنفيذ المشـاريع الإستراتيجية** المدرجة في الخطط القائمة على أهداف التنمية المستدامة والمعدة وفق ثقافة تشاركية وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين، **والمشاركة في التعاون الإنمائي والتعلم من الأقران** من خلال دعم الإصـلاحات الوطنية نحو اللامركزية السـياسـية والمالية والإدارية، ومأسسة معايير الحكم الرشيد، لتعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للحكومات المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[154]

4- **الرصـد:** إن إضـفاء الطابع المحلي على متابعة ومراجعة تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 يستلزم وضع مجموعة من المؤشرات المحلية، وضمان إدراج المعلومات التي تجمعها الحكومات المحلية في الرصـد الوطني وإعداد التقارير، مما يتيح مشـاركة الحكومات المحلية في مراجعة الخطط الوطنية، باستخدام مؤشرات لمراقبة وتقييم الخطط المحلية، وضمان الاعتراف بالإنجازات المحلية وجزء من التقارير المرحلية عن أهداف التنمية المسـتدامة (مثل المراجعات الوطنية الطوعية). كما يسـتلزم إدارة أنظمة المراقبة والإحصـاء وجمع البيانات على المسـتوى المحلي

---

[150] Kai, Harbrich, *Implementing the Sustainable Development Goals in Cities: Making the Case for a Better Integration of National and Local SD Strategies* (Potsdam: University of Potsdam, 2017), P 5.
[151] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 14.
[152] Weymouth and Hartz-Karp, "Principles," 77 -99.
[153] Dieuwke, "Localizing ", 9.
[154] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 14.

والإقليمي من أجل تصـــنيف المعلومات حســـب الدخل والجنس والعمر والعرق وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص عن طريق مكتب إحصائي وطني. [155]

3.2.4 أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة

لا يمكن للحكومات الوطنية وحدها تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة لخطة 2030،[156] ولكن يمكن للحكومات المحلية المساهمة في تحقيقها؛ حيث ستتوقف النجاحات أو الإخفاقات الرئيسية على التقدم المحرز في تحقيق الهدف الحضري (الهدف الحادي عشر)[157]؛ ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسـفل، من المسـتوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني؛ تكمن في دور ومسـؤوليات الحكومات المحلية المتعاظم والتي تصـــدر يومياً عشـــرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي، والمرتبطة مباشـــرةً أو غير مباشـــرةً بأهداف التنمية المســـتدامة الســـبعة عشـــر، وأهمها الحد من الفقر، تقديم الخدمات الأسـاسـية، الصـحة، التعليم، النقل، إدارة النفايات، النمو الاقتصـادي، تنمية المدن والمسـتوطنات البشـرية، والتخطيط الحضـري؛ فالحكومات المحلية هي أجسـام منسـقة وميسِّـرة مسـؤولة عن مجموعة واسـعة من المســؤوليات والوظائف [158]، كما وإنها أكثر أشـــكال الحكومة اســـتجابةً لأنها الأقرب والأكثر ســـهولة إلى المواطنين، لذلك فتلعب دوراً هاماً في فهم احتياجات المواطنين، وتحديد الأولويات والأقليات والفئات الضـــعيفة ضـــمان مشـــاركتهم مشـــاركة كاملة؛ فأولئك الذين من المحتمل أن يتم تركهم هم في الغالب في المستوى المحلي،[159] وتيسير الوعي حول أهداف التنمية المستدامة[160]، وتثقيف الجمهور[161] وتعبئة أصحاب المصـــلحة في التنمية المحلية، لا ســـيما المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية، لتعزيز التنمية المســتدامة الشـــاملة داخل مناطقهم[162] والاســتجابة له لتعزيز التنمية المســـتدامة[163]. كما ويعد تطوير مجموعة محلية من مؤشـــرات أهداف التنمية المســـتدامة خطوةً ضـرورية لتعزيز ورصـد أداء السياسـات وبرامج التنمية المحلية. بالإضـافة إلى أن توطين مؤشـرات أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات على المستوى المحلي حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة[164] ؛ يسـاعد البلدان على تقديم تقارير مجمعة دقيقة عن 169 هدفاً من أهداف التنمية المسـتدامة، كما يمكن أن يسـاعد ذلك

---

[155] Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., *Roadmap for Localizing the SDGs,* 37- 38.
[156] UN General Assembly, *Transforming Our World,* 2.
[157] ICLEI, "Introducing," 1.
[158] Gustafsson, and Ivner, "Implementing", 301 -316.
[159] Franziska Schreiber, "From global goals to local action: What's needed to truly localize the SDGs?," *Devex,* August 10, 2016, https://politics.ucsc.edu/undergraduate/chicago%20style%20guide.pdf.
[160] Dieuwke, "Localizing ", 4.
[161] Lise, Bregeon, et al., *Sustainable Development: A Local Government Opportunity* (OSLO: University of OSLO, 2015), 5.
[162] Reddy, *Localising*,1-4.
[163] Bregeon et al., *Sustainable Development*,5.
[164] Richard Florida, "11 Reasons the UN Should Make Cities the Focus of Its Forthcoming Sustainable Development Goals," *City Lab,* April 17, 2014, http://www.citylab.com/work/2014/04/11-reasons-un-should-make-cities-focus-its-new-sustainable-development-goals/8896/.

الحكومات على مراقبة الأداء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[165] ويعد توطين أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية في الإسراع في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشربحلول عام 2030[166]، وفي مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها البلدان والمجتمعات، والتي تشمل التوسع الحضري السريع وتزايد أوجه عدم المساواة وتأثيرات تغير المناخ والكوارث[167].

ويمكن الاستنتاج بأن الحكومات المحلية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز وتحقيق وتسريع الاستدامة في أي عملية تنموية بكافة الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية.

3.2.5 فرص توطين أهداف التنمية المستدامة

يمثل توطين أهداف التنمية المستدامة فرصة لتعزيز الحوكمة، ولا سيما الشفافية والمساءلة والاستجابة السريعة للمواطن المحلي واحتياجاته، والمشاركة المجتمعية بين جميع الأطراف ذات العلاقة.[168] كما يعد فرصة لتعزيز اللامركزية، وخاصةً اللامركزية المالية والإدارية، وتشجيع أشكال جديدة من الحكم التعاوني متعدد المستويات[169] وهو نظام لصنع القرار يقوم على تحديد وتنفيذ السياسات العامة التي تنتجها علاقة تعاونية إما رأسية (بين مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي) أو أفقياً (داخل نفس المستوى، أي بين الوزارات أو بين الحكومات المحلية) أو كليهما.[170] لذلك من الضروري تهيئة بيئة مواتية لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني وتشمل على:

1- إطار قانوني وسياسي يضمن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
2- مستوى عالٍ من اللامركزية؛ أي أن تعترف الحكومات المركزية بالحكومات المحلية كمستوى حكومي مستقل يتمتع بسلطات وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح بالقانون، وتعزيز الاستقلال السياسي والإداري والمالي للحكومات المحلية من خلال إصلاحات اللامركزية (نقل مجموعة من السلطات بما في ذلك جمع الإيرادات والمسؤوليات في تقديم الخدمات والموارد المالية والبشرية والإدارية من المستويات العليا في النظام السياسي إلى السلطات في المستوى الأدنى).[171]
3- تمويل التنمية عن طريق التمويل العام الدولي، والتمويل التجاري، والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تمويل مستدام طويل الأجل، لتأمين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.[172]

---

[165] Tjandradewi, "Localization of SDGs," 349.
[166] UCLG, "Towards the Localization of the SDGs," Local and Regional Governments' Report to the 2018 HLPF—2nd Report, *Global Task Force of Local and Regional Governments*, 2018, https://www.uclg.org/sites/default/files/towards_the_localization_of_the_sdgs_0.pdf.
[167] Pytrik Dieuwke Oosterhof, "Localizing the Sustainable Development Goals to Accelerate Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development: The Current State of Sustainable Development Goal Localization in Asia and the Pacific," *The Governance Brief*, no. 33(2018): 1-14.
[168] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 26.
[169] Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., *Roadmap for Localizing the SDGs*, 32- 35.
[170] Dieuwke, "Localizing ", 2.
[171] European Commission, "Empowering", 5-6.
[172] Dieuwke, "Localizing ", 9.

4- تعزيز الأطر المؤسسية والمالية والإدارة المالية الشفافة وآليات المساءلة [173]؛ بمعنى آخر تعزيز وتطبيق مبادىء الحكم الرشيد على المستوى المحلي من أجل بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والفعالة[174].

5- تنمية القدرات والمهارات البشرية والمعرفة.[175]

6- تعزيز آليات الحكم متعددة المستويات وتعزيز التنسيق على المستويات المحلية والوطنية والدولية ضمن عملية تسمى تكامل السياسات الرأسية والمعروفة أيضاً باسم "التكامل دون الوطني" أو "نهج الحوكمة متعدد المستويات"، وهي إطار تقوم فيه مستويات مختلفة من الحكومة بتبادل وتخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ.[176] أو تعزيز التنسيق بين مستويات الحكم نفسها - الوزارات والقطاعات- (التكامل الأفقي) وهو إطار تقوم فيه الهيئات التنظيمية المختلفة على نفس مستوى الحكم بتبادل وتخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ، فبدلاً من كونها الوظيفة الحصرية لقطاع معين، يتم تبني خطة التنمية المستدامة 2030 بشكلٍ تعاوني. [177]

7- تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والالتزام بالعمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة، وضمان أن التآزر يقدم عائداً أفضل على الاستثمار. [178]

8- استراتيجية حضرية وطنية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة ربط أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الهدف التنموي الحضري الحادي عشر بالخطة الحضرية الجديدة. [179]

ويمكن الاستنتاج بأنه و**على المستوى الوطني**، يتطلب توطين أهداف التنمية المستدامة توفير بيئة تضمن السلام والأمن والحكم الرشيد، وهيكل حكومي يمكن المواطنين من المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الانتقال إلى نهج شمولي يعمل على بناء التآزر بين أهداف التنمية المستدامة والجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، خاصةً في عمليات التشاور والتنسيق والتنفيذ وتحديداً إشراك الحكومات المحلية في جميع مراحل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ فعال. **وعلى مستوى المجتمع**، يتطلب توطين أهداف التنمية المستدامة مستوى عالٍ من الوعي التنموي والملكية بين أفراد المجتمع، وتقدير جيد للاحتياجات والأولويات المحلية. **ومن الناحية المؤسسية**، يتطلب توطين أهداف التنمية المستدامة وجود مؤسسات محلية قوية تطبق معايير الحكم الرشيد، قادرة على جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لاتخاذ وصنع القرار وصياغة السياسات الفعالة محلياً لمبادرات التنمية وتنفيذها

[173] Ibid, 9 -13.
[174] European Commission, "Empowering", 3-4.
[175] ICLEI, "Introducing," 2.
[176] Harbrich, *Implemeting*, 4- 5.
[177] ICLEI, "Introducing,"2.
[178] UNDP and The World Bank Group, *Transitioning from the MDGs to the SDGs* (Stanford:Stanford Graduate School of Business, 2016).
[179] Global Taskforce of Local and Regional Governments et al., *Roadmap for Localizing the SDGs*, 6.

ورصـدها وتقييمها. كما يتطلب التوطين على كافة المسـتويات التعاون والمشـاركة الشـمولية مع الحكومات المحلية، والمؤسـسـات الدولية، والأوسـاط الأكاديمية، والمنظمات الخيرية، والمجموعات التطوعية وغيرها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.2.6 تحديات توطين أهداف التنمية المستدامة

على الرغم من الاعتراف بالحكومات المحلية كعنصـر أسـاسـي في تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، إلا أن تنفيذ جدول أعمال الاسـتدامة لن يكون عملية سـهلة،[180] فلا تزال هناك تحديات مهمة يتعين معالجتها مسبقاً استعداداً لتوطين أهداف التنمية المستدامة[181]. وقد تعرضت الدراسات الأدبية إلى التحديات التالية:

- لا توجد طريقة صـــحيحة واحدة لتوطين أهداف التنمية المســـتدامة، حيث إن هذه عملية جديدة وتتطلب التجربة والخطأ مع التحسين المستمر. بالإضافة إلى أن العملية تتطلب فهماً واضحاً للبيئة الفنية والتنظيمية والحكمية والثقافية والاقتصادية والسياسية للبلد وتكييف هذه الأهداف مع سياقات البلد المتغيرة.[182]
- الوعي المحدود بأهداف التنمية المستدامة[183].
- نقص توافر بيانات محلية موثوقة[184]، وخاصـــةً المؤشـــرات اللازمة لرصـــد التقدم المحرز[185]، والتقييم والقياس على المستوى المحلي.[186]
- توازن وتكامل متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية مع الإدارة البيئية والمناخ.[187]
- ضعف الهيكل الإداري والفساد [188] وانعدام المساءلة وعدم اتباع منهج وهيكل الحوكمة[189].
- الافتقار إلى خطط التنمية المحلية ومحدودية رصـــد وتقييم مشـــاريع التنمية، أو صـــعوبة مواءمة الخطط والاستراتيجيات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية.[190]
- ضـــعف اللامركزية والتي غالباً ما يُنظر إليها على أنها أســـاســـية لتحقيق التنمية المســـتدامة ويتم الإشادة بها على نطاق واسع كمكونات للحكم الرشيد[191].

---

[180] McPhearson, Timon et al., "Scientists must have a say in the future of cities," *Nature News* 538 (2016):165–166.
[181] Reddy, "Localising," 8-9.
[182] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 9.
[183] Ibid, 25 -26.
[184] Florian Koch and Sohail Ahmad, *How to Measure Progress Towards an Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable City? Reflections on Applying the Indicators of Sustainable Development Goal 11 in Germany and India (*Switzerland: Springer, 2018), 77–90.
[185] Patole, "Localization", 1-16.
[186] ICLEI, "Introducing," 3.
[187] Ibid.
[188] European Commission, "Empowering", 4.
[189] The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA), *Localizing*, 25 -26.
[190] Ibid.
[191] Harbrich, *Implemeting*, 6 -7.

- محدودية القدرات والمهارات والخبرات البشـــرية[192]، ومحدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، حيث تفتقر غالبية الحكومات المحلية إلى المصادر الضريبية المزدهرة التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو الإيرادات بما يتماشى مع مسؤولياتها المتزايدة.[193]
- ضـــعف التعاون والشـــراكة بين الأطراف ذات العلاقة من مؤســـســـات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمواطنين المحليين[194] خاصةً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية[195].
- اختلاف الأولويات أو الإيديولوجية السياسية بين الحكومة الوطنية والمحلية والتي تؤدي أحياناً إلى إضعاف أو عرقلة عمل الحكومات المحلية[196].

3.2.7 الخلاصة:

إن مفتاح تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة يتمثل بأخذ الحكومات الســـياقات والتحديات والفرص المحلية في الاعتبار عند تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة، من تحديد الأهداف والغايات، إلى وســـائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس ورصد التقدم والإبلاغ، والتكامل والتنسيق بين أصحاب المصلحة المحليين، بهدف جعل التنمية المســتدامة أكثر اســتجابة وصــلة بالاحتياجات والتطلعات المحلية، وذلك لتعزيز التبادل المشـــترك بين الحكومة الوطنية والهيئات المحلية، وخلق أوجه تآزر نحو تحقيق الهدف المحدد. فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا شاركت الجهات الفاعلة المحلية بشكل كامل، ليس فقط في التنفيذ، بل في موائمة أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة محلياً وجمع البيانات ومراقبة التنفيذ والرصد.

3.3 المبحث الثالث: المدينة المستدامة:

3.3.1 تمهيد:

تواجه المدن العديد من التحديات، كالنمو الســريع للمدن، والزيادة الســكانية، وازدياد الهجرة من الريف إلى الحضـــر، كما يعيش اليوم أكثر من نصـــف ســـكان العالم في المناطق الحضـــرية، وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 6.5 بليون؛ أي حوالي ثلثي البشر،[197] وذلك وفقاً لتوقعات منظمة الصـحة العالمية.[198] ويعيش نحو 28% من جميع سكان الحضـر في أحياء فقيرة أو غير رسـمية، وكثيراً ما يتركز الفقر المدقع في المناطق الحضرية حيث يقيم السكان في المستوطنات الحضرية الفقيرة دون الوصول

---

[192] Graute, Ulrich, "Local Authorities Acting Globally for Sustainable Development, "Taylor *& Francis Journals* 50, no.11(2016): 1931–1942.
[193] Harbrich, *Implemeting*, 6 - 7.
[194] Holden, Meg, "Sustainability indicator systems within urban governance: Usability analysis of sustainability indicator systems as boundary objects," *Ecological Indicators* 32(2013): 89–96.
[195] Reddy, "Localising," 8-9.
[196] Ibid.
[197] United Nations, "2014 revision of the World Urbanization Prospects," *United Nations: Department of Economic and Social Affairs*, 2014.
[198] Richard Florida, "11 Reasons."

الكافي إلى خدمات المياه والكهرباء، ومرافق الصحة العامة، ودون التخلص من النفايات[199]، بالإضافة إلى نقص فرص العمل المناسبة.[200] كما وتعاني العديد من المدن مع التلوث والتدهور البيئي، وازدحام حركة المرور، والاكتظاظ السكاني، والاستهلاك المفرط، واستنزاف الموارد وخاصةً الطبيعية، وعدم كفاية البنية التحتية، ونقص الخدمات الأساسية.[201] يستعرض هذا المبحث مفهوم المدينة المستدامة وأبعادها.

3.3.2 مفهوم المدينة المستدامة:

تسبب المناطق الحضرية ما يقرب 70% من إجمالي انبعاثات الكربون في العالم، كما وتولد أكبر قدر من الثروة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه هي أكثر عرضة لمعدلات عدم المساواة الاجتماعية، ومعدلات التلوث[202]، لذلك فمن المنطقي البحث عن حلول لتلك المشكلات على المستوى المحلي[203]، فالحكومات المحلية يمكنها مواجهة تحديات التنمية من خلال الإدارة الحضرية،[204] ومن خلال السياسات العامة المدروسة[205]. ويتمثل التحدي الرئيسي للمدن في إدارة النظام الإيكولوجي والتخفيف من تغير المناخ، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للصحة العامة ونوعية الحياة.[206] أي المحافظة على تنمية أكثر توازناً.[207]

قدم برنامج المدن المستدامة التابع لوكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS) تعريفاً للمدينة المستدامة، حيث عرفها بأنها:" المدينة حيث تدوم الإنجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمادية "[208]؛ لكن هذا التعريف أهمل بأن المدينة المستدامة يجب أن تقلل من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصةً في المستقبل[209]. وقد انعكست التقديرات التقريبية الأولى لمفهوم استدامة المدينة المشار إليه أعلاه في مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية؛ وفي جدول أعمال القرن 21، والذي أشار إلى الدور الحاسم للحكومات المحلية من أجل تنفيذ التنمية المستدامة وسياسات التنمية. ومع ذلك،

---

[199] Margareta Angelidouand Artemis Psaltoglou," An empirical investigation of social innovation initiatives for sustainable urban development," *Sustainable Cities and Society 33* (2017): 113–125.

[200] McGranahan, Gordon et al., "Land and services for the urban poor in rapidly urbanizing countries," in *The New Global Frontier* (England: Routledge, 2012): 91-112.

[201] Turner, Kelly," Obstacles to developing sustainable cities: The real estate rigidity trap," *Ecology and Society 22*, no. 2(2017): 1.

[202] ICLEI, "Introducing a new Global Goal for Cities and Human Settlements," *ICLEI Briefing Sheet - Urban Issues*, no. 03 (2015), https://www.local2030.org/library/233/ICLEI-SDGs-Briefing-Sheets-03-Introducing-a-new-Global-Goal-for-Cities-and-Human-Settlements.pdf

[203] Devashree Saha and Robert Paterson, "Local government,", 21.

[204] الأمم المتحدة، "الخطة الحضرية الجديدة.

[205] UNDG, *Mainstreaming 2030 Agenda*, 12.

[206] European Commission, "Science for Environment Policy, IN-DEPTH REPORT: Indicators for Sustainable Cities," *European Union* 12(2018): 6.

[207] UN, *World Economic and Social Survey 2013: Sustainable Development Challenges* (New York: The Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, 2013), 60.

[208] United Nations Human Settlements Programme, *Sustainable Urbanisation: Achieving Agenda 21*(London: Department for International Development, 2002), 6.

[209] Rees, William, "Ecological footprints and appropriated carrying capacity: what urban economics leaves out," *Environment and Urbanisation* 4, no. 2(1992): 121-130.

لم يوضح جدول أعمال القرن 21 كيف يمكن أن يصبح مفهوم الاستدامة الأساس لإنشاء مدن مستدامة.[210] إلى حين إنعقاد جدول أعمال الموئل، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول عام 1996، والذي ناقش الاستدامة الحضرية باعتبارها تتطلب تكاملاً متوازناً للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[211] وقد عُرفت التنمية الحضرية في مؤتمر برلين عام 2000 (URBAN 21) بأنها: " تحسين نوعية الحياة في المدينة، بكل مكوناتها البيئية، الثقافية، السياسية، المؤسسية، الاجتماعية، والاقتصادية دون أن يترك عبئاً على الأجيال المقبلة ". إلى أن تبلور المفهوم في الدورة الأولى للمنتدى الحضري العالمي والتي عقدت في مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي عام 2002، حيث تم مناقشة التحضر في سياق التنمية المستدامة، وأكد المنتدى على أن معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقضايا الحوكمة جزء لا يتجزأ من إنشاء مدن مستدامة، وأن عدم القدرة على معالجة هذه القضايا سيمنع تحقيق التنمية المستدامة[212]، وقد أعيد تأكيد هذه التوصيات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا عام 2002[213].

وفي عام 2015 سلطت أهداف التنمية المستدامة الضوء على دور المدن كأحد العوامل المهمة للاستدامة، مانحاً المدن دوراً رئيسياً في جهود الاستدامة[214]. فقد خصصت الأمم المتحدة هدفاً حضرياً من الأهداف السبعة عشر وهو الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2030، تحت عنوان: " مدن ومجتمعات محلية مستدامة " والذي يسعى إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، وإلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وإلى تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة، وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وإلى تحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، وإلى الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة النفايات، وإلى توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع،

---

[210] United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), "Earth Summit, Reo de Janeiro."
[211] United Nations, "Resolution adopted by the conference," In *Report of the United Nations Conference on Human Settlements (Habitat II)*(Istanbul: UN, 1996), 5-122.
[212] United Nations Human Settlements Programme, *Sustainable Urbanisation,* 7.
[213] United Nations, *Back to Our Common Future: Sustainable Development in the 21st Century (SD21) Project: Summary for policymakers* (New York: Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, (2012), 26.
[214] United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), "Earth Summit, Reo de Janeiro."

ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وذلك بحلول عام 2030.[215]

كما وتدعو الخطة الحضرية الجديدة المدن والمستوطنات البشرية إلى **تأدية وظيفتها الاجتماعية، والإيكولوجية**، من أجل الحق في السكن اللائق، وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي، والخدمات العامة ذات الجودة للجميع ودون تمييز؛ و**اعتماد النهج التشاركي**، وتشجيع الإسهام في الحياة المدنية، وتوليد الشعور بالانتماء، وتوطيد التماسك الاجتماعي والاندماج، وأشكال التعبير الثقافي والمشاركة السياسية؛ و**المساواة بين الجنسين** والتمكين لجميع النساء وضمان المشاركة الكاملة والفعلية للمرأة وتمتعها بحقوق متساوية، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛ و**تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل**، ورفع الإنتاجية، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد؛ و**تشجيع التخطيط والاستثمار** من أجل تيسير التنقل الحضري المستدام والمأمون للجميع؛ **اعتماد وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها**، والنهوض بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ **حماية النظم الإيكولوجية للمدن** والتقليل إلى أدنى حد من تأثيرها البيئي، والتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.[216]

وبناء على ما سبق، فإنه لا يوجد مفهوماً واحداً أو حتى نموذجاً واحداً للمدينة المستدامة، فجميعها تجمع بين الحلول المختلفة لدعم التوازن البيئي والنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وثورة التكنولوجيا؛ فيتفق الباحثون بأن بناء مدينة خضراء بيئية يعادل بناء الاستدامة. كما ويتفق آخرون على أن المدينة المستدامة تتحقق بالاستدامة الاجتماعية؛ أي تحسين الظروف المعيشية وإيجاد فرص عمل ولا سيما للفقراء، بما في ذلك الحصول على المساكن والرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء وذلك بأسعار معقولة وفي متناول الجميع. كما ويتفق آخرون على أن المدينة المستدامة تتحقق أيضاً بالاستدامة الاقتصادية والحوكمة واللامركزية في صنع القرار.

3.3.3 أبعاد المدينة المستدامة:

نستنتج مما سبق، بأن مفهوم المدينة المستدامة يشمل على مجموعة واسعة من المنظورات النظرية والمفاهيمية والمنهجية، تقوم على تحقيق تكامل وتوازن خمسة ركائز: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والحكم الحضري، والتنمية التكنولوجية.

الإستدامة البيئية:

---

[215] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" أهداف التنمية المستدامة: الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة."

[216] الأمم المتحدة، "الخطة الحضرية الجديدة ،" *المؤتمر الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة*، 2016، https://uploads.habitat3.org/hb3/NUA-Arabic.pdf.

تُعرف الإستدامة البيئية بأنها العملية التي تضمن تلبية الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض[217]. ويشمل تأثير البيئة على تغير المناخ، وتلوث الهواء، واستنفاذ طبقة الأوزون، والمحيطات، والحياة البرية، والتربة، واستخدام الأراضي، والنفايات، والتلوث الضجيجي.[218]

تمثل المدن على مستوى العالم أكثر من 70% من انبعاثات الغازات الدفيئة، ومن حيث استهلاك الطاقة، تمثل المدن حوالي 60-80%؛ وبالتالي، فإن الطريقة التي يتم بها تخطيط المدن وإدارتها لها تأثير حاسم على نتائج الاستدامة وعلى حياة سكان المدينة[219]؛ لذلك، تتوجه المدن المستدامة بيئياً نحو الحفاظ على بيئة نظيفة وتقليل التلوث والحد من استنزاف الموارد الطبيعية[220]، وإدارة المناطق الخضراء[221]، والحد من الآثار البيئية السلبية لتوليد النفايات عن طريق زيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير وبأهمية الاستهلاك المسؤول، وإدارة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، عن طريق تعزيز وسائل النقل العامة المستدامة وتوفير لوسائل النقل البديلة[222]، وخفض استهلاك الطاقة، وإنشاء أشكال جديدة من إمدادات الطاقة [223] لتخفيض ثاني أكسيد الكربون والغازات السامة الأخرى الضارة بطبقة الأوزون. [224]

الإستدامة الاجتماعية والثقافية

تدور الاستدامة الاجتماعية حول العامل البشري كشرط مسبق لمجتمعٍ مستدام؛ بغض النظر عن أية اعتبارات دينية، ثقافية، اجتماعية، سياسية أو عرقية، وبالتالي ضمان التنوع والديمقراطية والمساواة.[225] تتوجه المدن المستدامة اجتماعياً إلى توفير المساكن المستدامة والخضراء،[226] وإلى دعم نهج متكامل لسياسة النقل وبالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي والأطراف المعنية الأخرى تولي اهتماماً كافياً لاحتياجات جميع فئات السكان، وخاصة أولئك الذين يتم تقييد حركتهم بسبب الإعاقة أو العمر أو الفقر، كما وتسهل الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل أماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وأماكن العبادة والخدمات الأخرى، وتكون فعالة وميسورة التكلفة، وصديقة للبيئة ومستدامة[227]. بالإضافة إلى تعزيز وتنفيذ تدابير تحد من الازدحام الذي يضر بالبيئة وبصحة وسلامة الإنسان، من خلال تنظيم المرور ومواقف السيارات، وتخطيط استخدام الأراضي، ومن خلال توفير طرق نقل بديلة بما في ذلك المشي وركوب

---

[217] Roseland, "Mark, Dimensions of the eco-city," *Cities* 14, no. 4 (1997): 197-202.
[218] United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), "Earth Summit, Reo de Janeiro."
[219] The World Bank, "Sustainable Cities Initiative".
[220] Almusaed, Amjad, *Urban biophilic theories upon reconstructions process for Basrah City in Iraq. In: The 30th International Plea Conference, December 16-18, 2014* (Ahmedabad: CEPT University, 2014).
[221] Beatley, Timothy, *Green Cities of Europe: Global Lessons on Green Urbanism* (Washington, D.C.: Island Press, 2012), 1-2.
[222] UNIDO, "Sustainable Cities Hubs of Innovation, Low Carbon Industrialization and Climate Action," *Sustainable Cities* (2016): 7.
[223] Amjad Almusaed and Asaad Almssad, "Introductory Chapter: overview of Sustainable cities, Theory and Practice, In *Sustainable Cities - Authenticity, Ambition and Dream* (United Kingdom: IntechOpen, 2018), 1-30.
[224] يشير البنك الدولي إلى أن النقل الحضري يشكل حوالي 23 ٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية. للمزيد راجع: World Bank, "The World Bank Annual Report 2012 Main Report," *World Bank Annual Report 1*(2012), https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11844 License: CC BY 3.0 IGO.
[225] Almusaed, "Introductory Chapter," 1-30.
[226] Sulzakimin, *Malaysian*, 39- 40.
[227] UNIDO, "Sustainable," 14.

الدراجات ووسائل النقل الخاصة والعامة، وخاصة في المناطق الأكثر ازدحاماً. وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك في المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصةً في عمليات صنع القرار والقضاء على الفجوات بين الجنسين في سوق العمل، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.[228] وتوفير البنية التحتية اللائقة وخاصةً الاجتماعية كرياض الأطفال والمدارس والمستشفيات، وتوفير الخدمات العامة من الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والتعليم والصحة، على أن تكون متاحة للجميع وميسورة وذات جودة.[229] وتعزيز السلامة العامة عن طريق الخطط المنيعة، والاستجابة لخدمة الطوارىء، وتعزيز كل من خدمة الشرطة، وخدمة الإطفاء. والملاءمة الثقافية من خلال تعزيز الجهود لحماية التراث الثقافي والطبيعي، بالإضافة إلى الحوار بين الثقافات واحترام التنوع الثقافي لخلق مجتمعات سلمية. [230]

الاستدامة الإقتصادية

أصبحت المدن مغناطيساً للابتكار والنشاط التجاري[231]، وغالباً ما يُنظر إليها على أنها محرك النمو ومفتاح النجاح الاقتصادي للدول، وعلى الرغم من أن الصناعة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إلا أن قطاع الصناعة يستهلك كمية كبيرة من الطاقة وينتج انبعاثات عالية من الكربون وبالتالي هو مصدر أساسي للتلوث. لذلك تتوجه المدن المستدامة اقتصادياً إلى الصناعات منخفضة الكربون [232] من أجل نمو اقتصادي مستدام وأخضروتحول صناعي قائم على إنتاج واستخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، وإلى خلق فرص عمل لائقة في المناطق الحضرية خاصةً التي تعاني من نقص العمالة. [233]

الحكم الحضري

بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية للحكومات المحلية، باعتبارها مستوى الحكومة الأقرب إلى المواطنين وأصحاب المصلحة المحليين، سيكون من الضروري تهيئة وتطوير البيئة التي تمكنها من الاضطلاع بدورها الكامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فلن تتحقق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلا إذا أنشئ الهيكل المؤسسي الملائم ونماذج الإدارة الرشيدة المناسبة التي تتيح وضع إطار متعدد المستويات يضم أصحاب مصلحة متعددين[234]، وتتيح تطبيق اللامركزية في تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات للحكومات المحلية بوضوح، وتوفير وتحديد الأطر التي تعمل داخلها الحكومات المحلية عن طريق التشريعات والأنظمة الوطنية، وتعزز مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة،[235] كما وتعزز المشاركة المجتمعية المحلية النشطة عن طريق إشراك جميع الجهات الفاعلة من الحكومات المحلية،

---

[228] Ibid, 9.
[229] Enyedi, György, "Social sustainability of large cities," *Ekistics* 69(2002): 143.
[230] UNESCO, "Culture for Sustainable Cities," UNESCO, https://en.unesco.org/node/281458
[231] Nijkamp, Peter, "XXQ FACTORS FOR SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT: A SYSTEMS ECONOMICS VIEW," *Romanian Journal of Regional Science* 2, no. 1(2008): 13-14.
[232] Ooi, Giok Ling, *Sustainability and Cities; Concept and Assessment* (Singapore: Singapore and Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2005), 13.
[233] UN, *World Economic and Social Survey 2013*, 63-69.
[234] Tjandradewi,"Localization of SDGs," 334.
[235] UCLG, "The Role of Local," 5.

والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المحلي في عملية صنع القرار. وحتى يكون إطار الإدارة الرشيدة المتعدد المستويات فعالا، ينبغي اتباع الحكومات المحلية نهج التماسك والتعاون والاتساق والتنسيق لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويتألف هذا النهج من العناصر التالية: **اتساق السياسات الوطنية والمحلية** بحيث تحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، و**تماسك الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية**، و**التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي** لمواءمة الاستراتيجيات وكفالة توافر التمويل المحلي الحضري اللازم لتوليد الإيرادات لتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية ولدعم النمو المستدام والشامل للجميع.[236]

الاستدامة التكنولوجية

تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كإنترنت الأشياء (IoT)[237] والذكاء الاصطناعي (AI)[238]والشبكات الذكية[239] لبناء مدن أكثر ذكاءً وأكثر استدامة لمواطنيها، ومن أجل تحسين نوعية الحياة، وكفاءة الخدمات الحضرية[240]. كما ويعد التبادل التكنولوجي متطلباً أساسياً للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، حيث يساهم في نقل الحلول المتاحة وزيادة التعاون من مدينة إلى أخرى.[241]

3.3.4 الخلاصة:

لا يوجد مفهوماً واحداً لمفهوم المدينة المستدامة، ولا يوجد نموذجاً أو شكلاً واحداً للمدينة المستدامة، حيث بأن جميعها يستند على تكامل وتوازن خمسة ركائز وهي التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والحكم الحضري، والتنمية التكنولوجية.

---

[236] György, "Social," 143.

[237] وهو نظام من أجهزة محوسبة وآلات ميكانيكية ورقمية مترابطة ومتضمنة على أجهزة استشعار وبرامج وتقنيات، لغرض توصيل ونقل البيانات وتبادلها مع الأجهزة والأنظمة الأخرى عبر الإنترنت دون الحاجة إلى تفاعل من إنسان إلى إنسان أو من إنسان إلى كمبيوتر.

[238] ويعني الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام، والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استناداً إلى المعلومات التي تجمعها.

[239] هي شبكة اتصالات وبيانات مدمجة مع شبكة الطاقة والكهرباء لجمع وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من خطوط النقل ومحطات التوزيع الفرعية والمستهلكين.

[240] Höjer, Mattias and Josefin Wangel, Smart *Sustainable Cities: Definition and Challenges* (Switzerland: Springer International Publishing Switzerland, 2015), 336 – 340.

[241] ICLEI, "Introducing," 3.

الفصل الرابع
التجربة الفلسطينية في الحكم المحلي والتنمية المستدامة

يهدف الفصل الرابع إلى تسليط الضوء حول التطور التاريخي للحكم المحلي في فلسطين وحول التجربة الفلسطينية في الحكم المحلي. كما يستعرض الفصل ممارسات الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الشريكة في إطار تنفيذ ومراقبة ورصد وتوطين أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

4.1 المبحث الأول: الحكم المحلي:

4.1.1 تمهيد:

تاريخياً ظلت إدارة الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية فيها، والمحافظة على الأمن والأمان من الأهداف الأساسية للحكومات المركزية، والتي سعت إلى تقسيم الدولة إلى وحدات أو مؤسسات إدارية ليسهل التواصل معها ولتقسيم العمل والجهد بكفاءة وفعالية وذلك في إطار البحث عن طرق لتخفيف العبء عن الحكومة المركزية، إلا أن الأسلوب الأمثل لإدارة هذه الوحدات بكفاءة وفاعلية في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة بقي يمثل الهاجس الأكبر للساسة والإداريين. يستعرض هذا المبحث مفهوم الحكم المحلي، والتطور التاريخي له في فلسطين.

4.1.2 مفهوم الحكم المحلي:

يعتبر الحكم المحلي نظاماً إدارياً يتم بموجبه ممارسة الحكم ذاتياً في منطقة جغرافية محددة ضمن الدولة، من خلال مشاركة سكان تلك المنطقة في إدارة شؤونهم، ضمن استقلالية يضمنها دستور الدولة و\أو قوانينها. كما ويمثل الحكم المحلي أسلوباً في اللامركزية الإقليمية والسياسية[242]، حيث تقوم الدولة بتوزيع بعضاً من السلطات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة[243]، على أن تتوافر في كل منها مجموعة من العناصر والمقومات من أهمها: وجود منطقة محددة جغرافياً تقع ضمن دولة أو ولاية، وتوفر العملية الديمقراطية بالانتخاب، والاعتراف بشخصيتها القانونية، والاستقلالية المالية لا سيما في جباية ضرائبها وتقدير موازنتها المحلية[244]، ومقدرتها على تكوين وحشد موارد مالية خاصة بها، والخضوع لرقابة الحكومة المركزية

---

[242] عبدالرحمن بن عبدالله الزهيان، "نظام المناطق مشروع مستقبلي لحل مشاكل نظم الاداره المحلية بعد الحرب العالمية الثانية،" *صحيفة الجزيرة الالكترونية*، عدد 9958(يناير، 2000)، https://www.al-jazirah.com/2000/20000103/fe1.htm .

[243] فوزي العكش وحسين الأعرج وهشام جبر، *الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي* (عمان: جامعة القدس المفتوحة،2011)، 18.

[244] عبدالعاطي، صلاح، *الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين* (غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان،2005)، 15.

لتحقيق المصلحة العامة[245]. كما ويعرف الحكم المحلي بأنه: " صياغة عمل جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي "[246].

وننستنتج مما سبق بأن الحكم المحلي عبارة عن مجموعة من العمليات السياسية والمؤسسية التي تمارس في مناطق جغرافية محددة بوساطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين وتحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، ويتم من خلالها اتخاذ القرارات وصناعتها وتنفيذها، وفق مبادىء المشاركة المجتمعية والشفافية والديمقراطية والتعددية واحترام سيادة القانون، والكفاءة الإداري، بين المؤسسات الرسمية للحكومة المركزية والمحلية، والقواعد غير الرسمية والمنظمات الأهلية والمواطنين المحليين، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

و قد أشارت الدراسات إلى ثلاث وظائف أساسية للحكم المحلي[247] وهي:

1- **الوظيفة السياسية:** وتشمل التمثيل الديمقراطي، والمشاركة الشعبية في العملية الانتخابية المحلية، وسن التشريعات والقوانين؛ وهي أساس التنمية السياسية للمجتمع.
2- **الوظيفة الخدماتية:** وتشمل تأمين وتقديم وتوفير الخدمات العامة للمواطنين في مناطق سكناهم، ومشاركتهم في توزيع السلطة ما بينهم وبين الحكومة.
3- **الوظيفة التنموية:** وتشمل الدور التنموي المحلي في إطار الرؤية التنموية العامة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني.

كما ويقوم نظام الحكم المحلي على ثلاثة أركان وهي: **الاستقلال** بحيث يكون للهيئة المحلية الواحدة شخصية معنوية اعتبارية مستقلة ضمن منطقة جغرافية محددة، وأن يكون لها استقلال مالي وذلك ضمن الإطار القانوني المعمول به في الدولة، بالإضافة إلى وجود جهاز إداري تابع للهيئة المحلية له صلاحية إدارتها، والإشراف عليها، ووضع الأنظمة الخاصة بها لضمان سير أعمالها. و**هيئة محلية منتخبة** من قبل السكان تقوم بإدارة شؤونهم، وتعبر عن العملية الديمقراطية وإرادة الشعب "مصدر السلطة". ومشاركة الهيئات المحلية في **إدارة المصالح المحلية** باعتبارها أكثر استجابة لحاجات ومتطلبات المواطنين المحليين.[248]

وبالتالي فقد ولد نظام الحكم المحلي ليحقق الديمقراطية، والتعددية، والكفاءة الإدارية، وليضمن الحريات، ومشاركة المواطنين، وتحقيق رغباتهم واحتياجاتهم؛ فالهيئات المحلية هي أجسام منتخبة من قبل المواطنين المحليين، وبالتالي يشارك المواطنون في إدارة سياسات مدنهم وقراهم كشركاء حقيقيين في عملية اتخاذ القرار مع الحكومة المركزية. ويهدف نظام الحكم المحلي لعدم تمركز السلطة والمسؤوليات والصلاحيات في الدولة بيد هيئة أو جهاز واحد، بل توزيعها بين المؤسسات المختلفة، أي تقسيم وتخفيف

---

[245] محمد محمود طعامنة وسمير عبد الوهاب، *الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير في المنطقة العربية الإدارية* (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2005).
[246] وزارة الحكم المحلي، *عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي*(رام الله: برنامج الإصلاح الديمقراطي، مؤسسة CHF، 2007)، 2.
[247] وزارة الحكم المحلي، *عرض وتحليل*، 3.
[248] طعامنة وعبد الوهاب، *الحكم المحلي*، 22-29.

العمل والعبء الإداري والمالي على الحكومة المركزية من أجل أن تتفرغ المستويات العُليا للإشراف والتخطيط، ومن أجل زيادة كفاءة الخدمات العامة المقدمة وبالتالي زيادة رضى المواطنين.

4.1.3 التطور التاريخي للحكم المحلي في فلسطين

لقد تعاقب على فلسطين الكثير من القوى التي سيطرت ولفترات طويلة على المنطقة وسكانها، حيث بدأ الحكم المحلي في فلسطين في العصر الحديث من العهد العثماني، والذي لم يعط الهيئات المحلية صلاحيات تطويرية، وإنما كان الهدف منه هو إحكام السيطرة المركزية للدولة على المجتمع، وجاء بعد ذلك الانتداب البريطاني، الذي لم يختلف عن الحكم العثماني من حيث المركزية الشديدة وسحب صلاحيات الهيئات المحلية وتقييدها في يد المندوب السامي. وجاء بعد ذلك الحكم الأردني في الضفة الغربية والادارة المصرية في قطاع غزة، حيث تم تعيين أعضاء للمجالس المحلية موالية لهذه الأنظمة ولم يتم الأخذ بالنظام الديمقراطي والانتخابي للمجالس المحلية، وذلك للحفاظ على مركزية الحكومة. ومن بعدهما جاء الاحتلال الإسرائيلي الذي تمادى في تجريد صلاحيات السلطات المحلية، وتكريس دورها في صلاحيات خدماتية متدنية، وكل ذلك تحت طائل من الحجج المتعلقة بالحفاظ على الأمن والأوامر العسكرية المتتالية، حيث كان هذا التوجه يقضي بتفريغ السلطات المحلية من دورها الوطني، وإحكام السيطرة على الشعب ومقدراته[249].
وفيما يلي عرض مفصل عن طبيعة التعامل مع قطاع الحكم المحلي في الحقب الزمنية سابقة الذكر:

الحكم المحلي في العهد العثماني:

ترجع بدايات الحكم المحلي في فلسطين في العصر الحديث من العهد العثماني والذي استمر أربعمائة عام تحديداً في الفترة الواقعة بين عام 1516-1917. في هذه الحقبة التاريخية، تم تأسيس أول بلدية في مدينة القدس عام 1863، أي قبل صدور أول قانون عثماني ينظم قطاع الحكم المحلي عام 1877، والمعروف " بقانون التقسيمات الإدارية "، والذي يعتبر الأساس القانوني لعمل وتنظيم وهيكلة المجالس البلدية، وقد تأسست على أثره بلديات في مدن يافا، وعكا، واللد، والرملة، وغزة. ويرجع السبب في بروز الحاجة لأنظمة الحكم المحلي في فلسطين إلى ما كانت تعانيه الدولة العثمانية من ضعف على كافة الأصعدة، مما أبرز الحاجة إلى الاصلاحات الادارية والقانونية في الدولة العثمانية (مرحلة التنظيمات) لإيجاد هياكل إدارية لإدارة الأقاليم بشكل أقرب الى اللامركزية [250]. وقد اقتصرت سياسة الحكم المحلي في هذه المرحلة على مساعدة الدولة العثمانية على بسط سيطرتها على البلاد والسكان، وكانت أداة بيد السلطة المركزية لجمع الضرائب والرسوم من السكان، لذلك فإن القوانين التي أصدرت لم تعط الهيئات المحلية صلاحيات تطويرية، وإنما كان الهدف من القوانين التي عُمل بها هو إحكام السيطرة المركزية للدولة على المجتمع، واقتصر عمل البلديات في هذه الفترة على تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، إلا أن الصلاحيات

---

[249] طوقان، *حول اللامركزية*، 8.
[250] المرجع السابق، 9.

كلها كانت بيد الوالي "الممثل الأعلى لمركزية الدولة العثمانية". والجدير بالذكر أنه مع نهاية العهد العثماني كانت في فلسطين اثنان وعشرون بلدية، اثنتان منها في قطاع غزة وهما بلدية غزة وبلدية خان يونس. [251]

الحكم المحلي في فترة الانتداب البريطاني:

خضعت فلسطين للانتداب البريطاني في الفترة الواقعة بين عامي 1917-1948 والذي أولى اهتماماً كبيراً للتدخل في قطاع الحكم المحلي بهدف السيطرة على كافة مناحي حياة الفلسطينيين، في محاولةٍ منه لتطبيق وعد بلفور باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسعى الانتداب البريطاني إلى تعزيز المركزية الشديدة في هيئات الحكم المحلي عن طريق تقييد صلاحيات البلديات ونشاطاتها، وتوسيع صلاحيات السلطة المركزية الممثلة بالمندوب السامي، فتم اصدار مرسوم الانتخابات للبلديات عام 1926، ومن ثم اصدار قانون البلديات عام 1934 ليصبح بذلك المرجع الوحيد المعتمد لتنظيم عمل البلديات في فلسطين؛ حدد هذا القانون صلاحيات ومسؤوليات الهيئات المحلية بالتفصيل والتي تتمثل في: صيانة وتنظيف الطرق والمباني العامة والصرف الصحي وذبح الحيوانات والنظافة العامة، وأبقى الصلاحيات المهمة والتطويرية كالتعليم والصحة والزراعة تحت تصرف السلطة المركزية. والجدير بالذكر أنه في هذه المرحلة لم تلعب البلديات دوراً إيجابياً مؤثراً في الحياة السياسية، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب أو تعيين المجالس البلدية في ظل بروز التنافسات العائلية، وخلال هذه المرحلة تم استحداث بلديتي تل أبيب وبتاح تكفا الاسرائيليتين تمهيداً لتطبيق وعد بلفور، وهذه الخطوة تعتبر أول نواة للاحتلال الاسرائيلي[252].

الحكم المحلي في العهد الأردني وفي ظل الإدارة المصرية:

بعد النكبة التي تعرضت لها فلسطين في عام 1948 سيطرت إسرائيل على معظم أراضي فلسطين التاريخية، بينما بقيت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية. خلال تلك الفترة، في قطاع غزة بقيت بلديتا خانيونس ودير البلح تعملان بموجب قانون البلديات البريطاني عام 1934، ولم تشهد هذه المرحلة أي تغييرات قانونية أو سياسية، فلم تعقد أية انتخابات في قطاع الحكم المحلي، حيث كان يستعاض عنها بتعيين لجان مؤقتة يناط بها إدارة المدن والقرى، في حين تراجع دور الحكم المحلي ومشاركته في خدمة المجتمع في قطاع غزة، وفقد الكثير من محتواه التنموي والاجتماعي والسياسي، فبقي تحت الحكم المركزي المتمثل بالتبعية الكاملة والسيطرة من قبل الحاكم الاداري المصري[253]. أما في الضفة الغربية، فعلى الرغم من حدوث انتخابات للبلديات في فترة الحكم الأردني، فإن ذلك لم يعكس أي تطوير تنموي وسياسي لقطاع الحكم المحلي، حيث أنه ولضمان السيطرة، عينت الحكومة الأردنية أشخاصاً موالين لها في فلسطين، كما وعززت المركزية من خلال ربط الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية، بحيث أصبح

---

[251] محمد اشتية، وأسامة حباس، *البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين: النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية* (رام الله: المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)،2004)، 12.

[252] اشتية وحباس، *البلديات*، 135.

[253] المرجع السابق.

دورها يقتصـر على تلبية رغبات ومصـالح الحكومة المركزية، ويظهر ذلك في قانون البلديات الأردني لعام 1955 والذي أعطى الصـــلاحيات الكاملة لوزير الداخلية الأردني للتحكم بإدارة قطاع الحكم المحلي في الضفة الغربية وأبقى عمل الهيئات المحلية مقتصراً على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين[254].

الحكم المحلي في فترة الاحتلال الاسرائيلي:

بعد احتلال إسرائيل عام 1967 للضفة الغربية وقطاع غزة سعى الاحتلال الاسرائيلي الى توظيف الهيئات المحلية كأداة سـياسـية لانهاء الوجود الفلسـطيني، ولمواجهة تيار منظمة التحرير الفلسـطينية، ولمنع أي تمثيل وطني فلســطيني، عبر تعيين أشــخاص أو لجان غير مرتبطة بالقوى الســياســية التي تتكون منها المنظمة. فعلى الرغم من إجراء سـلطات الاحتلال للانتخابات المحلية وذلك في محاولة لتشــجيع التيار غير الموالي لمنظمة التحرير الفلسـطينية على البروز كقيادة بديلة[255]، فقد فاجأت نتائج الانتخابات التي جرت في عامي 1972 و 1976 سلطات الاحتلال بسبب نجاح الشخصيات الوطنية والمحسوبة على منظمة التحرير في الانتخابات. وإثر فشـل سـلطات الاحتلال في تكريس واقع سـياسـة التعيين، جرت محاولات لاغتيال عدد من رؤســاء البلديات الموالين لمنظمة التحرير، وتم إنشــاء الادارة المدنية وروابط القرى عام 1982 بهدف محاربة جميع الموالين والقيادات الوطنية التابعة للمنظمة وايجاد قيادة بديلة لها. والجدير بالذكر بأنه مع نهاية عام 1991 كان في فلسطين ثلاثون بلدية، بما فيها بلدية القدس، منها ست وعشرون بلدية في الضفة الغربية، وأربع بلديات في قطاع غزة. وخلال هذه المرحلة، استندت سياسة الاحتلال على إضعاف دور البلديات في قيادة المجتمع المحلي، وعملت ســلطات الاحتلال جاهدةً على تحويل البلديات من مؤســســات تنموية إلى مؤسسات جباية تشرف فقط على تقديم بعض الخدمات الأساسية وجباية الأموال[256]، وكل ذلك تحت حجة الحفاظ على الأمن من خلال الأوامر العسـكرية المتتالية التي أصـدرها الاحتلال في تلك الفترة، إضـافةً إلى اقتصـار صـلاحيات التحكم بادارة الهيئات المحلية بيد الحاكم العسـكري الاسـرائيلي. وفي ظل غياب سـلطة وطنية تقوم برعاية وخدمة مصــالح المواطنين الفلسـطينين تنامت الحاجة إلى وجود جسـم يعمل على خدمة المواطنين في مختلف المناحي الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، فتم تشـكيل اللجان الشـعبية والتي كانت تقوم بدور لا مركزي فاعل في إدارة البرنـامج الوطني الفلســطيني من خلال الاهتمام بنواحي حياة النـاس كافة، لاسيما من خلال استحداث التعليم الشعبي عقب قيام الاحتلال بإغلاق المدارس والجامعات، وأيضاً من خلال استصلاح الأراضي وزراعتها والعمل فيها وتوزيع مردودها على المواطنين كأداة دعم وصمود لهم، ومن خلال اعلان العصيان المدني ومقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، ومحاربة دفع الضرائب للاحتلال، فكانت بمثابة إدارة شعبية لا مركزية للمجالات النضالية والتنموية والاقتصادية بمشاركة جماهيرية واسعة[257].

---

[254] الجرباوي، علي، *أي نوع من السلطة نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية* (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996)، 52.
[255] طوقان، *حول اللامركزية*، 10.
[256] عبد العاطي، *الحكم المحلي*، 17.
[257] اشتية وحباس، *البلديات*، 147.

مما سبق يتبين أنه تعاقب على الحكم المحلي في فلسطين أربع سلطات مركزية والتي تمثلت بدايةً في الحكم العثماني ومروراً بالانتداب البريطاني والادارة المصرية في قطاع غزة والحكم الأردني في الضفة الغربية وانتهاءً بالاحتلال الاسـرائيلي الذي ما زال قائماً لغاية اليوم. هذه السـلطات المركزية الأربع حاولت بشتى الطرق اخضـاع مؤسسـات الحكم المحلية إلى الهيمنة والسيطرة، وسعت إلى حرمانها من استقلاليتها وعدم تمكينها وتطويرها، لتجيرها لخدمة الأهداف والمصـالح السياسية لهذه السلطات المركزية ولتسـاعدها في جمع الضـرائب، بحيث تمسي بذلك امتداداً عضـوياً لها وذراعاً لبسط سيطرتها على السكان، وأهم أوجه هذه السيطرة تتمثل بسن القوانين واللوائح والأنظمة التي ساعدت السلطات المركزية على الحد من القدرات التمثيلية السياسية لمؤسسات الحكم المحلي، وحصرت نشاطاتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

الحكم المحلي بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية:

ورثت السـلطة الوطنية الفلسـطينية منذ إنشـاءها في عام 1994 عبئاً ثقيلاً من الأنظمة والقوانين والأوامر العسـكرية خاصـةً في قطاع الحكم المحلي، والتي لم تكن قائمة على أسـاس التنمية والتطور المسـتدامين، ولا على أسـاس تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين، بل تكريسـاً وتلبيةً للحكومات المركزية التي توالت على حكمها، انتهاءً بالاحتلال الاسـرائيلي والذي عمل على تدمير البنية التحتية لكافة مناحي الحياة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصةً المتعلقة بهيئات الحكم المحلي.

وفي ظل التركيز على تلبية مطالب المجتمع بتقديم الخدمات الأسـاسـية، قامت وزارة الحكم المحلي فور تشكليلها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء مجالس وهيئات محلية ولجان خدمات جديدة في كل تجمع سكاني فلسـطيني دون دراسـة أو تخطيط مسـبق وبشـكل ارتجالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد هذه الهيئـات إلى نحو509 هيئـة، بحيـث لم يواكـب هـذا التطور الكمي تطوير نوعي في نمط الإدارة، وحجم الموازنات المخصصة، وتوسيع الصلاحيات، وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي، ولكن تم توفير الخدمات الأسـاسـية كخدمات المياه والكهرباء والصـرف الصـحي والنفايات وتحسـين شـبكات الطرق الداخلية لهذه التجمعات السكانية[258]. كذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير إطار قانوني للحكم المحلي من خلال إصـدار قانون رقم (1) لسـنة 1997 بشـأن الهيئات المحلية الذي تم من خلاله توصـيف الأدوار المحددة المنوطة بالهيئات المحلية، وتحديد طبيعة عمل الهيئات المحلية وعلاقتها مع وزارة الحكم المحلي، وكذلك أصـدرت قانون رقم (5) لسـنة 1996، والذي حدد ونظم عملية انتخاب أعضـاء ورؤسـاء الهيئات المحلية، كما حدد فترة مهام مجلس الهيئة المحلية ورئيسـها لمدة أربع سنوات، وحدد الشروط الواجب توفرها فيهم، كما ونظم عملية التصـويت والترشيح والتزوير، وتطرق إلى المخالفات والإجراءات القانونية للقضـاء فيها، بالإضـــافة إلى العديد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل قطاع الحكم المحلي أهمها القانون المؤقت رقم

[258] يوســف الشــايب، "نموذج مقترح للحكم المحلي ينطلق من إعادة النظر في العلاقة بين الســلطة المركزية والهيئات المحلية،" *مجلة آفاق برلمانية* 17، عدد 4(2013): 5.

(79) لسـنة 1966 بشـأن تنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني السـاري في الضـفة الغربية وقانون تنظيم المدن رقم (28) لسنة 1936 وتعديلاته المعمول فيه في قطاع غزة.

4.1.4 هيكل نظام الحكم المحلي الفلسطيني

تولت وزارة الحكم المحلي منذ تأسيسها عام 1994 مهمة تطوير البلديات والمجالس المحلية وذلك حسب المادة رقم (2) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، والذي وضع الأسس العامة لعلاقة وزارة الحكم المحلي (السلطة المركزية) مع الهيئات المحلية، فوزارة الحكم المحلي تعمل على وضع السياسة العامة وتوجيه البلديات وهيئات الحكم المحلي وإرشادها لاتباع هذه السياسات والعمل بموجبها وتنفيذها. وفيما يلي بعض أعمال وزارة الحكم المحلي[259]:

1. الإعداد لانتخابات المجالس البلدية وهيئات الحكم المحلي.
2. استحداث الهيئات المحلية.
3. ترفيع المجالس القروية المؤهلة الى مجالس بلدية وتصنيفها.
4. تحديد ومراقبة وظائف وهياكل الهيئات المحلية، بما في ذلك الرقابة على الميزانية والإدارة المالية والقانونية.
5. مراقبة صرف المخصصات المالية للهيئات المحلية والمصادقة على موازنات البلديات وهيئات الحكم المحلي وإقرارها.
6. إيقاف تنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات الحكم المحلي التي تتعارض مع القانون.
7. المصادقة على المشاريع والأعمال التنظيمية والمخططات الهيكلية ورخص البناء.

وترى وزارة الحكم المحلي بأن الحكم المحلي يتألف من هيئات محلية على شكل بلديات ومجالس محلية ومجالس قروية، ومجالس خدمات مشتركة، تعمل على خدمة المواطنين،[260] كما وصنفت الوزارة البلديات الفلسطينية إلى الفئات التالية وذلك بقرار صادر عن وزير الحكم المحلي عام 1997 والمصادق عليه من قبل المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية:[261]

- فئة أ وتشمل بلديات المدن التي كانت تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية.
- فئة ب وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحياتها وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.
- فئة ج وتشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة وأقل من خمسة عشر ألف نسمة.

---

[259] قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، مادة رقم(2)

[260] وزارة الحكم المحلي ، *دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية (رام الله: وزارة الحكم المحلي*، 2005).

[261]/ دولة فلسطين، وزارة الحكم المحلي الفلسطينية ،http://www.molg.gov.ps .

- فئة د وتشمل البلديات التي يبلغ عدد سكانها أقل من خمسة آلاف[262].

وفي آخر احصائية صادرة عن الإدارة العامة للتشكيلات والانتخابات في وزارة الحكم المحلي، فقد تبين أن عدد الهيئات المحلية الفلسطينية وصل إلى (435) هيئة محلية موزعة على المحافظات (ملحق رقم 1)[263] بحيث تشكل محافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين أكبر تجمع للهيئات المحلية الفلسطينية يليها محافظة نابلس ثم محافظة الخليل.

4.1.5 واقع ووظائف الهيئات المحلية الفلسطينية

إن تطبيق نظام الحكم المحلي يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين؛ يتمثل **الهدف الأول** في إرساء الممارسة الديمقراطية وخلق بيئة ديمقراطية في المناطق المختلفة في الدولة، من خلال مشاركة المواطنين في حكم وإدارة مدنهم وأنفسهم وفي عملية اتخاذ وصنع القرارات المحلية بشكل ديمقراطي، عن طريق انتخاب أعضاء الهيئات المحلية. فالممارسة الديمقراطية تؤدي إلى توثيق صلة المواطن المحلي بحكومته المحلية، من أجل تحقيق العقد المجتمعي القائم على قاعدة الحقوق والواجبات والمواطنة الصالحة والأهداف والأولويات والمصلحة العامة المشتركة. أما **الهدف الثاني** فيتمثل في تنسيق وظيفة الدولة وتقسيم وتخفيف العمل والعبء الإداري والمالي على الحكومة المركزية، بحيث لا تتمركز السلطة والصلاحيات في الدولة بيد هيئة أو جهاز واحد، بل يتم توزيعها بين المؤسسات والمستويات المختلفة مما يؤدي إلى تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، وإدارة المنطقة وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية فيها.[264]

إثر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 سعت الحكومة الفلسطينية لاحداث عملية تحول جذرية في عمل وأدوار وطبيعة الهيئات المحلية، ولتحقيق ذلك فقد أصدر المجلس التشريعي في عام 1996 قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996 تلاه قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 والذي أضفى على الهيئات المحلية الشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المادي التي تتشكل بواسطة انتخاب الرئيس والأعضاء انتخاباً حراً ومباشراً من قبل السكان المحليين وفقاً لأحكام قانون الانتخابات. وقد عرف القانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية تحديداً في المادة الثالثة منه الهيئة المحلية بأنها "**شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، يتولى إدارتها مجلس يحدد عدد أعضائه وفقًا لنظام يصدرعن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات**".[265] كما وحدد نفس القانون

---

[262] أصدر وزير الحكم المحلي د. حسين الأعرج، قراراً بإلغاء تصنيف البلديات على الفئة (د)، بحيث ترفع جميع البلديات المصنفة على هذه الفئة إلى الفئة (ج).

[263] لجنة الانتخابات المركزية، "ملخص بيانات الهيئات المحلية،" *إحصائيات وأرقام-الهيئات المحلية*، https://www.elections.ps/tabid/648/language/ar-PS/Default.aspx

[264] العكش والأعرج وجبر، *الادارة المحلية*، 20-21.

[265] قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، مادة رقم(3)

وفي المادة الخامسة عشرة منه سبعاً وعشرين وظيفة للهيئات المحلية،[266] ورغم تنوعها، يمكن تصنيفها في مجموعات وظيفية كما يلي:[267]

1- **مجال البيئة والبنى التحتية**: ويشمل على خدمات الطاقة والاتصالات، الطرق والمواصلات، الصحة العامة والبيئة، والنفايات، المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.
2- **مجال تنمية الاقتصاد المحلي**: ويشمل على العمالة والتوظيف، الزراعة، الترفيه والسياحة، التجارة والصناعة والخدمات المساندة.
3- **مجال التنمية الاجتماعية**: ويشمل الخدمات الاجتماعية كالتعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية والتمكين، الثقافة والتراث، الرياضة، والسكن.
4- **مجال الإدارة والحكم الرشيد**: ويشمل على التخطيط والتنظيم، الأمن وإدارة الكوارث، وتتناول إدارة وحوكمة الهيئة المحلية.

لقد ازداد الاهتمام بنظام اللامركزية بأبعادها المختلفة في الآونة الأخيرة من قبل وزارة الحكم المحلي، من خلال وجود قناعات تشير إلى ضرورة تبني أجهزة وهيئات أخرى تقف بجانب الحكومة المركزية نظراً لتزايد مهامها واختصاصاتها في شتى الميادين والمجالات، وبالتالي ضرورة توزيع المهام والاختصاصات بين الحكومة والهيئات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل السلطة المركزية، كضرورة تفويض ونقل بعض السلطات والاختصاصات إلى الهيئات المحلية فيما يتعلق بالبعد الإداري، وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب وإدارة الموارد المحلية فيما يتعلق بالبُعد المالي، باعتبار أن توافر الموارد المالية المحلية الذاتية يساعد على دعم الاستقلالية المالية للهيئات المحلية، ويعزز حريتها مبادرتها بالتخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية المحلية[268]. أما على صعيد الممارسة العملية، فبعد تشكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، يظهر عدم الوضوح في اتجاهات الوزارة في ادارة الهيئات المحلية بين المركزية واللامركزية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في العلاقة بين الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الحكم المحلي والحكومات اللامركزية الممثلة بالهيئات المحلية، فما زالت الهيئات المحلية تخضع لواقع يتميز بمركزية إدارية تعود صناعة القرار بموجبها إلى قمة الهرم[269]؛ ويظهر ذلك بوضوح في القوانين والقرارات التي تعزز المركزية والتي صدرت لتنظيم العلاقة ما بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية، وأهمها قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، والذي لم يمنح هيئات الحكم المحلي الاستقلال المالي والإداري المطلوب خاصةً في مسألة فرض الضرائب [270] والرسوم، إذ يمنح الإطار القانوني الناظم للهيئات المحلية وزارة الحكم المحلي سلطة الإشراف على اختصاصات وميزانيات الهيئات المالية وعلى

---

266 قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997، مادة رقم(15)

267 وزارة الحكم المحلي، *دليل التخطيط التنموي*، 14.

268 لخضر، عبيرات، "أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)،" *دراسات العدد الاقتصادي* 9، عدد 2(2018): 79 -100.

269 طوقان، *حول اللامركزية*، 32.

270 فعدا أنواع الضرائب والرسوم المذكورة نصاً في قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997، لا يُسمح للمجلس البلدي بإقرار أية ضريبة خاصة يفرضها وفقاً للحاجة على سكان المدينة .فمثل هذا الإجراء يبقى منوطاً بموافقة السلطة المركزية، ويتحدد في الأساس وفقاً لاعتباراتها وشروطها .

الرقابة المالية والإدارية عليها[271]، كما وتتفاوت القدرات المالية لهيئات الحكم المحلي من حيث نجاعة خدماتها وقدراتها على تأمين وجباية مصادر تمويلها، والوصول إلى مركز صنع القرار[272]. بالإضافة إلى غياب التشريعات التي تمنح الهيئات المحلية صلاحيات إنشاء مشاريع اقتصادية تطويرية لتعزيز مصادر دخلها واستدامته، وصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية[273].

تقتضي التنمية المحلية تمتع الهيئات المحلية بقدر كاف من الاستقلالية الإدارية والمالية، التي تسمح لها برسم أهدافها وتوفير الموارد المالية اللازمة لتأدية مهامها وتغطية نفقاتها، غير أن مسألة التمويل الذاتي للهيئات المحلية تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه أنظمة الحكم المحلي، بالإضافة إلى مشكلة عجز الميزانيات؛ إذ يصعب في بعض الأحيان التحكم في الجدلية القائمة بين مبدأ الاستقلالية المالية للهيئات المحلية والقيود التي تفرضها الدولة المركزية[274]. وبالتالي فإنها تبقى، بعيدة عن تحقيق أهدافها التنموية. وفي الحالة الفلسطينية تعاني الهيئات المحلية من التبعية المالية للسلطة المركزية، لأن قانون الهيئات المحلية يمنح وزارة الحكم المحلي سلطات واسعة، ويقيد الاستقلال المالي للهيئات المحلية. وبالتالي فإن تحقيق الاستقلالية المالية للهيئات المحلية الفلسطينية مقيد من قبل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، فما زالت السلطة المركزية تتحكم في إيرادات[275] الهيئات المحلية باعتبارها صاحبة الحق في تأسيس الضريبة وفي سن قوانين ضريبية ومالية تحدد من الضرائب والرسوم. أما الموارد الخارجية من ضرائب السلطة المركزية والتي يتم جبايتها عن طريق أجهزة السلطة المركزية، فيتم تحويلها إلى خزائن الهيئات المحلية بعد اقتطاع نسب الجباية. والجدير بالذكر بأن هناك تباطؤ في تحويلها للهيئات المحلية، كما أنها توزع دون وجود معيار موضوعي، وفق معادلة تقررها السلطة المركزية ومرتبطة باعتبارات عدد السكان، نسبة المساهمة في جلب الإيراد، وأهمية مركز الهيئة، وحجم المدينة، وتشتمل هذه المخصصات على ضريبة الأملاك، وضريبة النقل على الطرق. [276]

ونستنتج مما سبق بأن الإطار القانوني الناظم للحكم المحلي الفلسطيني يوحي باللامركزية ولكن مضمونه يجسد المركزية، لأنه يعطي وزارة الحكم المحلي معظم الصلاحيات خاصةً الصلاحيات المالية. كما وأن

---

[271] كثير من بنود القانون تفرض الرجوع إلى الوزير ومصادقته عليه قبل أن تصبح نافذة كالموازنة السنوية، خدمات بالتعاقد مع جهات خارج المجلس، بيع وتأجير أملاك، القروض، تخفيض أو إلغاء الضرائب، الحساب الختامي، التقرير السنوي، أما مالياً فمصادر الدعم المالي حسب القانون والتي تتمثل بالضرائب والرسوم التي يتم جبايتها من قبل الهيئات المحلية كرسوم النفايات والسلطة المركزية كضريبة الأملاك والتبرعات والمساعدات المتذبذبة والحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئات المحلية، جعلت السلطة المركزية تتحكم بالهيئات المحلية مالياً.

[272] الشوبكي، جمال، *اللامركزية ومستقبل الانتخابات البلدية والتشريعية* (رام الله، مركز باسيا، 2004).

[273] عبدالعاطي، *الحكم المحلي*، 17.

[274] طوقان، *حول اللامركزية*، 24.

[275] ويحدد قانون الهيئات المحلية رقم 1 لعام 1997 مصادر دخل الهيئات المحلية والتي تتمثل ب الضرائب والرسوم، مثل التراخيص والنفايات، الحصة المخصصة من السلطة المركزية، مثل ضريبة الأملاك والوقود، التبرعات والهبات، المنح والمساعدات الدولية، القروض الميسرة، والإعانات الحكومية. للمزيد راجع: النظام المالي في الهيئات المحلية للعام 1999 والصادر عن وزير الحكم المحلي، وزارة الحكم المحلي، *دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية*(رام الله: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005)، 94.

[276] فمثلاً ضريبة الأملاك والتي تفرض على أساس إجمالي قيمة بدلات الإيجار للعقارات والممتلكات والتي تمثل صافي القيمة الإيجارية للأراضي والمباني، يحول 90% منها إلى الهيئات المحلية بعد اقتطاع 10% كعمولة جباية إلى وزارة المالية، أما غرامات النقل على الطرق والمتمثلة برسوم ترخيص وتسجيل المركبات والمخالفات المرورية المحصلة فيخصص 50% منها للهيئات المحلية والباقي لوزارة المالية. وتأخذ وزارة المالية الفلسطينية بعين الاعتبار خمسة معايير لتوزيع هذا النوع من الإيراد على الهيئات المحلية وتتضمن هذه المعايير مايلي: السكان، حصة أو نسبة مساهمتها بالصندوق المالي، أهمية الهيئة المحلية كمركز، والاحتياجات المحددة في خطة التنمية. للمزيد راجع المادة (25) والمادة (26) من قانون المجالس المحلية رقم (1) لسنة 1997 ووزارة الحكم المحلي، *دليل رؤساء وأعضاء*، 94.

مشـكلة عجز ميزانيات الهيئات المحلية، والتباطؤ في تحويل مخصـصـات الهيئات المحلية من الضـرائب والرسوم من قبل الحكومة المركزية، يحول دون تحقيق الهيئات المحلية لأهدافها وبرامجها التنموية.

4.1.6 الهيئات المحلية والتنمية:

وكما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل، يشكل قطاع الحكم المحلي الفلسطيني ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الفلسطيني، حيث يدير جزءاً كبيراً من موارد المجتمع في جميع قطاعات عمل الهيئات المحلية، كما وتلامس جميع الأعمال والنشـاطات التي تقوم بها الهيئات المحلية الحياة اليومية للمواطن؛ حيث إنها تسـعى بطواقمها الإدارية والتنفيذية المختلفة وضـمن الإمكانيات المتاحة إلى تطوير بيئة المجتمع المحلي، لتوفير حياة كريمة ورفع مسـتوى المعيشـة له، ليس فقط من خلال تخطيط المدن وتنظيمها وإنشـاء البنية التحتية لها وإنما عن طريق تطوير وقيادة التنمية المحلية في مختلف النواحي الخدماتية، الاقتصـادية، الاجتماعية، والسـياسـية، وتوفير بيئة آمنة، وصـحية، ونظيفة، وترسـيخ القيم الثقافية والتعليمية لبناء وجه حضـاري مشرق لمدنها. لذلك فإن القوانين والأنظمة والسياسات والتوجهات للسلطة الوطنية الفلسطينية في السـنوات الأخيرة تعكس دوراً جديداً للهيئات المحلية الفلسـطينية وذلك عن طريق مأسـسـة عملها وتعزيز اللامركزية في علاقتها مع وزارة الحكم المحلي وذلك يتضـح من خلال الاسـتراتيجيات والسـياسـات التي تبنتها وزارة الحكم المحلي، كمأسـسـة التخطيط الاستراتيجي للهيئات المحلية لتحديد الاحتياجات والأولويات ضمن مشاركة مجتمعية واسعة فاعلة تضم كافة شرائح ومؤسسات المجتمع، وكالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تطوير وتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية مشتركة بين كل من القطاع الخاص والهيئة المحلية من أجل ضـمان مصـادر دخل تعمل على تقوية المركز المالي للهيئات المحلية، وكإنشـاء وحدة التنمية الاقتصـادية المحلية في الهيئات المحلية والتي تضـيف دوراً تنموياً للهيئات المحلية اضـافةً إلى الدور التقليدي الخدماتي، وكتفويض الهيئات المحلية جباية ضريبة الأملاك كخطوة أولى نحو الاستقلالية المالية.[277]

وبالتالي تحاول وزارة الحكم المحلي الفلسطيني أن تقدم تعريفاً شمولياً وواسعاً للهيئات المحلية يركز على أن دور الهيئات المحلية يجب أن لا يقتصـر على تقديم الخدمات العامة المحلية فقط، ولكن أيضـاً يشـمل الحفاظ على التنمية المحلية المسـتدامة؛ فالهدف الاسـتراتيجي لفلسـفة الهيئات المحلية هو تنمية المجتمع المحلي وتوفير خدمات البنية التحتية وتطويرها، وتطوير مسـتوى الخدمات العامة المقدمة بهدف تحسـين نوعية حياة المواطنين وذلك من خلال اتباع أساليب ديمقراطية تعتمد على المشاركة والشفافية بين المجلس المحلي والمجتمع المحلي بكافة مكوناته ومؤسساته.

4.1.7 دور الهيئات المحلية تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

[277] وزارة الحكم المحلي، *عرض وتحليل*، 1-36.

حتى تكون هناك تنمية محلية مستدامة لا بد من أن يتجسد مفهوم التنمية في إطار سياسة محلية تعبر عن الأولويات المحلية، في ظل ثقافة تشاركية تعزز عملية التنمية المحلية بين الهيئات المحلية والقيادات المحلية والمواطن المحلي. فالهيئة المحلية تشكل الإطار التنموي الأقرب للمواطن، وهي ركن أساسي في تنمية المجتمع المحلي، وتطوير وضعه الاقتصادي، السياسي، الصحي، البيئي، الثقافي والاجتماعي. وتعتبر الهيئات المحلية الشريك الأوثق مع السلطة المركزية في تنفيذ جداول أعمال التنمية على المستويين المحلي والوطني وحتى العالمي[278].

على الرغم من أن مسؤوليات ومهام الهيئات المحلية تختلف باختلاف البلدان، إلا أنه غالباً ما تتولى الهيئات المحلية مسؤوليات رئيسية مثل التعليم، والصحة، والنقل، وإدارة النفايات، والتخطيط الحضري والإقليمي، والتنمية الاقتصادية المحلية، والاندماج الاجتماعي، والخدمات الأساسية العامة، وذلك لأن هذه المكنونات المحلية هي الأقرب إلى المواطنين، فغالباً ما يُنظر إليها على أنها أكثر أشكال الحكومة استجابةً وبالتالي فإنها مسؤولة عن ضمان تقديم الخدمات الأساسية[279]، ليس فقط من أجل إرضاء المواطن المحلي ولكن من أجل تمكين المجتمعات المحلية من حل مشاكلهم وخلق مستقبل أفضل[280]. كما تلعب الهيئات المحلية دوراً هاماً في فهم وتحديد احتياجات المواطنين، وتحديد الأقليات والفئات الضعيفة والمهمشة، وتيسير الوعي وتثقيف الجماهير وتعبئتها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة[281]. بالإضافة إلى أن الهيئات المحلية تشكل جسراً بين الحكومات والمجتمعات المحلية، نتيجة لدورها الحاسم في تحديد الأولويات وتنفيذ الخطط ورصد النتائج والمشاركة مع المجتمعات المحلية والشركاء المختلفين[282].

تهدف خطة عام 2030 العالمية إلى مواجهة التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق الاستدامة البيئية. إن هذه التحديات تهم المجتمعات المحلية وتؤثر فيها بشكل مباشر، ويمكن لجهود هذه المجتمعات أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.[283] بالإضافة إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهداف ومقاصد تتقاطع مع مسؤوليات وأدوار الهيئات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية وكذلك في قدرتها على تعزيز ودمج التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وبالتالي يمكن للهيئات المحلية أن تلعب دوراً حيوياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي لن يتم تنفيذها بفعالية إلا إذا تم دمج أهداف التنمية المستدامة العالمية في كل السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية؛ وتحديداً نقل وترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى المستوى المحلي وتحديد الاستراتيجيات وتنفيذها ومراقبتها على المستوى المحلي ومن أعلى إلى أسفل، ومن القاعدة إلى القمة لتعزيز تماسك

---

[278] نهى العصيني أبو عجرم، "دور الوعي البلدي في التنمية المحلية،"(ورقة عمل قدمت في مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات، وزارة شؤون البلديات والزراعة، البحرين،26-27/مارس،2006)، ص3.

[279] UCLG, *The Impacts of the Global Crisis on Local Governments*(Spain: UCLG. 2009), 10.

[280]Tony Bovaird and Elke Loffler, "Moving from excellence models of local service delivery to benchmarking good local governance," *International Review of Administrative Sciences* 68, no. 1 (2002): 10-23.

[281] United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), "Earth Summit, Reo de Janeiro."

[282] Global Taskforce of Local and Regional Governments and UNDP and UCLG. "2014 Development," 2.

[283] Dieuwke, "Localizing ", 4.

السياسات الرأسية والأفقية، ولضمان الاستدامة والملكية المحلية؛[284] أي توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي عن طريق تعزيز الوعي بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكومية حول مضامين خطة 2030، وإشراكهم بكامل أنشطة تنفيذها ورصدها، من أجل خلق بيئة مؤاتية وآليات عمل تشاركية وشاملة، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني والمحلي.[285]

فعلى المستوى الدولي، قد تم الاعتراف بالهيئات المحلية كعناصر شريكة في عملية التنمية المستدامة؛ ويظهر ذلك جلياً في جدول أعمال القرن 21 وتحديداً في الفصل الثامن والعشرين منه والذي نتج عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992[286]، كما وتؤكد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) على أن الهيئات المحلية هي الأقرب إلى الناس خاصةً في تحديد الاحتياجات والفجوات الإنمائية والاستجابة لها، وأن " الهيئات المحلية يمكنها مواجهة تحديات التنمية من خلال السياسات العامة المقررة المحددة وتنفيذها ومراقبتها بمشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة المحليين " [287]، وفي أيلول عام 2015 تم اعتماد الهدف الحضري الحادي عشر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. كما وأكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) بأن للهيئات المحلية دوراً هاماً في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

أما على المستوى المحلي، فإن دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تطور مستمر فهي ليست مسؤولة فقط عن تقديم الخدمات العامة وفق قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، وإنما أصبح لها دور بارز في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفي تطور المجتمع وبناء مكوناته الاجتماعية. لذلك تنظر وزارة الحكم المحلي الفلسطينية إلى أدوار ومسؤوليات الهيئات والمجالس المحلية وقد تجاوزت الخدماتية في مسؤولياتها نحو المساهمة في تطوير التنمية الاقتصادية المحلية، من حيث أنها تمتلك من الموارد ومصادر التمويل. كما وتساهم الهيئات المحلية مساهمة مباشرة في تنمية الريف والمناطق الحضرية، وتطوير المدن من خلال خلق وتطوير فرص العمل والإنتاج.[288] كما وتلعب الهيئات المحلية دوراً مؤثراً في التنمية الاجتماعية عن طريق إتاحة فرص المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المحلية التي تتعلق باحتياجات المواطن وهمومه، وخاصةً للفئات المهمشة من منطلق "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والذي تنادي به خطة 2030. بالإضافة إلى أن الهيئات المحلية تلعب دوراً بارزاً في التنمية السياسية عن طريق العملية الديمقراطية الممارسة في انتخابات رؤوساء وأعضاء الهيئات المحلية، فلا تقتصر الانتخابات على قمة رأس الهرم السياسي "الرئيس والمجلس التشريعي"، بل وتجري انتخابات محلية لاختيار ممثلين على المستوى

---

[284] Global Taskforce of Local and Regional Governments and UNDP and UCLG. "2014 Development", 1- 2.
[285] VNG, *Local Governments and the Sustainable Development Goals* (Germany: VNG,2015), 2.
[286] United Nations, "'Resolution'", 5-122.
[287] UNDP, UNHABITAT and Global TaskForce, *LOCALIZING THE POST-2015 DEVELOPMENT AGENDA: DIALOGUES ON IMPLEMENTATION* (UN 2014), 13.
[288] مؤتمر التنمية الاقتصادية المحلية، واقع وطموح ومحددات، مشروع الحكم الصالح، الأولف بالما ومؤسسة تعاون لحل الصراع، جامعة بيرزيت، 18-12-2019.

المحلي وفي نطاق جغرافي واداري معين، وتكمن أهمية الانتخابات المحلية بأنها تعد المقدمة لوعي المواطن حول أهمية المشـاركة في الانتخابات وفي المشـاركة في عملية صـنع القرار المحلي، وتسـاهم بعملية بناء الثقافة السياسية والتنمية السياسية بالاضافة إلى تعزيز الثقة بين المواطن وأعضاء الهيئة المحلية، فالهيئة المحلية التي يقودها مجلس منتخب ستمثل السكان في حدود الهيئة الجغرافية المحلية وستكون لها مكانة مهمة أمام المواطن وأمام مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى تعزيز دورها التنموي وعدم اقتصاره على الدور الخدماتي المحض[289]، بالإضافة إلى أهمية التنمية السياسية والكفاءة العملية والعلمية للفائزين في مجالس الهيئات المحلية حيث تعد هذه الخطوة الأولى لصقل الخبرات والتجارب نحو مناصب قيادية مهمة في مختلف مؤسسات الدولة. كما وتلعب الهيئات المحلية دوراً بارزاً في التنمية الإدارية والمؤسساتية وذلك عن طريق بناء مؤسسة محلية قوية تطبق معايير الحوكمة الرشيدة وخاصةً الاستجابة والشفافية والمشاركة والمساءلة[290]، وعن طريق استخدامها لأدوات ونهج التخطيط التنموي التشاركي كالتخطيط الاستراتيجي لتحديد الاحتياجات والأولويات ضمن مشاركة مجتمعية واسعة فاعلة تضم كافة شرائح ومؤسسات المجتمع، والتخطيط المكاني الفيزيائي لاستخدامات الأراضي على نحو مناسب وفعال؛ وبالتالي تعد الهيئات المحلية وقود التنمية المستدامة هذه التنمية الشاملة التي أساسها المواطن.

4.1.8 الخلاصة:

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشاها في عام 1994على إصلاح قطاع الحكم المحلي ومؤسساته؛ والتي كانت خاضعة للسيطرة والهيمنة من قبل السلطات المركزية الأربعة التي تعاقبت على حكمها ابتداءً بالحكم العثماني ومروراً بالانتداب البريطاني والادارة المصرية في قطاع غزة والحكم الأردني في الضفة الغربية وانتهاءً بالاحتلال الاسرائيلي والذي ما زال قائماً لغاية اليوم، والتي أيضاً لم تكن قائمة على أساس التنمية والتطوير بل لخدمة الأهداف والمصالح السياسية لهذه السلطات المركزية، كما وعملت على خلق حكم محلي كركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الفلسطيني، ليدير جزءاً كبيراً من موارد المجتمع في جميع قطاعات عمل الهيئات المحلية، التي تسعى بطواقمها الإدارية والتنفيذية المختلفة وضمن الإمكانيات والموارد المالية والبشرية المتاحة إلى تطوير وتنمية المجتمع المحلي إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبيئياً وثقافياً، بهدف تحسين نوعية حياة المواطنين وذلك من خلال اتباع أساليب ديمقراطية تعتمد على المشاركة المجتمعية والشفافية في نطاق المجتمع المحلي بكافة مكوناته.

4.2 المبحث الثاني: التنمية المستدامة في فلسطين:

4.2.1 تمهيد:

---

[289] عثمان، زياد، *الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم* (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2011)، 14.
[290] عبدالعاطي، صلاح، *الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين*، 15.

يعيش 77.1% من الفلسطينين في مناطق حضرية[291]، وهذا الرقم مستمر في النمو ومن المتوقع أن يصل إلى 80% بحلول العام 2050[292]، ومع إزدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ومع زيادة معدلات النمو السكاني والبالغة 2.8% في فلسطين و 3.2% في المناطق الحضرية فقط[293]، واستمرار الاحتلال في سياسات بناء المستوطنات الإسرائيلية وإقامة جدار الضم والتوسع والطرق الإلتفافية على حساب الأراضي الفلسطينية، والقيود الإسرائيلية المفروضة على البناء في المناطق المسماه (ج)، فإن توفير المساكن الكافية والآمنة والميسورة يشكل تحدياً رئيسياً وضغوطاً إضافية على استدامة المجتمعات المحلية في فلسطين؛ حيث تشير الإحصائيات بأن 3.2% من المساكن الفلسطينية غير ملائمة للسكن وبأن 7.4% من المساكن مزدحمة، وبأن هنالك حاجة لحوالي 46,168 وحدة سكنية[294]، مما له من أثر متزايد على الخدمات والموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة والتلوث، كما أن نسبة المناطق الخضراء ضئيلة جداً[295] وذلك يعود للتحضر السريع وللنمو السكاني وللزحف العمراني واقتلاع الأشجار مما يشكل تحدياً آخر، بالإضافة إلى عدم كفاية تغطية وسائل النقل العام الخارجي والداخلي[296]، وضعف البنية التحتية وعدم كافيتها وجهوزيتها لاستيعاب توزيع المحطات المركزية والمواقف، وعدم القدرة على تخطيط بنية تحتية صحية ملائمة وواضحة، مما يخلق تحدياً ثالثاً. لذلك يجب البحث عن حلول لجميع هذه التحديات سابقة الذكر، وأهداف التنمية المستدامة العالمية هي بمثابة المنصة التي تقدم حلولاً علمية وواقعية لكافة هذه التحديات. والحكومة الفلسطينية شأنها شأن باقي الدول تعمل في ظل خطة وطنية فلسطينية للتنمية المستدامة، وضمن إطار وطني ناظم للعلاقات والأدوار والمسؤوليات بين الشركاء تأخذ بعين الاعتبار التداخل والتعاون والتكامل بين القطاعات المترابطة، في ظل ثقافة تشاركية مع كافة أصحاب المصلحة والشركاء من أجل تحقيق انجازات ايجابية على صعيد أهداف وغايات التنمية المستدامة. يستعرض هذا الفصل ممارسات الحكومة الفلسطينية في إطار تنفيذ ومراقبة ورصد أهداف التنمية المستدامة العالمية في فلسطين.

4.2.2 التجربة الفلسطينية في التنمية المستدامة

على الرغم من أن دولة فلسطين هي دولة مراقب غير عضو لدى الأمم المتحدة، إلا أنها وقعت طوعاً على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزمت بها في أيلول عام 2015، ونتيجة لذلك اتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم (90) والمنعقدة في 19 شباط 2016 قراراً بتكليف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمهمة توطين ومراقبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، إضافةً إلى التنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية بهذه المؤشرات وبرصدها. وقد باشر الجهاز خلال عام 2016 إلى مأسسة العمل على رصد وقياس مؤشرات

---

[291] مركز الإحصاء الفلسطيني، "التعداد السكاني العام 2017."

[292] State of Palestine, "ATLAS of SUSTAINABLE DEVELOPMENT 2020," 64-65.

[293] UN DESA, *World Population Prospects* (New York: UN, 2017).

[294] State of Palestine, "ATLAS of SUSTAINABLE DEVELOPMENT 2020," 62-63.

[295] تشكل الرقعة الخضراء ما نسبته 7.6%، كما وتشكل المناطق الفارغة مقارنة مع المبنية ما نسبته 38.3% وذلك في المخططات الهيكلية المصادق عليها. للمزيد راجع: Ibid, 67.

[296] والجدير بالذكر بأن النقل العام في فلسطين يعتمد بشكل رئيسي على النقل البري، الذي يشغله القطاع الخاص عن طريق الأفراد أو الشركات.

أهداف التنمية المســـتدامة، وذلك عبر تحديث وتطوير هيكلية الجهاز المركزي للإحصـــاء بما يتلاءم مع الحاجة إلى توفير بيانات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية. حيث استحدث الجهاز ضمن هيكليته الإدارة العامة للسجلات والمراقبة الإحصائية والتي تهدف إلى جمع وتصنيف ونشر وتوثيق الإحصاءات من واقع الســجلات الإدارية لمختلف المؤســســات العامة والخاصــة، ودمج هذه البيانات مع ما تنتجه المســوح والتعدادات من أجل تسهيل العمل في مراقبة مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وقام الجهاز كذلك باشـتقاق مؤشـرات وطنية تكميلية للمؤشـرات الدولية ذات العلاقة بالأولويات الوطنية والتي رسـمتها أجندة السـياسـات الوطنية للأعوام 2017 -2022، ولبناء قاعدة بيانات لمؤشـرات التنمية المسـتدامة حسـب حالة التوفر لهذه البيانات وحســب التوقيت الزمني، بالإضـــافة إلى تطبيق نظام النموذج العام للعمليات الإحصائية (GSPBM)[297].

واسـتكمالاً لعملية رصـد ومراقبة مؤشـرات التنمية المسـتدامة في فلسـطين، قام الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني بإنشـاء منصـة جيومكانية[298] لمؤشـرات التنمية المسـتدامة ضـمن مبادرة "البيانات الموحدة" والتي تقوم على دمج البيانات الإحصـــائية مع البيانات الجيومكانية بالاعتماد على برمجيات وتطبيقات منصـات نُظم المعلومات الجغرافية والتي يعتمد عليها الجهاز الإحصـائي لإنتاج الملفات المكانية ونشـر البيانات الإحصـائية لفلسـطين[299]، مما يسـاعد في تسـهيل تحليل المؤشـرات وربطها ببعدها المكاني، وبالتالي مراقبة ورسـم السـياسـات لاتخاذ القرارات المناسـبة. كما وقام الجهاز بالتعاون مع كافة الشـركاء بالعمل على تقييم واقع مؤشـرات التنمية المسـتدامة من خلال تصـميم مصـفوفة تقييم لكافة المؤشـرات، حيث احتوت المصـفوفة على أكثر من 20 متغيراً عن كل هدف من الأهداف كتوفر المؤشـر، مصـدر البيانات، وحدة القياس، منهجية القياس، البيانات الوصـفية، مسـتوى التفصـيل، الشـركاء الوطنيين المعنيين بالمؤشـر، والمؤسـسـات الدولية الراعية للمؤشـر، إضـافةً إلى عدد آخر من المتغييرات [300]، وتشـير بيانات جهاز الإحصـاء المركزي الفلسـطيني إلى توفر بيانات ل 81 مقصـداً من 169 مقصـد أي ما نسـبته 48%، وكذلك توفرها ل 128 مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة والبالغ عددها 233 مؤشراً أي ما نسبته 55% (ملحق رقم 29). والجدير بالذكر بأن بعض المؤشـرات تفتقر إلى التصـنيفات المعتمدة لها من حيث (المنطقة، ونوع الجنس، والعمر، والنظم الأيكولوجية، الخ.) بالإضافة إلى أن بعض مؤشرات التنمية المستدامة لا يتوفر عنها أي بيانات وصفية (التعريف، والمنهجية، وطريقة القياس). [301]

---

[297] الجهاز المركزي للاحصـــاء الفلســـطيني، "دليل تنفيذ مشـــروع احصـــائي(GSBPM)،"*الجهاز المركزي للاحصـــاء الفلســـطيني*، http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1143/default.aspx?lang=ar

[298] تمتاز المنصة الجيومكانية لمؤشرات التنمية المستدامة بقدرتها على توفير وسائل عرض مختلفة من خرائط، جداول، قصص، ومؤشرات، بالإضافة إلى سهولة الاستخدام من قبل مستخدمي البيانات، وإلى إمكانية اختيار تمثيل الخريطة بما يوائم تصنيف البيانات المنشورة، وإمكانية تنزيل الخرائط والبيانات بعدة صـيغ وأشـكال، بالإضـافة إلى أن هنالك بيانات وصـفية للمؤشـرات، للمزيد أنظر: الجهاز المركزي للاحصـاء الفلسطيني،"المنصة الجيومكانية،" *الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني*، https://sdg-pcbs.opendata.arcgis.com

[299] أيسر طعمة ونفير مساد، "رصد واقع مؤشرات التنمية في فلسطين"،(ورقة عمل قدمت في مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، ، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، نيسان 2019)، ص9.

[300] المرجع السابق، 9-13.

[301] المرجع السابق،40-39.

وقد أصـدر جهاز الإحصـاء المركزي الفلسـطيني عام 2020 التقرير الإحصـائي الأول حول أهداف التنمية المسـتدامة في فلسـطين، حيث يقدم هذا التقرير المؤشـرات المتاحة حول أهداف التنمية المسـتدامة في إطار سـلاسـل زمنية كما يقوم بالتركيز على القضـايا الرئيسـية في كل هدف. وقد تم تقسـيم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسـام رئيسـية، بحيث يقدم القسـم الأول توصـيفاً عاماً للخطة الدولية والجهود الاحصـائية والوطنية في مجال البناء المؤسـسـي والتوجهات لتنفيذ هذه الخطة ضـمن الأولويات الفلسـطينية، ويحتوي القسـم الثاني على 17 قسـماً فرعياً يضـم تحليلاً وصـفياً إحصـائياً لكل هدف مع التركيز على الأولويات الرئيسـية بحسـب السـياق الفلســطيني، ويعرض القســم الثالث نبذة حول خطة أجندة 2030، وأهم الجهود الدولية التي تم انجازها بالإضـافة إلى الجهود الإقليمية، والجهود الوطنية. ويأتي هذا التقرير بمثابة خريطة الطريق لصـانعي القرار وراسمي السياسات لرسم التدخلات اللازمة لتحقيق أهداف أجندة 2030[302].

وبناءً على قرار مجلس الوزارء في جلسته رقم (90)، تم تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة 2030، وذلك برئاسـة مكتب رئيس الوزراء وعضـوية كافة الأطراف المعنية من مؤسـسـات حكومية ومؤسـسـات المجتمع المدني والقطاع الخاص[303]. حيث يتولى الفريق مسـؤولية تنسـيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، وبلورة الأولويات الوطنية للتنمية المسـتدامة ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات، وتعزيز التعاون بين الشـركاء والتنسـيق لحشـد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف، وقيادة وتنسـيق إعداد الاسـتعراضـات الوطنية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المســتدامة. وقد انبثق عن الفريق الوطني اثنا عشــر مجموعة عمل وطنية تُعنى بأهداف التنمية المسـتدامة وذلك من أجل تعزيز الشـراكة والتنسـيق على مسـتوى كل هدف من الأهداف بين مختلف الشركاء، ولمتابعة التقدم في سير العمل على تنفيذ الهدف المكلف به.[304]

وقد قدمت دولة فلسطين تقريرها الوطني الطوعي الأول (Voluntary National Report (VNR حول أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى والذي انعقد في 17 تموز 2018 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وهدف الاسـتعراض إلى توثيق واقع أهداف التنمية المسـتدامة في فلسـطين، وتوطين هذه الأهداف في فلسـطين ودمجها في الاسـتراتيجيات الوطنية والقطاعية ولا سـيما في أجندة السـياسـات الوطنية 2017-2022، وتعزيز مشـاركة الشـركاء المعنيين في متابعة أهداف التنمية المسـتدامة وتنفيذها، ودعم تطوير خارطة طريق لمتابعة أهداف التنمية المسـتدامة وتنفيذها في فلسـطين، وتسـليط الضـوء على التحديات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي تقوض من مسـاعي فلسـطين لمتابعة أهداف التنمية المســتدامة وتنفيذها. وخلص التقرير إلى أن إنهاء الاحتلال الإســرائيلي، وتمكين الشــعب الفلســطيني من ممارســة حقه في تقرير المصــير، وتجســيد دولته المســتقلة ذات الســيادة الكاملة على أرضــها وحدودها

---

[302] دولة فلسطين، *التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2020* (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2020)،18.

[303] مجلس الوزراء الفلســطيني، "اجتمـاع مجلس الوزراء في جلســتـه (90)،" جلســات وقرارات، *مجلس الوزراء الفلســطيني*، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/31716

[304] دولة فلسطين، *الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة* 2030 (رام الله: مجلس الوزراء الفلسطيني، حزيران 2018)، 4.

ومواردها، يمثل شرطاً ضرورياً ومسبقاً لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة.[305] وفي إطار سعي مجلس الوزراء لتعزيز سير العمل على متابع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تم إعداد أول تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية، هدف التقرير إلى استعراض التدخلات والانجازات التي تم تحقيقها في الأعوام 2018-2019 في إطار تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة والوقوف على التحديات التي تحول دون ذلك، كما هدف إلى تقديم التوصيات للجهات المعنية لتعزيز مسيرة التقدم على تحقيق الأهداف للأعوام القادمة وقد تم تقسيم استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق المحاور الخمسة لخطة التنمية المستدامة وهي: الناس، الازدهار الاقتصادي، النمو، الكوكب، السلم والعدالة، والشركات.[306]

وفي آب عام 2020 تم إطلاق أول أطلس للتنمية المستدامة لدولة فلسطين؛ وهو تعاون بين فريق الأمم المتحدة في فلسطين، وبين حكومة فلسطين. ويأتي هذا الأطلس تأكيداً من حكومة فلسطين إلتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية المتجسدة في أجندة السياسة الوطنية. ويهدف إلى رسم صورة شاملة للتنمية في فلسطين حتى نهاية عام 2019 حول مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وإلى تقديم تصور عن التقدم المحرز وعن الفجوات المتبقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك قبل ظهور جائحة COVID-19 والتي أثرت سلبياً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، وقبل تهديد اسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية والذي يقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل. كما ويهدف إلى إظهار تقدم دولة فلسطين نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات، بالإضافة إلى توثيق جهود التنمية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، عن طريق عرضه لخرائط تفصيلية ورسوم بيانية وتحليلات وتمثيلات مكانية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الأرضي الفلسطينية المحتلة. كما ويستعرض الأطلس التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة لإنهاء الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة، وتمكين النساء والفتيات، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومعالجة تغير المناخ، وإنشاء مؤسسات قوية وعادلة، وبناء مستقبل أكثر سلاما.[307]

ومن الملاحظ بأن الحكومة الفلسطينية قد بلذت الجهود التأسيسية اللازمة من أجل السعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية وذلك فور توقيعها على أجندة التنمية المستدامة طوعياً في أيلول عام 2015؛ من حيث تشكيلها للفريق الوطني للتنمية المستدامة لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وذلك برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية كافة الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ومن خلال تكليف تكليف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمهمة توطين ومراقبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

---

[305] المرجع السابق، 6.

[306] دولة فلسطين، *تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:2018-2019*(رام الله: مكتب رئيس الوزراء: الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2020)، 4-7.

[307] دولة فلسطين، *أطلس التنمية المستدامة 2020*(رام الله: مكتب رئيس الوزراء والأمم المتحدة، 2020)، 4-9.

4.2.3 التنمية المستدامة في الخطط الوطنية

في عام 2016 أقرت الحكومة الفلسطينية أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022 تحت شعار "المواطن أولا"، والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة:

- **المحور الأول وهو الطريق نحو الاستقلال**، ويتضمن تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال والوحدة الوطنية وتعزيز المكانة الدولية لفلسطين؛
- **المحور الثاني وهو الإصلاح وتحسين الخدمات العامة**، ويتضمن رفع مستوى فعالية واستجابة الحكومة للمواطن؛
- **والمحور الثالث وهو التنمية المستدامة**، ويتضمن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وتعليم جيد وشامل للجميع، ورعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع ومجتمع قادر على الصمود والتنمية.

و قد جاء اعداد أجندة السياسات الوطنية حصيلة عملية تشاورية واسعة قامت بها الحكومة الفلسطينية مع مكونات المجتمع الفلسطيني بأكمله بما في ذلك هيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ومع الشركاء الدوليين في مجال التنمية. و قد تم التركيز في الأجندة على مجموعة من الأولويات والسياسات الوطنية جوهرها المواطن وحقوق الانسان وأهداف التنمية المستدامة 2030. والجدير بالذكر بأن الحكومة الفلسطينية قد تعاملت مع أجندة التنمية المستدامة 2030 كإطار مساعد وليس كإطار أساسي واستراتيجي في التخطيط للتنمية في فلسطين، فقد تم دمج الأهداف التنموية ال 17 ضمن أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.[308]

وفي آب عام 2019 أطلقت الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور محمد إشتيه خطة تنموية بعنوان التنمية العنقودية[309]، وذلك في إطار برنامج التنمية الاقتصادية الشامل وفقاً لنظام العناقيد. جاءت هذه الخطة كمحاولة من الحكومة للسيطرة على تراجع أداء الإقتصاد الوطني الفلسطيني وخاصةً بعد وقف المساعدات الأمريكية، وإنخفاض معدل ووتيرة التمويل الدولي والعربي، وأزمة المقاصة مع الإحتلال الإسرائيلي، والانفكاك التدريجي من التبعية الاقتصادية للاحتلال، وتطوير وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص عمل للمواطنين، ودعم المزارعين. والتنمية العنقودية عبارة عن مجموعة من الشركات والمؤسسات المترابطة من موردين ومصنعين ومقدمي الخدمات التي ترتبط مع بعضها في مجال عمل معين، وفي منطقة جغرافية واحدة، وهي منظومة تنموية صيغت لتناسب الخصوصية الفلسطينية بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة. بحيث من المفترض أن تركز الحكومة دعمها وخططها واستراتيجياتها ومواردها من طاقات وإمكانيات وكفاءات ورأس مال محلي في كل عنقود (محافظة واحدة او أكثر) للإستثمار في المجال التنموي

---

[308] محمود، عطايا، " فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة " (ورشة عمل منظمة من قبل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، رام الله، 3-5-2018).

[309] وهي التركيز الجغرافي لشركات ومؤسسات تعمل في مجالات مترابطة ومتداخلة ومن نوع محدد من الصناعة ويكون عملها مكملاً بعضها لبعض من أجل خلق تبادل ونشاط يهدف إلى الوصول إلى خلق قيم متسلسلة ومترابطة. للمزيد راجع: محمد، اشتية، *فلسطين: منظور تنموي جديد (رام الله:* بكدار، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، 2019)، 46.

التي يتخصص به كل عنقود من أجل إحداث شكل من أشكال التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني، وبالتالي نجاح فكرة التنمية الإقتصادية العنقودية المحلية لإحداث تنمية مستدامة على المستوى المحلي[310].

وفي عام 2021 أطلقت الحكومة الفلسطينية الخطة الوطنية للتنمية للأعوام 2021-2023 والتي تتمحور حول الصمود المقاوم والانفكاك التدريجي عن الاحتلال وإنهاء التبعية الاقتصادية والتنمية بالعناقيد، من أجل دفع المشروع التحرري نحو الاستقلال. والتي تهدف لتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي، والحد من البطالة ومحاربة الفقر، وتعزيز دور المرأة والشباب، والاهتمام بالتعلم والتدريب المهني، وصون الحريات العامة وتعزيز الشفافية، وتقوية وإنشاء المدن الصناعية، بالإضافة إلى خلق مشاريع ريادية تنموية وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة، والاهتمام بالموارد المائية، والتأسيس لعمل جماعي وطني لتعزيز صمود المواطنين من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تلامس حياة الناس[311].

أما بالنسبة لوزارة الحكم المحلي فقد عملت الوزارة مؤخراً على مراجعة الأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية وتعديلها لتتوائم مع أجندة السياسات الوطنية ولتدعم التوجهات الحكومية الجديدة والأولويات الوطنية، والتي ركزت على بسط السيادة على الأرض والإنفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، والتنمية المستدامة بالإضافة إلى خطة التنمية بالعناقيد. وقد تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية كما يلي:

- تطوير إطار تشريعي ومؤسساتي عصري وحديث.
- تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقرار من الناحية المالية.
- منظومة حضرية مستجيبة لمتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية.
- الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

والجدير بالذكر بأن الأهداف الاستراتيجية أعلاه مرتبطة بأجندة السياسات العامة وبغايات التنمية المستدامة، بحيث تم ربط كل هدف استراتيجي من الأهداف الخمسة بما يساهم بتحقيق السياسات الوطنية ذات العلاقة وبنا يساهم بتحقيق غايات التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية وذات العلاقة من جهة أخرى.[312]

ومن الملاحظ بأن الحكومة الفلسطينية قد وائمت أجندة التنمية المستدامة في خططها الوطنية خاصةً في أجندة السياسات الوطنية، الخطط العنقودية، الخطط الوطنية للتنمية وذلك في إطار الأولويات الوطنية للحكومة الفلسطينية والتي تتمحور حول الصمود المقاوم والانفكاك التدريجي عن الاحتلال وإنهاء التبعية الاقتصادية، وتطوير وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص عمل للمواطنين من أجل دفع المشروع التحرري نحو الاستقلال.

---

310 مكتب رئيس الوزراء، "خطة تنمية العناقيد،" *مكتب رئيس الوزراء*، http://palestinecabinet.gov.ps/Website/Upload/Documents/GOVPLAN/3naqeed3.pdf

311 دولة فلسطين، *السياسات العامة: الخطة الوطنية للتنمية 2021 -2023* (رام الله: مكتب رئيس الوزراء، 2021)، 10-12.

312 وزارة الحكم المحلي، *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*(رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2020)، 35-60.

4.2.4 التجربة الفلسطينية في توطين أهداف التنمية المستدامة في فلسطين[313]

جهود وزارة الحكم المحلي في توطين أهداف التنمية المستدامة

عملت وزارة الحكم المحلي على تجسيد الأولويات الوطنية والأهداف الاستراتيجية لخطة الحكومة المتمثلة بأجندة السياسات الوطنية؛ فقامت بإلغاء تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق أ و ب و ج والذي جاء عقب اتفاقية إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (أوسلو)، وباشرت بعمل أو تحديث المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية (الهيئات المحلية) لتشمل المناطق المسماة (ج)، وأقرت خطة لدعم الصمود والبناء في هذه المناطق وذلك لتحقيق التوجهات الحكومية والأولويات الوطنية فيما يتعلق ببسط السيادة على الأرض.[314] أما فيما يتعلق بالتوجهات الحكومية حول الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، فقد قامت وزارة الحكم المحلي من خلال سياساتها بدعم وتحفيز ومأسسة التنمية الاقتصادية المحلية في الهيئات المحلية لتمسي الهيئات المحلية قائدة التنمية المحلية في نطاقها الجغرافي،[315] وإلى تعزيز إيرادات وموارد الهيئات المحلية من خلال إيجاد مصادر دخل جديدة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص (المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية)، أو من خلال تحسين الجباية وإعادة تقييم تكلفة الخدمات المقدمة لتكون قادرة على تطوير أداءها وتقديم خدماتها إلى المواطنين بطريقة شفافة ونزيهة وعادلة. والجدير بالذكر بأن الوزارة أقرت وثيقة سياساتية تتعلق بتعزيز الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، كما قامت الوزارة بتطوير دليل شراكات الهيئات المحلية والقطاع الخاص بالتعاون مع البنك الدولي. ومن جهة أخرى تعمل الوزارة بالتعاون من الوزارات ذات العلاقة ومع اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية على حصر وجدولة ديون الهيئات المحلية والضغط بإتجاه سرعة التحويلات من الحكومة المركزية للهيئات المحلية. كما وتعمل الوزارة على تحويل موازنات الهيئات المالية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق وذلك في إطار جهودها لتمكين الهيئات المحلية ادارياً ومالياً ولتحسين فرصها في الاستدامة المالية. بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة الحكم المحلي بدعم البلديات الفلسطينية من أجل إعداد خططها التنموية الإستراتيجية بهدف تعزيز دورها في التنمية المحلية أي مأسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة وتنظيمه وتوفير التمويل وقنوات التمويل اللازمة له من أجل تفعيل دور الهيئات المحلية التنموي في المشروع التنموي الوطني، حيث يعد التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي الخطوة الأولى في مرحلة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي حيث من خلاله يتم إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات المحلية في ظل ثقافة تشاركية واسعة تشمل جميع أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية)، إجراء التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي

---

[313] للمزيد راجع جدول رقم (41).

[314] قامت وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع برنامج المؤئل الإنمائي للمدني والمستوطنات البشرية بمساندة الهيئات المحلية في إعداد أو تحديث مخططاتها الهيكيلية حيث حوالي 90% من الهيئات المحلية في المناطق المسماة (أ وب) تمتلك مخططات هيكلية، كما تم إنجاز 109 مخططاً هيكلياً في المناطق المسماة (ج) تغطي 116 تجمعاً.

[315] وزارة الحكم المحلي، *ورقة سياسات: دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الهيئات المحلية* (رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2018.

والاقتصادي والبيئي، تحديد الأولويات المحلية، والأهداف المشتركة، والمشاريع الاستراتيجية، والموازنات والاستراتيجيات المالية، والجدول الزمني للتنفيذ، وأدوات الرصد والتقييم، وذلك إستعداداً لمواءمة خطط الهيئات المحلية مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالتوجهات الحكومية نحو التنمية بالعناقيد وخاصةً العنقود الصناعي والزراعي والسياحي، فقد دعمت وزارة الحكم المحلي الميزة النسبية والسمات التنافسية لكل هيئة محلية، من خلال التركيز عليها في المشاريع المقدمة من الحكومة أو من المانحيين. وفيما يخص التوجهات الحكومية نحو تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؛ تسعى الوزارة إلى تحسين جودة وتسريع تقديم الخدمات للمواطنين عن طريق إنشاء مراكز خدمات للجمهور في بعض الهيئات المحلية بهدف تسهيل حصول المواطنين على الخدمات وتحسين الكفاءة والفعالية في إدارة الخدمات، كما وأقرت الوزارة استراتيجية التحول إلى البلديات الإلكترونية بشكل تدريجي، كما وتعمل أيضاً من خلال السياسات والأنظمة والتشريعات التي تصدرها على تحسين وتنظيم العمل بشكل يعكس مبادىء الحكم الرشيد وخاصةً الشفافية والمساءلة وتفعيل ومأسسة المساءلة والمشاركة المجتمعية في صنع وتنفيذ القرار المحلي وصياغة السياسات المحلية وخاصةً مشاركة المرأة والشباب؛ الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وذلك في إطار تعزيز العلاقة القائمة على الحقوق والواجبات بين مجالس الهيئات المحلية المنتخبة وجمهورها.

وعلى ضوء توقيع دولة فلسطين على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة، فأنها قد تبنت الهدف الحادي عشر " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة "، والتزمت طوعاً بترويج التوسع الحضري المستدام والمدن المستدامة كقوى تحويلية من أجل التنمية. ونتيجة لذلك فقد قامت وزارة الحكم المحلي بإعداد تقرير حالة حول تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في الفترة الممتدة من عام 2015 وحتى حزيران عام 2021، يغطي هذا التقرير عشر غايات وخمسة عشرة مؤشراً تقع ضمن الهدف الحادي عشر والتي يتم قياس غالبيتها على المستوى المحلي. كما ويقدم التقرير الأولويات السياساتية للحكومة الفلسطينية خلال الفترة القادمة والتي تعتبر أساسية في إحراز تنفيذ الهدف الحادي عشر بحلول عام 2030.[316]

جهود صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية في توطين أهداف التنمية المستدامة:[317]

يعمل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية على تطوير البلديات وإصلاح الهيئات المحلية، عن طريق دعم البنى التحتية ودعم الاصلاح والتنمية والاستدامة المالية، وتطوير مستوى الخدمات العامة المقدمة من قبل البلديات، وتعزيز قدراتها على قيادة التنمية الاقتصادية، وتحفيز المبادرات الريادية وخلق هيئات حكم محلي تتمتع بإدارة جيدة ومساءلة واستجابة أفضل نحو اللامركزية والإكتفاء الذاتي والجدارة الإئتمانية. ويعمل الصندوق كأداة تنفيذية وتمويلية لترجمة سياسات وزارة الحكم المحلي المنبثقة عن

---

316 دولة فلسطين، *تقرير حالة حول تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"* (رام الله: وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، تشرين الأول 2021)، 4-8.

317 صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، "الصفحة الرئيسية،" https://www.mdlf.org.ps .

الحكومة الفلسطينية في الدفع نحو اللامركزية وتعزيز القدرة التمويلية والمالية للهيئات المحلية[318]، إلى برامج ومشاريع تعزز دور هيئات الحكم المحلي في الإستجابة لاحتياجات مواطنيها من خلال تقديم الخدمات بجودة وكفاءة وفعالية، وينظر إلى الصندوق بأنه القناة الأساسية للتمويل الخارجي لمشاريع البنى التحتية ومشاريع تنمية القدرات وتنفيذ سياسات قطاع الحكم المحلي، وبالتالي تشمل برامج الصندوق على:

- إصلاح ورفع قدرات وتحسين خدمات هيئات الحكم المحلي، وذلك في أربعة مجالات وهي: البناء والتطوير المؤسسي، بناء قدرات الهيئات المحلية في مجالات المحاسبة والإدارة المالية عن طريق توفير برامج محاسبية وبرامج للأصول الثابتة وصولاً للبلديات الإلكترونية، والتخطيط الاستراتيجي، والممارسات التقنية (الفنية) وخاصة في مجال التشغيل والصيانة، البنية التحتية والخدمات، التطوير الاجتماعي – الاقتصادي.
- دمج هيئات الحكم المحلي الأصغر وذات الديمومة الأقل لتقديم خدمات مستدامة أكثر وبكلفة أكثر فعالية لمواطنيها وتحسين الحوكمة المحلية ودعم الهيئات المحلية المدمجة لتحصل على إمكانية الوصول للموارد المالية (المنح للاستثمارات الرأسمالية) بناء على معايير واضحة ومستندة للأداء.
- دعم الاستثمارات التطويرية (البنية التحتية، والخدمات العامة)، والمبنية على أساس ربط قيمة المنحة بمدى امتلاك البلديات لأدوات (نظم وأدلة وأجراءات) في مجالات الادارة المالية والفنية والتخطيطية ومدى تفعيلها.
- الاستجابة للسياسات الوطنية المتعلقة بقطاع الحكم المحلي وتشجيع المبادرات الريادية التي تساهم في تطوير كفاءة البلديات وتحسين مدخولاتها، وتطوير الإقتصاد المحلي، والحوكمة الالكترونية، وكذلك تعزيز المحاسبة والمساءلة والمشاركة المجتمعية عن طريق إنشاء مراكز خدمات الجمهور ومراكز الشكاوي وعن طريق مأسسة لجان للمساءلة المجتمعية في البلديات الفلسطينية بالمشاركة مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية.
- تطوير المناطق المسماة (ج) وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية فيها من خلال تحسين البنية التحتية ودعم الخدمات الأساسية وتنفيذ مشاريع ذات بعد تنموي – إجتماعي في تلك المناطق.
- ضمان إطار عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة السكان يقوم على احترام الملكية الفردية، وضمان حق المجتمعات المحلية في التنمية، وتقليل الضرر الناتج عن تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية، إضافة إلى عدم السماح بهدم المباني والمنشآت أو ترحيل السكان، وضمان تنفيذ هذه المشاريع بشكل يراعي الظروف الاجتماعية الاقتصادية للسكان، وتوفير إجراءات تضمن بقاء الحالة الاقتصادية للأفراد المتأثرين بالمشروع، وأن يتم تعويضهم عن أي خسائر في الدخل أو الممتلكات التي قد تلحق بهم، مع التركيز على الفئات المهمشة وذلك وفقاً إلى القوانين الفلسطينية

[318] والجدير بالذكر بأنه لم يتم حتى الآن تفعيل وظيفة الإقراض لدى الصندوق فلم يتم وضع أي سياسة واضحة ومعايير واضحة لإقراض الهيئات المحلية، وبالتالي جميع المشاريع التي يقدمها الصندوق تبقى تمويلية بدلاً من أن تكون أداة لتعزيز اللامركزية المالية للهيئات المحلية وتحديد مصدر دخل مستدام للهيئات المحلية.

ذات العلاقة باستملاك الأراضي واحترام الملكية الفردية، ومنها القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الاستملاك العام لسنة 1953، وقانون تنظيم المدن لسنة 1963 المطبق في قطاع غزة، وقانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة 1966 المطبق في الضفة الغربية.

- ضمان إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لمشاريع البنية التحتية كمشاريع المياه والصرف الصحي والكهرباء ومشاريع الطرق وإعادة تأهيل الأبنية، ومشاريع النفايات الصلبة؛ إدارة كافية وأنها تمتثل للمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، خاصةً في تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية وتجنب الآثار السلبية أو الحد منها أو تخفيفها على البيئة، وحماية السلامة العامة وسلامة العمال من المخاطر المحتملة المتعلقة بإنشاء و/أو تشغيل المنشآت أو الممارسات التشغيلية الأخرى، بالإضافة إلى مراعاة الملائمة الثقافية والمساواة في الحصول على المنافع مع الحفاظ على وجه الخصوص على حقوق ومصالح السكان الأصليين وإلى احتياجات أو مخاوف الفئات المعرضة للخطر[319].

جهود الإتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في توطين أهداف التنمية المستدامة[320]

يقوم الاتحاد بتمثيل الهيئات المحلية كما ويقدم المساعدة للهيئات المحلية في تقديم الخدمات العامة، ويسعى الاتحاد إلى تطوير جملة الأنظمة والقوانين الناظمة لعمل الهيئات المحلية، ومواكبة الجهود والأدوار المتنامية لهيئات الحكم المحلي في سبيل تقديم الخدمات العامة الأمثل للمواطنين، ويضع الاتحاد الفلسطيني أهداف التنمية المستدامة في قلب خططه وبرامجه ولا سيما خطة الاتحاد الاستراتيجية للأعوام 2019 - 2022، حيث وإن دور الاتحاد في هذا الخصوص يتمحور حول مواءمة أجندة التنمية المستدامة مع برامج الاتحاد بهدف تعزيز وعي ومعرفة الهيئات المحلية ودعمها بكل الوسائل الممكنة للإلمام بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز دورها في تحقيق هذه الأهداف مع مراعاة تحقيق التكامل مع الجهود المبذولة على المستوى الوطني، وبالتالي تتركز برامج الاتحاد حول:

- يسعى الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية إلى إنشاء شبكة مدراء المدن[321] في فلسطين كوحدة تابعة للاتحاد، لتعزيز عمليات التطوير والإصلاح في تخطيط الجوانب الإدارية والمالية والمساءلة للهيئات المحلية، ولتسهيل التبادل والتواصل من أجل التنمية المحلية في فلسطين، و تمكين الهيئات

---

319 لتحقيق هذا الأهداف، بُنيت البرامج على آلية تخصيص الأموال، والتي تعتمد على نظام منهجي لتوزيع المنح المالية على البلديات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البنى التحتية، بحيث تستند هذه الآلية على ثلاثة معايير رئيسية وهي: **الأداء بنسبة 50 %**، ويتم توزيع المخصص المالي بناءً على التصنيف التي تحصل عليه كل بلدية والذي يقاس بناءً على عدد من المؤشرات وعددها 21 مؤشر، وعلى مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) وذلك حسب إستجابة البلديات للسياسات العامة لقطاع الحكم المحلي وتشمل على الإدارة المالية، التشغيل والصيانة، المساءلة المجتمعية، والإستجابة للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يتعلق بتطوير القطاع. **عدد سكان الهيئة المحلية** وفق بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بعدد السكان بنسبة 20 %. **مقدار الحاجة بنسبة 30 %** بحيث يتم توزيع مخصص ثابت لكل بلدية بقيمة 25,000 يورو، كما ويتم توزيع مخصصات مالية بناء على مؤشرات الإحتياج والتي يتم جمعها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء والتي تتضمن حالة الطرق، مساحة الأماكن الخضراء والملاعب، خدمة النفايات الصلبة، مستوى خدمة المياه، توفر مقر للبلدية .

320 الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية،" الصفحة الرئيسية،" https://www.apla.ps/

321 يعتبر مدراء المدن أحد أهم العناصر في الهيئات المحلية، كونهم يعملون من رأس الهرم التنفيذي في الهيئات المحلية، وهم مسؤولون عن تنفيذ الخطط والسياسات والقرارات التي تتخذ من قبل المجلس البلدي، إضافة إلى كونهم يشكلون حلقة الوصل بين موظفي ومجالس الهيئات المحلية.

المحلية من المشـــاركة في بناء القدرات وتبادل الخبرات، ويعتبر أعضـــاء هذه الشـــبكة في قاعدة المرشحين المؤهلين من فلسطين للانضمام إلى منظمة إدارات المدن العالمية.

- أطلق اتحاد الهيئات المحلية بالشـراكة مع برنامج الاصـلاح في قطاع الحكم المحلي في مؤسـسـة ال GIZ برنامج "منصـات تبادل الخبرات" بين الهيئات المحلية الفلسـطينية وذلك ضـمن سـعيه لمسـاندة الهيئات المحلية لتقديم خدمات أفضـل للمواطنين،[322] وإلى زيادة خبرة ومعرفة أكبر عدد ممكن من موظفي الهيئات المحلية في مواضع فنية مستجدة ومهمة، وإلى زيادة التواصل والتشبيك بين العاملين والموظفين في هيئات الحكم المحلي في فلسـطين، والمسـاهمة في أجندة الاصـلاح الوطني من خلال دعم لقضايا ملحة في قطاع الحكم المحلي. ويتضمن البرنامج المنصات التالية:
  - منصـة رؤساء المجالس القروية: لتحديد المواضـيع ذات الأولوية للمجالس القروية في الضـفة الغربية ليتم تبادل الخبرات حولها وتحسين التعاون والتشبيك فيما بينها كتحسين القدرة المالية في المجالس القروية، العلاقة مع المواطنين، تقييم ودراسـة الجدوى الاقتصـادية، والتحديات والأنظمة الخاصة بالأراضي إضافة إلى موضوع النفايات الصلبة.
  - منصـــة العلاقات العامة: تبادل الخبرات بين مدراء العلاقات العامة في الهيئات المحلية لبناء قدرات العاملين في مجال العلاقات العامة، وتعزيز وسائل التواصل والتشبيك، وأهمية وسبل الاتصال والتواصل الاستراتيجي إضافة إلى الخطط الاستراتيجية في مجال الإعلام.
  - منصـــة الهندســـة والتخطيط: يتركز عمل المنصـــة حول إدارة المشـــاريع الاحترافية وحول الهندسـة والتخطيط، وحول نظم المعلومات الجغرافية GIS، ونقاش حول تحديات نظام البناء والتخطيط والتوسعة في المناطق المسماة (ج) ودمجها بالمخطط الهيكلي.
  - منصـة المدراء الماليين: يتركز عمل المنصـة حول تطوير موازنات الهيئات المحلية والرقابة عليها وتعزيز آليتها، البحث عن مصـادر للإيرادات، التحليل المالي ودراسـة التكاليف، وتفعيل المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص.
  - منصـــة الإبداع والابتكار: لمشـــاركة الأفكار والمشـــاريع المبتكرة التي تنفذها الهيئات المحلية بهدف تعميم الفائدة وتبادل الخبرات حولها، وذلك من خلال إدخال أدوات وطرق وأســـاليب جديدة تزيد من كفاءة عمل الهيئات المحلية.

جهود برنامج موئل الأمم المتحدة للمدن والمستوطنات البشرية في توطين أهداف التنمية المستدامة[323]

يطمح موئل الأمم المتحدة للمدن والمستوطنات بشرية بمدن ومستوطنات بشرية جيدة التخطيط، وحســـنة الإدارة، ومرنة وفعالة، يتوافر فيها إســـكان ملائم، وبنية تحتية، ويحصـــل فيها الجميع على فرص

[322] وذلك تحقيقاً لأهداف الاتحاد الاستراتيجية، لاسيما الهدف الاستراتيجي الثاني من خطة الاتحاد الاستراتيجية "الارتقاء بمستوى الهيئات المحلية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين"

[323] United Nations Human Settelment programme, *Country Profile State of Palestine 2019* (Ramallah: UNHABITAT,2020).

العمل والخدمات الأساسية. ويسعى موئل الأمم المتحدة إلى تنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد وجدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: "جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة".

ويقوم موئل الأمم المتحدة للمدن والمستوطنات بشرية بتنفيذ البرامج التالية بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية، المجتمع المدني والمحلي والشركاء المحليين من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- التخطيط المكاني التشاركي: يواصل برنامج موئل الأمم المتحدة في فلسطين جهوده لدعم المجتمعات الفلسطينية في قطاع غزة والقدس الشرقية والمناطق المسماة (ج) من الضفة الغربية بتدخلات التخطيط المكاني لبناء قدرتها على الصمود بهدف تحسين معايير التخطيط، وتوسيع نطاق التخطيط إلى نهج متماسك يتضمن خططاً متعددة الطبقات ومتعددة المستويات بدايةً من خطط الهيئات المحلية المكانية، إلى خطط المحافظة المكانية، وانتهاءً من المخطط الوطني المكاني لدولة فلسطين. كما ويقوم موئل الأمم المتحدة بهذا الصدد بتدريب توجيهي على تطبيقات نموذج نطاق الحيازة الاجتماعية في المناطق المسماة (ج) من الضفة الغربية وذلك بالشراكة مع الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي ومع مكتب رئيس الوزراء ووزارة الحكم المحلي ولجنة تسوية الأراضي والمياه لتعزيز الجهود المتعلقة برسم خرائط حقوق الأراضي وأمن حيازة الفلسطينيين في المناطق المسماة (ج) من الضفة الغربية، باستخدام نموذج نطاق الحيازة الاجتماعية (STDM)، من أجل رفع مستوى الوعي في عمليات إدارة الأراضي في المناطق المسماة (ج) وبهدف تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية على حماية وإعمال حقوق الأراضي للمجتمعات الفلسطينية في المناطق المسماة (ج) من خلال منهجيات رسم الخرائط التشاركية على المستويات المحلية ومن خلال التدخلات الاقتصادية المكانية في المناطق المسماة (ج). أما في قطاع غزة، فيقدم برنامج موئل الأمم المتحدة دليلاً شاملاً وإرشادياً حول المسائل المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات بما في ذلك قضايا حيازة الأراضي والممتلكات، ويوفر خدمات المشورة القانونية الفردية لحماية أكثر أفراد الأسرة ضعفاً وتوعيتهم بحقوقهم. بالإضافة إلى تعزيز التخطيط المكاني التشاركي للبلديات من أجل تعزيز الحوكمة التشاركية في قطاع غزة. أما في القدس الشرقية فيسعى برنامج موئل الأمم المتحدة إلى دعم حق الفلسطينيين في التنمية في ظل القيود الحالية المفروضة من قبل سلطات التخطيط الإسرائيلية من خلال دعم المجتمعات في تطوير حلول تخطيط عملية تلبي احتياجاتهم وأولوياتهم.
- الاقتصاد الحضري: يعمل موئل الأمم المتحدة على بناء صمود المجتمعات الفلسطينية واستدامة عمليات التنمية على المستوى المحلي، عن طريق اتباع نهج الإدارة التشاركية والتعاون بين المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية، بحيث تتخذ القرارات في أقرب جهة اتصال مباشرة من المواطنين؛ أي نقل المهام المالية والإدارية والسياسية إلى المستويات الأدنى من الحكومات لزيادة كفاءة

وفعالية تقديم الخدمات ومن أجل الاستفادة من التنمية الاقتصادية المحلية ومن أجل تحقيق التمكين الاقتصادي على المستوى المحلي، والذي تم تحديده كأولوية وطنية في فلسطين.

- القضاء على العنف ضد المرأة: يسعى برنامج موئل الأمم المتحدة للحد من تعرض النساء والفتيات لجميع أشكال العنف ضد المرأة ومن خطر هذا العنف.
- تعزيز حقوق الإنسان وخلق مساحات عامة شاملة في قطاع غزة: من خلال التقنيات الرقمية، يسعى برنامج الموئل إلى المساهمة في إعمال حقوق الإنسان للمرأة والشباب وتحسين المشاركة في إعادة الإعمار والتعافي بعد الصراع في قطاع غزة، ودعم تطوير المساحات العامة، وضمان مراعاة النوع الاجتماعي وشمولية الفئات المهمشة مثل المرأة والشباب.
- منصات ومنتديات حضرية: تنسق الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منصات ومنتديات حضرية كل خمس سنوات من أجل نشر الوعي والتعزيز والترويج لأهداف التنمية المستدامة.

4.2.5 الخلاصة:

عقب إطلاق أجندة أهداف التنمية المستدامة العالمية عام 2015، جاء إعداد أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية للأعوام 2017- 2022 تحت شعار " المواطن أولاً "، حيث اعتبرت الحكومة الفلسطينية إعداد أجندة السياسات الوطنية فرصة لإدماج أهداف التنمية المستدامة، ويظهر ذلك جلياً في المحور الثالث من محاور الأجندة تحت عنوان التنمية المستدامة، والذي يركز على تعزيز الاستجابة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم، والالتزام ببذل كافة الجهود لتحسين مستوى المعيشة خاصةً للفئات الأكثر تهميشاً، وعلى حق المواطن في الحرية والعدالة، والأمن والازدهار بالرغم من العقبات المفروضة على دولة فلسطين. كما قامت الحكومة الفلسطينية في إطار مساعيها لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 بتشكيل فريق وطني للتنمية المستدامة لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما قامت بإيلاء مهمة قيادة وتنسيق الجهود في توطين ومراقبة ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويسعى كل من وزارة الحكم المحلي، صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية إلى تعزيز جهودهم وبرامجهم واستراتيجياتهم للأعوام القادمة بما ينسجم ويتوائم مع الأولويات الوطنية والتوجهات الحكومية المتجسدة في أجندة السياسات الوطنية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك في إطار محلي.

الفصل الخامس
الإطار التطبيقي للبحث

5.1 تمهيد:

الإطار التطبيقي للبحث، مروراً بتحديد منهجية البحث، مجتمع البحث وعينته، ثم بناء أدوات البحث والتحقق الظاهري والداخلي من صدق الأداة ومن ثباتها، واختيار الأساليب الإحصائية المستخدمة بغرض الإجابة على أسئلة البحث والتحقق من فرضياته، كما ويستعرض هذا الفصل تحليل البيانات والتي جمعت من عدة مصادر كالاستبانة والمقابلات الشخصية الفردية وتحليل محتوى الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية، كما ويستعرض اختبار فرضيات البحث، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة البحث واستعراض أبرز نتائج الاستبانة وعرض نتائج المقابلات الشخصية وتحليل المحتوى. ويخلص الفصل على جملة من النتائج والتوصيات.

5.2 منهجية البحث:

لقد تم تطبيق المنهج الكمي والنوعي على حدٍ سواء لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها حول توطين أهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، ومدى الوعي بالتنمية المستدامة وبأهدافها ومدى تطبيق معايير وأهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية. حيث استخدمت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي الكمي والكيفي، الذي يقوم على جمع البيانات حول الموضوع المحدد، في فترة زمنية معينة، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية؛ وذلك لملائمته لطبيعة البحث، حيث أن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد بالواقع ويهتم بوصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها تعبيراً كمياً أو نوعياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة إرتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

5.3 أدوات البحث:

أولاً الإستبانة:

وقع الاختيار على الاستبيان (من خلال استمارة بحثية) كأداة علمية متبعة في الدراسات الأكاديمية والمسحية لجمع المعلومات الكمية، وذلك لملائمة الاستبيان لهدف البحث المتمثل في قياس مدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر رؤسائها وأعضاء مجالسها ومدرائها و \ أو أحد طاقمها الإداري أو التنفيذي. فمن المعروف بأن الاستمارة تتيح للباحثين معرفة حجم التكرارات التي تدل على أننا أمام ظاهرة اجتماعية يجب دراستها والوقوف عندها ولسنا أمام ممارسات استثنائية، كما وتمتاز الاستمارة بأنها تقنية مباشرة لتقصي الحقائق من عدد كبير ونسبي من الأفراد، وطريقة

لاستجوابهم بهدف ايجاد علاقات رياضية اتساقية بين المتغيرات والقيام بمقارنات رقمية احصائية على أساسها، وبالتالي سيتم الاعتماد على نتائج الاستبيان حول مدى وعي وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية حيث بالإمكان اسقاط تصورٍ عامٍ عن مستقبل تطبيق وتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في فلسطين.

فبعد الاطلاع على مصادر البحث الثانوية من النماذج والنظريات والدراسات السابقة، التي تشتمل على أدبيات التنمية والتنمية المستدامة وتوطينها في البعد المحلي وعن الإدارة المحلية والحكم المحلي، وانطلاقاً من حقيقة عدم وجود أداة موحدة لقياس مدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البعد المحلي، قامت الباحثة بتطوير مؤشرات محلية للهدف التنموي الحادي عشر والأهداف التنموية الأخرى التي تتقاطع معه، من أجل تطوير نموذج لتقييم مدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية، ويتمثل هذا النموذج في استبانة البحث والتي أخذت بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الفلسطيني الهش. وقد اعتمدت الباحثة بشكل رئيسي في تطويرها للاستبانة على تقرير لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية UCLG تحت عنوان: **"أهداف التنمية المستدامة ما تحتاج الإدارات المحلية إلى معرفته"** والذي يؤكد على أن دور الحكومات المحلية في تحقيق جدول الأعمال يتجاوز الهدف الحضري الحادي عشر. حيث أشار إلى أن عمل الحكومات المحلية اليومي يتقاطع مع 92 مقصداً من مقاصد التنمية المستدامة من أصل 169 مقصداً [324]. وعند الاطلاع على أهداف التنمية السبعة عشر ومقاصدها، نرى أن هذه الأهداف ومقاصدها يتم تقديمها على مستويين: يمثل المستوى الأول رقم الهدف التنموي متبوعاً برقم المقصد أو بحرف المقصد، كما ويلاحظ بأن الأهداف المرقمة أكثر تحديداً ودقة من حيث أنها محددة بخطوط زمنية واضحة،[325] أما الأهداف ذات الأحرف فهي تتعلق بالسياسات ووسائل التنفيذ، وتمتاز بأن لها نهجاً أوسع وأكثر انفتاحاً على التفسير فهي لا تتضمن تواريخ لتحقيق الهدف كما أنها لا تتضمن إجراءات محددة للتنفيذ. [326] لذلك، ركزت الباحثة بشكل أكثر على "الأهداف المرقمة". وقد اعتمدت الباحثة أيضاً على العجل أو الوردة والتي تم تصميمها من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية حول المقاصد التي تتقاطع مع الهدف التنموي الحضري الحادي عشر في فلسطين وعددهم 69 مقصد (ملحق رقم 2). وبعد الأخذ بخصوصية المجتمع الفلسطيني الهش توصلت الباحثة إلى أن دور ورؤية ورسالة الهيئات المحلية في فلسطين تتقاطع مع 78 مقصداً من مقاصد التنمية المستدامة كما هو موضح في الجدول رقم (1).[327]

جدول (1): مقاصد أهداف التنمية المستدامة والتي تتقاطع مع أدوار الهيئات المحلية

الهدف	المقصد	وصف المقصد
	1.1	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا

[324] UCLG, *The Impacts*, 2.

[325] European Sustainable Development Network, "The Sustainable Development Goals (SDGs) and their impact on the European SD governance framework," *ESDN Quarterly Report,* no.35(2015): 23.

[326] UN Economic commission for Europe, *the conference of European Statistician Recommendations on measuring Sustainable Development* (New York: Economic and social council, 2014), 6.

[327] المصدر: الباحثة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	1.2	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده
	1.4	ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، بنفس الحقوق
	1.5	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	2.1	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء
	2.2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية
	2.3	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج
	2.4	ضمان وجود نظم إنتاج غذائية مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	3.3	وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي
	3.6	خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف
	3.7	ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية
	3.9	الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	4.1	ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني وجيّد
	4.2	ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي
	4.3	ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والعالي والجامعي الجيّد والميسور التكلفة
	4.4	زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة
	4.5	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني
	4.7	التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي
	4.a	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	5.1	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
	5.2	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات
	5.4	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها
	5.5	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار
	5.a	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وحق الملكية والتصرّف في الأراضي، والميراث والموارد الطبيعية
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	6.1	حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة
	6.2	حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
	6.3	تحسين نوعية المياه والحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات وزيادة إعادة التدوير والاستخدام، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف
	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات
	6.6	حماية وترميم النظم الإيكولوجية
	6.b	دعم مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	7.1	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة
	7.2	زيادة حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية
	7.3	مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	8.3	تعزيز سياسات التنمية الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، والقدرة على الإبداع والابتكار، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
	8.5	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة
	8.6	الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب
	8.7	اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق والاتجار بالبشر، وإنهاء عمل الأطفال
	8.8	حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال
	8.9	وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار	9.1	إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وميسورة وقادرة على الصمود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان
	9.3	زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية
	9.c	زيادة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت.
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	10.2	تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي
	10.3	ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات
	10.4	اعتماد سياسات مالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا
	10.7	تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومتسم بالمسؤولية
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	11.1	ضمان حصول الجميع على خدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة
	11.2	إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة
	11.3	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام
	11.4	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
	11.5	تحقيق انخفاض في الخسائر الاقتصادية التي تحدث بسبب الكوارث
	11.6	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، وإيلاء اهتمام لنوعية الهواء وإدارة النفايات
	11.7	استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع
	11.a	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والريفية
	11.b	زيادة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
	12.2	تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	12.3	تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية
	12.4	تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات من أجل صحة الإنسان والبيئة
	12.5	الحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير
	12.7	تعزيز ممارسات الشراء العام، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية
	12.8	ضمان توافر المعلومات والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	13.1	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث
	13.3	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
حفظ المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	14.1	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام	15.1	ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية، وضمان استخدامها على نحو مستدام
	15.2	تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، ووقف إزالتها، وترميم المتدهورمنها وزيادة نسبة زرع الغابات
	15.5	اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها
	15.9	إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر
التشجيع على إقامة مجتمعات لا يهمش فيها أحد، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع	16.1	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف في كل مكان
	16.5	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
	16.6	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
	16.7	ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
	16.10	كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	17.1	تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب
	17.14	تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة
	17.16	تعزيز الشراكة العالمية، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها
	17.17	تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة
	17.18	بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

صدق الاستبانة:

تم فحص صدق الاستبانة بطريقتين:

1- **الصـدق الظاهري**: قامت الباحثة بالتأكد من صـدق الاسـتبانة عن طريق عرضـها على ثمانية محكمين وأكاديميين من ذوي العلاقة وأصـحاب الخبرة والاختصـاص في الحكم المحلي والتنمية المستدامة، ومن المختصين في مناهج البحث العلمي والإحصاء التطبيقي (ملحق رقم 3)، وذلك من أجل التأكد من سلامة صياغة الاستبانة، ووضوح تعليماتها، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بالبحث. وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بتعديل بعض فقرات الاستبانة، من حيث الحذف أو الإضافة، أو الدمج، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، حيث تشمل الاستمارة على مقدمة (رسالة موجهة لأفراد العينة تبين عنوان البحث، وهدفه، وطلب التعاون) وثلاثة أقسام أساسية. يضم القسم الأول متغيرات البحث المستقلة والتي تشمل: الموقع الجغرافي، وتصنيف البلدية: حسب وزارة الحكم المحلي، وحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والوضع المالي للهيئة المحلية والذي سيتم حسابه عن طريق مؤشر محاسبي هو مبدأ التوازن في الميزانية (الإيرادات تساوي النفقات) لعام 2019، وحجم الموازنة الإنمائية[328] مقارنةً بالموازنة التشغيلية[329] والموازنة الربحية[330] لعام 2019. في حين يضم القسم الثاني والثالث متغيرات البحث التابعة التي تقيس مدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تعكس هذه المتغيرات، الهدف الحضري الحادي عشر والأهداف التنموية الأخرى التي تتقاطع والتي طورتها الباحثة كما في الجدول رقم (2). والتي توزعت على خمسة محاور: التنمية الاقتصادية، حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، الإدماج الاجتماعي والثقافة، التكنولوجيا، والحكم الحضري. (ملحق رقم 4).

جدول (2): مقاصد أهداف التنمية المستدامة والتي تتقاطع مع أدوار الهيئات المحلية الموزعة على محاور الإستبانة الخمسة[331]

---

[328] وهي خطة مستقبلية لتطوير الهيئة المحلية، تشتمل على مجموعة من المشاريع والبرامج والنشاطات المستقبلية والتي تعدها البلديات وفقاً للمعلومات المتوفرة، وتعد المنح والمساعدات من الحكومة أو من الخارج من الأمثلة على الإيرادات الإنمائية وتعد تأهيل المباني أو شراء أصول من الأمثلة على النفقات الإنمائية. للمزيد راجع: وزارة الحكم المحلي، *دليل رؤساء وأعضاء*، 103- 104.

[329] وهي محاولة تقدير وتنبؤ إيرادات ونفقات أقسام ودوائر البلديات الفلسطينية الناتجة عن الأعمال الرئيسية للبلديات خلال سنة وعمل التوازن بينهما وذلك لضبط النفقات في ضوء الإيرادات المتوقعة. وفي حالة وجود عجز في الموازنة التشغيلية فيتم تغطيته من فائض الموازنة الربحية. وتعد ضريبة الأملاك ورسوم النقل على الطرق، رسوم الرخص والبناء، إيجارات ممتلكات البلدية من الأمثلة على الإيرادات التشغيلية، وتعد رواتب وأجور الموظفين والمتقاعدين، فواتير الكهرباء والمياه والهاتف، ومصاريف الصيانة والتصليح من الأمثلة على النفقات التشغيلية. للمزيد راجع: المرجع السابق، 101.

[330] هي محاولة تقدير وتنبؤ إيرادات ونفقات أقسام ودوائر البلديات الفلسطينية الناتجة عن مشاريع مدرة للدخل خلال سنة كمشاريع المياه والكهرباء. وتعد رسوم اشتراكات المياه أو الكهرباء وبيع عدادات المياه أو الكهرباء من الأمثلة على الإيرادات الربحية، وتعد الرواتب والأجور لموظفي المياه والكهرباء من الأمثلة على النفقات الربحية. للمزيد راجع: المرجع السابق، 102-103.

[331] المصدر: الباحثة

المحاور	المقصد	وصف المقصد
التكنولوجيا	17.18	بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز استخدام التكنولوجيات
	9.c	زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت
الحكم الحضري	11.3	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام
	11.a	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والريفية
	11.b	زيادة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تنفذ سياسات وخططا متكاملة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث
	12.7	تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية
	15.9	إدماج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، واستراتيجيات الحد من الفقر
	16.5	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
	16.6	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
	16.7	ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي
	16.1	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
	17.1	تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب
	17.14	تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة
	17.16	تعزيز الشراكة العالمية، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها
	17.17	تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني
الإدماج الاجتماعي والثقافة	1.1	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا
	1.2	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده
	1.4	ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، بنفس الحقوق
	1.5	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود
	2.1	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي
	2.2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية
	3.3	وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي
	3.6	خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف
	3.7	ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية
	4.1	ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد
	4.2	ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي
	4.3	ضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم المهني والعالي والجامعي الجيّد والميسور التكلفة
	4.4	زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة
	4.5	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم والتدريب المهني
	4.7	التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي
	4.a	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
	5.1	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

	5.2	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
	5.4	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها
	5.5	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة على قدم المساواة مع الرجل
	5.a	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية
	6.1	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة
	6.2	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
	7.1	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة
	10.2	تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي
	10.3	ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة
	10.4	اعتماد سياسات مالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا
	10.7	تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية
	11.1	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة
	11.2	توفير وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وسهلة الوصول وميسورة التكلفة ومستدامة
	11.4	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
	12.8	ضمان توافر المعلومات والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة
	16.1	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية	2.3	مضاعفة الإنتاجية الزراعية
	2.4	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ
	6.b	دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي
	3.9	الحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة
	6.3	تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف،
	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات
	6.6	حماية وترميم النظم الإيكولوجية
	7.2	تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية
	7.3	مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة
	11.6	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، عن طريق إيلاء اهتمام لنوعية الهواء وإدارة النفايات
	11.7	استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع
	12.3	تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية
	12.4	تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل صحة الإنسان والبيئة.
	12.5	الحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال
	13.1	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث
	13.3	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
	14.1	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة
	15.1	ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية وخدماتها، وضمان استدامة استخدامها

	15.2	تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، ووقف إزالتها، وترميم المتدهور منها وزيادة نسبة زرع الغابات
	15.5	الحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها
التنمية الاقتصادية	8.3	تعزيز سياسات التنمية الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، والقدرة على الإبداع والابتكار
	8.5	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة
	8.6	الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب
	8.7	اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق والاتجار بالبشر، وإنهاء عمل الأطفال
	8.8	حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال
	8.9	تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية
	9.1	إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وميسورة وقادرة على الصمود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان
	9.3	زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية، على الخدمات المالية
	11.5	تحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية التي تحدث بسبب الكوارث
	12.2	تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية

2- **الصدق بطريقة البناء الداخلي:** لفحص صدق البناء الداخلي لفقرات ومحاور الاستبانة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة حسب ملحق رقم (15) والدرجة الكلية للمحور، كما في الجدول رقم (3):

جدول (3): نتائج معادلة ارتباط بيرسون للدرجة الكلية لمحاور الإستبانة:

المحور	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	عدد الفقرات
الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها	0.649	0.000	32
الحكم الحضري	0.701	0.000	35
التنمية الاقتصادية	0.794	0.000	30
التكنولوجيا	0.885	0.000	17
حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية	0.564	0.000	22
الثقافة والادماج الاجتماعي	0.576	0.000	33

ومن خلال الجدول رقم (3) ومن خلال الجداول في الملحق رقم (15) نلاحظ أن معامل الإرتباط للإستبانة يتراوح بين (0.440 – 0.985) وبأن جميع هذه القيم أكبر من 0.400، وبالتالي يتضح لنا بأن فقرات كل محور ترتبط مع درجته الكلية بشكل معنوي، وكذلك العلاقة الارتباطية بين درجة كل محور والدرجة الكلية لجميع المحاور هي علاقة ذات دلالة معنوية، مما يدل على أن فقرات الاستبانة لها علاقة بهدف الدراسة وتتسم بالوضوح والدقة، أي أن أداة البحث (الاستبانة) تصلح لقياس الهدف الذي وضعت من أجله.

ثبات أداة الاستبانة:

ولضمان ثبات أداة البحث ولحساب الصدق الإحصائي للإستبانة تم حساب معامل الثبات لأداة البحث كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص درجة الثبات والاعتمادية وكانت كما في الجدول رقم (4):

جدول (4): نتائج معادلة كرونباخ ألفا لثبات الأداة

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	حجم العينة
الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها	0.919	32	105
الحكم الحضري	0.934	35	105
التنمية الاقتصادية	0.947	30	105
التكنولوجيا	0.929	17	105
حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية	0.918	22	105
الثقافة والادماج الاجتماعي	0.949	33	105
الدرجة الكلية	0.983	169	105

حيث تشـــير البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن جميع قيم الثبات تتراوح بين (0.918 - 0.949) وقيم نسب الثبات تتراوح بين (91.8% - 94.9%)، وبما أن قيمة الثبات للاستبانة ككل بلغت 0.983 وقيمة نسب الثبات الكلي هي 98.3%، فإن أداة البحث بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات بفيد بصـــلاحيتها كما وتفيد بأن نتائج هذا البحث ذو ثبات عالي، وتفي هذه القيم لأغراض البحث.

وبالتالي حاولت الاستبانة الإجابة على أسئلة البحث التالية:

- ما مدى وعي أعضاء وموظفي البلديات الفلسطينية المستهدفة بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها تُعزى إلى المحافظة، الموقع الوظيفي، الوضع المالي، تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصـــحاب المصـــلحة المحليين الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوســـاط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضـــايا التنمية المســـتدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟
- ما مستوى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في ممارسات وبرامج وسياسات البلديات الفلسطينية المستهدفة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟

ثانياً: المقابلات الشخصية:

وكمرحلة ثانية تم استخدام المقابلات الشخصية ذات الأسئلة المفتوحة كأداة من أدوات البحث العلمي الاستكشافية وذلك للإجابة على أسئلة البحث التالية: **ما هي تحديات تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟ وما هي الأداة المثلى لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية؟** حيث تم إجراء مقابلات فردية مع:

1. موظفي وزارة الحكم المحلي وتحديداً وكيل الوزارة ومدير التخطيط ودائرة التخطيط الاستراتيجي.
2. موظفي صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وتحديداً المدير العام للصندوق، ومدير العمليات بصفتهم مسؤولين عن تقديم توصيات بشأن الاستراتيجيات والسياسات والآليات التي من شأنها تقديم خدمات أفضل لهيئات الحكم المحلي وتحسين أدائها. بالإضافة الى دائرة البناء المؤسسي في الصندوق المسؤولة عن تقييم احتياجات عملية بناء القدرات لهيئات الحكم المحلي، وتقديم المساعدة لهيئات الحكم المحلي لتصميم مشاريع بناء القدرات.
3. موظفي الفريق الوطني للتنمية المستدامة وتحديداً المسؤول عن إنجاز أهداف التنمية المستدامة في مكتب رئيس الوزراء.
4. موظفي مركز الإحصاء الفلسطيني وتحديداً مدير عام الادارة العامة للسجلات والمراقبة الاحصائية.
5. موظفي الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وتحديداً مع مدير الاتحاد.
6. موظفي وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحديداً المسؤول عن البرامج الحضرية.

حيث تركزت محاور الأسئلة على ما يلي: [332]

- **ما هي تحديات تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟**[333]
- **ما هي الأداة المثلى لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية؟**[334]

---

[332] سيتم عرض ملخص حول الهدف الحضري 11 وهدف الحوكمة 16، كما سيتم عرض ملخص حول مفهوم التوطين.

[333] ويندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1. في رأيك، من هم اللاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟
2. في رأيك، هل لهيئات الحكم المحلي، دور فعال نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وكيف ذلك؟
3. في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي؟
4. في رأيك، هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟
5. كيف سهلت\عرقلت السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي؟
6. ينظر إلى اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك؟
7. ينظر إلى معايير الحكم الرشيد على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك؟

[334] ويندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1. التالية خطوات توطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي والتي أتفقت عليها معظم الدراسات الأدبية، حدد الأنشطة التي قامت بها مؤسستك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
   a. خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
   b. التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة
   c. حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة
   d. مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة
   e. تحديد أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة
   f. جمع البيانات ورصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة
2. كيف تمت عملية الأنشطة (حسب الإجابة عن السؤال الثاني)
3. من هي المؤسسات الشريكة التي تتعاون معها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ثالثاً: تحليل المحتوى:

تم استخدام تحليل المحتوى كأداة من أدوات البحث العلمي الاستكشافية وذلك للإجابة على أحد أسئلة البحث وهي: **ما مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟** حيث تم تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي وعددها ثمانية وثلاثين والتي أعتمدت في الأعوام بين 2018 – 2021 لاستكشاف ما مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهل تمت هذه الخطط بعد إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات المحلية وذلك في ظل ثقافة تشاركية واسعة وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين من المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات المجتمعية، المنظمات البحثية، الأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد؟ وهل تتضمن هذه الخطط التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإداري المحلي؟ وهل هي قائمة على الأهداف والمشاريع الاستراتيجية، والميزانية والاستراتيجيات المالية، والجدول الزمني للتنفيذ، وأدوات الرصد والتقييم؟

5.4 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من قطاع الحكم المحلي الفلسطيني والمؤسسات الشريكة في الضفة الغربية؛ ويشمل قطاع الحكم المحلي الفلسطيني على وزارة الحكم المحلي ومديرياتها الإحدى عشر والمنتشرة في المحافظات الفلسطينية المختلفة في الضفة الغربية، وعلى الهيئات المحلية والتي بلغ عددها إلى (435) هيئة محلية موزعة على المحافظات (ملحق رقم 1) وذلك حسب آخر احصائية صادرة عن الإدارة العامة للتشكيلات والانتخابات في وزارة الحكم المحلي، وتصنف الهيئات المحلية إلى بلديات ومجالس محلية ومجالس قروية ومجالس خدمات مشتركة، والتي تعمل على خدمة المواطنين[335] أما البلديات فتقسم إلى:[336]

- فئة أ وتشمل بلديات المدن التي كانت تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية.
- فئة ب وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحياتها وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.
- فئة ج وتشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة آلاف نسمة وأقل من خمسة عشر ألف نسمة.

---

4. ما الإجراءات أو التوصيات التي تقترحها لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة؟ وهل هناك سياسات واستراتيجيات أخرى يجب وضعها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي؟
5. ما هي اقتراحاتك لآليات تفعيل دور هيئات الحكم المحلي خاصةً البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
6. في رأيك، ما هي أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية ؟
7. بما أن أهداف التنمية المستدامة "ذات طبيعة عالمية" فهل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بهذه الأهداف، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟

[335] وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، *دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية* .

[336] دولة فلسطين، وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، http://www.molg.gov.ps .

كما ويشمل مجتمع البحث المؤسسات الشريكة لدى قطاع الحكم المحلي الفلسطيني كالاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية ووكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والفريق الوطني للتنمية المستدامة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5.5 عينة البحث:

تشمل عينة البحث أحد أعضاء وكافة رؤساء ومديري البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي، ومجموعها في آخر إحصائية لدائرة التشكيلات والانتخابات في وزارة الحكم المحلي الفلسطينية 38 بلدية والمنتشرة في 11 محافظة، (ملحق رقم 5). ويبلغ عدد أعضاء البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي 516 عضواً (ملحق رقم 6)، وبما أنه لا توجد احصائيات واضحة حول عدد مدراء البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية افترضنا وجود مديراً واحداً للبلدية على الأقل أي بواقع 38 مديراً تنفيذياً وذلك استناداً للمادة 18 من قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية[337]، وفي البلديات التي لا يوجد فيها مدير تنفيذي سيتم استهداف أحد الموظفيين الاداريين. وذلك للتعرف على واقع التنمية المستدامة في المستوى المحلي من وجهة نظر الأعضاء والعاملين في البلديات الفلسطينية، وذلك من خلال قياس أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة، ومدى ملائمة ومساهمة النسبة الموجودة والمطبقة من هذه المتغيرات على قدرة البلديات الفلسطينية وإمكانياتها وصلاحياتها وفعاليتها وأسلوبها.

كما وتشمل عينة البحث على موظفي وزارة الحكم المحلي وتحديداً وكيل الوزارة الدكتور توفيق البديري ومدير التخطيط الدكتور عزام الحجوج والمهندسة عهود عناية من دائرة التخطيط الاستراتيجي والفيزيائي، وموظفي صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وتحديداً المدير العام للصندوق السيد محمد الرمحي، ومدير العمليات السيد حازم القواسمي المسؤولين عن تقديم توصيات بشأن الاستراتيجيات والسياسات والآليات التي من شأنها تقديم خدمات أفضل لهيئات الحكم المحلي وتحسين أدائها، ودائرة البناء المؤسسي بإشراف السيدة نانسي المصري المسؤولة عن تقييم احتياجات عملية بناء القدرات لهيئات الحكم المحلي من أجل خدمات أفضل، وتقديم المساعدة لهيئات الحكم المحلي لتصميم مشاريع بناء القدرات، وموظفي الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وتحديداً مدير الاتحاد التنفيذي المهندس عبدالله العناتي، وموظفي وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحديداً الدكتور أحمد الأطرش المسؤول عن البرامج الحضرية، وموظفي الفريق الوطني للتنمية المستدامة وتحديداً السيد محمود عطايا المسؤول عن إنجاز أهداف التنمية المستدامة في مكتب رئيس الوزراء، وموظفي مركز الإحصاء الفلسطيني وتحديداً السيد مصطفى الخواجا مدير عام الادارة العامة

[337] "يجوز تعيين مدير تنفيذي للهيئة المحلية بقرار من المجلس وفقاً للأنظمة المتعلقة بموظفي الهيئات المحلية" للمزيد أنظر قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

للسجلات والمراقبة الاحصائية؛ وذلك للتعرف على عوائق تطبيقات أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية وللتعرف على الأدوات والعمليات الفعالة في توطين أهداف التنمية المستدامة.

أما **عينة البحث للإستمارة**، فهي عينة قصدية يبلغ حجمها 114 عينة من أعضاء ورؤساء ومدراء التنفيذيين أو أحد الموظفين الإداريين للبلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي، ولجعلها تمثل مجتمع البحث قدر الامكان تم اختيار أفراد العينة بطريقة العينات الطبقية (Stratified Sampling) استناداً إلى تصنيف البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية أي أخذ عينات قصدية من البلديات في الضفة الغربية والبالغ عددها 38 بلدية وتوزيع الاستبيان على أحد أعضاء ورؤساء ومدراء التنفيذيين أو أحد الموظفين الإداريين للبلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات الحكم المحلي والبالغ عددهم 516 عضواً، و 38 مديراً أو موظفاً إدارياً (ملحق رقم 7). وبذلك يكون البحث شاملا لكل البلديات الفلسطينية الكبيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث يمكن إجراء التعميم في نتائجه على كافة مناطق الضفة الغربية وذلك لعدة مبررات وأسباب وهي:

- إن البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، وعليه فمن المتفرض أن يكون هناك تماثل وتجانس في الواقع الذي تعيشه البلديات الفلسطينية مع باقي الهيئات المحلية في الوطن، كونها جزء من المجتمع الفلسطيني ككل، وقد يكون هناك بعض التفاوت في هذا التجانس لكن الواقع الكلي والعام هو واقع واحد لا يختلف.
- إن المتغيرات المراد دراستها وبحثها هي متغيرات تعمل ضمنها وتشترك فيها جميع الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية.
- إن المرجعية والجهة المسؤولة عن الهيئات المحلية الفلسطينية هي جهة واحدة وتتعامل مع جميع الهيئات المحلية بنظامٍ موحد، وتفرض عليه سلطة واحدة في جميع الأوقات.
- على مستوى التمثيل الجغرافي تجمع عينة البحث مختلف مدن وقرى الضفة الغربية وعلى مستوى تصنيف البلديات الفلسطينية تمثل العينة البلديات المصنفة (أ) و (ب)، وعلى مستوى التمثيل السكاني تمثل العينة 50% من عدد السكان في الضفة الغربية و67% من عدد السكان في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية (ملحق رقم 7).

أما **عينة البحث للمقابلات** فهي عينة قصدية يبلغ حجمها عشر أشخاص من موظفي وزارة الحكم المحلي وموظفي صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية وموظفي الاتحاد الفلسطيني للهيئات، وموظفي وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وموظفي الفريق الوطني للتنمية المستدامة وموظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ملحق رقم 9).

5.6 متغيرات البحث:

يتضمن البحث المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي وحسب معايير صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية،[338] المحافظة (الموقع الجغرافي)، والموقع الوظيفي، والوضع المالي والذي سيتم حسابه عن طريق مؤشر مبدأ التوازن في الميزانية (الإيرادات تساوي النفقات) لعام 2019، وحجم الموازنة الإنمائية مقارنةً بالموازنة التشغيلية والموازنة الربحية لعام 2019، (ملحق رقم 10).

المتغيرات التابعة:

- واقع الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها في البلديات الفلسطينية المستهدفة في الضفة الغربية من وجهة نظر المستوى السياسي (أعضاء مجالسها و \ أو رؤسائها) والمستوى الإداري (مدرائها و \ أو أحد طاقمها الإداري أو التنفيذي).
- واقع تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية والذي سنتعرف إليه من خلال الإجابة عن فقرات الاستبانة، والتي يتضمن قياس خمسة أبعاد وهي: النمو الاقتصادي، البيئة، الإدماج الاجتماعي والثقافة، التكنولوجيا والحكم الحضري.

5.7 المعالجة الإحصائية:

بعد توزيع الإستبانة على عينة البحث بكاملها وعددها 114 استبانة، تم استعادة 108 استبانات؛ بنسبة 95%، حيث اعتذرت هيئتان محليتان عن تقديم المعلومات المطلوبة وذلك بسبب تعرضهم للمسائلة في الماضي نتيجةً لتعاونهم مع الطلبة في الأبحاث العلمية. وقد تم جمع بيانات الاستبانة ومراجعتها لإدخالها إلى الحاسوب، وتبين أن الاستبانات الصحيحة عددها 105 استبانات، بنسبة 92%. ثم تم إعطاء الاستبانات أرقاماً ورموزاً معينة، لتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، لقياس مدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمتمثلة بالتنمية الاقتصادية، حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، الإدماج الاجتماعي والثقافة، التكنولوجيا، والحكم الحضري وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، معارض درجتين، وأعطيت إجابة معارض بشدة درجة واحدة، كما هو مبين في الجدول رقم (5)، والجدير بالذكر بأنه كلما ازدادت الدرجة ازدادت درجة تطبيق أهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي من وجهة نظر أعضائها ورؤسائها ومدرائها والعكس صحيح.

جدول (5): مقياس ليكرت الخماسي

[338] يتم التصنيف حسب ثلاثة معايير رئيسية وهي عدد سكان الهيئة المحلية (40%) ومقدار الحاجة (20%) والأداء (40%) باستخدام 16 مؤشراً أساسياً في مجال ممارسات الادارة الرشيدة كتوفر فائض في الميزانية التشغيلية وكوجود نظام إدارة مالية متكامل معتمد، وكوجود دليل إجراءات مالي ومحاسبي وخطة تنموية إستراتيجية، وكتصديق الموازنة والميزانية من وزارة الحكم المحلي. وتم تخصيص الأموال اعتماداًعلى التصنيف، بحيث حصلت البلديات الأفضل أداء على تمويل أكبر من البلديات التي تقع في درجات أدنى من التصنيف.

الدرجة	المتوسط الحسابي	
	من	إلى
معارض بشدة	1.00	1.79
معارض	1.80	2.59
محايد	2.60	3.39
موافق	3.40	4.19
موافق بشدة	4.20	5.00

ولأغراض تفسير نتائج البحث اعتمدت مفاتيح المتوسطات بناء على تقسيم ثلاثي متساوي الأبعاد كما هو مبين في الجدول رقم (6):

جدول (6): مفاتيح درجات المتوسطات الحسابية لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة

الدرجة	المتوسط الحسابي	
	من	إلى
منخفضة	1.00	2.33
متوسطة	2.34	3.67
مرتفعة	3.68	5.00

ومن أجل معالجة البيانات تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- التكرار المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعنوية لكل فقرة من فقرات الأداة.
- تحليل التباين الأحادي One way ANOVA لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية وذلك حسب المتغير المستقل ذو الثلاثة مستويات فأكثر.
- اختبارات T Test لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية وذلك حسب المتغير المستقل ذو المستويين.
- اختبار أقل فرق دال إحصـــائي (LSD) للمقارنات البعدية لمعرفة دلالة الفروق للمتوســطات الحسابية للمتغيرات المستقلة التي تزيد عن مستويين.
- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لمعرفة قيمة العلاقة الارتباطية.
- اختبار كرونباخ ألفا (Alpha s'Cronbach) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

أما بالنسبة **للمقابلات الشخصية** فتم استخدام التحليل الموضوعي (Thematic analysis) وهو أحد الطرق المستخدمة فى تحليل البيانات النوعية، حيث يتم تنظيم ووضع البيانات في موضوعات أو فئات محددة، ثم يقوم بشرحها وتحليلها لإيجاد إجابة سؤاله البحثي. ويتم التحليل الموضوعي من خلال ستة مراحل: [339]

- جمع البيانات.

[339] Saldaña, Johnny, *The coding manual for qualitative researchers*: SAGE Publications Ltd, Sage, 2016.

- كتابة الرموز الأولية (الترميز) وهي اختزال إجابة السؤال لكل مقطع أو جملة في كلمة أو كلمتين.
- البحث عن الموضوعات الرئيسية/ الفئات/العناوين: أي تحويل الترميز إلى موضوعات، من خلال جمع الترميزات المتماثلة أو المتشابهة أو المتقاربة في تصنيف واحد يسمى موضوع (Theme).
- مراجعة الموضـــوعات المحتملة: أي إعادة قراءة محتويات كل ترميز للتأكد هل هي في مكانها الصحيح أم الخاطئ؟ هل يمكن وضعها تحت ترميز آخر؟ هل يمكن دمج ترميزين؟ أو فصل ترميز واحد إلى اثنين؟ وذلك للتأكد من جودة التحليل وصحته.
- تحديد وتسمية الموضوعات.
- عرض النتائج ومناقشتها.

حيث قامت الباحثة باجراء المقابلات الشخصية الفردية ذات الأسئلة المفتوحة مع ممثلي قطاع الحكم المحلي الفلســطيني وشــركاؤه والمتمثل بوزارة الحكم المحلي، صــندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، الاتحاد الفلســطيني للهيئات المحلية، الفريق الوطني للتنمية المســتدامة، مركز الإحصــاء الفلســطيني، ووكالة الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية (ملحق رقم 10)، وذلك لجمع البيانات اللازمة. من ثم قامت الباحثة بترميز وتلخيص واختزال إجابة السؤال لكل مقطع أو جملة في كلمة أو كلمتين، وذلك لتحويل الترميز والبيانات إلى موضــوعات أو فئات محددة لشــرحها وتفسـيرها وتحليلها ولإيجاد الإجابة عن أسـئلة البحث التالية**: ما هي تحديات تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟ وما هي الأداة المثلى لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية؟**

أما بالنسـبة **للخطط الاسـتراتيجية التنموية المحلية،** فتم اسـتخدام نهج تحليل المحتوى وهو أحد الطرق للوصــول إلى المعلومات في البحوث النوعية وذلك من أجل دراســة وتحليل واقع ما، والتوصــل إلى نتائج مهمة ومفيدة، وذلك بالاعتماد على الرصــد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة ســواء كانت كلمة او موضوع أو مفردة أو شخصية أو وحدة قياس، أو المقارنة بغرض مقارنة مدى تكرار ظاهرة معينة بظاهرة أخرى، أو التقويم لإصدار حكم معين حول قضية معينة. ويتم تحليل المحتوى من خلال ثمانية مراحل:[340]

- إعداد الوثائق وتحضيرها.
- تحديد فئات التحليل المطلوبة.
- تطوير الفئات وتحديد نظام لترميز البيانات.
- اختبار نظام الترميز على عينة من النصوص أو الوثائق.
- ترميز جميع الوثائق.
- تقييم اتساق الترميز عن طريق إجراء عملية إعادة الترميز من أجل دمج المتشابه منها.

[340] Wildemuth, Barbara, *Applications of social research methods to questions in information and library science* (Westport, Conn. : Libraries Unlimited, 2009),318.

- استخلاص الاستنتاجات.
- عرض ومناقشة النتائج.

حيث قامت الباحثة بجمع الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي وذلك بمساعدة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، من ثم قامت الباحثة بتحديد فئات تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية والتي تتمثل ب:

- إجراء تقييم للاحتياجات المحلية لتحديد الأولويات.
- مشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين؛ المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات البحثية، والأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد.
- إجراء تشخيص أساسي للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإداري المحلي؟
- تحويل الأولويات إلى أهداف وبرامج ومشاريع استراتيجية.
- تضمين البرامج والمشاريع على ميزانية واستراتيجيات مالية.
- تضمين البرامج والمشاريع على جدول زمني للتنفيذ.
- تضمين البرامج والمشاريع على أدوات الرصد والتقييم.
- موائمة الأهداف الاستراتيجية المحلية مع أهداف التنمية المستدامة.

من ثم قامت الباحثة بترميز جميع الخطط الاستراتيجية عن طريق استخدام البطاقات لتسهيل عملية التصنيف حيث بلغ مجمل هذه البطاقات (38 بطاقة) تم ترقيمها وفهرستها يدوياً. والجدير بالذكر بأن حوالي 92.1%[341] من البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي أعدت خطط استراتيجية تنموية محلية للفترة الزمنية 2018- 2021 كما هو موضح حسب الجدول رقم (7) ورقم (8).

جدول (7): الفترة الزمنية للخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	الفترة الزمنية للخطط الاستراتيجية		
	2018 - 2021	2011- 2014	2012-2015
اليَامُون	✓		
جِنين	✓		
عَرَّابَة	✓		
قَباطْيَة	✓		
يَعْبَدْ	✓		
طَمُّون	✓		
طُوبَاس	✓		

[341] حيث أن هنالك ثلاث بلديات لم تقوم بتحديث الخطة الاستراتيجية التنموية.

طُولكَرْم	✓		
عَنَبْتا	✓		
نابْلُس	✓		
قَلْقِيلْيَة	✓		
سَلْفِيت	✓		
البِيرَة	✓		
بَني زِيْد (الغربية)	✓		
بِيتُونْيا	✓		
بِيرزيت		✓	
دِير دُبْوَان	✓		
رامَ الله	✓		
سِلْواد	✓		
أريحا	✓		
الرَام وضَاحِيَة البَريد	✓		
العِيْزَرِيَّة	✓		
بِيت جَالا	✓		
بِيت ساحور	✓		
بِيت لَحْم	✓		
إذْنَا	✓		
الخَليل	✓		
السَمُوع	✓		
الظَاهِرِيَّة	✓		
بَني نَعِيم	✓		
بِيت أمّر	✓		
تَرْقُومْيا	✓		
تَفُّوح			✓
حَلْحُول	✓		
دُورَا	✓		
سَعِيْر	✓		✓
صُورِيف	✓		
يَطّا	✓		
المجموع	**35**	**1**	**2**

جدول (8): التكرارات والنسب المئوية لمدة الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

الفترة الزمنية للخطط الاستراتيجية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
2018 - 2021	35	92.1%	1
2011- 2014	1	2.6%	2
2012-2015	2	5.3%	2
المجموع	**38**	**100.0%**	-

من ثم قامت الباحثة بإدخال البيانات في برنامج Microsoft Excel، بقصد استخراج التكرارات والنسب المئوية وذلك لاستخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها على أحد أسئلة البحث الرئيسية والمتمثل ب: **ما مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟**

5.8 صعوبات البحث:

واجهت الباحثة عدد من الصعوبات خاصةً في عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته والخروج بالنتائج، حيث برزت الصعوبات التالية:

1- قلة الأدبيات السابقة المحلية المشابهة لموضوع البحث، والتي يمكن أن تساعد في بناء اطار العلاقة بين متغيرات البحث؛ فأغلب الأدبيات الموجودة تتحدث عن تجارب عالمية في ظروف مستقرة لتوطين أهداف التنمية المستدامة.
2- الإعلان عن حالة الطوارئ الناتجة عن جائحة كورونا منذ آذار 2020، وما ترتب عنه من تأخر وصعوبة في جمع المعلومات الميدانية بسبب الإغلاق، وتشدد بعض البلديات الفلسطينية من تزويد المعلومات عبر الإيميل و\ أو وسائل التواصل الاجتماعي، ورفض استقبال أي شخص داخل البلديات الفلسطينية والمؤسسات المستهدفة بحجة إغلاق المراكز الرئيسة بسبب جائحة كورونا. وقد تم التنسيق مع بعض البلديات الفلسطينية والمؤسسات المستهدفة مسبقاً بهدف زيارتهم لجمع المعلومات اللازمة ولتعبئة الاستبانات، والبعض تم تنسيق مكالمات تليفونية معهم، والبعض الآخر تم تنسيق إجراء مؤتمرات افتراضية عبر تطبيقات الزووم.
3- عدم تعاون بعض البلديات الفلسطينية المستهدفة في تعبئة الاستبانة خاصةً جزئية تزويد المعلومات المالية بحجة أنها سرية، وقد تم تزويد البلديات الفلسطينية المستهدفة بورقة تسهيل المهمة الموجهة من قبل الجامعة مع التأكيد على أن المعلومات المزودة سيتم استخدامها بهدف أغراض البحث العلمي فقط.
4- الوقت الطويل المطلوب لجمع البيانات من عينة البحث وتحليلها وذلك بسبب طول الاستبانة نسبياً.

5.9 تحليل البيانات: تحليل المحتوى:

تم استخدام نهج تحليل المحتوى لاستخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها على أحد أسئلة البحث المتمثل ب: **ما مستوى مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة التي تعتمدها البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة في استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟**

وللإجابة عن السؤال الرابع اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضـية الرابعة: تعتمد البلديات الفلسـطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسـسـات الشـريكة اسـتراتيجية مواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات ومؤشـــرات التنمية المســـتدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك بمستوى متوسط.

أداة البحث: تحليل المحتوى

وقد تفرع عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة كما يلي:

السؤال الفرعي الأول: هل أعدت الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي بعد إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات المحلية؟

أظهرت النتائج بأن 100% من الخطط الاسـتراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسـطينية والمصـنفة (أ) و (ب) حســـب تصـــنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021، قد أعدت بعد إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات المحلية كما هو موضح حسب الجدول رقم (9) ورقم (10).

جدول (9): تقييم الاحتياجات المحلية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل تمت الخطط بعد إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات المحلية؟
اليَامُون	نعم
جِنين	نعم
عَرَّابَة	نعم
قَباطْيَة	نعم
يَعْبَدْ	نعم
طَمُّون	نعم
طُوبَاس	نعم
طُولكَرْم	نعم
عَنَبْتا	نعم
نابْلُس	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم
سَلْفِيت	نعم
البِيرَة	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم
بِيتُونْيا	نعم
دِير دُبْوَان	نعم
رامَ الله	نعم
سِلْواد	نعم
أريحا	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	نعم
العِيْزَرِيَّة	نعم

بِيت جَالا	نعم
بِيت ساحور	نعم
بِيت لَحْم	نعم
إذْنَا	نعم
الخَلِيل	نعم
السَمُوع	نعم
الظَاهِرِيَّة	نعم
بَني نَعِيم	نعم
بِيت أُمّر	نعم
تَرْقُومْيا	نعم
حَلْحُول	نعم
دُورَا	نعم
صُورِيف	نعم
يَطَّا	نعم
المجموع	**35**

جدول (10): التكرارات والنسب المئوية لتقييم الاحتياجات المحلية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

تقييم الاحتياجات المحلية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	35	100.0%	1
لا	0	0.0%	-
المجموع	**35**	**100.0%**	-

السؤال الفرعي الثاني: هل تمت الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي في ظل ثقافة تشاركية واسعة؟[342]

أظهرت النتائج بأن حوالي 82.9 % من الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021، قد تمت في ظل ثقافة تشاركية واسعة وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات البحثية، والأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد كما هو موضح حسب الجدول رقم (11) ورقم (12).

جدول (11): مشاركة أصحاب المصلحة المحليين عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

[342] تم الإجابة عن السؤال عن طريق تدقيق الوثيقة المجتمعية في الخطط الاستراتيجية التنموية للبلديات الفلسطينية من خلال اللقاءات المجتمعية وورش العمل وأو من خلال عضوية اللجان التخصصية والفنية المختلفة ذات المهام المحددة أو المتخصصة.

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل تمت الخطط في ظل ثقافة تشاركية واسعة وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين من المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات البحثية، والأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد؟				
	القطاع الخاص	القطاع الأهلي	القطاع الأكاديمي	المواطنين الأفراد	المجموع
اليَامُون	نعم	نعم	نعم	نعم	4
جِنين	نعم	نعم	نعم	نعم	4
عَرَّابَة	نعم	نعم	نعم	نعم	4
قَباطْيَة	نعم	نعم	نعم	نعم	4
يَعْبَدْ	نعم	نعم	نعم	نعم	4
طَمُّون	نعم	نعم	نعم	نعم	4
طُوبَاس	نعم	نعم	نعم	نعم	4
طُولكَرْم	نعم	نعم	نعم	نعم	4
عَنَبْتا	نعم	نعم	نعم	نعم	4
نابْلُس	نعم	نعم	نعم	نعم	4
قَلْقِيلْيَة	نعم	نعم	نعم	نعم	4
سَلْفِيت	نعم	نعم	نعم	نعم	4
البِيرَة	لا	لا	لا	لا	0
بَني زِيْد (الغربية)	نعم	نعم	نعم	نعم	4
بِيتُونْيا	لا	نعم	نعم	لا	2
دِير دُبْوَان	لا	نعم	نعم	لا	2
رامَ الله	لا	لا	لا	لا	0
سِلْواد	نعم	نعم	نعم	نعم	4
أريحا	نعم	نعم	نعم	نعم	4
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا	لا	لا	لا	0
العِيْزَرِيَّة	لا	لا	لا	لا	0
بِيت جَالا	نعم	نعم	نعم	نعم	4
بِيت ساحور	نعم	نعم	نعم	نعم	4
بِيت لَحْم	نعم	نعم	نعم	نعم	4
إذْنَا	نعم	نعم	نعم	نعم	4
الخَلِيل	نعم	نعم	نعم	لا	3
السَمُوع	نعم	نعم	نعم	نعم	4
الظَاهِرِيَّة	نعم	نعم	نعم	لا	3
بَني نَعِيم	نعم	نعم	نعم	نعم	4
بِيت أُمّر	نعم	نعم	نعم	نعم	4
تَرْقُومْيا	نعم	نعم	نعم	نعم	4
حَلْحُول	نعم	نعم	نعم	نعم	4
دُورَا	نعم	نعم	نعم	لا	3
صُورِيف	نعم	نعم	نعم	نعم	4
يَطَّا	نعم	نعم	نعم	لا	3
المجموع	**29**	**31**	**31**	**25**	**116**

جدول (12): التكرارات والنسب المئوية لمشاركة أصحاب المصلحة المحليين عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

مشاركة المواطنين المحليين في إعداد الخطة	التكرار		النسبة المئوية		الترتيب
	نعم	لا	نعم	لا	
القطاع الخاص	29	6	82.9%	17.1%	1
القطاع الأهلي	31	4	88.6%	11.4%	1
القطاع الأكاديمي	31	4	88.6%	11.4%	1
المواطنين الأفراد	25	10	71.4%	28.6%	1
المجموع	**29**	**6**	**82.9%**	**17.1%**	-

السؤال الفرعي الثالث: هل تتضمن الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والحكمي المحلي؟

أظهرت النتائج بأن 100% من الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021، تتضمن التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي المحلي والتشخيص الأساسي للسياق البيئي والبنية التحتية المحلي والتشخيص الأساسي للسياق الاقتصادي المحلي والتشخيص الأساسي للسياق الحكمي والإداري المحلي كما هو موضح حسب الجدول رقم (13) ورقم (14).

جدول (13): التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والبيئي والبنية التحتية والاقتصادي المحلي والحكمي والإداري المحلي عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل تتضمن الخطط التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي؟	هل تتضمن الخطط التشخيص الأساسي للسياق البيئي؟	هل تتضمن الخطط التشخيص الأساسي للسياق الاقتصادي؟	هل تتضمن الخطط التشخيص الأساسي للسياق الإداري؟
اليَامُون	نعم	نعم	نعم	نعم
جِنين	نعم	نعم	نعم	نعم
عَرَّابَة	نعم	نعم	نعم	نعم
قَبَاطْيَة	نعم	نعم	نعم	نعم
يَعْبَدْ	نعم	نعم	نعم	نعم
طَمُّون	نعم	نعم	نعم	نعم
طُوبَاس	نعم	نعم	نعم	نعم
طُولكَرْم	نعم	نعم	نعم	نعم
عَنَبْتَا	نعم	نعم	نعم	نعم
نابْلُس	نعم	نعم	نعم	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم	نعم	نعم	نعم
سَلْفِيت	نعم	نعم	نعم	نعم

البِيرَة	نعم	نعم	نعم	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم	نعم	نعم	نعم
بِيتُونْيا	نعم	نعم	نعم	نعم
دِير دُبْوَان	نعم	نعم	نعم	نعم
رامَ الله	نعم	نعم	نعم	نعم
سِلْواد	نعم	نعم	نعم	نعم
أريحا	نعم	نعم	نعم	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	نعم	نعم	نعم	نعم
العِيْزَرِيَّة	نعم	نعم	نعم	نعم
بِيت جَالا	نعم	نعم	نعم	نعم
بِيت ساحور	نعم	نعم	نعم	نعم
بِيت لَحْم	نعم	نعم	نعم	نعم
إذْنَا	نعم	نعم	نعم	نعم
الخَليل	نعم	نعم	نعم	نعم
السَمُوع	نعم	نعم	نعم	نعم
الظَاهِرِيَّة	نعم	نعم	نعم	نعم
بَني نَعِيم	نعم	نعم	نعم	نعم
بِيت أُمّر	نعم	نعم	نعم	نعم
تَرْقُومْيا	نعم	نعم	نعم	نعم
حَلْحُول	نعم	نعم	نعم	نعم
دُورَا	نعم	نعم	نعم	نعم
صُورِيف	نعم	نعم	نعم	نعم
يَطّا	نعم	نعم	نعم	نعم
المجموع	**35**	**35**	**35**	**35**

جدول (14): التكرارات والنسب المئوية للتشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والبيئي والبنية التحتية والاقتصادي المحلي والحكمي والإداري المحلي عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

التشخيص الأساسي	التكرار		النسبة المئوية		الترتيب
	نعم	لا	نعم	لا	
للسياق الاجتماعي المحلي	35	-	100.0%	0.0%	1
للسياق البيئي والبنية التحتية المحلي	35	-	100.0%	0.0%	1
للسياق الاقتصادي المحلي	35	-	100.0%	0.0%	1
للسياق الحكمي والإداري المحلي	35	-	100.0%	0.0%	1
المجموع	**35**	-	**100.0%**	**0.0%**	-

السؤال الفرعي الرابع: هل الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي قائمة على الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية؟

أظهرت النتائج بأن حوالي 94.3 % من الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021 قائمة على تحديد الأهداف

الاستراتيجية والتي تم ترجمتها إلى برامج لمشاريع استراتيجية كما هو موضح حسب الجدول رقم (15) ورقم (16).

جدول (15): الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل الخطط قائمة على الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية؟
اليَامُون	نعم
جِنين	نعم
عَرَّابَة	نعم
قَباطْيَة	نعم
يَعْبَدْ	نعم
طَمُّون	نعم
طُوبَاس	نعم
طُولكَرْم	نعم
عَنَبْتا	نعم
نابْلُس	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم
سَلْفِيت	نعم
البِيرَة	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم
بِيتُونْيا	نعم
دِير دُبْوَان	نعم
رامَ الله	نعم
سِلْواد	نعم
أريحا	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا
العِيْزَرِيَّة	نعم
بِيت جَالا	نعم
بِيت ساحور	نعم
بِيت لَحْم	نعم
إذْنَا	نعم
الخَليل	نعم
السَمُوع	نعم
الظَاهِرِيَّة	نعم
بَني نَعِيم	نعم
بِيت أُمّر	نعم
تَرْقُومْيا	نعم
حَلْحُول	لا
دُورَا	نعم
صُورِيف	نعم

يَطَّا	نعم
المجموع	**33**

جدول (16): التكرارات والنسب المئوية للأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية عند إعداد الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

تحتوي على أهداف وبرامج ومشاريع استراتيجية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	33	94.3%	1
لا	2	5.7%	2
المجموع	**35**	**100.0%**	-

السؤال الفرعي الخامس: هل الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي قائمة على موازنات واستراتيجيات مالية؟

أظهرت النتائج بأن حوالي 82.9 % من الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021 قائمة على موازنات واستراتيجيات مالية كما هو موضح حسب الجدول رقم (17) ورقم (18).

جدول (17): الموازنات والاستراتيجيات المالية عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل الخطط قائمة على ميزانية مالية؟
اليَامُون	نعم
جِنين	نعم
عَرَّابَة	نعم
قَباطْيَة	نعم
يَعْبَدْ	نعم
طَمُّون	نعم
طُوبَاس	نعم
طُولكَرْم	نعم
عَنَبْتا	نعم
نابْلُس	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم
سَلْفِيت	نعم
البِيرَة	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم
بِيتُونْيا	نعم
دِير دُبْوَان	نعم
رامَ الله	لا
سِلْواد	نعم
أريحا	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا

العِيْزَرِيَّة	نعم
بِيت جَالا	نعم
بِيت ساحور	نعم
بِيت لَحْم	نعم
إذْنَا	لا
الخَلِيل	نعم
السَمُوع	نعم
الظَاهِرِيَّة	لا
بَني نَعِيم	لا
بِيت أمّر	نعم
تَرْقُومْيا	نعم
حَلْحُول	لا
دُورَا	نعم
صُورِيف	نعم
يَطَّا	نعم
المجموع	**29**

جدول (18): التكرارات والنسب المئوية للموازنات والاستراتيجيات المالية عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

قائمة على موازنات واستراتيجيات مالية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	29	82.9%	1
لا	6	17.1%	2
المجموع	**35**	**100.0%**	-

السؤال الفرعي السادس: هل الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي قائمة على جدول زمني للتنفيذ؟

أظهرت النتائج بأن حوالي 82.9 % من الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021 قائمة على جدول زمني للتنفيذ كما هو موضح حسب الجدول رقم (19) ورقم (20).

جدول (19): توفر الجدول الزمني للتنفيذ عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل الخطط قائمة على جدول زمني للتنفيذ؟
اليَامُون	نعم
جِنين	نعم
عَرَّابَة	نعم
قَباطْيَة	نعم
يَعْبَدْ	نعم
طَمُّون	نعم

طُوبَاس	نعم
طُولكَرْم	نعم
عَنَبْتا	نعم
نابْلُس	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم
سَلْفِيت	نعم
البِيرَة	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم
بِيتُونْيا	نعم
دِير دُبْوَان	نعم
رامَ الله	لا
سِلْواد	نعم
أريحا	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا
العِيْزَرِيَّة	نعم
بِيت جَالا	نعم
بِيت ساحور	نعم
بِيت لَحْم	نعم
إذْنَا	لا
الخَليل	نعم
السَمُوع	نعم
الظَاهِرِيَّة	لا
بَني نَعِيم	لا
بِيت أُمّر	نعم
تَرْقُومْيا	نعم
حَلْحُول	لا
دُورَا	نعم
صُوريف	نعم
يَطَّا	نعم
المجموع	**29**

جدول (20): التكرارات والنسـب المئوية لتوافر الجدول الزمني للتنفيذ عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

قائمة على جدول زمني للتنفيذ	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	29	82.9%	1
لا	6	17.1%	2
المجموع	**35**	**100.0%**	-

السؤال الفرعي السابع: هل الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي قائمة على أدوات الرصد والتقييم؟

أظهرت النتائج بأن 77.1 % من الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021 قائمة على أدوات الرصد والتقييم كما هو موضح حسب الجدول رقم (21) ورقم (22).

جدول (21): توفر أدوات الرصد والتقييم عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل الخطط قائمة على أدوات الرصد والتقييم؟
اليَامُون	نعم
جِنين	نعم
عَرَّابَة	نعم
قَباطْيَة	نعم
يَعْبَدْ	نعم
طَمُّون	نعم
طُوبَاس	نعم
طُولكَرْم	نعم
عَنَبْتا	نعم
نابْلُس	نعم
قَلْقِيلْيَة	نعم
سَلْفِيت	نعم
البِيرَة	نعم
بَني زِيْد (الغربية)	نعم
بِيتُونْيا	نعم
دِير دُبْوَان	نعم
رامَ الله	لا
سِلْواد	نعم
أريحا	نعم
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا
العِيْزَريَّة	نعم
بِيت جَالا	نعم
بِيت ساحور	نعم
بِيت لَحْم	نعم
إذْنَا	لا
الخَليل	نعم
السَمُوع	نعم
الظَاهِرِيَّة	نعم
بَني نَعِيم	لا
بِيت أُمّر	لا
تَرْقُومْيا	لا
حَلْحُول	لا
دُورَا	نعم
صُورِيف	لا

يَطَّا	نعم
المجموع	**27**

جدول (22): التكرارات والنسب المئوية لتوافر أدوات الرصد والتقييم عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

قائمة على أدوات الرصد والتقييم	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	27	77.1%	1
لا	8	22.9%	2
المجموع	**35**	**100.0%**	-

السؤال الفرعي الثامن: هل قامت البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي بمواءمة الخطط المحلية التنموية الاستراتيجية مع أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة؟

أظهرت النتائج بأن حوالي 97.1 % من البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي لم توائم بين خططتها التنموية الاستراتيجية خاصةً فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة كما هو موضح حسب الجدول رقم (23) ورقم (24).

جدول (23): مواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة، أجندة السياسات العامة، الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي، والمخططات الهيكلية الفيزيائية المكانية عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي

البلديات الفلسطينية المصنفة أ و ب حسب وزارة الحكم المحلي	هل قامت البلديات بمواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة؟	هل قامت البلديات بمواءمة الخطط المحلية مع أهداف أجندة السياسات الوطنية	هل قامت البلديات بمواءمة الخطط المحلية مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي	هل قامت البلديات بمواءمة الخطط المحلية مع أهداف الخطط الهيكلية الفيزيائية المكانية
اليَامُون	لا	لا	لا	لا
جِنين	لا	لا	لا	لا
عَرَّابَة	لا	لا	لا	لا
قَباطْيَة	لا	لا	لا	لا
يَعْبَدْ	لا	لا	لا	لا
طَمُّون	لا	لا	لا	لا
طُوبَاس	لا	لا	لا	لا
طُولكَرْم	لا	لا	لا	لا
عَنَبْتا	لا	لا	لا	لا
نابْلُس	لا	لا	لا	لا
قَلْقِيلْيَة	لا	لا	لا	لا
سَلْفِيت	لا	لا	لا	لا
البِيرَة	لا	لا	لا	لا
بَني زِيْد (الغربية)	لا	لا	لا	لا

بِيتُونْيا	لا	لا	لا	لا
دِير دُبْوَان	لا	لا	لا	لا
رامَ الله	نعم	لا	لا	لا
سِلْواد	لا	لا	لا	لا
أريحا	لا	لا	لا	لا
الرَام وضَاحِيَة البَريد	لا	لا	لا	لا
العِيْزَرِيَّة	لا	لا	لا	لا
بِيت جَالا	لا	لا	لا	لا
بِيت ساحور	لا	لا	لا	لا
بِيت لَحْم	لا	لا	لا	لا
إذْنَا	لا	لا	لا	لا
الخَلِيل	لا	لا	لا	لا
السَمُوع	لا	لا	لا	لا
الظَاهِرِيَّة	لا	لا	لا	لا
بَني نَعِيم	لا	لا	لا	لا
بِيت أمّر	لا	لا	لا	لا
تَرْقُومْيا	لا	لا	لا	لا
حَلْحُول	لا	لا	لا	لا
دُورَا	لا	لا	لا	لا
صُورِيف	لا	لا	لا	لا
يَطّا	لا	لا	لا	لا
المجموع	**1**	**0**	**0**	**0**

جدول (24): التكرارات والنسب المئوية لمواءمة الخطط المحلية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة عند إعداد الأهداف والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

مواءمة الخطط المحلية مع	التكرار		النسبة المئوية		الترتيب
	نعم	لا	نعم	لا	
أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة	1	34	2.9%	97.1%	2
المجموع	**1**	**34**	**2.9%**	**97.1%**	-

وللإجابة عن السؤال الرابع: تعتمد البلديات الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة استراتيجية مواءمة الخطط المحلية مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك بمستوى متوسط حيث بلغت النسبة المئوية لاعتماد وتوافر جميع فئات تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي 77.9% وذلك حسب الجدول رقم (25). حيث اتبعت البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية الصادر عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية والذي هدف إلى توحيد إطار منهجي توجيهي لتحضير وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية في الهيئات المحلية

الفلسطينية، وذلك لمأسسة عملية التخطيط التنموي المحلي كأداة في إدارة المدن والبلدات والتي تساعد في تحديد وترتيب الأولويات والأهداف التنموية للهيئات المحلية وبرمجتها إلى برامج ومشاريع تنموية خلال فترة زمنية معينة، والاستجابة لاحتياجات المواطن الفلسطيني المتزايدة في ظل الإمكانيات والموارد والفرص المتاحة له والمعوقات المحتملة، من أجل تنسيق وقيادة عملية التنمية المحلية المستدامة وذلك في ظل ثقافة مشاركة[343] المواطن والمجتمع المحلي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بفئاته المختلفة في تحديد القضايا والأولويات التنموية، وفي ظل ثقافة المساءلة عند تخطيط وتنفيذ ومتابعة النشاطات التنموية، ومتابعة وتقييم الانجازات وتحقيق الأهداف المرجوة، وفي ظل الالتزام بمبدأ تكاملية الخطط التنموية من حيث إجراء التشخيص الأساسي للقضايا الاجتماعية والقضايا البيئية والبنى التحتية والقضايا الاقتصادية وقضايا الإدارة والحكم الرشيد؛ هذه المجالات الأربعة هي ذاتها التي تطرقت لها الخطط الوطنية وذلك من أجل سهولة تكامل وربط الخطط المحلية أيضاً مع خطط المستويات الادارية المختلفة والتخطيط العمراني/الهيكلي الفيزيائي وموازنات الهيئات المحلية.

وبالتالي فقد قامت البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي بإجراء تشخيص أساسي للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والحكمي والإداري المحلي وتقييم للاحتياجات المحلية لتحديد الأولويات الاستراتيجية، وتحويل الأولويات إلى أهداف وبرامج ومشاريع استراتيجية تشمل على ميزانية واستراتيجيات مالية، وعلى جدول زمني للتنفيذ وعلى أدوات الرصد والتقييم وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين من المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات البحثية، والأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد.

وعلى الرغم بأن جوهر عملية ربط التخطيط التنموي الاستراتيجي بالتخطيط التنموي على المستويات الادارية الإقليمية والوطنية يهدف إلى خلق أساس قوي لتفعيل أطر التكامل والتنسيق بين كافة مستويات، كما وإن ربطه بالتخطيط المالي المحلي يهدف إلى دعم الموازنات المحلية للهيئات المحلية وأصحاب العلاقة (موازنة البرامج) وأما ربطه بالتخطيط العمراني الهيكلي على المستوى المحلي فيؤكد على أن الخطة التنموية الاستراتيجية هي الأساس لتطوير المخطط العمراني الهيكلي بحيث تعكس الرؤية والتوجهات التنموية الاستراتيجية للمنطقة التخطيطية فيزيائياً. وهذا ما أكدت عليه ورقة سياسات التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية الصادرة عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.[344] وعلى الرغم بأن دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية الصادر عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية عام 2017 يدعو الهيئات المحلية إلى فحص توافق الأهداف التنموية مع أهداف خطط أخرى اقليمية أو بيئية في مرحلة تحديد الأهداف التنموية (تحديداً في المرحلة الثانية: إلى أين نريد أن نتجه؟ (الإطار التنموي) وفي الخطوة الثالثة: تحديد التوجهات الاستراتيجية للمجتمع وفي النشاط الأول: تحديد الرؤية والقضايا ذات

---

[343] من خلال اللقاءات المجتمعية وورش العمل ومن خلال عضوية اللجان التخصصية والفنية المختلفة ذات المهام المحددة أو المتخصصة، كما وتتفاوت نوعية المشاركة بحسب المرحلة أو الخطوة أو النشاط.

[344] وزارة الحكم المحلي، *ورقة سياسات التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية* (رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2013)، 12.

الأولوية والأهداف الاستراتيجية)[345] وعلى الرغم بأن الخطط التنموية المكانية الاستراتيجية لمحافظة الخليل والقدس ورام الله والبيرة (2030) قد ربطت أهدافها التنموية بكل من أهداف أجندة السياسات العامة الوطنية (2017-2022) و\ أوأهداف خطة التنمية الاستراتيجية القطاعية (2018-2022) و\أو أهداف خطة العنقود التنموي (2020-2022) وأهداف التنمية المستدامة العالمية (ملحق رقم 10).[346] وعلى الرغم أيضاً بأن الخطة الاستراتيجية القطاعية لوزارة الحكم المحلي قد ربطت الأهداف الاستراتيجية الخمسة لوزارة الحكم المحلي [347] بأهداف أجندة السياسات العامة الوطنية (2017-2022) وغايات أهداف التنمية المستدامة العالمية (ملحق رقم 11)[348]. إلا أن الأهداف التنموية الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي لم يتم موائمتها بأهداف خطة الحكومة المتمثلة بأجندة السياسات العامة الوطنية (2017-2022) وأهداف خطة التنمية الاستراتيجية القطاعية (2018-2022) لوزارة الحكم المحلي وأهداف الخطط التنموية المكانية الإستراتيجية للمحافظات وأهداف التنمية المستدامة العالمية.

جدول (25): ملخص جميع فئات تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي

فئات تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية	التكرار		النسبة المئوية	
	نعم	لا	نعم	لا
إجراء تقييم للاحتياجات المحلية لتحديد الأولويات	35	0	100.0%	0.0%
مشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين في إعداد الخطة	29	6	82.9%	17.1%
إجراء التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والبيئي والبنية التحتية والاقتصادي المحلي والحكمي والإداري المحلي	35	0	100.0%	0.0%
تحويل الأولويات إلى أهداف وبرامج ومشاريع استراتيجية	33	2	94.3%	5.7%
تضمين البرامج والمشاريع على ميزانية واستراتيجيات مالية	29	6	82.9%	17.1%
تضمين البرامج والمشاريع على جدول زمني للتنفيذ	29	6	82.9%	17.1%
تضمين البرامج والمشاريع على أدوات الرصد والتقييم	27	8	77.1%	22.9%
موائمة الأهداف الاستراتيجية المحلية مع أهداف التنمية المستدامة	1	34	2.9%	97.1%
المجموع	**27**	**8**	**77.9%**	**22.1%**

[345] وزارة الحكم المحلي، *دليل التخطيط التنموي*، 44.

[346] لقد تم إعداد الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبإشراف وزارة الحكم المحلي عن طريق تشخيص الوضع القائم للمجالات التنموية الأربعة: الإدارة والحكم الرشيد، البنية التحتية والبيئة، المجال الاجتماعي، ومجال الإقتصاد والتنمية الإقتصادية، لتحديد الفرص المتاحة والمعيقات والوضع الجيوسياسي لعملية التنمية في المحافظات، وصياغة رؤية تنموية شاملة ضمن إطار زمني يصل للعام 2030، ووضع أهداف تنموية مكانية متكاملة، وتحديد المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، وتحديدها مكانياً، ووضع خطة تنفيذية متكاملة ضمن إطار زمني محدد، وتقديرات مالية لرصد الموازنات المطلوبة، ووضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ الخطة، ومقاييس النجاح في تنفيذها، وأدوات قياس هذا النجاح، وربط وثيقة "الإطار االستراتيجي للتنمية المكانية" بالسياسات والخطط التنموية والمكانية الوطنية والقطاعية وعبر القطاعية، وموائمة ودمج المخططات التي تم العمل عليها لتلبية احتياجات المحافظات خاصة خطة التنمية الاستراتيجية القطاعية (2018-2022) وخطة عنقود العاصمة التنموي (2020-2022) بالإضافة إلى الخطط الاستراتيجية للتجمعات وتضمينها لإطار التنمية المكانية الاستراتيجي للمحافظة.

[347] وهذه الأهداف هي: تطوير إطار تشريعي ومؤسساتي عصري وحديث، تمكين الهيئات المحلية لتكون أكثر استدامة واستقراراً من الناحية المالية، منظومة حضرية متكاملة ومستجيبة لتطلبات النمو العمراني وقادرة على مواجهة التحديات السياسية، الهيئات المحلية تلعب دوراً محفزاً ومساناً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. للمزيد راجع: وزارة الحكم المحلي، *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*، 37-38.

348 المرجع السابق، 47- 58.

5.10 تحليل البيانات: تحليل المقابلات الشخصية

تم استخدام التحليل الموضوعي (Thematic analysis) لاستخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها ولإيجاد الإجابة عن أسئلة البحث التالية: **ما هي تحديات تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية؟ وما هي الأداة المثلى لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الحكومات المحلية؟**

وللإجابة عن السؤال السابع اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضية السابعة: تعتبر محدودية الموارد المحلية المالية من أهم التحديات التي تواجه عملية توطين أهداف التنمية المستدامة في ظل الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وبرامجه.

أداة البحث: تحليل المقابلات الشخصية

وقد تفرع عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة كما يلي:

السؤال الرئيسي الأول: ما هي عوائق تطبيقات أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في الهيئات المحلية؟

- **السؤال الفرعي الأول: في رأيك، من هم اللاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟**

أشارت النتائج كما هو موضح حسب الجدول رقم (27) ورقم (28) أن اللاعبين الأساسيين في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين هم: أولاً: **المستوى الإقليمي**: المتمثل بوزارة الحكم المحلي والوزارات الأخرى ذات العلاقة وحسب الاختصاص بواقع ما نسبته 100%، ويليه **المستوى الوطني**: المتمثل بالحكومة المركزية ومجلس الوزراء وخاصةً الفريق الوطني لقيادة التنمية المستدامة في فلسطين بواقع ما نسبته 90%، ويليه **المستوى المحلي**: المتمثل بهيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية بواقع ما نسبته 52.5%.

جدول (27): اللاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	كافة طبقات الحكم في فلسطين من حكومة مركزية عبر وضع الأهداف والاستراتيجيات على المستوى الوطني، وزارة الحكم المحلي عبر الاستراتيجيات والقوانين والسياسات، والهيئات المحلية.	1- الحكومة المركزية 2- وزارة الحكم المحلي 3- الهيئات المحلية	1- المستوى الوطني 2- المستوى القطاعي 3- المستوى المحلي
السيد حازم القواسمي	وزارة الحكم المحلي، وزارات مختلفة ذات العلاقة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص.	1- وزارة الحكم المحلي، والوزارات ذات العلاقة 2- المجتمع المدني والقطاع الخاص.	1- المستوى الوطني 2- المستوى القطاعي

السيدة نانسي المصري	وزارة الحكم المحلي، مؤسسات المجتمع المدني وتحديداً في مجال الحوكمة، والحكومة المركزية عن طريق القوانين والأنظمة.	1- وزارة الحكم المحلي 2- مؤسسات المجتمع المدني 3- الحكومة المركزية	1- المستوى القطاعي 2- المستوى القطاعي 3- المستوى الوطني
المهندسة عهود عناية	الهيئات المحلية نفسها، المجتمعات المحلية، الحكومة المركزية، الوزارات ذات العلاقة، مجلس الوزراء، مؤسسات المجتمع المدني.	1- الهيئات المحلية و المجتمعات المحلية 2- الحكومة المركزية 3- الوزارات ذات العلاقة 4- مؤسسات المجتمع المدني.	1- المستوى المحلي 2- المستوى الوطني 3- المستوى القطاعي 4- المستوى القطاعي
السيد مصطفى الخواجا	أجندة التنمية المستدامة هي أجندة شمولية وبالتالي تحتاج إلى تكاثف كثير من الجهات ولا يجب أن يستثنى فيها أحد من الوزارات والمؤسسات شبه الوزارية ذات العلاقة وفي مجال الاختصاص، مجلس الوزراء ولا سيما مكتب رئيس الوزراء – وحدة السياسات، القطاع الأهلي، القطاع الخاص.	1- الوزارات والمؤسسات شبه الوزارية ذات العلاقة 2- مجلس الوزراء 3- القطاع الأهلي والقطاع الخاص	1- المستوى القطاعي 2- المستوى الوطني 3- المستوى القطاعي
المهندس عبدالله العناتي	مكتب رئاسة الوزراء ولا سيما الفريق الوطني لقيادة التنمية المستدامة، الوزارات ذات العلاقة، قطاع الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة، هيئات الحكم المحلي.	1- رئاسة الوزراء 2- الوزارات ذات العلاقة 3- قطاع الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة 4- هيئات الحكم المحلي	1- المستوى الوطني 2- المستوى القطاعي 3- المستوى القطاعي 4- المستوى المحلي
د.أحمد الأطرش	مكتب رئاسة الوزراء، الحكومة المركزية والوزارات بمختلف تخصصاتها ولا سيما وزارة الحكم المحلي، الهيئات المحلية الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الدول المانحة، المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والجامعية.	1- الحكومة المركزية 2- الوزارات بمختلف تخصصاتها 3- الهيئات المحلية الفلسطينية 4- مؤسسات المجتمع المدني، و القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية والجامعية 5- الدول المانحة	1- المستوى الوطني 2- المستوى القطاعي 3- المستوى المحلي 4- المستوى القطاعي 5- المستوي العالمي
د. توفيق البديري	وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة مثل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية واتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية، هيئات الحكم المحلي، الوزارات المختلفة، رئاسة الوزراء.	1- وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة 2- هيئات الحكم المحلي 3- الوزارات المختلفة 4- رئاسة الوزراء	1- المستوى القطاعي 2- المستوى المحلي 3- المستوى القطاعي 4- المستوى الوطني
د. عزام الحجوج	الوزارات بمختلف تخصصاتها ولا سيما وزارة الحكم المحلي، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الحكومة المركزية، الدول المانحة، المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والجامعية، رئاسة الوزراء ولا سيما الفريق الوطني لقيادة التنمية المستدامة.	1- الوزارات بمختلف تخصصاتها 2- مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والجامعية 3- الحكومة المركزية 4- الدول المانحة 5- رئاسة الوزراء	1- المستوى القطاعي 2- المستوى القطاعي 3- المستوى الوطني 4- المستوى العالمي 5- المستوي الوطني

السيد محمود عطايا	لا يمكن للحكومة المركزية وحدها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة دون شراكة ومشاركة كافة الأطراف (شراكة ومشاركة حقيقية) من مجتمع مدني، مجتمع محلي، وقطاع خاص، ووزرات بمختلف التخصصات.	1- الحكومة المركزية 2- مجتمع مدني، وقطاع خاص 3- مجتمع محلي 4- الوزارات ذات العلاقة	1- المستوى الوطني 2- المستوى القطاعي 3- المستوى المحلي 4- المستوى القطاعي

جدول (28): التكرارات والنسب المئوية للاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اللاعبون الأساسيون في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
الحكومة المركزية	9	%90	2
وزارة الحكم المحلي والوزارات ذات العلاقة	10	%100	1
الهيئات المحلية	7	%70	3
المجتمع المدني	7	%70	3
القطاع الخاص	5	%50	4
المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والجامعية	2	%20	5
الدول المانحة	2	%20	5
المجموع	**10**		

- **السؤال الفرعي الثاني: في رأيك، هل لهيئات الحكم المحلي، دور فعال نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وكيف ذلك؟**

أجمع الكل كما هو موضح حسب الجدول رقم (29) ورقم (30) بأن لهيئات الحكم المحلي دوراً مركزياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك يرجع إلى العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية كتأثير قرب الهيئات المحلية من المواطنين، وكتقاطع أدوار ومهام الهيئات المحلية مع غايات ومؤشرات وأهداف التنمية المستدامة العالمية، كما يرجع ذلك إلى العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية كأهمية توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

جدول (29): دور الهيئات المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	نعم، حيث أن التنمية ضمن الإطار المناطقي والمكاني ضرورية لتحقيق التنمية على مستوى الوطن.	1- أدوار ومهام الهيئة المحلية في تحقيق التنمية	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
السيد حازم القواسمي	نعم، لأنها الجسم الأقرب إلى الجمهور.	1- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية.	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
السيدة نانسي المصري	نعم، لكن تتفاوت حسب قوة الهيئة المحلية خاصةً قوتها المالية، علاقتها مع المجتمع المحلي ومع وزارة الحكم المحلي.	1- تأثير المركز المالي للهيئة على تحقيق التنمية. 2- الدور العلائقي للهيئة مع المحيط الخارجي.	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 2- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية

المهندسة عهود عناية	نعم، لأن غايات وأهداف التنمية المستدامة العالمية تتقاطع مع العمل البلدي.	1- أدوار ومهام الهيئة المحلية في تحقيق التنمية.	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
السيد مصطفى الخواجا	نعم، لأن الهيئات المحلية الجسم الأقرب إلى المواطن ولأن أجندة التنمية المستدامة العالمية تسعى إلى عدم ترك أحد في الخلف وهؤلاء هم في المستوى المحلي وللتعزيز النهج الإداري اللامركزي.	1- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية. 2- دور اللامركزية في تحقيق التنمية.	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 2- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية
المهندس عبدالله العناتي	نعم، إن الحكومة المركزية غير قادرة وحدها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية وهناك دعوة صريحة وجدية لإشراك هيئات الحكم المحلي في عملية التنفيذ (التوطين) كما أن هيئات الحكم المحلي هي الجسم الأقرب إلى المواطنين والأنجح في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وفي تقديم الخدمات.	1- أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي 2- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية 3- أدوار ومهام الهيئة المحلية في تحقيق التنمية.	1- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية 2- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 3- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
د.أحمد الأطرش	نعم، من أجل إشراك المستوى المحلي في عملية تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وأجندة التنمية المستدامة العالمية تسعى إلى عدم ترك أحد في الخلف وهؤلاء هم في المستوى المحلي، وحتى يتم تحقيق الموائمة بين الخطط والأهداف في كل المستويات المحلية والوطنية والقطاعية، كما أن غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية تتقاطع مع العمل البلدي ويتم تحقيقها على المستوى المحلي.	1- أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي 2- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية 3- الموائمة بين الخطط والأهداف في كل المستويات المحلية والوطنية والقطاعية، 4- أدوار ومهام الهيئة المحلية في تحقيق التنمية.	1- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية 2- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 3- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 4- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
د. توفيق البديري	نعم، الهيئات المحلية هي الجسم الأقرب إلى المواطن، وأيضاً خصوصية فلسطين سياساً بحاجة إلى دور الهيئات المحلية كوحدة إدارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الوطن.	1- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية 2- أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية 2- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية
د. عزام الحجوج	نعم، وهو دور رئيسي ومركزي بسبب أن الهيئات المحلية المؤسسة الأولى القريبة من المجتمع والمنتخبة من المجتمع.	1- تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية	1- العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية
السيد محمود عطايا	نعم، حيث أن مساهمة الهيئات المحلية ضرورية لتحقيق أجندة السياسات الوطنية والتي تحتوي على أولويات الحكومة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة العالمية، كما أن مشاركة الإنسان في التنمية هو ضروري.	1- أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي	1- العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية

جدول (30): التكرارات والنسب المئوية لدور الهيئات المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دور الهيئات المحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة		التكرار		النسبة المئوية		الترتيب	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
		10	0	100.00%	0.00%	1	2
تأثير القرب من المواطن على تحقيق التنمية		6		60%		1	

العوامل الداخلية المؤثرة على التنمية	**تأثير المركز المالي للهيئة على تحقيق التنمية**	1	10%	4
	الموائمة بين الخطط والأهداف في كل المستويات المحلية والوطنية والقطاعية	1	10%	4
	أدوار ومهام الهيئة المحلية في تحقيق التنمية	3	30%	3
العوامل الخارجية المؤثرة على التنمية	**دور اللامركزية في تحقيق التنمية**	1	10%	4
	أهمية توطين أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي	4	40%	2
	الدور العلائقي للهيئة مع المحيط الخارجي	1	10%	4

- **السؤال الفرعي الثالث: في رأيك، ما هي التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي؟**

أشارت النتائج كما هو موضح حسب الجدول رقم (31) ورقم (32) أن التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي في فلسطين تعود إلى: **التحديات المؤسسية**: المتمثلة بقلة وعي وإدراك الهياكل المنتخبة لأهداف التنمية المستدامة وأهميتها، بالإضافة إلى ضعف القدرات البشرية الإدارية للهيئات المحلية، كما وتعود إلى **التحديات القانونية**: المتمثلة بمنظومة القوانين والتشريعات القديمة والموروثة والمركزية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي وخاصةً الإدارية والمالية والمتجسدة في قانون رقم (1) لعام 1997 بشأن الهيئات المحلية، ومن ثم تعود إلى **التحديات المجتمعية**: المتمثلة بضعف المشاركة المجتمعية وضعف الشفافية والمساءلة والرقابة وضعف الثقة وغياب المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، ومن ثم تعود إلى **التحديات السياسية**: المتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي وسياساته خاصةً فيما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي والتحكم بالموارد، ومن ثم تعود إلى **التحديات الاقتصادية للهيئات المحلية**: ولا سيما تذبذب وشح الإيرادات وضعف الجباية، ومن ثم تعود إلى **التحديات الديمغرافية**: المتمثلة بالزيادة السريعة للسكان وما يرافقه من ضغط على الخدمات والمرافق العامة.

جدول (31): التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	قلة وعي وإدراك الهيئات المحلية لأهمية وأهداف التنمية المستدامة، ضعف مشاركة المجتمع في إحداث التنمية المستدامة وفي تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، ضعف الشفافية بين الهيئة المحلي والمجتمع المحلي، الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال، قلة توفر مصادر الدخل اللازمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، المركزية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي خاصةً الإدارية والمالية،	1- قلة الوعي 2- ضعف المشاركة المجتمعية 3- ضعف الشفافية 4- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته 5- الوضع المالي للهيئات المحلية	1- التحدي المؤسسي 2- التحدي المجتمعي 3- التحدي المجتمعي 4- التحدي السياسي 5- التحدي الاقتصادي

	النظام الضريبي في فلسطين وهيكلية الضرائب، قلة الخبرة والكفاءة، ضعف منظومة القوانين التي تنظم العلاقة بين الهيئات المحلية من جهة وبين وزارة الحكم المحلي من جهة أخرى وضعف القوانين التي تنظم عمل الهيئات المحلية أيضاً بالإضافة إلى نظام الانتخابات وما يفرزه، عدم تكامل وموائمة التخطيط الاستراتيجي التنموي والتخطيط الفيزيائي المكاني مع أهداف التنمية المستدامة.	6- المركزية الإدارية والمالية 7- النظام الضريبي في فلسطين 8- ضعف منظومة القوانين والتشريعات 9 – ضعف مواءمة عمل وخطط الهيئات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة	6- التحدي المؤسسي 7- التحدي المؤسسي 8- التحدي القانوني 9- الضعف المؤسسي
السيد حازم القواسمي	المركزية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي خاصةً الإدارية والمالية، قلة توفر المصادر المالية والبشرية اللازمة لإحداث التنمية في البعد المحلي، الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال، ضعف البنى المؤسسية الإدارية للهيئات المحلية.	1- المركزية الإدارية والمالية 2- الوضع المالي للهيئات المحلية 3- ضعف القدرات والخبرات البشرية 4- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته 5- ضعف القدرات والخبرات البشرية	1- التحدي المؤسسي 2- التحدي الإقتصادي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي السياسي 5- التحدي المؤسسي
السيدة نانسي المصري	عدم وجود قوانين ضابطة تتعامل مع برامج وأهداف التنمية المستدامة، ضعف العلاقة ولا سيما الثقة بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي والمجتمع المدني مما يؤثر على نسبة الجباية وعلى دخل الهيئات المحلية ونوعية الخدمات المقدمة، النظام الانتخابي وضعف مشاركة المرأة والشباب وهيمنة العشائر والأحزاب على العملية الانتخابية، قلة وعي وفهم الهياكل المنتخبة لمفاهيم التنمية المستدامة.	1- ضعف منظومة القوانين والتشريعات 2- ضعف الثقة 3- ضعف المشاركة 4- قلة الوعي	1- التحدي القانوني 2- التحدي المجتمعي 3- التحدي المجتمعي 4- التحدي المؤسسي
المهندسة عهود عناية	ضعف وعي الهياكل المنتخبة للتنمية المستدامة وأهميتها، ضعف القدرات البشرية، عدم وجود أداة لتوطين أهداف التنمية المستدامة، ضعف العلوم والتقنيات اللازمة لقياس مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة، الوضع السياسي والجيوسياسي والمتمثل بالسيطرة على الأراضي والموارد والاقتصاد، ضعف الموارد المالية والدخل للتمويل والاستثمار في التنمية المستدامة لكل من الدولة والهيئات المحلية.	1- قلة الوعي 2- ضعف القدرات والخبرات البشرية 3- عدم وجود أداة لتوطين أهداف التنمية المستدامة 4- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته 5- الوضع المالي للهيئات المحلية	1- التحدي المؤسسي 2- التحدي المؤسسي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي السياسي 5- التحدي الإقتصادي
السيد مصطفى الخواجا	تفاوت الوعي في الهياكل المنتخبة للهيئات المحلية، الاحتلال تحدي قائم ودائم، رسم الأولويات من حيث أن أولويات وأهداف البعد المحلي قد تتقاطع وقد لا تتقاطع مع أولويات وأهداف الحكومة المركزية، ضعف المصادر المالية والدخل للاستثمار في التنمية المستدامة، غياب المواطنة القائمة على الواجبات والحقوق، النظام الضريبي، مأسسة عملية توطين أهداف التنمية المستدامة غير موجودة في منظومة القوانين التي تحكم عمل الهيئات المحلية.	1- قلة الوعي 2- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته 3- اختلاف الأولويات والأهداف 4- الوضع المالي للهيئات المحلية 5- غياب المواطنة 6- النظام الضريبي في فلسطين 7- ضعف منظومة القوانين والتشريعات	1- التحدي المؤسسي 2- التحدي السياسي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي الاقتصادي 5- التحدي المجتمعي 6- التحدي المؤسسي 7- التحدي القانوني

المهندس عبدالله العناتي	انشغال الهيئات المحلية بالدور الخدماتي وبمعالجة الاحتياجات اليومية فقط، قلة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وبأهميتها، ضعف القدرة والكفاءات البشرية، ضعف الإرادة السياسية لتحقيق اللامركزية الإدارية والمالية، ضعف الإرادة السياسية لتحقيق أجندة التنمية المستدامة.	1- قلة الوعي 2- ضعف القدرات والخبرات البشرية 3- المركزية الإدارية والمالية	1- التحدي المؤسسي 2- التحدي المؤسسي 3- التحدي المؤسسي
د.أحمد الأطرش	شح الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، قلة الكفاءات والقدرات البشرية، قلة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها، اختلاف الأولويات بين المستوى الوطني والمستوى المحلي، الوضع السياسي والجيوسياسي الراهن، اعتماد الهيئات المحلية الرئيسي على التمويل من قبل المانحين.	1- الوضع المالي للهيئات المحلية 2- ضعف القدرات والخبرات البشرية 3- قلة الوعي 4- اختلاف الأولويات والأهداف	1- التحدي الاقتصادي 2- التحدي المؤسسي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي المؤسسي
د. توفيق البديري	ضعف الإيرادات وتذبذب مصادر التمويل خاصة التحويلات الحكومية ومحدودية الجباية اللازمة لتمكن الهيئات المحلية من تنفيذ برامجها وأهدافها، الوضع السياسي خاصةً فيما يتعلق بإدارة الأراضي والموارد والبنى التحتية، ضعف موائمة الخطط الاستراتيجية التنموية مع الخطط المكانية والخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي بحيث لا توجد لغة واحدة متكاملة، خصوصية البلد " السياق الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" وما يتبعها من تحديات لتحديد الأولويات، النظام الضريبي السائد والذي لا يعطي حصة للهيئات المحلية.	1- الوضع المالي للهيئات المحلية 2- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته 3- ضعف مواءمة عمل وخطط الهيئات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة 4- النظام الضريبي	1- التحدي الاقتصادي 2- التحدي السياسي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي المؤسسي
د. عزام الحجوج	الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وإجراءاته من سيطرة على الأراضي والموارد وتقييد الحركة والتنقل، ضعف الوعي والثقافة والتعبئة الجماهرية والتي تختار الممثلين السياسين (النخبة السياسية)، النظام الانتخابي السائد وتأثيره على النخبة السياسية، ضعف وعي الهيكل الانتخابي للهيئات المحلية بمفهوم التنمية المستدامة لوضع سياسات واستراتيجيات وأدوات لتحقيق أهدافها ومتابعة تحقيقها وتقييمها، ضعف ثقافة المساءلة، ضعف إيرادات الهيئات المحلية وضعف الجباية كما وإن غالبية الموازنات السنوية للهيئات المحلية هي موازنات تشغيلية وليس تطويرية تنموية، ضعف القنوات التمويلية من الحكومة المركزية للهيئات المحلية، ضعف البنية المؤسسة الإدارية للهيئات المحلية، بالإضافة إلى منظومة القوانين القديمة الموروثة، ضعف العلاقة بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي والمجتمع المدني التي يجب أن تقوم على مفهوم الشراكة والمشاركة.	1- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته. 2- قلة الوعي 3- ضعف منظومة القوانين والتشريعات. 4- ضعف المساءلة 5- الوضع المالي للهيئات المحلية 6- ضعف القدرات والخبرات البشرية 7- ضعف المشاركة	1- التحدي السياسي 2- التحدي المؤسسي 3- التحدي القانوني 4- التحدي المجتمعي 5- التحدي الاقتصادي 6- التحدي المؤسسي 7- التحدي المجتمعي

السيد محمود عطايا	العامل السياسي والجيو سياسي وما يتمثل عنه من السيطرة على الأراضي والموارد والأموال، ومنع الحركة والتنقل، المركزية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي، ضعف القدرات البشرية والإدارية والمالية للهيئات المحلية، قلة الوعي المجتمعي والمؤسساتي بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها، عدم تكاملية الأولويات المكانية خاصة بين المستوى الوطني والحكومي والإقليمي والمحلي، عدم تكاملية التخطيط الفيزيائي المكاني مع التخطيط التنموي الاستراتيجي، العجز المالي للهيئات المحلية والذي يؤثر على تموضع الأولويات بين المحلي والوطني والقطاعي وعبر القطاعي، المسألة الديمغرافية في فلسطين والمتمثلة بالزيادة السكانية وما ينجم عنها من ضغط على المرافق العامة والخدمات العامة مما يؤدي إلى استثمار الأموال في الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية وليس على تطويرها، قلة وفرة البيانات والمعلومات والاحصائيات من أجل التخطيط الفعال.	1- الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته. 2- المركزية الإدارية والمالية 3- ضعف القدرات والخبرات البشرية 4- قلة الوعي 5- اختلاف الأولويات والأهداف 6- ضعف مواءمة عمل وخطط الهيئات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة 7- المسألة الديمغرافية 8- قلة وفرة البيانات والمعلومات والاحصائيات	1- التحدي السياسي 2- التحدي المؤسسي 3- التحدي المؤسسي 4- التحدي المؤسسي 5- التحدي المؤسسي 6- التحدي المؤسسي 7- التحدي الديمغرافي 8- التحدي المؤسسي

جدول (32): التكرارات والنسـب المئوية للتحديات الرئيسـية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ومن توطينها في البُعد المحلي

التحديات الرئيسية التي تحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وتوطينها		التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
التحدي المؤسسي	قلة الوعي	8	%80	1
	النظام الضريبي في فلسطين	3	%30	5
	ضعف القدرات والخبرات البشرية	7	%70	3
	ضعف مواءمة عمل وخطط الهيئات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة	3	%30	5
	اختلاف الأولويات والأهداف	3	%30	5
	عدم وجود أداة لتوطين أهداف التنمية المستدامة	1	%10	7
	قلة وفرة البيانات والمعلومات والاحصائيات	1	%10	7
التحدي المجتمعي	ضعف المشاركة المجتمعية	3	%30	5
	ضعف الشفافية	1	%10	7
	ضعف الثقة	1	%10	7
	غياب المواطنة	1	%10	7
	ضعف المساءلة	1	%10	7
التحدي السياسي	الوضع السياسي المتمثل بالاحتلال وسياساته	7	%70	2
التحدي الإقتصادي	الوضع المالي للهيئات المحلية	7	%70	2
التحدي القانوني	ضعف منظومة القوانين والتشريعات	4	%40	4
	المركزية الإدارية والمالية	4	%40	4
التحدي الديمغرافي	المسألة الديمغرافية	1	%10	7
	المجموع	**10**	**%100**	

- **السؤال الفرعي الرابع: في رأيك، هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟**

أشارت النتائج حسب الجدول رقم (33) ورقم (34) إلى أنه يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ فبالرغم من الوضع السياسي والجيوسياسي والمتمثل بالسيطرة على الأراضي والموارد والأموال، وتقييد الحركة والتنقل. وبالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته الممنهجة، وعدم التزامه بقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية والذي يمثل عقبة رئيسية أمام فلسطين وحكومتها من الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المنظومة والأجندات الدولية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة العالمية. وبالرغم من اعتراف الحكومة الفلسطينية في استعراضها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة إلى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرطاً ضرورياً ومسبقاً لتمكين فلسطين من الإيفاء بالتزاماتها في تحقيق تنمية شاملة ومن تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وأن لا يترك أحد خلف الركب. وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية. إلا أن التنمية ضرورية وخاصةً في ظل خصوصية دولة فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ضرورية من أجل البقاء وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وصون الهوية الفلسطينية الوطنية والثقافية والسياسية والفكرية، كما وتتوجه الأنظار إلى أن تكون هذه التنمية من أسفل إلى أعلى مع التركيز على دور الهيئات المحلية كوحدة إدارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الوطن.

جدول (33): هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟

المقابلة	الإجابة
السيد محمد الرمحي	عام 2018 قدمت دولة فلسطين استعراضها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، كجزء من التزامها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وخلص التقرير إلى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرطا ضروريا ومسبقا لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية؛ وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية.
السيد حازم القواسمي	نعم، ففي ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياساته القمعية التي تهدم مقومات تحقيق التنمية المستدامة 2030 من تدمير للبنى التحتية والانظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان المسؤولية تقع على الحكومات والمجتمع المدني الدولي والامم المتحدة في سبيل الزام دولة الاحتلال في المواثيق والمعاهدات الدولية ومن ضمنها القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان والعهدين الخاصين

	بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراءات على جميع المستويات.
السيدة نانسي المصري	بسبب سيطرة إسرائيل غير القانونية على أراضي وموارد فلسطين، لا تنمية مستدامة في ظل الاحتلال، وإنهاء هذا الاحتلال سيطلق العنان للإمكانات الحقيقية
المهندسة عهود عناية	نعم، بالرغم من الوضع السياسي والجيوسياسي والمتمثل بالسيطرة على الأراضي والموارد والتبعية الفلسطينية للاقتصاد الاسرائيلي، إلا أن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والمحلي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
السيد مصطفى الخواجا	نعم، الاحتلال تحدي قائم ودائم، والحكومة الفلسطينية بمختلف وزاراتها تبذل كافة الجهود اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية المتفاقمة في فلسطين.
المهندس عبدالله العناتي	نعم، ويجب أن تكون هذه التنمية من أسفل إلى أعلى حيث في ظل الاحتلال الاسرائيلي فإن الحكومة المركزية غير قادرة وحدها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية لذلك من الضروري إشراك هيئات الحكم المحلي في عملية التنفيذ (التوطين).
د.أحمد الأطرش	نعم، وفي ظل الحديث عن التنمية المستدامة في خصوصية دولة فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب التركيز على دور الهيئات المحلية كوحدة إدارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الوطن.
د. توفيق البديري	لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي، والمياه، والأجواء الفلسطينية، وبالتالي فقد بات إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.
د. عزام الحجوج	نعم، بالرغم من العامل السياسي والجيو سياسي وما يتمثل عنه من السيطرة على الأراضي والموارد والأموال، وتقييد الحركة والتنقل، إلا أن التنمية المستدامة ضرورية من أجل استمرارية الهوية الفلسطينية والمحافظة عليها
السيد محمود عطايا	بالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته الممنهجة، وعدم التزامه بقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، والذي يمثل عقبة رئيسية أمام فلسطين وحكومتها من الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المنظومة والأجندات الدولية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة العالمية، وبالتالي فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يعد شرطاً ضرورياً لتمكين دولة فلسطين من الإيفاء بالتزاماتها في تحقيق تنمية شاملة، وأن لا يترك أحد خلف الركب.

جدول (34): التكرارات والنسب المئوية لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي

في رأيك، هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	7	70.0%	1
لا	3	30.0%	2
المجموع	**10**	**100.0%**	-

- **السؤال الفرعي الخامس: كيف سهلت\عرقلت السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي؟**

أشارت النتائج حسب الجدول رقم (35) ورقم (36) إلى أن السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية تتيح التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة، ولكن هي ليست كافية وتحتاج إلى تطوير

خاصـــةً فيما يتعلق بالبنية القانونية لقانون رقم (1) لعام 1997 بشـــأن الهيئات المحلية الفلســطينية وتحديداً فيما يتعلق بعدم الوضوح في ادارة الهيئات المحلية بين المركزية واللامركزية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في العلاقة بين الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الحكم المحلي والحكومات اللامركزية الممثلة بالهيئات المحلية، بالإضـــافة إلى غياب الدور التنموي للهيئات المحلية، وغياب مأسسـة التنمية الاقتصـادية المحلية في القانون كما وأن البنية المؤسـسية والإدارية للهيئات المحلية بحاجة إلى تطوير خاصةً فيما يتعلق بمأسسة معايير الحكم الرشيد.

جدول (35): كيف سـهلت\عرقلت السياسـات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	إن الأنظمة والسياسات والقوانين تتيح التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ولكن هي ليست كافية وتحتاج إلى تطوير، نرى في قانون الهيئات المحلية 27 وظيفة للهيئات المحلية وبالتالي عمل الهيئات المحلية يتداخل مركزياً ولامركزياً مع 27 فئة أو قطاع إلى أن هذا التداخل مبهم، بالإضافة إلى عدم وضوح اللامركزية والمركزية في جوهر قانون الهيئات المحلية.	1- تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي 2- تأثير عدم وضوح دور الهيئات المحلية في 27 وظيفة نصها القانون على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية 2- البنية القانونية والسياساتية
السيد حازم القواسمي	القوانين بحاجة إلى مراجعة لتطوير المفهوم الخدماتي والتنموي للعمل البلدي حتى لا تتعارض مع أجندة التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.	1- غياب الدور التنموي للهيئات المحلية في القانون 2- غياب التنمية الاقتصادية المحلية في القانون	1- البنية القانونية والسياساتية 2- البنية القانونية والسياساتية
السيدة نانسي المصري	القوانين أعطت 27 وظيفة للهيئات المحلية وأعطت اللامركزية الإدارية ولكنها لم تعطي الهيئات المحلية اللامركزية المالية الكافية لتمويل أهداف التنمية المستدامة وبرامجها.	1- تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية
المهندسة عهود عناية	تساعد بشكل محدود، حيث تقتصر على توجيهات وذلك بسبب عدم وضوح اللامركزية والمركزية في قانون الهيئات المحلية وخاصةً اللامركزية المالية التي تمكن الهيئات المحلية من الاستثمار في أجندة التنمية المستدامة.	1- تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية
السيد مصطفى الخواجا	إن القوانين والسياسات بحاجة إلى تعديل وتطوير لمأسسة الحوكمة واللامركزية اللازمتين لتوطين أهداف التنمية المستدامة.	1- تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي. 2- تأثير غياب معايير الحكم الرشيد على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية 2- البنية الإدارية والمؤسسية

المهندس عبدالله العناتي	منظومة الأنظمة والقوانين هي التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع الحكم المحلي خاصةً قانون رقم (1) الذي يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما ويعرقل تحقيق أولويات وأهداف الهيئات المحلية وذلك بسبب عدم وضوح اللامركزية والمركزية في قانون الهيئات المحلية وخاصةً اللامركزية المالية التي تمكن الهيئات المحلية من الاستثمار في أجندة التنمية المستدامة.	1- تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية
د.أحمد الأطرش	أن القوانين والسياسات والأنظمة لا تعرقل ولا تمنع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ هي بحاجة إلى توضيح كما أن طريقة التواصل وعملية المناصرة مع الهيئات المحلية هي التي بحاجة إلى تغيير وتطوير.	1- تأثير عملية وأدوات الإتصال والتواصل مع الهيئات المحلية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي 2- تأثير عملية المناصرة على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية الإدارية والمؤسسية 2- البنية الإدارية والمؤسسية
د. توفيق البديري	إن القوانين والسياسات والأنظمة لا تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنما تسهل ذلك خاصةً أوراق السياسات الصادرة كالتخطيط التنموي الاستراتيجي، مأسسة وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، مأسسة الشراكة بين القطاع العام والخاص.	1- تأثير السياسات على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1- البنية القانونية والسياساتية
د. عزام الحجوج	هي مانع وعائق تأخير أي فيما يخص التأخر الزمني والإجراءات والمعاملات الإدارية.	1- تأثير الإجراءات والمعاملات الإدارية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي.	1- البنية الإدارية والمؤسسية
السيد محمود عطايا	لا تعرقل، التحدي ليس في منظومة القوانين والأنظمة، التحدي في التنفيذ والممارسة، وعدم تكاملية الأولويات بين المحلي والوطني والحكومي.	1- تأثير تنفيذ وممارسة السياسات والقوانين واللوائح على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي.	1- البنية الإدارية والمؤسسية

جدول (36): التكرارات والنسب المئوية لكيفية تسهيل أوعرقلة السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي

كيف سهلت\عرقلت السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	التكرار			النسبة المئوية			الترتيب		
	سهلت	عرقلت	حاجة إلى تطوير	سهلت	عرقلت	بحاجة إلى تطوير	سهلت	عرقلت	بحاجة إلى تطوير
	2	2	6	20%	20%	60%	2	2	1

كيف سهلت\عرقلت السياسات والقوانين والأنظمة واللوائح الحكومية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي		التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
البنية القانونية والسياساتية	تأثير عدم الوضوح بين المركزية واللامركزية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	6	60%	1

	تأثير عدم وضوح دور الهيئات المحلية في 27 وظيفة نصها القانون على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1	10%	2
	غياب الدور التنموي للهيئات المحلية في القانون	1	10%	2
	تأثير السياسات على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة محلياً	1	10%	2
	غياب التنمية الاقتصادية المحلية في القانون	1	10%	2
البنية الإدارية والمؤسسية	تأثير غياب معايير الحكم الرشيد على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1	10%	2
	تأثير عملية وأدوات الإتصال والتواصل مع الهيئات المحلية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة	1	10%	2
	تأثير عملية المناصرة على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة محلياً	1	10%	2
	تأثير الإجراءات والمعاملات الإدارية على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي	1	10%	2
	تأثير تنفيذ وممارسة السياسات والقوانين واللوائح على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في محلياً	1	10%	2

- **السؤال الفرعي السادس: ينظر إلى اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك؟**

أجمع الكل كما هو موضح حسب الجدول رقم (37) ورقم (38) بأن اللامركزية وخاصةً اللامركزية الإدارية والمالية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرامجها، كما أشار البعض بضرورة التدرج المدروس في عملية التحول إلى اللامركزية، أي تفعيل الأدوات والسياسات وتدابير الرقابة والمحاسبة والتدقيق ومأسسة الحكم الرشيد وخاصةً المساءلة والشفافية والمشاركة المجتمعية ضمن إطار قانوني ناظم، يتضح فيه الهيكليات المؤسسية والتنظيمية للأطراف ذات الصلة بقطاع الحكم المحلي في فلسطين ويتضح فيه طبيعة وشكل العلاقة بينهم.

جدول (37): ينظر إلى اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك

المقابلة	الإجابة
السيد محمد الرمحي	نعم ضرورية، لأن اللامركزية الإدارية تمنح الهيئات المحلية القدرة على اتخاذ القرار الإداري وتنفيذه واللامركزية المالية تمنح الهيئات المحلية القدرة على فرض الضرائب والرسوم من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة وبرامجها.
السيد حازم القواسمي	نعم ضرورية، وتحتاج إلى نضال من الهيئات المحلية لاستحقاقها من الحكومة المركزية.
السيدة نانسي المصري	نعم ضرورية، ولكن يتوجب تأسيس اللامركزية تدريجياً (لا مركزية مضبوطة) حيث أن الهيئات المحلية لم تزل غير قادرة على خوض فكرة اللامركزية المطلقة وبنفس الوقت لا يتوجب أن تعمل ضمن المركزية العالية من قبل وزارة الحكم المحلي.
المهندسة عهود عناية	صحيح، وذلك للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وللاستثمار في التنمية المستدامة وبرامجها.

السيد مصطفى الخواجا	نعم صحيح، اللامركزية ضرورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب أن تكون بالتوازي مع الأدوات والسياسات وتدابير الرقابة والمحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى مأسسة معايير الحكم الرشيد لتدعيم اللامركزية.
المهندس عبدالله العناتي	نعم، لإعطاء البلديات القدرة والقوة على تنفيذ خططتها وأولوياتها الادارية والمالية، كما أننا بحاجة إلى لامركزية مالية في فلسطين وذلك لتعزيز المركز المالي للبلديات ولتمويل أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.
د.أحمد الأطرش	نعم، حالياً الهيئات المحلية تمارس اللامركزية السياسية والإدارية ولكن اللامركزية المالية مازالت غير مطبقة وممأسسة في بنية القانون(Deconcentration). والهيئات المحلية بحاجة إلى الموارد المالية لتمويل الاستدامة والتنمية المستدامة وأهدافها وبرامجها.
د. توفيق البديري	نعم، لكن التدرج في عملية التحول إلى اللامركزية خاصةً اللامركزية المالية.
د. عزام الحجوج	نعم ضرورية فهي عامل مساعد للهيئات المحلية لاتخاذ القرارات، لكن يجب أن تكون هنالك فترة إنتقالية ما قبل اللامركزية يتم التحضير فيها للامركزية ويتم تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة والشفافية ضمن إطار قانوني ناظم أي ممارسة نظام الحوكمة الرشيدة ثم الانتقال إلى اللامركزية.
السيد محمود عطايا	نعم ضرورية وخاصةً اللامركزية المالية لتمويل والاستثمار بالتنمية المستدامة وأهدافها وبرامجها، ولكن يجب أن يتم التحول إلى اللامركزية بالتدرج لأن اللامركزية قرار سياسي وليس إداري وتنفيذي.

جدول (38): التكرارات والنسب المئوية لأهمية اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية قي تحقيق التنمية المستدامة

ينظر إلى اللامركزية خاصة الإدارية والمالية على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	10	100.0%	1
لا	0	0.0%	2
المجموع	**10**	**100.0%**	-

- **السؤال الفرعي السابع: ينظر إلى معايير الحكم الرشيد على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك؟**

أجمع الكل كما هو موضح حسب الجدول رقم (39) وورقم (40) بأن مأسسة معايير الحكم الرشيد وتعزيزها في الهيكل المؤسسي للهيئات المحلية وخاصةً الشفافية والافصاح والمساءلة والاستجابة السريعة للمواطن المحلي واحتياجاته، والمشاركة المجتمعية في صنع وتنفيذ القرار المحلي وصياغة السياسات المحلية بين جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصةً مشاركة المرأة والشباب؛ الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع وذلك ضمن إطار قانوني ناظم، يتضح فيه الهيكليات المؤسسية والتنظيمية للأطراف ذات الصلة بقطاع الحكم المحلي في فلسطين ويتضح فيه طبيعة وشكل العلاقة بينهم، أساسية وضرورية من أجل بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في البعد المحلي.

جدول (39): ينظر إلى معايير الحكم الرشيد على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ما رأيك

المقابلة	الإجابة
السيد محمد الرمحي	نعم ضرورية، حيث يمثل توطين أهداف التنمية المستدامة فرصة لتعزيز الحوكمة، ولا سيما الشفافية والمساءلة والاستجابة السريعة للمواطن المحلي واحتياجاته، والمشاركة المجتمعية بين جميع الأطراف ذات العلاقة
السيد حازم القواسمي	نعم ضرورية، وخاصةً الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
السيدة نانسي المصري	نعم ضرورية، فمن الناحية المؤسسية، يتطلب توطين أهداف التنمية المستدامة وجود مؤسسات محلية قوية تطبق معايير الحكم الرشيد خاصةً المشاركة المجتمعية والمساءلة.
المهندسة عهود عناية	نعم صحيح، وهي ضرورية في مراحل توطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي خاصةً في مرحلة المناصرة والاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
السيد مصطفى الخواجا	نعم صحيح، مأسسة معايير الحكم الرشيد ضرورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصةً فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية وحق المواطن المحلي في الحصول على المعلومات.
المهندس عبدالله العناتي	نعم، يجي مأسسة مبادىء الحكم الرشيد وخاصةً الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في صنع وتنفيذ القرار المحلي وصياغة السياسات المحلية وخاصةً مشاركة المرأة والشباب؛ الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وذلك في إطار تعزيز العلاقة القائمة على الحقوق والواجبات بين مجالس الهيئات المحلية المنتخبة وجمهورها
د.أحمد الأطرش	نعم، من الضروري تعزيز الأطر المؤسسية والمالية والإدارة المالية الشفافة وآليات المساءلة على المستوى المحلي من أجل بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والفعالة.
د. توفيق البديري	نعم، من الضروري نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة ولا سيما الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة والاستجابة والرقابة وتعزيزها في الهيكل المؤسسي للهيئات المحلية
د. عزام الحجوج	نعم من الضروري أن يتم تفعيل معايير الرقابة والمساءلة والشفافية والإفصاح ضمن إطار قانوني ناظم.
السيد محمود عطايا	نعم ضرورية حيث بأن مأسسة الحوكمة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (40): التكرارات والنسب المئوية لأهمية معايير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة

نظر إلى معايير الحكم الرشيد على أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	10	100.0%	1
لا	0	0.0%	2
المجموع	**10**	**100.0%**	-

وللإجابة عن السؤال السابع: في ضوء الدراسة التحليلية للهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية والمتمثلة في البلديات الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي، وبالإرتكاز على أحد أدوات البحث وهي المقابلات الشخصية نستعرض ما يلي التحديات الرئيسية التي تحد من قدرة البلديات على تحقيق أهدافها في التنمية والاستدامة كما وتحد من عملية التوطين الفعال لأهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي. لقد أجمع الكل بأن **التحديات السياسية** هي تحدي قائم وثابت طال أمده والمتمثل بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته والإتفاقيات الموقعة معه، وما تبعه من حرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، والذي لعب دوراً حاسماً في

التأثير على مجمل العملية التنموية في فلسطين بشكلٍ عام حيث يمثل عقبة رئيسة أمام فلسطين وحكومتها والوزارات المختلفة من تحقيق أهدافها وأولوياتها وخططها التنموية ومن الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات وأجندة التنمية العالمية، وعلى قطاع الحكم المحلي بشكلٍ خاص، لا سيما من حيث مصادرة الأراضي الفلسطينية، بناء جدار الضم الذي يقسم المدن والقرى والبلدات الفلسطينية، تسريع عملية بناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية، إعلان خطط الضم الاسرائيلية للأغواروجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتلك المحيطة بالقدس، وما تشكله من تهديد للوجود الفلسطيني ولإقامة الدولة الفلسطينية وذلك لأن فكرة الضم الإسرائيلية تقوم على السيطرة على الأرض دون أن تكون مسؤولة عن السكان، فصل القدس وعزلها عن محيطها الفلسطيني وطمس هويتها العربية الفلسطينية واعلان يهوديتها، اعلان صفقة القرن وما تبعه من عقوبات تم فرضها على الفلسطنيين جراء رفضها كسحب الدعم الأمريكي والأجنبي المالي، والسيطرة على الموارد الفلسطينية الطبيعية من أراضٍ ومياه جوفية خاصةً في المناطق المسماة (ج)، والتي تشكل ثلثي مساحة الضفة الغربية ويقطن فيها مليون فلسطيني في 612 تجمعاً سكانياً، كما يمنع الاحتلال الإسرائيلي الحكومة الفلسطينية من الوصول والاستثمار فيها، بما في ذلك تشييد للمدارس، والعيادات الطبية، والبنية التحتية الأساسية دون تصاريح مسبقة والتي هي ليست من السهل الحصول عليها، بل ويمعن الاحتلال في ممارسة سياسته لإحكام السيطرة عليها لإجبار سكانها على الرحيل القسري منها، ليقوم الاحتلال الاسرائيلي بنقل سكانه الإسرائيليين إليها؛ هذا وبسبب حصر الأراضي الفلسطينية في المناطق المسماة ب (أ) و (ب) واستنفاذ كافة اتجاهات التوسع إلى درجة أن عدد الهيئات المحلية أصبحت غير قادرة على المحافظة على مستوى خدماتها العامة الأساسية. بالإضافة إلى نشر الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وتقييد حركة وحرية المواطنين والبضائع والتحكم بالمعابر، وتجزئة الأسواق المحلية الفلسطينية وفصلها عن الأسواق الدولية، وقد صاحب ذلك محاولات الاحتلال الاسرائيلي من استخدام الضغط المالي على الحكومة الفلسطينية، وحجب تحويلات عوائد الضرائب المضافة بالكامل على البضائع المستوردة من اسرائيل أو من خلالها، واستخدام ديون الكهرباء والمياه المترتبة على الهيئات المحلية وشركات تزويد الخدمات كوسائل للضغط وخلق أزمة داخلية.

ثم أشار المعظم إلى أن **التحديات المؤسسية** تأتي في المرتبة الثانية بعد التحديات السياسية من حيث الأهمية والمتمثلة بقلة فهم الهيكل الانتخابي والهيكل الإداري للهيئات المحلية بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها اللازمة لعملية وضع السياسات والاستراتيجيات والأدوات والمؤشرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و رصدها وتقييمها. بالإضافة إلى قلة الخبرة والكفاءة والقدرة البشرية الإدارية للهيئات المحلية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في البُعد المحلي. وفيما يخص عملية مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي المحلي يتضح عدم تكامل وموائمة التخطيط الاستراتيجي التنموي والتخطيط الفيزيائي المكاني والخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدم تكاملية الأولويات بين المستوى الوطني والحكومي والإقليمي والمحلي؛ أي لا توجد لغة واحدة متكاملة.

أما فيما يخص مأسسة توطين أهداف التنمية المستدامة فحتى الآن لا توجد أداة واضحة وموحدة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية الفلسطينية في ظل التحديات السياسية سابقة الذكر والتي تتطلب أدوات ومؤشرات خاصة للتوطين، بالإضافة إلى تحدي قلة ونقص وفرة البيانات والمعلومات والاحصائيات من أجل التخطيط الفعال ومن أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وما يصاحبه من ضعف العلوم والتقنيات اللازمة لقياس ورصد مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة ولقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي.

ويتمثل **التحدي القانوني** بالأنظمة والقوانين والتشريعات والأوامر العسكرية خاصةً في قطاع الحكم المحلي والذي ورثته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشاءها في عام 1994، والتي لم تكن قائمة على أساس التنمية والتطور المستدامين، ولا على أساس تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين، بل تكريساً وتلبيةً للحكومات المركزية التي توالت على حكمها. لذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير إطار قانوني للحكم المحلي من خلال إصدار قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الذي تم من خلاله توصيف الأدوار المحددة المنوطة بالهيئات المحلية، وتحديد طبيعة عمل الهيئات المحلية وعلاقتها مع وزارة الحكم المحلي، إلا أن القانون والذي صدر لتنظيم العلاقة ما بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية يعزز المركزية، فلم يمنح هيئات الحكم المحلي الاستقلال المالي والإداري المطلوب خاصةً في مسألة فرض الضرائب والرسوم، كما منح وزارة الحكم المحلي سلطة الإشراف على اختصاصات وميزانيات الهيئات المالية وعلى الرقابة المالية والإدارية عليها، كما ويتضح من المادة 15 من القانون خلوها من تنظيم واضح لموضوع التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي وبالرجوع إلى المادة 22 من نفس القانون والمتعلقة بإيرادات الهيئات المحلية فلا تشير إلى الأموال التي تتأتى من الاستثمارات أو من الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية المحلية وإنما تقتصر إيرادات الهيئات المحلية على الضرائب والرسوم، التبرعات والهبات والمساعدات، والحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئات المحلية؛ أي غياب التشريعات اللازمة التي تمنح الهيئات المحلية صلاحيات إنشاء مشاريع اقتصادية محلية تطويرية لتعزيز مصادر دخلها واستدامته، وصلاحيات فعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية أو الخدمات الصحية، وغياب التشريعات التي تبرز الدور التنموي للهيئات المحلية والتي تمأسس لمعايير المواطنة والحكم الرشيد. بالإضافة إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (5) لسنة 1996 وقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لعام 2005 وتعديلاته، خاصةً فيما يتعلق بمؤهلات المرشح، سن الترشيح، ودورية الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة والشباب وهيمنة العشائر والأحزاب على العملية الانتخابية.

ومن جهة أخرى تسعى وزارة الحكم المحلي لإعادة النظر في دور الهيئات المحلية، وإعادة صياغته بما يخدم تحقيق التنمية المحلية، وتنشيط الحياة الاقتصادية المحلية والمشاركة السياسية، سعياً إلى تطوير وتأهيل البنية التحتية واللوائح الادارية لهيئات الحكم المحلي لبناء قدراتها وتنمية مواردها وزيادة كفاءتها، وذلك يتضح من خلال الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها وزارة الحكم المحلي كزيادة درجة اللامركزية، وتعزيز مأسسة المشاركة المجتمعية، ومأسسة التخطيط الاستراتيجي للهيئات المحلية، ومأسسة التخطيط

الفيزيائي المكاني لإعداد المخططات الهيكلية من أجل الاستخدام الأمثل للأراضي، وربط التخطيط الفيزيائي المكاني بالخطط التنموية الاستراتيجية على المستوى المحلي، وتحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير وتنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية مشتركة من أجل ضمان مصادر دخل تعمل على تقوية المركز المالي للهيئات المحلية، ودمج الهيئات المحلية الصغيرة لتخفيف الأعباء المالية على هذه الهيئات وزيادة جودة وكفاءة الخدمات، وتحديث وحدة التنمية الاقتصادية المحلية في الهيئات المحلية والتي تضيف دوراً تنموياً للهيئات المحلية اضافةً إلى الدور التقليدي الخدماتي، واستراتيجية التحول إلى بلديات إلكترونية من أجل خدمات بلدية إلكترونية ذكية تحسن جودة حياة المواطن ومن أجل تطوير وتحسين جودة ومستوى وإدارة الخدمات العامة وتعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن.
كل هذه السياسات والاستراتيجيات والتوجهات الجديدة لوزارة الحكم المحلي بحاجة إلى وضعها في قالب قانوني وإطار تشريعي ناظم يسمح بالرقابة والمساءلة، وهذا ما يضعنا أمام تحدي رئيسي يتمثل بتعطيل المجلس التشريعي وإرباك العملية التشريعية والذي يحول دون تحديث التشريعات وتطوير البيئة القانونية والمؤسساتية ودون ضمان انسجامها ومواءمتها مع التوجه اللامركزي المتدرج للحكومة الفلسطينية، ومع استراتيجيات وزارة الحكم المحلي ورؤيتها المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي وذلك لتنظيم حوكمة قطاع الحكم المحلي، والجدير بالذكر بأن التطورات التي حصلت للاطار القانوني لقطاع الحكم المحلي اقتصرت على منح مجلس الوزراء صلاحية حل واستحداث وضم\دمج هيئات محلية والذي استندت إليه وزارة الحكم المحلي للهيكلية الجزئية لعدد من الهيئات المحلية.

كما وتشهد الحكومة الفلسطينية، تراجعاً في **الوضع الاقتصادي العام** لا سيما تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ضعف حجم الاستثمار، وزيادة في معدلات البطالة والفقر، كما وتشهد فلسطين تراجعاً حاداً في حجم المساعدات الخارجية والتمويل الأجنبي المقدمة على شكل برامج ومشاريع خلال السنوات الأخيرة والذي وصل حسب أحدث التقديرات إلى 62%[349] مما شكل ضغطاً على مستويات النمو الاقتصادي وتراجعاً في تمويل المشاريع التطويرية، كل ذلك أدى إلى تفاقم **الأزمة المالية للحكومة** وعدم قدرتها على الإيفاء بجميع التزاماتها، كما وأدى إلى تراكم المتأخرات المستحقة عليها، وأثر بشكل كبير على قطاع الحكم المحلي وبالذات على الهيئات المحلية وعلى قدرتها في تقديم الخدمات العامة للمواطنين وكذلك في تعطيل بعض برامجها وموازناتها التطويرية، بحيث أدخل الهيئات المحلية قي ضائقة مالية كبيرة؛ حيث تشير التدفقات النقدية لميزانيات الهيئات المحلية إلى العجز المالي من حيث أن النفقات أعلى من الإيرادات، كما وتشهد الهيئات المحلية تذبذباً في التحويلات المالية من الحكومة المركزية ولا سيما مخصصاتها من الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية كضريبة المالية وضريبة النقل على الطرق، والتي تشهد إنخفاضاً في حجمها بسبب إحجام المواطنين عن الدفع لعدم القدرة أو بسبب عدم توفر الموارد، كما أن هنالك شريحة كبيرة من المواطنين غير قادرة على تسديد التزاماتها من

[349] وزارة الحكم المحلي، *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*، 15.

الضـرائب والرسـوم لصـالح الهيئات المحلية مباشـرةً مما أدى إلى تقليل من مسـتوى الجباية للهيئات المحلية ولا سـيما ضـريبة النفايات والمعارف، كما ويعتمد قطاع الحكم المحلي بشـكل كبير على التمويل الخارجي الأجنبي وخاصـةً للمشـاريع التطويرية والذي يشـهد تراجعاً ملحوظاً في السـنوات الأخيرة مما يسـبب تحدياً رئيسـاً أمام قطاع الحكم المحلي وخاصـةً في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة المركزية وتراجع قدرتها على تمويل المشاريع التطويرية والتنموية.

أما فيما يتعلق **بالتحدي المجتمعي** فيعاني المجتمع الفلسـطيني من ضـعف العلاقة بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي التي يجب أن تقوم على مفهوم الشراكة والمشاركة مما أدى إلى ضعف المشاركة المجتمعية والتي تصـل أحياناً إلى العزوف المجتمعي وخاصـةً في إحداث التنمية المسـتدامة وفي تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضعف الثقة بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي، وغياب الشفافية، ثقافة المساءلة، والمواطنة القائمة على الواجبات والحقوق.

أما فيما يتعلق **بالتحدي الديمغرافي** فقد بلغ عدد سكان الأراضـي الفلسطينية عام 2018 نحو 4,85 مليون نسمة، ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيا، حيث بلغت نسبة الأفراد دون سن الخامسة عشر من العمر نحو 39% من مجمل السكان بواقع 37% في الضفة الغربية و42% في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن الخمسـة وسـتون عاماً من العمر حوالي 3.3% بواقع 3.6% في الضـفة الغربية و2.8% في قطاع غزة، وبلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان في فلسطين في 2.5% بواقع 2.2% في الضـفة الغربية و2.9% في قطاع غزة؛[350] ومن المتوقع أن يتضـاعف عدد السـكان في فلسـطين بحلول عام 2050. إن النمو السـكاني السـريع من المتوقع أن ينعكس على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصـادية ولا سـيما الخدماتية من حيث الضـغط المتزايد على الخدمات والمرافق الأسـاسـية ولا سـيما الرعاية الصـحية والتعليم والعمل والغذاء والطاقة، بما في ذلك الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية كالمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصـلبة والتنظيم العمراني والحضـري، مما يؤدي إلى اسـتثمار الأموال في توفير الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية وليس على تطويرها وتنميتها واستدامتها.

وقد أثرت **أزمة جائحة كورونا** على الهيئات المحلية الفلسـطينية تأثيراً سـلبياً ولا سـيما على موازناتها ومواردها المالية، وعلى الخدمات العامة والأدوار العامة التي تقدمها، وعلى مقدرتها على القيام بمسـؤولياتها وتقديم الخدمات الأسـاسـية للمواطنين، فخلال فترة الطوارىء مارسـت الهيئات المحلية مهامها ومسـؤولياتها كاملة بل وتعدى ذلك إلى ممارسـتها لأدواراً إضـافية مسـاندة للجهد الوطني لمواجهة هذه الجائحة. كما ولم تتوانى عن تقديم كافة إمكانياتها لمسـاندة الوزارات ذات الاختصـاص، والمحافظين، والطواقم الطبية ولجان الطوارئ على الرغم من شـح الإمكانيات وتعاظم الاحتياجات. كما وكثفت الهيئات المحلية جهودها في جمع النفايات والحفاظ على النظافة العامة، وواصـلت العمل على تعقيم الأماكن والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى تقديم كافة وسائل الدعم المجتمعي، وتقديم الإرشادات والمساندة التوعوية

[350] مركز الإحصاء الفلسطيني، "التعداد السكاني العام 2017."

للمواطنين. حيث أشـــار المســـح الذي أجرته وزارة الحكم المحلي على الهيئات المحلية في العام 2020 بأنه وفي حالة الطوارىء 67% من الهيئات المحلية أوقفت دوراً واحداً من أدوارها على الأقل، وكان الدور الأكثر تأثراً هو تقديم خدمة تراخيص البناء والتنظيم، ويليه تقديم خدمة تراخيص الحرف والأعمال، يليه خدمة تخطيط المدن وإنشاء الطرق. كما وأشار المسح إلى أن حوالي 80% من الهيئات المحلية تعاني من قيود مالية مرتبطة بالجباية المتدنية لرسوم الخدمات في ظل أزمة كورونا، بالإضافة إلى المصاريف المتزايدة فما زالت الهيئات المحلية تواصل تقديم الخدمات الأساسية العامة كخدمة المياه والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات والحفاظ على النظافة العامة والصحة العامة بالرغم من المعدل المتدني للجباية، بالإضافة إلى المصاريف المتزايدة لحالة الطوارىء من أجل تنفيذ الإجراءات الضرورية اللازمة للإحتواء والوقاية، وللإستجابة لاحتياجات المواطنين وتطبيق إجراءات الحكومة؛ فحوالي 70% من الهيئات المحلية قد جندت مصاريف حالة الطوارىء من موازناتها العامة وذلك لتغطية مصاريف التنظيف والتعقيم في الأماكن والمؤسسات العامة، توسيع آليات الدعم لضمان حصول المواطنين المحتاجين والمتضررين على المساعدات الإنسانية والإغاثية سواء العينية أوالنقدية أوعلى الحماية الاجتماعية والمساندة التوعوية للمواطنين، توسيع تقديم الخدمات الأساسية، دعم الخدمات الصحية المحلية، إسناد الأجهزة الأمنية والطواقم الطبية على المستوى المحلي.[351] كل ذلك أثر سلبياً على قدرة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية وعلى ضمان الاستمرار بتقديم هذه الخدمات العامة، كما وأثر على قدرة الهيئات المحلية بالوفاء بالتزاماتها المالية بما في ذلك دفع رواتب الموظفين وتسديد مستحقات الموردين والمقاولين واستكمال المشاريع؛ ومن المتوقع أن يعكس ذلك سلباً على الموازنة ويساهم في عجزها على المدى البعيد.

السؤال الرئيسي الثاني: ما هي الأداة المثلى لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية؟

- **السؤال الفرعي الأول: التالية خطوات توطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي والتي أتفقت عليها معظم الدراسات الأدبية، حدد الأنشطة التي قامت بها مؤسستك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**
  - **a. خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة**
  - **b. التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة**
  - **c. حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة**
  - **d. مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة**
  - **e. تحديد أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة**
  - **f. جمع البيانات ورصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة**
- **السؤال الفرعي الثاني: كيف تمت عملية الأنشطة (حسب الإجابة عن السؤال الثاني)؟**

[351] وزارة الحكم المحلي، *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*، 17-21.

يقوم **مجلس الوزراء** بتحديد أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة وذات الأولوية في خطة الحكومة (أجندة السياسات الوطنية) والتي تركز على حوالي 75 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة كأولوية وطنية في الأجندة، كما قامت الوزارات المختلفة والمؤسسات غير الوزارية من خلال الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وعددها 26 استراتيجية بموائمة أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة ومع أجندة السياسات الوطنية بحيث تتقاطع جميعها مع حوالي 100 مقصد من مقاصد التنمية المستدامة، كما يقوم مجلس الوزراء وخاصةً الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة بإعداد الاستعراض الطوعي الأول بالشراكة مع كافة الأطراف المعنية من خلال الورش ومجموعات العمل وهو عبارة عن توصيف لواقع أهداف التنمية المستدامة في فلسطين بالإضافة إلى تسليطه الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين وإلى أولويات التنمية المستدامة للحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى إعداد تقرير التقدم السنوي والذي يسلط الضوء على المبادرات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
أما **وزارة الحكم المحلي** فتعمل على خلق ورفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة وبأهميتها بالنسبة لطواقم وزارة الحكم المحلي وللهيئات المحلية من أجل فهم عميق لدورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتعزيز شعورهم بملكية جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة ومشاركتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حياتهم اليومية وعلى المستوى المحلي، كما وتقوم وزارة الحكم المحلي أيضاً بإعداد برامج تدريبية حول أهداف التنمية المستدامة وأهميتها تستهدف طواقم الوزارة والجهاز التنفيذي والإداري خاصةً منسقي الخطط المحلية التنموية والهيكل المنتخب للهيئات المحلية. وأيضاً تقوم وزارة الحكم المحلي بإشراك وتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة **كالاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية** والذي يصمم برامج توعوية حول أهداف التنمية المستدامة للجمهور وللهيئات المحلية الفلسطينية خاصةً المستوى الفني (طواقم الجهاز التنفيذي) والهياكل المنتخبة (المجلس البلدي)، كما ويقوم بتدريب وتنمية القدرات البشرية للمستويين التنفيذي والمجلس البلدي على أهداف التنمية المستدامة. وتظهر أهمية ما تقدمه وزارة الحكم المحلي نحو توطين أهداف التنمية المستدامة في توفير الأدلة والأدوات ورسم السياسات اللازمة للتوطين كإعداد ورقة السياسات والدليل حول مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة، والذي يعد الخطوة الأولى في مرحلة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي. كما وتقوم وزارة الحكم المحلي بإشراك وتعبئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا المترابطة والمتشابكة للتنمية المستدامة من خلال حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن خلال العمل بالتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة، **كصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية** والذي يساند وزارة الحكم المحلي بتنفيذ وترويج ونشر وتمويل السياسات والبرامج المعدة من قبل وزارة الحكم المحلي واللازمة للتوطين، ويظهر ذلك جلياً في مأسسة التخطيط الاستراتيجي

التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة لتحديد الأولويات التنموية الاستراتيجية، حيث قام الصندوق بنشر معظم الخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية، كما يظهر ذلك وفي مأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام. ويقوم الصندوق أيضاً بتمويل مشاريع البنى التحتية المستدامة والتي تتقاطع مع التنمية المستدامة وأهدافها عن طريق تعزيز الحماية البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع بالإضافة إلى تقييم الأثر لمشاريع البنى التحتية قبل وأثناء وبعد التنفيذ، ودعم الإصلاحات الوطنية نحو اللامركزية عن طريق تعزيز الإدارة السليمة، تعزيز البناء المؤسساتي ورفع القدرات البشرية للبلديات الفلسطينية والإصلاح المالي عن طريق توفير برامج محاسبية وبرامج للأصول الثابتة وصولاً للبلديات الإلكترونية، بالإضافة إلى تعزيز المحاسبة والمساءلة المجتمعية عن طريق مركز خدمات الجمهور ومركز الشكاوي وعن طريق مأسسة لجان للمساءلة المجتمعية في البلديات الفلسطينية بالمشاركة مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني.

أما **جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني** (المكتب الإحصائي الوطني) فيقوم بجمع البيانات اللازمة لرصد وتقييم التقدم المحرز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولتزويد الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة بالبيانات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية الطوعية وإعداد تقارير التقدم. وبالنسبة **لوكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية** وبالتعاون مع المدن المتحدة والحكومات المحلية فتقدم الأدوات اللازمة لقياس ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في البعد المحلي، بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة. كما وتنسق وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منصات ومنتديات حضرية كل خمس سنوات من أجل نشر الوعي والتعزيز والترويج لأهداف التنمية المستدامة على مستوى وطني، بالإضافة إلى مسؤوليتها حول الخطة الحضرية الجديدة عالمياً ووطنياً، وقد عملت وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمأسسة التخطيط الفيزيائي المكاني للمحافظات الفلسطينية وربط الخطط المكانية مع أجندة السياسات الوطنية (خطة الحكومة) ومع أهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (41): الأنشطة التي قامت بها مؤسستك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المقابلة	الإجابة	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة لتحديد الأولويات التنموية الاستراتيجية، تمويل مشاريع البنى التحتية، تعزيز البناء المؤسساتي ورفع القدرات البشرية للبلديات الفلسطينية والإصلاح المالي عن طريق توفير برامج محاسبية وبرامج للأصول الثابتة وصولاً للبلديات الإلكترونية، تعزيز المحاسبة والمساءلة المجتمعية عن طريق مركز خدمات الجمهور وعن طريق مأسسة لجان للمساءلة المجتمعية في البلديات الفلسطينية بالمشاركة مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، مأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي	- مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة - حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة

السيد حازم القواسمي	مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة، تعزيز البناء المؤسساتي ورفع القدرات البشرية للبلديات الفلسطينية والإصلاح المالي عن طريق توفير برامج محاسبية وبرامج للأصول الثابتة وصولاً للبلديات الإلكترونية، مأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي	- مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة - حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة
السيدة نانسي المصري	تمويل مشاريع البنى التحتية والتي تتقاطع مع التنمية المستدامة وأهدافها عن طريق تعزيز الحماية البيئية والاجتماعية لهذه المشاريع بالإضافة إلى تقييم الأثر لمشاريع البنى التحتية قبل وأثناء وبعد التنفيذ، مأسسة الأدوات اللازمة وصولاً للبلديات الإلكترونية، تعزيز المحاسبة والمساءلة والمشاركة المجتمعية والشفافية عن طريق مركز خدمات الجمهور ومركز الشكاوي وعن طريق مأسسة لجان للمساءلة المجتمعية في البلديات الفلسطينية بالمشاركة مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، مأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام	- مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة
المهندسة عهود عناية	مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة، وتوعية وتدريب طواقم الهيئات المحلية حول أهداف التنمية المستدامة خاصةً منسقي الخطط المحلية التنموية.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة
السيد مصطفى الخواجا	جمع البيانات اللازمة لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة، تزويد الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة بالبيانات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية الطوعية.	- جمع البيانات ورصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة
المهندس عبدالله العناتي	برامج توعوية حول أهداف التنمية المستدامة للجمهور وللهيئات المحلية الفلسطينية خاصةً المستوى الفني (الجهاز التنفيذي) والهياكل المنتخبة (المجلس البلدي)، تدريب وتنمية القدرات البشرية للمستويين التنفيذي والمجلس البلدي على أهداف التنمية المستدامة، يقدم الاتحاد إلى المدن المتحدة والحكومات المحلية التقرير الذهبي بالنيابة عن المستوى المحلي (تقارير طوعية محلية)، يسعى الاتحاد إلى تكثيف جهوده حول إيجاد أدوات لقياس ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في البعد المحلي.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة - حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة - جمع البيانات ورصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة
د.أحمد الأطرش	تقدم وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع المدن المتحدة والحكومات المحلية الأدوات اللازمة لقياس ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في البعد المحلي بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة. عمل منصات ومنتديات حضرية كل خمس سنوات من أجل نشر الوعي والتعزيز والترويج لأهداف التنمية المستدامة على مستوى وطني، إطلاق الخطة الحضرية الجديدة، مأسسة التخطيط الفيزيائي المكاني للمحافظات الفلسطينية وربط الخطط المكانية مع أجندة السياسات الوطنية (خطة الحكومة) ومع أهداف التنمية المستدامة، تسعى وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى عمل خطط فيزيائية مكانية على مستوى حتى التجمعات السكانية الأصغر والتجمعات البدوية وربطها مع الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية وربطها مع الخطط المكانية للمحافظات ومع أجندة السياسات الوطنية (خطة الحكومة) ومع أهداف التنمية المستدامة.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة - مواءمة عمل وخطط المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة - حملات المناصرة لأهداف التنمية المستدامة

د. توفيق البديري	مأسسة التخطيط الاستراتيجي التنموي في البلديات الفلسطينية وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة، وتوعية وتدريب طواقم الهيئات المحلية حول أهداف التنمية المستدامة خاصةً منسقي الخطط المحلية التنموية، مأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة
د. عزام الحجوج	مأسسة ورسم القوانين والسياسات والتشريعات وإقرار الأدلة والاستراتيجيات لتوطين أهداف التنمية المستدامة كالتخطيط الفيزيائي المكاني للمحافظات والتخطيط التنموي الاستراتيجي، ومأسسة التنمية الاقتصادية المحلية ومأسسة الشراكة بين القطاع الخاص والعام.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة
السيد محمود عطايا	تحديد أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة في خطة الحكومة (أجندة السياسات الوطنية) والتي تركز على 75 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة كأولوية وطنية في الأجندة، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للمؤسسات الوزارية وغير الوزارية وعددها 26 استراتيجية والتي تتقاطع من أجندة السياسات الوطنية ومع أهداف التنمية المستدامة وبالتالي تتقاطع جميعها مع حوالي 100 مقصد من مقاصد التنمية المستدامة، إعداد الاستعراض الطوعي الأول بالشراكة مع كافة الأطراف المعنية من خلال الورش ومجموعات العمل وهو عبارة عن توصيف لواقع أهداف التنمية المستدامة في فلسطين بالإضافة إلى تسليطه الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين وإلى أولويات التنمية المستدامة للحكومة الفلسطينية، إعداد تقرير التقدم السنوي والذي يسلط الضوء على المبادرات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خلق الوعي في المؤسسات الرسمية (الحكومة والمؤسسات الوزارية وغير الوزارية) حول أهداف التنمية المستدامة.	- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة - التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة - تحديد أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة

- **السؤال الفرعي الثالث: من هي المؤسسات الشريكة التي تتعاون معها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ كالحكومة، الهيئات المحلية، الحكم المحلي، منظمات المجتمع المدني، المجتمع المحلي، القطاع الخاص، القطاع الأكاديمي، إلخ)**

أجمع المعظم كما هو موضح حسب الجدول رقم (42) ورقم (43) بأن المؤسسات الشريكة والتي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل **بالمستوى القطاعي** وعلى رأسها وزارة الحكم المحلي، القطاع الخاص، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، المجتمع المدني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القطاع الأكاديمي، والمؤسسات غير الوزارية ذات العلاقة، ثم **المستوى المحلي** وعلى رأسه الهيئات المحلية والمجتمعات المحلية، ثم **المستوى الوطني** المتمثل بمجلس الوزراء والفريق الوطني للتنمية المستدامة، ثم **المستوى الدولي** المتمثل ب وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

جدول (42): المؤسسات الشريكة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المقابلة	الإجابة	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	الحكومة الهيئات المحلية الوزارات وخاصةً وزارة الحكم المحلي	المستوى الوطني المستوى المحلي المستوى القطاعي

	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	المجتمع المحلي	المستوى القطاعي
السيد حازم القواسمي	الحكومة	المستوى الوطني
	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	الوزارات وخاصةً وزارة الحكم المحلي	المستوى القطاعي
	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	المجتمع المحلي	المستوى المحلي
السيدة نانسي المصري	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	الوزارات وخاصةً وزارة الحكم المحلي	المستوى القطاعي
	مؤسسات المجتمع المدني	المستوى القطاعي
	المجتمع المحلي	المستوى المحلي
المهندسة عهود عناية	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	المجتمعات المحلية	المستوى المحلي
	الوزارات ذات العلاقة	المستوى القطاعي
	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	مركز الإحصاء الفلسطيني	المستوى القطاعي
	وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	المستوى الدولي
	مجلس الوزراء المتمثل بالفريق الوطني للتنمية المستدامة	المستوى الوطني
السيد مصطفى الخواجا	مجلس الوزراء المتمثل بالفريق الوطني للتنمية المستدامة	المستوى الوطني
	الوزارات ذات العلاقة	المستوى القطاعي
	المؤسسات غير الوزارية ذات العلاقة	المستوى القطاعي
	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	المجتمع المحلي	المستوى المحلي
المهندس عبدالله العناتي	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	الوزارات وخاصةً وزارة الحكم المحلي	المستوى القطاعي
	مجلس الوزراء المتمثل بالفريق الوطني للتنمية المستدامة	المستوى الوطني
د.أحمد الأطرش	الهيئات المحلية	المستوى المحلي
	الوزارات المختصة وخاصةً وزارة الحكم المحلي	المستوى القطاعي
	مجلس الوزراء المتمثل بالفريق الوطني للتنمية المستدامة	المستوى الوطني
	مؤسسات المجتمع المدني	المستوى القطاعي
	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	القطاع الأكاديمي	المستوى القطاعي
	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	المستوى القطاعي
د. توفيق البديري	الوزارات المختصة	المستوى القطاعي
	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	المستوى القطاعي
د. عزام الحجوج	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية الهيئات المحلية	المستوى القطاعي
	مؤسسات المجتمع المدني	المستوى المحلي
	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	مجلس الوزراء	المستوى الوطني
	الوزارات المختلفة بكافة تخصصاتها	المستوى القطاعي

السيد محمود عطايا	وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	المستوى الدولي
	مركز الإحصاء الفلسطيني	المستوى القطاعي
	القطاع الخاص	المستوى القطاعي
	مؤسسات المجتمع المدني	المستوى القطاعي
	الوزارات المختصة خاصةً وزارة الحكم المحلي.	المستوى القطاعي

جدول (43): التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الشريكة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المؤسسات الشريكة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة		التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
المستوى الوطني	**الحكومة المركزية ـ مجلس الوزراء الفريق الوطني للتنمية المستدامة-**	6	%60	3
المستوى القطاعي	**وزارة الحكم المحلي والوزارات ذات العلاقة**	10	%100	1
	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية	4	%40	5
	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	4	%40	5
	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	2	%20	6
	المؤسسات غير الوزارية ذات العلاقة	1	%10	7
	المجتمع المدني	4	%40	5
	القطاع الخاص	6	%60	3
	القطاع الأكاديمي	1	%10	7
المستوى المحلي	**الهيئات المحلية**	8	%80	2
	المجتمع المحلي	5	%50	4
المستوى الدولي	**وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**	2	%20	6
	المجموع	**10**		

- **السؤال الفرعي الرابع: ما الإجراءات أو التوصيات التي تقترحها لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة؟ وهل هناك سياسات واستراتيجيات أخرى يجب وضعها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي؟**

دعا المعظم حسب الجدول رقم (44) ورقم (45) إلى **ضرورة أخذ إجراءات قانونية**، لتسهيل توطين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي كمأسسة اللامركزية وخاصةً الإدارية والمالية، توضيح العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية في منظومة القوانين والتشريعات، تعديل السياسات والاستراتيجيات لموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة، وتمكين فئة الشباب والمرأة قانونياً في قيادة الهيئات المحلية خاصةً عن طريق قانون انتخاب الهيئات المحلية، ومن **ثم أخذ إجراءات مؤسسية** كمأسسة وتعزيز الحوكمة خاصةً الشفافية والمساءلة، مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات المحلية والقطاعية وعبر القطاعية والإقليمية والوطنية مع أهداف التنمية المستدامة مع ضرورة التركيز على أولويات الحكومة المركزية في أهداف التنمية المستدامة لموائمتها في الخطط التنموية على جميع المستويات خاصةً المستوى المحلي، خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وتدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة لكل

من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب، ومن ثم دعا المعظم إلى **ضرورة مأسسة وتعزيز المواطنة** المبنية على الحقوق والواجبات كأحد الاجراءات والتوصيات المجتمعية.

جدول (44): الإجراءات أو التوصيات لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	التوعية والتدريب حول مفهوم وأهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب.	1- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2- التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية
السيد حازم القواسمي	توضيح العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية في منظومة القوانين والتشريعات لتعكس اللامركزية بجميع جوانبها	1- مأسسة اللامركزية	1- توصيات قانونية
السيدة نانسي المصري	مراجعة وتعديل السياسات والقوانين والاستراتيجيات لموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة.	1- تعديل السياسات والقوانين والاستراتيجيات	1- توصيات قانونية
المهندسة عهود عناية	مراجعة وتعديل السياسات والقوانين والاستراتيجيات لموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة.	1- تعديل السياسات والقوانين والاستراتيجيات	1- توصيات قانونية
السيد مصطفى الخواجا	تعزيز مبادىء الحكم الرشيد خاصةً الشفافية والمساءلة، و تعزيز المواطنة.	1- مأسسة الحوكمة 2- مأسسة المواطنة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مجتمعية
المهندس عبدالله العناتي	مأسسة الحوكمة، مأسسة المواطنة المبنية على الحقوق والواجبات، مأسسة اللامركزية خاصةً المالية والإدارية.	1- مأسسة الحوكمة 2- مأسسة المواطنة 3- مأسسة اللامركزية	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مجتمعية 3- توصيات قانونية
د.أحمد الأطرش	تمكين فئة الشباب وفئة المرأة على مستوى الهيئات المحلية صانعي التغيير خاصةً في قيادة الهيئات المحلية.	1- تمكين الشباب والمرأة محلياً	1- توصيات قانونية
د. توفيق البديري	تعزيز اللامركزية للهيئات المحلية خاصةً المالية وذلك للاستثمار في التنمية المستدامة.	1- مأسسة اللامركزية	1- توصيات قانونية
د. عزام الحجوج	موائمة الخطط التنموية في جميع المستويات المحلية والقطاعية وعبر القطاعية والإقليمية والوطنية مع أهداف التنمية المستدامة	1- مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية
السيد محمود عطايا	التركيز على أولويات الحكومة المركزية في أهداف التنمية المستدامة لموائمتها في الخطط التنموية على المستوى المحلي.	1- مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية

جدول (45): التكرارات والنسب المئوية للإجراءات أو التوصيات لتسهيل وتسريع التوطين الفعال والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة

الإجراءات أو التوصيات لتسهيل وتسريع التوطين الفعال لأهداف التنمية المستدامة		التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
توصيات مجتمعية	**مأسسة المواطنة**	2	%20	2
توصيات مؤسسية	**خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة**	1	%10	3
	التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة	1	%10	3

	مأسسة الحوكمة	2	%20	2
	مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	2	%20	2
توصيات قانونية	**مأسسة اللامركزية**	3	%30	1
	تعديل السياسات والقوانين والاستراتيجيات	2	%20	2
	تمكين الشباب والمرأة محلياً	1	%10	3
	المجموع	**10**		

- **الســـؤال الفرعي الخامس: ما هي اقتراحاتك لآليات تفعيل دور هيئات الحكم المحلي خاصـــةً البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟**

دعا المعظم كما هو موضح حسب الجدول رقم (46) ورقم (47) إلى **ضرورة أخذ إجراءات مؤسسية** من أجل تفعيل دور الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المحلية المســتدامة وتحقيق تنفيذ أهداف التنمية المســتدامة كخلق الوعي حول أهداف التنمية المســتدامة، وتدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب، مأسسة وتعزيز الحوكمة خاصةً الشفافية والمساءلة والمشاركة بين الهيئات المحلية والمواطن المحلي، مواءمة الخطط التنموية والخطط المكانية الفيزيائية في جميع المستويات المحلية والقطاعية وعبر القطاعية والإقليمية والوطنية مع أهداف التنمية المستدامة مع ضرورة التركيز على أولويات الحكومة المركزية في أهداف التنمية المستدامة لموائمتها في الخطط التنموية على جميع المستويات خاصةً المستوى المحلي، بناء شبكات للشراكات والتعاون والتشـبيك والتنسـيق بين الهيئات المحلية نفسـها وذلك لتبادل الخبرات والتعلم من الأقران، وإشـراك الهيئات المحلية بالدورة التخطيطية الوطنية والقطاعية، كأشـراكهم بعملية رصـد الحاجات وتحديد الأولويات وإشـراكهم بتنفيذ وقياس ومتابعة بعض البرامج التنموية وذلك لتعزيز شـعورهم بالملكية وتعزيز وتعظيم الشـراكات بين جميع المؤسـسـات المحلية والقطاعية والوطنية، وقد دعا البعض إلى **ضـرورة مأسـسـة وتعزيز المواطنة** المبنية على الحقوق والواجبات كأحد الاقتراحات والتوصـيات المجتمعية.

جدول (46): الاقتراحات لآليات تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

المقابلة	الإجابة	الترميزات	الموضوعات
السيد محمد الرمحي	التوعية والتدريب حول أهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب، وتوفير الأدوات اللازمة لهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كالتخطيط الاستراتيجي التنموي المحلي.	1- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2- التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية
السيد حازم القواسمي	التدريب حول أهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب لبناء هيئات محلية قوية، مأسسة مبادىء الحكم الرشيد خاصةً الشفافية والمساءلة.	1- التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة 2- مأسسة الحوكمة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية

السيدة نانسي المصري	تعزيز التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي وموائمة الأهداف الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.	1- مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية
المهندسة عهود عناية	تعديل دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلية لموائمة الخطط الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.	1- مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية
السيد مصطفى الخواجا	إشراك الهيئات المحلية بالدورة التخطيطية الوطنية والقطاعية، وأشراكهم بعملية رصد الحاجات وتحديد الأولويات(التخطيط) وتكليفهم بتنفيذ بعض البرامج التنموية ومتابعة تحقيقها وذلك لتعزيز شعورهم بالملكية وتعزيز الشراكات بين جميع المؤسسات المحلية والقطاعية والوطنية.	1- تعزيز الملكية بالعملية التخطيطية للهيئات المحلية 2- بناء شبكات للشراكات بين الهيئات المحلية نفسها (تعلم الأقران).	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية
المهندس عبدالله العناتي	التوعية والتدريب حول أهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب.	1- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2- التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية
د.أحمد الأطرش	التكامل في مستويات التخطيط بحيث تكون الخطط التنموية والخطط المكانية الفيزيائية في جميع المستويات المحلية والقطاعية وعبر القطاعية والإقليمية والوطنية متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.	1- مواءمة الخطط التنموية في جميع المستويات مع أهداف التنمية المستدامة	1- توصيات مؤسسية
د. توفيق البديري	التوعية والتدريب حول أهداف التنمية المستدامة لكل من الجهاز الإداري والمجلس المحلي المنتخب، التكامل في مستويات التخطيط بحيث تكون الخطط التنموية في جميع المستويات المحلية والقطاعية وعبر القطاعية والإقليمية والوطنية متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، بناء شبكات للتعاون والتشبيك والتنسيق بين الهيئات المحلية نفسها.	1- خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2- التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة 3- بناء شبكات للشراكات بين الهيئات المحلية نفسها (تعلم الأقران).	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية 3- توصيات مؤسسية
د. عزام الحجوج	تعزيز مبادىء الحكم الرشيد خاصةً المساءلة والشفافية، وتعزيز المواطنة المبنية على الحقوق والواجبات.	1- مأسسة الحوكمة 2- مأسسة المواطنة	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مجتمعية
السيد محمود عطايا	تعزيز آليات الحوار ووالمساءلة والشفافية والمشاركة والتشاور بين الهيئات المحلية والمواطن المحلي، بناء شبكات للشراكات بين الهيئات المحلية نفسها.	1- مأسسة الحوكمة 2- بناء شبكات للشراكات بين الهيئات المحلية نفسها (تعلم الأقران).	1- توصيات مؤسسية 2- توصيات مؤسسية

جدول (47): التكرارات والنسب المئوية لآليات تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

الاقتراحات لآليات تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة		التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
توصيات مجتمعية	مأسسة المواطنة	1	%10	3
توصيات مؤسسية	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة	3	%30	2
	التدريب وتنمية القدرات على أهداف التنمية المستدامة	4	%40	1

	مأسسة الحوكمة	3	%30	2
	مواءمة الخطط التنموية مع أهداف التنمية المستدامة	3	%30	2
	تعزيز الملكية بالعملية التخطيطية للهيئات المحلية	1	%10	3
	بناء شبكات للشراكات بين الهيئات المحلية نفسها (تعلم الأقران)	3	%30	2
	المجموع	**10**		

- **السـؤال الفرعي السـادس في رأيك، ما هي أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المسـتدامة في الهيئات المحلية؟**

أجمع المعظم كما هو موضـح حسـب الجدول رقم (48) ورقم (49) بأن **خلق الوعي حول أهداف التنمية المسـتدامة** لكل من المواطن المحلي، والهيئات المحلية المتمثلة بالجهاز التنفيذي والمجلس المحلي هي أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المسـتدامة في الهيئات المحلية، يليها **مأسـسـة الحوكمة** في عمل الهيئات المحلية **ومأسسة اللامركزية الإدارية والمالية**.

جدول (48): أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية

المقابلة	الإجابة
السيد محمد الرمحي	مأسسة الحوكمة
السيد حازم القواسمي	مأسسة اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية
السيدة نانسي المصري	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
المهندسة عهود عناية	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
السيد مصطفى الخواجا	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
المهندس عبدالله العناتي	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
د.أحمد الأطرش	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
د. توفيق البديري	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة
د. عزام الحجوج	مأسسة الحوكمة
السيد محمود عطايا	خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة

جدول (49): التكرارات والنسب المئوية لأول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية

أول خطوة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في الهيئات المحلية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
مأسسة الحوكمة	2	%20	3
مأسسة اللامركزية خاصةً الإدارية والمالية	1	%10	1
خلق الوعي حول أهداف التنمية المستدامة	7	%70	5
المجموع	**10**		

- **السـؤال الفرعي السـابع: بما أن أهداف التنمية المسـتدامة "ذات طبيعة عالمية" فهل يجب أن تكون المقاصـد والمؤشـرات المرتبطة بهذه الأهداف، مشـتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟**

أجمع الكل حسب الجدول رقم (50) ورقم (51) بأن المقاصد والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية فيها وذلك لاختلاف الأولويات بين الدول، وبالتالي فهناك حاجة ملحة لموازنة أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلدان ومع الأولويات الوطنية للبلدان، وقد ظهرت مؤشرات بديلة (Proxy Indicators) وطنية خاصة بكل بلد تدعم وتساند مؤشرات التنمية المستدامة العالمية ، وذلك نتيجة لعدم توفر أدوات لقياس جميع المؤشرات العالمية بالإضافة إلى أن قياس مؤشرات التنمية المستدامة يتم حسب الأولويات الوطنية لكل بلد.

جدول (50): بما أن أهداف التنمية المستدامة "ذات طبيعة عالمية" فهل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بهذه الأهداف، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟

المقابلة	الإجابة
السيد محمد الرمحي	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية.
السيد حازم القواسمي	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية.
السيدة نانسي المصري	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية.
المهندسة عهود عناية	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية وهذا ما يدفعنا أحياناً لاستخدام مؤشرات أخرى تدعم وتساند مؤشرات التنمية المستدامة العالمية التي يصعب قياسها.
السيد مصطفى الخواجا	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية، هنالك حاجة إلى مؤشرات أخرى وطنية خاصة بالبلد تدعم وتساند مؤشرات التنمية المستدامة العالمية، لعدم توفر أدوات لقياس جميع المؤشرات كما وأن قياس مؤشرات التنمية المستدامة يتم حسب الأولويات الوطنية.
المهندس عبدالله العناتي	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية، وذلك لاختلاف الأولويات بين الدول، أجندة التنمية المستدامة وضعت الخطوط العريضة لأهداف التنمية المستدامة حتى تتبعها الدول حسب خصائصها وأولوياتها ومستوى التنمية فيها.
د.أحمد الأطرش	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية وهذا ما يدفعنا أحياناً لاستخدام مؤشرات أخرى تدعم وتساند مؤشرات التنمية المستدامة العالمية التي يصعب قياسها.
د. توفيق البديري	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية لموازنة الأولويات والأهداف والمقاصد مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان.
د. عزام الحجوج	متباينة حسب خصائص البلد السياسية والاجتماعية والبيئية ومستوى التنمية.
السيد محمود عطايا	متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية وحسب الأولويات الوطنية.

جدول (51): التكرارات والنسب المئوية لهل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة العالمية، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟

هل يجب أن تكون المقاصد والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة العالمية، مشتركة لجميع البلدان، أم محددة من قبل كل دولة، أم مشتركة ولكن متباينة حسب خصائص البلد ومستوى التنمية؟	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
نعم	10	100.0%	1
لا	0	0.0%	2

المجموع	10	100.0%	-

النتيجة: استناداً إلى نتائج المقابلات الشخصية مع الحكومة المركزية، وزارة الحكم المحلي، المؤسسات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين ومراجعة الأدبيات حول عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، يقدم التالي إرشادات التوطين التي تم تطويرها: إن عملية التنمية المستدامة المحلية هي عملية متعددة ومتنوعة من حيث القطاعات والمؤسسات والفاعلين والمشاركين والتي تعزز مجموعة من الإجراءات المتنوعة والتكميلية لدعم أهداف التنمية المستدامة في كل منطقة. وبالنظر إلى طابع التنمية المستدامة المتعدد الأبعاد، فإنه من الأهمية أن يتم تطبيقه من خلال إطار وطني متكامل يقوم بدور فعال في تنسيق وتوطيد وتوحيد الإجراءات والمسؤوليات على الصعيدين الوطني والمحلي بحيث يكفل أن تكون الجهود المبذولة للتنمية المستدامة المحلية جزءً من جهد أوسع وجزءً من رؤية واستراتيجية وطنية[352].

المرحلة الأولى: مرحلة التحضير

- الخطوة الأولى: الدعوة لإصلاحات من أجل خلق بيئة مواتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن هذه الاصلاحات:
  - إطار قانوني وسياسي يضمن الديمقراطية ولا سيما مبدأ دورية انتخابات الهيئات المحلية ويعزز المؤسسة التشريعية ويضمن وجود مجتمع مدني قوي وحر؛ مع التأكيد على أن تكون عملية المشاركة في الحكم وصنع القرار تشاركية تكاملية بين جميع المواطنين وخاصةً مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة، كما يضمن احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على احتياجات وحقوق المرأة والشباب والأقليات والفئات السكانية المهمشة الأخرى؛ ولا سيما ضمان الحريات الأساسية وخاصةً حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وإرساء سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. أي ترجمة القيم والمبادىء والحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بنية القانون الأساسي الفلسطيني وفي القوانين والتشريعات الوطنية الأخرى.
  - إطار عمل قانوني يكفل تعزيز صلاحيات الهيئات المحلية بصفتها مستوى حكم ذاتي يتمتع باستقلال مالي وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، كما ويعزز مبدأ اللامركزية وخاصةً اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات واللامركزية المالية لتعزيز التمويل الذاتي، ويتبع آليات الإدارة الرشيدة متعددة المستويات وشراكات أصحاب المصلحة

[352] بحيث يتم العمل في جميع المراحل بشكل موازي ومتدرج.

حيث تعتبر قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والاستجابة والمشاركة من أهم سمات الحوكمة الجيدة الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستوى المحلي.

- إطار عمل قانوني يكرس بيئة استثمارية محفزة ومشجعة لتعزيز فرص التنمية، وضمان وجود بيئة متفاعلة ومستجيبة بشكل شامل لتعزيز عملية التنمية، ونقل الهيئات المحلية من قوقعة الدور التقليدي الخدماتي إلى الدور الريادي في قيادة عملية التنمية المحلية مع الشركاء المحليين من حيث الاستثمار الأمثل للموارد وتفعيل الشراكات مع مكونات المجتمع المختلفة خاصةً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فالهيئات المحلية تشكل رافعة للاقتصاد الوطني.
- تعزيز الحوكمة التشاركية الشاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين وعلى كافة مستويات الحكم والإدارة، خاصةً في دورة التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات التنمية المستدامة في مرحلة التنفيذ والتقييم أيضاً. بالإضافة إلى تسليط الضوء حول مشاركة أفراد المجتمع المحلي والمؤسسات المحلية مع السلطة المحلية في عملية صنع القرار وفي عملية التخطيط الاستراتيجي التي تقوم على صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع وتحديد أهداف وغايات الاستدامة وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية، وذلك بهدف تطوير استراتيجيات العمل المحلية للاستدامة.
- تسهيل وصول الهيئات المحلية إلى مصادرتمويلية متنوعة من أجل تمويل التنمية المستدامة المحلية ولزيادة تدفقات الاستثمار في التنمية المحلية المستدامة، ومن أجل الوصول إلى تمويل مستدام طويل الأجل، لتأمين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل تخصيص الموارد المالية لدعم جهود التنمية المستدامة من:
  - التمويل الدولي والمعونات الإنمائية من الشركاء الإنمائيين.
  - تمويل القطاع العام على هيئة مخصصات من الموازنة العامة أو من صناديق التنمية العامة أو من بنوك تنمية القطاع العام.
  - تمويل القطاع الخاص من البنوك التجارية، أو الاستثمار في رأس المال أو شراكة المشاريع (رأس المال الاستثماري).
  - التحويلات من الفلسطينيين المغتربين والمقيمين في الخارج.
- تطوير منظومة التحويلات المالية من الحكومة المركزية لصالح الهيئات المحلية من أجل الموازنة بين أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المحلية والموارد المتاحة، ومن أجل إدارة مالية فعالة تساهم في حشد آليات التمويل وإدماج التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي التنموي وخطط التنمية المستدامة.

- تعزيز قدرة الهيئات المحلية وتمكينها وتهيئة مجالسها وكوادرها وطواقمها وبناء قدراتها لأداء وظائف التنمية المستدامة المحلية بشكل أكثر كفاءة ولضمان الاستدامة المؤسسية لعملية التنمية.

المرحلة الثانية: مرحلة التوعية والترويج والتعاون والمناصرة

- الخطوة الثانية: التوعية بأهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية وبين جميع أصحاب المصلحة، وزيادة الوعي حول إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من أجل فهم عميق لدورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع الحكومات المحلية على العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وتعزيز القيادة المحلية الخاضعة للمساءلة والمسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية وتكييفها مع السياق المحلي. وتشمل مرحلة التوعية؛ تنفيذ حملات التوعية، واستخدام وسائل الإعلام للوصول إلى جميع قطاعات المجتمع لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية، ودمج المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة في البرامج والمناهج التعليمية للاستفادة من قوة التعليم لتعظيم التأثير. بحيث يتم الترويج للتنمية المستدامة على أكثر من مستوى، مثلاً على المستوى الوطني، فالمحافظات، فهيئات الحكم المحلي. وعلى مستوى الحكومة المركزية فوزارة الحكم المحلي، فالهيئات المحلية، والمؤسسات الشريكة لقطاع الحكم المحلي.
- الخطوة الثالثة: تحديد أدوار ومسؤوليات الحكومات المركزية والمحلية ومختلف أصحاب المصلحة والمواطنين لجهود وأعباء ومسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتنسيق بينهم وخلق آليات تعاون وتنسيق متعددة المستويات وقطاعية؛ وذلك من أجل تطوير القدرات، إنشاء الملكية والمشاركة المجتمعية، تحفيز المشاركة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، توفير الدعم السياسي والمادي واللوجستي والفني لأجندة التنمية المستدامة، زيادة المواءمة بين مجموعات أصحاب المصلحة وتعزيز تقارب الجهود من قبل مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية المستدامة، وضمان إشراك الفئات السكانية والمجتمعات المهمشة.

المرحلة الثالثة: وضع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة المحلي

- الخطوة الرابعة: تمكين الحكومات المحلية من المشاركة في وضع استراتيجيات وطنية وأطر مؤسسية لتيسير إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، ولإقرار استراتيجية حضرية وطنية تتواءم مع أجندة التنمية المستدامة العالمية، وتتوائم مع أولويات الحكومة المركزية ووزارة الحكم المحلي في إطار أجندة التنمية المستدامة، وتتوائم مع أولويات المحافظات والبلديات في إطار التنمية المستدامة.

- الخطوة الخامسة: ترجمة أهداف التنمية المستدامة العالمية إلى أجندة واقعية مصممة لسياق التنمية المحلية؛ عبر إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد أولويات التنمية المحلية لأهداف التنمية المستدامة المعنية بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية، وبما يشمل مصالح مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين وفي ظل ثقافة تشاركية مجتمعية واسعة وجنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والشركاء الآخرين، من أجل تلبية احتياجات حتى الفئات الضعيفة والمهمشة. على أن تتسم الأهداف المترجمة: باتساق السياسات لخلق أوجه تآزر ولمواءمة جهود التنفيذ نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، ولمواءمة هياكل وقنوات التمويل مع أهداف التنمية المتفق عليها، وبالتخطيط متعدد القطاعات، وبالاستجابة من خلال مراجعة دورية لأطر التخطيط المحلية، من أجل ضمان استجابتها للتغييرات في ظروف التنمية، ومن خلال إعادة التقييم المستمر وتكييف السياسات والبرامج بناءً على المراقبة المنتظمة ومراجعة التقدم والنتائج.

المرحلة الرابعة: مرحلة التنفيذ

- الخطوة السادسة: التخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستعداد لبدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي عبر:
  - مراجعة وتحليل الخطط أو برامج السياسات المحلية الحالية القائمة، للتأكد من مدى كفايتها واتساقها مع أهداف التنمية المستدامة العالمية ومواءمتها مع الأهداف والغايات الوطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة. على أن تتضمن الخطط على التشخيص الأساسي للسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المحلي، والأولويات المحلية، والأهداف المشتركة، والمشاريع الاستراتيجية، والميزانية والاستراتيجيات المالية، والجدول الزمني للتنفيذ، وأدوات الرصد والتقييم، بما في ذلك مجموعة من المؤشرات المحلية المتوافقة مع المؤشرات المحددة في خطة عام 2030.[353]

    حيث يوفر دمج وموائمة أهداف التنمية المستدامة في أطر التنمية الحالية للحكومات المحلية فرصة لمراجعة الخطط والاستراتيجيات الحالية، لدراسة كيفية تكييفها لتحقيق نتائج أكثر استدامة على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي والحكمي؛ وتعبئة الموارد المحلية وتجنيد التمويل وآليات الشراكة لتسريع نتائج التنمية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الرصد والتقييم

- الخطوة السابعة: التأكد من أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يزال على المسار الصحيح عبر:

[353] يوفر التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية فرصة جيدة لربط الأولويات والأهداف والبرامج المحلية بخطط التنمية المستداممة وأهدافها.

- تطوير أنظمة ومؤشرات الرصد والتقييم: أي وضع مجموعة من المؤشرات المحلية، وبيانات مصنفة عالية الجودة، يمكن الوصول إليها بسهولة، على أن تكون موثوقة وشاملة وفعالة في تحقيق التقدم في الأهداف والغايات المحلية، حيث يمكن الاستفادة من المعلومات التي يتم الحصول عليها من عملية تحليل بيانات الرصد والتقييم في عمليات صنع القرار المحلي وفي توليد استراتيجيات التنمية المستدامة المستقبلية، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية وزيادة الثقة بين المواطن المحلي والحكومات المحلية.

- المتابعة والإبلاغ على الصعيدين الوطني والعالمي، وتقييم الخبرات والاستفادة منها: ينبغي للحكومات المحلية أن تساهم في عملية الإبلاغ والمتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي، لذلك من الضروري أن تصمم بيانات ومؤشرات وأنظمة الرصد والتقييم المحلية على تدفق المعلومات مع المستويات الحكومية العليا المسؤولة عن تجميع نتائج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ومقارنة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين مختلف الحكومات المحلية، وتوفير فرص للتعلم بين الحكومات المحلية ونشر الممارسات الجيدة. كما وينبغي على الحكومات المحلية أن تحظى باهتمام أكبر في الآلية الوطنية للاستعراض وتقديم التقارير.

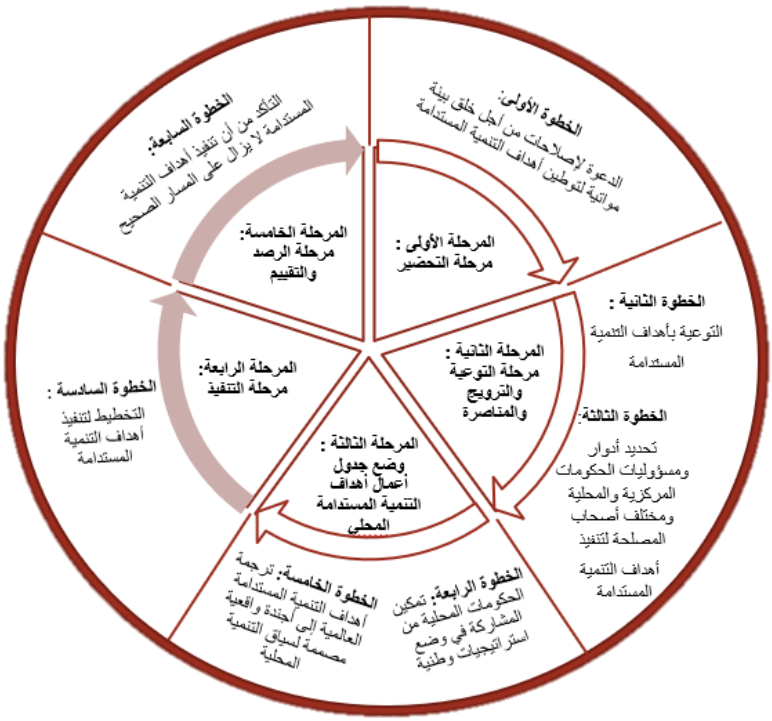

شكل رقم 2: أداة التوطين في سياق الصراع[354]

[354] المصدر: الباحثة.

5.11 تحليل البيانات: محاور الاستبانة

أظهرت نتائج البحث أن أفراد العينة هم أعضاء ورؤساء ومدراء البلديات الفلسطينية حيث تساوت نسبتهم فبلغت 33.3% من أفراد العينة على التوالي ويرجع ذلك إلى استهداف الاستبانة لكل من أعضاء ورؤساء ومدراء البلديات الفلسطينية، وأن أغلبية هذه البلديات تتواجد في محافظة الخليل بواقع ما نسبته 31.4%، وأنّ الغالبية العظمى للبلديات الفلسطينية مصنفة (ب) حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي بواقع ما نسبته 71.4%. ومصنفة ب +B حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بواقع ما نسبته 29.5%. (ملحق رقم 13) كما وأظهرت النتائج بأن الغالبية العظمى للبلديات تعاني من عجز في مبدأ التوازن في الميزانية لعام 2019 حيث بلغ الوسط الحسابي للإيرادات مقابل النفقات -6,779,698 مليون شيقل، وبأن موازنات الغالبية العظمى للبلديات لسنة 2019 هي موازنات تشغيلية[355]. (ملحق رقم 14).

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لاستخراج النتائج التي جمعت بواسطة إحدى أدوات البحث (الاستبانة) وتحليلها وتفسيرها لإيجاد الإجابة عن أسئلة البحث الإحصائية وفحص الفرضيات الإحصائية.

السؤال الأول: ما مدى وعي أعضاء وموظفي البلديات الفلسطينية المستهدفة بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها؟

وللإجابة عن السؤال الأول اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضية الأولى: يوجد لدى البلديات الفلسطينية المستهدفة درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

أداة البحث: تحليل الاستبانة

اختبار الفرضيات: لقد تمت الإجابة على فرضيات البحث المتعلقة بالوعي بأهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل إجابات فقرات المحور الخاص بالوعي بأهداف التنمية المستدامة في الإستبيان، باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور، فيشير الجدول رقم (52) إلى أن 80% من البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي قد سبق وسمعت عن أجندة التنمية المستدامة 2030 وعن أهدافها، وبأن 65.7% من البلديات الفلسطينية المستهدفة تلقت برامج توعوية وتدريبية حول التنمية المستدامة، وبأن أغلبية هذه البلديات قد تلقت أكثر من دورة بواقع ما نسبته 62.9%، وبأن 58.1% من البلديات المستهدفة قد شاركت بمؤتمرات محلية أو إقليمية أو دولية في مجال التنمية المستدامة، وبأن 42.9% من البلديات قد نظمت أنشطة لتسهيل تبادل الخبرات والتعلم بما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يشير الجدول رقم (53) بأن البلديات الفلسطينية حصلت على معرفتها بأجندة وأهداف التنمية المستدامة من وزارة الحكم المحلي، فالبرامج التدريبية، فالمواقع الإلكترونية، فالدول

[355] تقدير وتنبؤ إيرادات ونفقات أقسام ودوائر البلديات الفلسطينية الناتجة عن الأعمال الرئيسية للبلديات خلال سنة.

المانحة. وبأن 83.8% من الخطط التنموية الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية اشتملت على أهداف التنمية المستدامة؛ بحيث أحتل الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه، والهدف الرابع: التعليم الجيد، على أكثر الأهداف التي تضعها الهيئة المحلية ضمن أولوياتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية وذلك حسب جدول رقم (54)، بينما احتل الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة أكثر الأهداف أولوية على صعيد الهيئة المحلية حسب جدول رقم (55). كما ويشير الجدول رقم (56) إلى أنه **يوجد لدى البلديات الفلسطينية المستهدفة درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها**.

أعلى فقرتين: وقد جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص: **"التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كلها ضرورية للتنمية المستدامة"** بمتوسط حسابي 4.3714 ووزن نسبي 87.43 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على: **"التنمية المستدامة تلبي احتياجات الناس في المستقبل البعيد وليس فقط الحاضر القريب"** بمتوسط حسابي 4.3048 ووزن نسبي 86.10 وهي بدرجة مرتفعة. أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (17) والتي تنص على: **"التنمية المستدامة لا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية"** بمتوسط حسابي 2.8095 ووزن نسبي 56.19 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على: **"الحفاظ على البيئة ليس ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة"** بمتوسط حسابي 3.0857 ووزن نسبي 61.71 وهي بدرجة متوسطة.

وللإجابة عن السؤال الأول: فإنه يوجد لدى البلديات الفلسطينية المستهدفة درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها. ويدل ذلك على جهود كل من وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة والتي ساهمت بشكل ملموس خلال الأعوام القليلة الماضية في نشر الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وتدريب المستوى السياسي والإداري التنفيذي بأهداف التنمية المستدامة وتقاطعها مع أدوار ومسؤوليات الهيئات المحلية. حيث تقوم وزارة الحكم المحلي الفلسطينية برسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لمأسسة وتنفيذ التنمية المستدامة في قطاع الحكم المحلي، ويتضح ذلك في خلقها للنواة الأولى لمرحلة الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بمأسسة التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي في البلديات الفلسطينية، وذلك بمشاركة مجتمعية واسعة وتنظيمه وتوفير التمويل وقنوات التمويل اللازمة له من أجل تفعيل دور الهيئات المحلية التنموي في المشروع التنموي الوطني. أما صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية فيعمل كأداة تنفيذية وتمويلية لترجمة سياسات واستراتيجيات وزارة الحكم المحلي المنبثقة عن الحكومة الفلسطينية في الدفع نحو اللامركزية، ودعم البنى التحتية ودعم الاصلاح والتنمية والاستدامة، وتعزيز القدرة التمويلية والمالية للهيئات المحلية، وتطوير وإصلاح الهيئات المحلية، إلى برامج ومشاريع تعزز دور هيئات الحكم المحلي في الإستجابة لاحتياجات مواطنيها من خلال تقديم الخدمات بجودة وكفاءة وفعالية. أما الإتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية فيقوم بتعزيز وعي ومعرفة الهيئات المحلية ودعمها بكل الوسائل الممكنة للإلمام بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز دورها في تحقيق هذه الأهداف مع مراعاة تحقيق التكامل مع الجهود المبذولة على المستوى الوطني.

جدول (52): الأعداد والنسب المئوية للأسئلة النوعية المتعلقة بالوعي بأهداف التنمية المستدامة

السؤال الأول : هل سبق وأن سمعت عن أجندة التنمية المستدامة 2030 وعن أهدافها؟		
الفئة	**العدد**	**النسبة المئوية**
نعم	84	80.0
لا	21	20.0
السؤال الثاني: هل تلقت الهيئة المحلية أو أحد أعضائها أي نوع من أنواع برامج التوعية والتدريب حول التنمية المستدامة؟		
نعم	69	65.7
لا	36	34.3
السؤال الثالث: عدد الدورات التدريبية المتخصصة التي تمت المشاركة فيها في مجال التنمية المستدامة		
0 دورة	39	37.1
1-3 دورات	57	54.3
4 دورات فأكثر	9	8.6
السؤال الرابع: هل شاركت الهيئة المحلية بمؤتمرات محلية أو إقليمية أو دولية في مجال التنمية المستدامة؟		
نعم	61	58.1
لا	44	41.9
السؤال الخامس: هل نظمت الهيئة المحلية أي أنشطة (مثل: مؤتمرات أو دورات أو ندوات) لتسهيل تبادل الخبرات والتعلم بما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟		
نعم	45	42.9
لا	60	57.1
السؤال السادس: هل تضمنت الخطة التنموية الاستراتيجية للهيئة المحلية على أهداف التنمية المستدامة؟		
نعم	88	83.8
لا	17	16.2

جدول (53): الأعداد والنسب المئوية لقنوات الحصول على المعرفة

قنوات الحصول على المعرفة	**العدد**	**عدد البلديات**	**النسبة المئوية**
الدول المانحة	45	15	42.9
المواقع الإلكترونية	51	17	48.6
برامج تدريبية	57	19	54.3
المدرسة أو الجامعة	3	1	2.9
وزارة الحكم المحلي	60	20	57.1
الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى	15	5	14.3
الوسائط المكتوبة	15	5	14.3

جدول (54): الأعداد والنسب المئوية لأهداف التنمية المستدامة والتي تضعها الهيئة المحلية ضمن أولوياتها ورؤيتها الاستراتيجية

الرقم	**أهداف التنمية المستدامة**	**العدد**	**عدد البلديات**	**النسبة المئوية**
1	**الهدف الأول: القضاء على الفقر**	33	11	31.4

2	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	21	7	20.0
3	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	75	25	71.4
4	الهدف الرابع: التعليم الجيد	75	25	71.4
5	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	42	14	40.0
6	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	72	24	68.6
7	الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	57	19	54.3
8	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	48	16	45.7
9	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	30	10	28.6
10	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	39	13	37.1
11	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	78	26	74.3
12	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	0	0	0.0
13	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	21	7	20
14	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء	0	0	0.0
15	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	0	0	0.0
16	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	45	15	42.9
17	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	84	27	80.0

جدول (55): المتوسطات الحسابية لأولوية أهداف التنمية المستدامة

الرقم	أهداف التنمية المستدامة	الوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	الدرجة
1	الهدف الأول: القضاء على الفقر	2.9810	59.62	12	متوسطة
2	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.9905	59.81	11	متوسطة
3	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	3.9333	78.67	5	متوسطة
4	الهدف الرابع: التعليم الجيد	3.9905	79.81	3	متوسطة
5	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	3.2190	64.38	10	متوسطة
6	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	4.1429	82.86	1	مرتفعة
7	الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	3.5810	71.62	6	متوسطة
8	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	3.4667	69.33	7	متوسطة
9	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	2.9333	58.67	13	متوسطة
10	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	3.219	64.38	10	متوسطة
11	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	4.0762	81.52	2	مرتفعة
12	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	2.4952	49.9	15	منخفضة
13	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	2.6857	53.71	14	متوسطة
14	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء	1.4762	29.52	17	منخفضة
15	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	1.8000	36.00	16	منخفضة
16	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	3.2762	65.52	8	متوسطة
17	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	3.9524	79.05	4	متوسطة

جدول (56): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	التنمية الاقتصادية ضرورية للتنمية المستدامة.	3.9810	0.6352	79.62	11	مرتفعة
2	يساهم تحسين صحة الناس وفرصهم في حياة كريمة في تحقيق التنمية المستدامة.	4.0095	0.72716	80.19	9	مرتفعة
3	الحد من استهلاك المياه ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	3.9429	0.67694	78.86	13	مرتفعة
4	الحفاظ على البيئة ليس ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.	3.0857	1.18577	61.71	31*	متوسطة
5	حماية المناخ ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	3.4952	1.04811	69.90	25	متوسطة
6	تتطلب التنمية المستدامة أن نقوم نحن البشر بتقليل انتاجنا من النفايات أو معالجتها أو إعادة استخدامها.	3.5714	1.07289	71.43	24	متوسطة
7	ممارسة الديمقراطية من قبل المواطنين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة (التصويت في الانتخابات، المشاركة المجتمعية).	3.6667	0.98710	73.33	23	متوسطة
8	إن تعزيز حقوق الفتيات والنساء حول العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	3.9048	0.82653	78.10	16	مرتفعة
9	إن احترام حقوق الإنسان ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	4.0095	0.68634	80.19	9	مرتفعة
10	لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يحصل جميع الناس في العالم على تعليم جيد.	3.8476	0.86359	76.95	18	مرتفعة
11	يعد الحفاظ على الموارد الطبيعية أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.	3.9238	0.81683	78.48	15	مرتفعة
12	إن احترام الثقافات الأخرى والتنوع الثقافي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	3.3810	1.06862	67.62	27	متوسطة
13	تتطلب التنمية المستدامة التوزيع العادل للثروات والموارد.	3.9333	0.73729	78.67	14	مرتفعة
14	إن القضاء على الفقر في العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.	3.9619	0.83117	79.24	12	مرتفعة
15	التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كلها ضرورية للتنمية المستدامة.	4.3714	0.59254	87.43	1*	مرتفعة
16	تتطلب التنمية المستدامة التحول إلى الموارد المتجددة والخضراء (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية).	3.4000	1.08840	68.00	26	متوسطة
17	التنمية المستدامة لا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية.	2.8095	1.26411	56.19	32*	متوسطة

18	التنمية المستدامة تلبي احتياجات الناس في المستقبل البعيد وليس فقط الحاضر القريب.	4.3048	0.59037	86.10	2*	مرتفعة
19	الحاجة إلى قوانين وأنظمة أكثر صرامة لحماية البيئة ضرورية للتنمية المستدامة.	3.8190	0.84103	76.38	20	مرتفعة
20	إن استخدام موارد الطبيعة أكثر مما نحتاج إليه لا يهدد صحة الناس ولا فرصهم في الرفاهية في المستقبل.	3.7143	0.73005	74.29	22	مرتفعة
21	يجب منح النساء والرجال في جميع أنحاء العالم نفس الفرص في التعليم والعمل.	3.8762	0.74285	77.52	17	مرتفعة
22	يتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي.	3.3238	1.18885	66.48	29	متوسطة
23	يتم اشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	3.3333	1.01590	66.67	28	متوسطة
24	تعد المؤسسات الأكاديمية أحد أصحاب المصلحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	3.7190	0.79398	76.38	20	مرتفعة
25	يعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	4.0952	0.75350	81.90	4	مرتفعة
26	تؤكد أهداف التنمية المستدامة على المساواة والعدالة.	4.0571	0.58554	81.14	8	مرتفعة
27	تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والرفاه الاقتصادي واحترام الموارد الطبيعية والبيئة وحماية المناخ.	4.1238	0.53160	82.48	3	مرتفعة
28	التخفيف من حدة الفقر ضروري من أجل التنمية المستدامة.	4.0667	0.57624	81.33	7	مرتفعة
29	لن تكون التنمية المستدامة ممكنة حتى تتوقف الدول الغنية من استغلال العمالة والموارد الطبيعية في البلدان الفقيرة.	3.2190	1.04680	64.38	30	متوسطة
30	أهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية شمولية وعادلة يجب أن يتم تحقيقها بحلول عام 2030.	3.7095	0.73505	76.19	21	مرتفعة
31	إنشاء مؤسسات قوية تطبق معايير الحوكمة، خاصةً المشاركة المجتمعية والمساءلة والشفافية ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	4.0857	0.70866	81.71	6	مرتفعة
32	اللامركزية في إدارة المؤسسات ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	4.0952	0.83808	81.90	4	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.6556**	**0.53704**	**75.11**		**متوسطة**

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟

وللإجابة عن السؤال الثاني اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

أداة البحث: تحليل الاستبانة

اختبار الفرضيات: ويمكن ترجمة الفرضية الثانية إحصائياً كما يلي:

<u>الفرضية الفرعية الأولى:</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها تعزى لمتغير المحافظة.

جدول (57): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها بحسب متغير المحافظة

المحافظة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محافظة أريحا والأغوار	3	4.3000	0.00000
محافظة جنين	15	3.8000	0.25400
محافظة الخليل	33	3.6560	0.50400
محافظة سلفيت	3	3.8000	0.00000
محافظة القدس	6	3.4000	0.05070
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.7000	0.15442
محافظة بيت لحم	9	4.1070	0.22562
محافظة طولكرم	6	3.3000	0.10824
محافظة رام الله والبيرة	18	4.1030	0.52490
محافظة قلقيلية	3	3.2000	0.00000
محافظة نابلس	3	3.3060	0.70730
الدرجة الكلية	**105**	**3.7400**	**0.48400**

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير المحافظة، كما في الجدول رقم (58)، حيث تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها تعزى لمتغير المحافظة **(رفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد اتجاهات تلك فروق نستخدم اختبار LSD_، كما في الجدول رقم (59) والذي يبين الفروق بين بلديات المحافظات من حيث الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها؛ حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات؛ فقد كانت أعلى من بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.54 وبدلالة معنوية 0.035، وأعلى من بلديات محافظة القدس بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.005، وأعلى من بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 0.60 وبدلالة معنوية 0.047، وأعلى من بلديات محافظة

طولكرم بمقدار 0.95 وبدلالة معنوية 0.002، وأعلى من بلديات محافظة قلقيلية بمقدار 1.05 وبدلالة معنوية 0.003، وأعلى من بلديات محافظة نابلس بمقدار 0.98 وبدلالة معنوية 0.005. أما أقلها فكانت بلديات محافظة قلقيلية؛ حيث كانت أقل من بلديات محافظة أريحا والأغوار بمقدار 1.05 وبدلالة معنوية 0.003، وأقل من بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.049، وأقل من بلديات محافظة بيت لحم بمقدار 0.92 وبدلالة معنوية 0.001، وأقل من بلديات محافظة رام الله والبيرة بمقدار 0.93 وبدلالة معنوية 0.001.

جدول (58) نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية
مستوى الوعي	بين المجموعات	08.050	10	1.150	8.240	0.000	دالة
	داخل المجموعات	46.720	94	0.140			
	المجموع	54.770	104				

جدول (59): نتائج اختبار_أل أس دي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات بحسب متغير المحافظة

(I)المحافظة	(J)المحافظة	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة المعنوية
محافظة أريحا والأغوار	محافظة الخليل	0.54394*	0.035
	محافظة القدس	0.85000*	0.005
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.60000*	0.047
	محافظة طولكرم	0.95000*	0.002
	محافظة قلقيلية	1.05000*	0.003
	محافظة نابلس	0.98333*	0.005
محافظة جنين	محافظة بيت لحم	-0.36778*	0.041
	محافظة طولكرم	0.46000*	0.026
	محافظة رام الله والبيرة	-0.37333*	0.013
	محافظة قلقيلية	0.56000*	0.038
محافظة الخليل	محافظة بيت لحم	-0.42172*	0.009
	محافظة طولكرم	0.40606*	0.032
	محافظة رام الله والبيرة	-0.42727*	0.001
	محافظة قلقيلية	0.50606*	0.049
محافظة القدس	محافظة بيت بيت لحم	-0.72778*	0.001
	محافظة رام الله والبيرة	-0.73333*	0.000
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة بيت بيت لحم	-0.47778*	0.034
	محافظة رام الله والبيرة	-0.48333*	0.017
محافظة بيت لحم	محافظة جنين	0.36778*	0.041
	محافظة طولكرم	0.82778*	0.000
	محافظة قلقيلية	0.92778*	0.001
	محافظة نابلس	0.86111*	0.003
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.83333*	0.000
محافظة قلقيلية	محافظة رام الله والبيرة	-0.93333*	0.001

محافظة نابلس	محافظة رام الله والبيرة	-0.86667*	0.001

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

جدول رقم (60): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها حسب متغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

تصنيف البلدية	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A	3	3.8000	0.00000
A+	18	4.0900	0.40880
A++	6	4.4000	0.60040
B	23	3.5888	0.42700
B+	31	3.6664	0.44444
B++	15	3.9800	0.33554
C++	9	3.7778	0.55288
الدرجة الكلية	**105**	**3.8005**	**0.48018**

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، كما في الجدول رقم (61)؛ حيث تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية **(رفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد اتجاهات تلك فروق نستخدم اختبار LSD_ كما في الجدول رقم (62)؛ حيث يبين الجدول أن البلديات المصنفة A++ كانت أعلى من باقي التصنيفات، حيث كانت أعلى من البلديات المصنفة B بمقدار 0.87 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.77 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B++ بمقدار 0.47 وبدلالة معنوية 0.029، وأعلى من البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.77 وبدلالة معنوية 0.001. وجاءت البلديات التي تصنيفها A+ ثانياً، حيث كانت أعلى من البلديات التي تصنيفها B بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.41 وبدلالة معنوية 0.002، وأعلى من البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.41 وبدلالة معنوية 0.023. وكانت البلديات المصنفة B++ أعلى من البلديات المصنفة B+ بمقدار 0.30 وبدلالة معنوية 0.030، وأعلى من البلديات المصنفة B بمقدار 0.40 وبدلالة معنوية 0.008. وفيما يلي الترتيب التنازلي للبلديات بحسب التصنيف بدون أخذ الفروق المعنوية بعين الاعتبار: A++ , A+, B++, A, C++, B+, B

جدول (61): نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية
مستوى الوعي	بين المجموعات	07.326	10	1.053	6.997	0.000	دالة
	داخل المجموعات	50.140	94	0.150			
	المجموع	57.466	104				

جدول (62): نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

(I) التصنيف	(J) التصنيف	Mean Difference (I-J)	Sig.
B	A+	-0.50688*	0.000
	A++	-0.86522*	0.000
B+	A+	-0.41425*	0.002
	A++	-0.77258*	0.000
	B++	-0.30258*	0.030
B++	A++	-0.47000*	0.029
	B	0.39522*	0.008
	B+	0.30258*	0.030
C++	A+	-0.41389*	0.023
	A++	-0.77222*	0.001

<u>الفرضية الفرعية الثالثة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مستوى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم independent sample t_test (اختبار تي للعينات المستقلة أو غير المرتبطة) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لمتغير الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها كما في الجدول رقم (63):

جدول (63): نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في متوسطات الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي

المحور	تصنيف البلديات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحتمالية
مستوى الوعي	أ	30	3.9217	0.53927	1.343	103	0.182	غير دال
	ب	75	3.7800	0.46680				

حيث تشير نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (63) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ في مدى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي **(نقبل الفرضية الصفرية).** حيث كان متوسط (الوعي) للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (أ) هو 3.9217، بينما كان متوسط (الوعي) للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب) هو 3.78، وكان مقدار اختبار_تي هو 1.343، والقيمة الاحتمالية 0.182، ولأن هذه القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة 0.05 فإن الفرق بين متوسط الإشراك لكلا التصنيفين هو فرق ظاهري فقط.

<u>الفرضية الفرعية الرابعة:</u> لا يوجد علاقة ارتباطية بين متغير الوضع المالي للبلديات ومتغير الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (64): قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها

معادلة الوضع المالي	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة	قوة العلاقة
الإيرادات – النفقات	-0.106	0.283	غير دالة	عكسية	ضعيفة
الانمائية/التشغيلية	-0.242	0.313	غير دالة	عكسية	ضعيفة
الانمائية/الربحية	-0.105	0.343	غير دالة	عكسية	ضعيفة

حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (64) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الوضع المالي والوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها بحسب العلاقة الأولى (الإيرادات – النفقات) حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة بمعامل ارتباط 0.106-، وليست ذات دلالة معنوية، لم يكن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين متغير الوضع المالي والوعي التنمية المستدامة وأهدافها بحسب العلاقة الثانية (الموازنة الانمائية/الموازنة التشغيلية) حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة، بحيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.242- وبدلالة معنوية 0.313، ولم يكن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الوضع المالي والوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها بحسب العلاقة الثالثة (الموازنة الانمائية/الموازنة الربحية)، حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة بناءً على معامل الارتباط (0.105-) ولم تكن ذات دلالة معنوية حيث كانت القيمة الاحتمالية 0.343. **(نقبل الفرضية الصفرية)**

<u>الفرضية الفرعية الخامسة:</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها تعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

جدول (65): المتوسطات الحسابية حول الوعي بالتنمية المستدامة وأهدفها حسب متغير الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	الوسط الحسابي
رئيس	35	3.8000
عضو	35	3.8000
مدير إداري	35	3.8000
الدرجة الكلية	**105**	**3.8000**

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير الموقع الوظيفي، كما في الجدول رقم (66)؛ حيث تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها تعزى لمتغير الموقع الوظيفي **(نرفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد اتجاهات تلك فروق نستخدم اختبار _LSD كما في الجدول رقم (67)؛ حيث يبين الجدول أن مستوى الوعي عند المدراء الإداريين كانت أعلى من باقي المواقع الوظيفية. وفيما يلي الترتيب التنازلي لمستوى الوعي بحسب الموقع الوظيفي بدون أخذ الفروق المعنوية بعين الاعتبار: المدير الإداري، الرئيس، العضو.

جدول (66): نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً الموقع الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية
مستوى الوعي	بين المجموعات	01.731	10	0.866	3.455	0.000	دالة
	داخل المجموعات	50.606	94	0.251			
	المجموع	52.337	104				

جدول (67): نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي

(I) التصنيف	(J) التصنيف	Mean Difference (I-J)	Sig.
مدير إداري	رئيس	-0.47000*	0.000
	عضو	-0.30258*	0.000
رئيس	عضو	-0.41425*	0.002
	مدير إداري	-0.77258*	0.000
عضو	مدير إداري	-0.50688*	0.029
	رئيس	-0.39522*	0.008

وللإجابة عن السؤال الثاني: فأنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها تعزى لمتغير:

- **المحافظة؛** حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات وآخرها البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة قلقيلية. ويرجع ذلك إلى اختيار وزارة الحكم المحلي بلدية أريحا من أصل ثلاث بلديات في الضفة الغربية وقطاع عزة (بلدية نابلس وبلدية خانيونس) كبلديات تجريبية لفحص مدى توطين أهداف التنمية المستدامة فيها وخاصةً جزيئية موائمة الأهداف التنموية الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية والأجندات العالمية كاتفاقية باريس للمناخ واتفاقية سنداي للحد من الكوارث واتفاقية اديس أبابا للتمويل والخطة الحضرية الجديدة.

- **تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية**، وينسجم ذلك مع توجه صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إلى تصـــنيف البلديات وفق معيار **الأداء**، والذي يقاس بناءً على عدد من المؤشرات وعددها 21 مؤشر، وعلى مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) وذلك حسب إستجابة البلديات للسياسات العامة لقطاع الحكم المحلي وتشمل على الإدارة المالية، التشغيل والصيانة، المساءلة المجتمعية، المشاركة المجتمعية والإستجابة للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يتعلق بتطوير القطاع.
- **الموقع الوظيفي**؛ وفيما يلي الترتيب التنازلي لمستوى الوعي بحسب الموقع الوظيفي بدون أخذ الفروق المعنوية بعين الاعتبار: المدير الإداري، الرئيس، العضو. وهذا ينسجم مع واقع ديناميكية تغير المجالس البلدية المنتخبة في كل عملية ديمقراطية بينما بطء معدل الدوران الوظيفي للجهاز التنفيذي في المجالس البلدية، كما وينسجم مع مساعي الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية إلى إنشاء شـــبكة مدراء المدن[356] في فلســـطين لتعزيز عمليات التطوير والإصـــلاح في الجوانب الإدارية والمالية والمساءلة للهيئات المحلية، ولتوفير آلية لتسهيل التبادل والتواصل من أجل التنمية المحلية في فلسطين، و تمكين الهيئات المحلية من المشاركة في بناء القدرات وتبادل الخبرات.

بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ **في مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها** تعزى لمتغير:

- **تصـــنيف البلديات حســـب وزارة الحكم المحلي**، ويرجع ذلك إلى اســـتهداف البحث للبلديات الفلســطينية الكبرى المصــنفة (أ) و(ب) وهذه البلديات تشــمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية والبلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة وذلك حســـب وزارة الحكم المحلي والتي أخذت بعين الاعتبار معايير قدم البلديات، الخبرة، تطبيق القوانين والأنظمة، الإمكانيات المادية والبشـــرية، ومســـتوى الخدمات المقدمة كماً ونوعاً، بحيث يظهر هنالك تماثل وتجانس في الواقع الذي تعيشه هذه البلديات الفلسطينية، وقد يكون هناك بعض التفاوت في هذا التجانس لكن الواقع الكلي والعام هو واقع واحد لا يختلف.
- **الوضـــع المالي**، وينســـجم ذلك مع نتائج الإســـتبانة والتي أظهرت بأن الغالبية العظمى للبلديات تعاني من عجز في مبدأ التوازن في الميزانية لعام 2019 حيث بلغ الوســـط الحســـابي للإيرادات مقابل النفقات -6,779,698 مليون شـــيقل، وبأن موازنات الغالبية العظمى للبلديات لســـنة 2019 هي موازنات تشغيلية.

[356] يعتبر مدراء المدن أحد أهم العناصـــر في الهيئات المحلية، كونهم يعملون من رأس الهرم التنفيذي في الهيئات المحلية، وهم مســـؤولون عن تنفيذ الخطط والسـياسـات والقرارات التي تتخذ من قبل المجلس البلدي، إضـافة إلى كونهم يشـكلون حلقة الوصـل بين موظفي ومجالس الهيئات المحلية.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضايا التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن السؤال الثالث اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية) في معالجة قضايا التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

أداة البحث: تحليل الاستبانة

لقد تمت الإجابة على فرضيات البحث المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة من خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي **لمحور إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية) لمعالجة قضايا التنمية المستدامة** كما في الجدول رقم (68)، حيث جاء محور إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية) لمعالجة قضايا التنمية المستدامة بمتوسط حسابي 3.8822 ووزن نسبي 77.74 وهو بدرجة مرتفعة.

وقد تم الحصول على محور إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية) لمعالجة قضايا التنمية المستدامة عن طريق تحليل الأسئلة التالية من القسم الثالث للإستبيان:

- الحكم الحضري: السؤال 35،27،8،7،6،5،4،3
- التنمية الاقتصادية: السؤال 15،5
- حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية: السؤال 19،12
- الثقافة والإدماج الاجتماعي: السؤال 26،20،19،18،17،15،7

أعلى فقرتين: وقد جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص: **"تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في صياغة رسالتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية"** بمتوسط حسابي 4.5238 ووزن نسبي 90.48 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: **"يتم اشراك المرأة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية"** بمتوسط حسابي 4.4190 ووزن نسبي 88.38 وهي بدرجة مرتفعة. أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على: **"تزود الهيئة المحلية المواطنين و\أو مؤسسات المجتمع المدني بأشتال لزراعة الأشجار المثمرة والحرجية"** بمتوسط حسابي 3.2857 ووزن نسبي 65.71

وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على: **"تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية و\ أو مديريات الصحة لنشر التوعية حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية"** بمتوسط حسابي 3.3238 ووزن نسبي 66.48 وهي بدرجة متوسطة. ويدل ذلك على إهتمام الهيئات المحلية بمشاركة جميع المواطنين المحليين في التنمية وضمان التنوع والديمقراطية والمساواة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهذا ما تم تأسيسه في عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي للهيئات المحلية.

جدول (68): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في صياغة رسالتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية.	4.5238	0.53879	90.48	*1	مرتفعة
2	يتم اشراك المرأة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.4190	0.55089	88.38	2*	مرتفعة
3	يتم اشراك فئة الشباب في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.400	0.52988	88.00	3	مرتفعة
4	يتم اشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.2095	0.51320	84.19	6	مرتفعة
5	تقوم الهيئة المحلية بعقد لقاءات دورية مع المواطنين لاشراكهم في عملية صنع القرار المحلي.	3.7333	1.07656	74.67	13	مرتفعة
6	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في اعداد الموازنة السنوية.	3.4190	1.18306	68.38	15	متوسطة
7	تسعى الهيئة المحلية إلى التعاون والمشاركة وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية مع القطاع الخاص.	3.7810	0.86581	75.62	12	مرتفعة
8	تطلع الهيئة المحلية المجتمع المحلي على مدى تحقيق الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية وذلك عن طريق لقاء مجتمعي مفتوح سنوياً.	3.8571	0.91387	77.14	10	مرتفعة
9	يتم اشراك القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية المحلية.	3.7333	0.84656	74.67	13	مرتفعة
10	تتركز مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الشراكة مع القطاع الخاص.	3.5143	0.89994	70.29	14	متوسطة
11	تزود الهيئة المحلية المواطنين و\أو مؤسسات المجتمع المدني بأشتال لزراعة الأشجار المثمرة والحرجية.	3.2857	1.10692	65.71	18*	متوسطة

12	تدعم الهيئة المحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، نهجاً متكاملاً لسياسات النقل بحيث تكون فعالة وميسورة التكلفة، وصديقة للبيئة ومستدامة وخضراء، وخاصةً التي تتميز بكفاءة استهلاك الطاقة والوقود	3.3905	1.11368	67.81	16	متوسطة
13	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية و\ أو مديريات الصحة لنشر التوعية حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية	3.3238	1.18885	66.48	17*	متوسطة
14	تعزز وتتعاون الهيئة المحلية مع كل من الجهاز الشرطي وخدمة الإطفاء والإسعاف.	4.3714	0.59254	87.43	4	مرتفعة
15	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني إلى الترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة.	3.9048	0.82653	78.1	8	مرتفعة
16	تشرك الهيئة المحلية مؤسسات المجتمع المدني في إعداد خططها الإستراتيجية خاصة في محور التنمية الاجتماعية.	4.3048	0.59037	86.1	5	مرتفعة
17	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية في برامج حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين.	3.8190	0.84103	76.38	11	مرتفعة
18	تسعى الهيئة المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني إلى تمكين المرأة والشباب إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.	3.9810	0.63520	79.62	7	مرتفعة
19	تولي الهيئة المحلية اهتماماً كافياً لاحتياجات جميع فئات السكان، وخاصة أولئك الذين يتم تقييد حركتهم بسبب الإعاقة أو العمر أو الفقر أو أي عامل آخر.	3.8762	0.74285	77.52	9	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.8822**	**0.81877**	**77.74**		**مرتفعة**

اختبار الفرضيات: ويمكن ترجمة الفرضية الثالثة إحصائياً كما يلي:

<u>الفرضـية الفرعية الأولى:</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير المحافظة.

جدول رقم (69): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة بحسب متغير المحافظة

المحافظة	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محافظة أريحا والأغوار	3	4.3000	0.00000
محافظة جنين	15	3.8100	0.25439
محافظة الخليل	33	3.7561	0.50401
محافظة سلفيت	3	3.8500	0.00000

محافظة القدس	6	3.4500	0.05477
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.7000	0.16432
محافظة بيت لحم	9	4.1778	0.24763
محافظة طولكرم	6	3.3500	0.10954
محافظة رام الله والبيرة	18	4.1833	0.57497
محافظة قلقيلية	3	3.2500	0.00000
محافظة نابلس	3	3.3167	0.80829
الدرجة الكلية	**105**	**3.8205**	**0.49018**

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير المحافظة، كما في الجدول رقم (70)، حيث تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير المحافظة **(نرفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد اتجاهات تلك فروق نستخدم اختبار _LSD، كما في الجدول رقم (71) والذي يبين الفروق بين بلديات المحافظات من حيث إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة؛ حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات؛ فقد كانت أعلى من بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.54 وبدلالة معنوية 0.035، وأعلى من بلديات محافظة القدس بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.005، وأعلى من بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 0.60 وبدلالة معنوية 0.047، وأعلى من بلديات محافظة طولكرم بمقدار 0.95 وبدلالة معنوية 0.002، وأعلى من بلديات محافظة قلقيلية بمقدار 1.05 وبدلالة معنوية 0.003، وأعلى من بلديات محافظة نابلس بمقدار 0.98 وبدلالة معنوية 0.005. أما أقلها فكانت بلديات محافظة قلقيلية؛ حيث كانت أقل من بلديات محافظة أريحا والأغوار بمقدار 1.05 وبدلالة معنوية 0.003، وأقل من بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.049، وأقل من بلديات محافظة بيت لحم بمقدار 0.92 وبدلالة معنوية 0.001، وأقل من بلديات محافظة رام الله والبيرة بمقدار 0.93 وبدلالة معنوية 0.001، بالإضافة لفروق أخرى بين بقية المحافظات من حيث إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة.

جدول (70) نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة

المحور	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**معدل المربعات**	**ف**	**القيمة الاحتمالية**	**الدلالة المعنوية**
مستوى الإشراك	**بين المجموعات**	08.326	10	0.833	4.697	0.000	دالة
	داخل المجموعات	16.662	94	0.177			
	المجموع	24.988	104				

جدول (71): نتائج اختبار_أل أس دي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات بحسب متغير المحافظة

(I)المحافظة	(J)المحافظة	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة المعنوية
محافظة أريحا والأغوار	محافظة الخليل	0.54394*	0.035
	محافظة القدس	0.85000*	0.005
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.60000*	0.047
	محافظة طولكرم	0.95000*	0.002
	محافظة قلقيلية	1.05000*	0.003
	محافظة نابلس	0.98333*	0.005
محافظة جنين	محافظة بيت لحم	-0.36778*	0.041
	محافظة طولكرم	0.46000*	0.026
	محافظة رام الله والبيرة	-0.37333*	0.013
	محافظة قلقيلية	0.56000*	0.038
محافظة الخليل	محافظة بيت لحم	-0.42172*	0.009
	محافظة طولكرم	0.40606*	0.032
	محافظة رام الله والبيرة	-0.42727*	0.001
	محافظة قلقيلية	0.50606*	0.049
محافظة القدس	محافظة بيت بيت لحم	-0.72778*	0.001
	محافظة رام الله والبيرة	-0.73333*	0.000
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة بيت لحم	-0.47778*	0.034
	محافظة رام الله والبيرة	-0.48333*	0.017
محافظة بيت لحم	محافظة جنين	0.36778*	0.041
	محافظة طولكرم	0.82778*	0.000
	محافظة قلقيلية	0.92778*	0.001
	محافظة نابلس	0.86111*	0.003
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.83333*	0.000
محافظة قلقيلية	محافظة رام الله والبيرة	-0.93333*	0.001
محافظة نابلس	محافظة رام الله والبيرة	-0.86667*	0.001

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

جدول (72): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إشراك جميع أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة حسب متغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

تصنيف البلدية	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A	3	3.8500	0.00000
A+	18	4.0917	0.40882
A++	6	4.4500	0.60249
B	23	3.5848	0.42705

B+	31	3.6774	0.44344
B++	15	3.9800	0.33954
C++	9	3.6778	0.57288
الدرجة الكلية	**105**	**3.8205**	**0.49018**

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، كما في الجدول رقم (73)؛ حيث تشير البيانات إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية **(نرفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد اتجاهات تلك فروق نستخدم اختبار _LSD كما في الجدول رقم (74)؛ حيث يبين الجدول أن البلديات المصنفة A++ كانت أعلى من باقي التصنيفات، حيث كانت أعلى من البلديات المصنفة B بمقدار 0.87 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.77 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B++ بمقدار 0.47 وبدلالة معنوية 0.029، وأعلى من البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.77 وبدلالة معنوية 0.001. وجاءت البلديات التي تصنيفها A+ ثانياً، حيث كانت أعلى من البلديات التي تصنيفها B بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.000، وأعلى من البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.41 وبدلالة معنوية 0.002،وأعلى من البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.41 وبدلالة معنوية 0.023. وكانت البلديات المصنفة B++ أعلى من البلديات المصنفة B+ بمقدار 0.30 وبدلالة معنوية 0.030، وأعلى من البلديات المصنفة B بمقدار 0.40 وبدلالة معنوية 0.008، ولم يكن هناك أي فروق أخرى ذات دلالة معنوية. وفيما يلي الترتيب التنازلي للبلديات بحسب التصنيف بدون أخذ الفروق المعنوية بعين الاعتبار: A++ , A+, B++, A, C++, B+, B

جدول (73): نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية
مستوى الإشراك	بين المجموعات	8.326	10	0.833	4.697	0.000	دالة
	داخل المجموعات	16.662	94	0.177			
	المجموع	24.988	104				

جدول (74): نتائج اختبار_LSD للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للبلديات تبعاً لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

(I) التصنيف	(J) التصنيف	Mean Difference (I-J)	Sig.
	A+	-0.50688*	0.000
B	A++	-0.86522*	0.000
B+	A+	-0.41425*	0.002
	A++	-0.77258*	0.000
	B++	-0.30258*	0.030
B++	A++	-0.47000*	0.029
	B	0.39522*	0.008
	B+	0.30258*	0.030
C++	A+	-0.41389*	0.023
	A++	-0.77222*	0.001

الفرضـية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشـراك البلديات لأصـحاب المصـلحة المحليين لمعالجة قضـايا التنمية المسـتدامة تعزى لمتغير تصـنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم independent sample t_test (اختبار تي للعينات المستقلة أو غير المرتبطة) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لمتغير إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة كما في الجدول رقم (75):

جدول (75): نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في متوسـطات متغير إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي

المحور	تصنيف البلديات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحتمالية
مستوى الإشراك	أ	30	3.9217	0.53927	1.343	103	0.182	غير دال
	ب	75	3.7800	0.46680				

حيث تشير نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (75) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي **(نقبل الفرضية الصفرية)**. حيث كان متوسط (الإشراك) للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (أ) هو 3.92، بينما كان متوسط (الإشراك) للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب) هو 3.78، وكان مقدار اختبار_تي هو 1.343، والقيمة الاحتمالية 0.182، ولأن هذه القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة 0.05 فإن الفرق بين متوسط الإشراك لكلا التصنيفين هو فرق ظاهري فقط.

<u>الفرضية الفرعية الرابعة:</u> لا يوجد علاقة ارتباطية بين متغير الوضع المالي للبلديات ومتغير مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (76): قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة

معادلة الوضع المالي	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة	قوة العلاقة
الإيرادات – النفقات	-0.106	0.283	غير دالة	عكسية	ضعيفة
الانمائية/التشغيلية	-0.242*	0.013	دالة	عكسية	ضعيفة
الانمائية/الربحية	-0.105	0.343	غير دالة	عكسية	ضعيفة

حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (76) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الوضع المالي ومستوى الإشراك بحسب العلاقة الأولى (الإيرادات – النفقات) حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة بمعامل ارتباط 0.106-، وليست ذات دلالة معنوية، ولكن كان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين متغير الوضع المالي ومتغير مستوى الإشراك بين بحسب العلاقة الثانية (الموازنة الانمائية/الموازنة التشغيلية) حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة، بحيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.242- وبدلالة معنوية 0.013، ولم يكن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الوضع المالي ومتغير الإشراك بحسب العلاقة الثالثة (الموازنة الانمائية/الموازنة الربحية)، حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة بناءً على معامل الارتباط (0.105-) ولم تكن ذات دلالة معنوية حيث كانت القيمة الاحتمالية 0.343 **(نقبل الفرضية الصفرية)**.

وللإجابة عن السؤال الثالث فإن البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية تقوم بإشراك أصحاب المصلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية) لمعالجة قضايا التنمية المستدامة وذلك بمستوى مرتفع. ويدل ذلك على إهتمام الهيئات المحلية بمشاركة جميع المواطنين المحليين في صناعة القرار المحلي وفي التنمية وضمان التنوع والديمقراطية والمساواة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وهذا ما تم تأسيسه في عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي للهيئات المحلية القائمة على ثقافة المشاركة المجتمعية من قبل المواطن المحلي، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأواسط الأكاديمية، قطاع الحكم المحلي، حول أولويات واستراتيجيات وبرامج ومشاريع الهيئات المحلية على مدى فترة معينة. كما وينسجم ذلك مع النتائج التي أظهرها تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي والتي أشارت بأن حوالي 82.9% من الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021، قد تمت في ظل ثقافة تشاركية واسعة وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات البحثية، والأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد.

بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير:

- **المحافظة؛** حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات وآخرها البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة قلقيلية. ويرجع ذلك إلى اختيار وزارة الحكم المحلي بلدية أريحا من أصل ثلاث بلديات في الضفة الغربية وقطاع عزة (بلدية نابلس وبلدية خانيونس) كبلديات تجريبية لفحص مدى توطين أهداف التنمية المستدامة فيها وخاصةً جزيئية موائمة الأهداف التنموية الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية والأجندات العالمية كاتفاقية باريس للمناخ واتفاقية سنداي للحد من الكوارث واتفاقية اديس أبابا للتمويل والخطة الحضرية الجديدة.
- **تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية،** وينسجم ذلك مع توجه صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إلى تصنيف البلديات وفق معيار**الأداء،** والذي يقاس بناءً على عدد من المؤشرات وعددها 21 مؤشر، وعلى مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) وذلك حسب إستجابة البلديات للسياسات العامة لقطاع الحكم المحلي وتشمل على الإدارة المالية، التشغيل والصيانة، المساءلة المجتمعية، المشاركة المجتمعية والإستجابة للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يتعلق بتطوير القطاع.

بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة تعزى لمتغير :

- **تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي،** ويرجع ذلك إلى استهداف البحث للبلديات الفلسطينية الكبرى المصنفة (أ) و(ب) وهذه البلديات تشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية والبلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة وذلك حسب وزارة الحكم المحلي والتي أخذت بعين الاعتبار معايير قدم البلديات، الخبرة، تطبيق القوانين والأنظمة، الإمكانيات المادية والبشرية، ومستوى الخدمات المقدمة كماً ونوعاً، بحيث يظهر هنالك تماثل وتجانس في الواقع الذي تعيشه هذه البلديات الفلسطينية، وقد يكون هناك بعض التفاوت في هذا التجانس لكن الواقع الكلي والعام هو واقع واحد لا يختلف.
- **الوضع المالي،** وينسجم ذلك مع نتائج الإستبانة والتي أظهرت بأن الغالبية العظمى للبلديات تعاني من عجز في مبدأ التوازن في الميزانية لعام 2019 حيث بلغ الوسط الحسابي للإيرادات مقابل النفقات -6,779,698 مليون شيقل، وبأن موازنات الغالبية العظمى للبلديات لسنة 2019 هي موازنات تشغيلية.

السؤال الخامس: ما مستوى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في ممارسات وبرامج وسياسات البلديات الفلسطينية المستهدفة؟

وللإجابة عن السؤال الخامس اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضية الخامسة: تطبق البلديات الفلسطينية المستهدفة أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية بمستوى متوسط.

أداة البحث: تحليل الاستبانة

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل محور من محاور الاستبانة كما في الجدول رقم (77) يتضح أن درجة تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب) حسب وزارة الحكم المحلي كانت متوسطة، وقد جاءت حسب الترتيب التنازلي التالي: الحكم الحضري، فالإدماج الاجتماعي والثقافة، فالتكنولوجيا، فحماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، فالتنمية الاقتصادية.

جدول (77): المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحاور الاستبانة ككل

المحاور	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
التنمية الاقتصادية	3.6381	0.55527	65.33	5	متوسطة
حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية	3.4160	0.59312	68.32	4	متوسطة
الإدماج الاجتماعي والثقافة	3.7556	0.53704	75.11	2	مرتفعة
التكنولوجيا	3.6874	0.61621	73.75	3	مرتفعة
الحكم الحضري	3.8936	0.46970	84.76	1	مرتفعة
الدرجة الكلية	3.6781	0.50588	73.45		متوسطة

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور الحكم الحضري:

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور الحكم الحضري كما هو مبين في الجدول رقم (78)، جاء محور الحكم الحضري بمتوسط حسابي 3.8936 ووزن نسبي 84.76 وهو بدرجة مرتفعة، وهو يتلائم مع توجهات وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية في إنشاء هيكل مؤسسي ملائم يعزز اللامركزية، وإنشاء نماذج إدارة رشيدة تتيح الحوكمة المتعددة المستويات، بحيث تضمن المشاركة المجتمعية المحلية النشطة بين مؤسسات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، من أجل كفالة نهج هيكلي يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة والشفافية.

أعلى فقرتين: قد جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص: **"تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في صياغة رسالتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية"** بمتوسط حسابي 4.5238 ووزن نسبي 90.48 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (30) والتي تنص على: **"أعدت الهيئة المحلية آخر خطة استراتيجية لها وفق دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية والذي أطلقته وزارة الحكم المحلي"** بمتوسط حسابي 4.4857 ووزن نسبي 89.71 وهي بدرجة مرتفعة، وهذا متناغم مع نتائج

دراسة محتوى الخطط الاستراتيجية للهيئات المحلية الفلسطينية للأعوام 2018-2021 حيث أظهرت النتائج بأن حوالي 82.9% من الخطط الاستراتيجية التنموية المحلية للبلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي للفترة الزمنية 2018- 2021، قد تمت في ظل ثقافة تشاركية واسعة وملكية ومسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين كالمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات المجتمعية، المنظمات البحثية، الأوساط الأكاديمية، والمواطنين الأفراد، كما وأشارت إلى أن البلديات الفلسطينية والمصنفة (أ) و (ب) حسب تصنيفات وزارة الحكم المحلي اتبعت دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية الصادر عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية عام 2017 والذي هدف إلى توحيد إطار منهجي توجيهي لتحضير وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية في الهيئات المحلية الفلسطينية، وذلك لمأسسة عملية التخطيط التنموي المحلي كأداة في إدارة المدن والبلدات والتي تساعد في تحديد وترتيب الأولويات والأهداف التنموية للهيئات المحلية وبرمجتها إلى برامج ومشاريع تنموية خلال فترة زمنية معينة، والاستجابة لاحتياجات المواطن الفلسطيني المتزايدة في ظل الإمكانيات و الموارد والفرص المتاحة له والمعوقات المحتملة.

أدنى فقرتين: فقد جاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص على: **"شاركت الهيئة المحلية في تشكيل خطة الحكومة للأعوام 2017 -2022 والمتمثلة بأجندة السياسات الوطنية"** بمتوسط حسابي 2.8190 ووزن نسبي 56.38 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على: **"شاركت الهيئة المحلية في تشكيل الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي للأعوام 2017 – 2022"** بمتوسط حسابي 2.9524 ووزن نسبي 59.05 وهي بدرجة متوسطة، وهذا يفسر الحاجة إلى نهج شامل متكامل يقوم على اتساق السياسات الوطنية والمحلية بحيث يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتماسك الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية، والتنسيق بين المستويين الوطني والمحلي لمواءمة الاستراتيجيات وكفالة توافر التمويل المحلي الحضري اللازم لتوليد الإيرادات لتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية ولدعم النمو المستدام والشامل للجميع.

ومن المهم هنا التعليق على بعض النتائج الهامة لبعض الفقرات في نفس المحور، حين حصلت فقرة رقم (17) والتي تنص على: **"تتمتع الهيئة المحلية بقدرٍ كافٍ من الاستقلال عن وزارة الحكم المحلي"**على مرتبة متأخرة ووزن نسبي قدره 60.38، كما وحصلت فقرة رقم (19) والتي تنص على: **"تتلائم القوانين والأنظمة واللوائح التي تعمل بها الهيئات المحلية الفلسطينية مع برامج التنمية المستدامة"** على مرتبة متأخرة ووزن نسبي قدره 64.19، وتدل المرتبة المتأخرة على طبيعة العلاقة القائمة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، والتي تقوم على مركزية النهج في ادارة الهيئات المحلية، وهذا واضح في منظومة القوانين والأنظمة واللوائح الحكومية والتي تحتاج إلى تطوير خاصةً فيما يتعلق بالبنية القانونية لقانون رقم (1) لعام 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية وتحديداً فيما يتعلق بعدم الوضوح في ادارة الهيئات المحلية بين المركزية واللامركزية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في العلاقة بين الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الحكم المحلي والحكومات اللامركزية الممثلة بالهيئات المحلية. بالإضافة إلى أهمية إيجاد إطار قانوني ناظم ينقل

الهيئات المحلية من دورها التقليدي في تقديم الخدمات إلى الدور الريادي التنموي المستدام في قيادة عملية التنمية المحلية مع الشركاء المحليين من حيث الاستثمار الأمثل للموارد وتفعيل الشراكات مع مكونات المجتمع المختلفة خاصةً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

جدول (78): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور الحكم الحضري

الرقم	الإجابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تتوفر للهيئة المحلية رؤية واضحة حول التنمية المستدامة.	3.800	0.88143	76.00	22	مرتفعة
2	تؤمن الهيئة المحلية بأن هدفها خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فحسب.	3.9333	0.75021	78.67	17	مرتفعة
3	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في صياغة رسالتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية.	4.5238	0.53879	90.48	1*	مرتفعة
4	يتم اشراك المرأة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.419	0.55089	88.38	4	مرتفعة
5	يتم اشراك فئة الشباب في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.400	0.52988	88.00	6	مرتفعة
6	يتم اشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.	4.2095	0.5132	84.19	10	مرتفعة
7	تقوم الهيئة المحلية بعقد لقاءات دورية مع المواطنين لاشراكهم في عملية صنع القرار.	3.7333	1.07656	74.67	25	مرتفعة
8	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في اعداد الموازنة السنوية.	3.419	1.18306	68.38	31	متوسطة
9	تعرض الهيئة المحلية إنجازاتها أمام مؤسسات المجتمع المحلي والاعلام.	4.2381	0.7006	84.76	8	مرتفعة
10	يوجد في الهيئة المحلية نظام شكاوى للمواطنين.	4.4476	0.53675	88.95	3	مرتفعة
11	تحرص الهيئة المحلية على معالجة الشكاوي والمقترحات المقدمة من قبل المواطنين.	4.3048	0.57385	86.10	7	مرتفعة
12	للهيئة المحلية صفحة الكترونية تتوفر فيها كافة المعلومات عنها كالمشاريع والانجازات وموازنة الهيئة المحلية.	4.4095	0.63086	88.19	5	مرتفعة
13	تنشر الهيئه المحلية تقاريرها المالية والادارية بشكل دوري وعلني.	3.8857	1.04986	77.71	19	مرتفعة
14	تنشر الهيئة المحلية ميزانيتها السنوية في وسائل الإعلام المحلية أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي ليطلع عليها المجتمع المحلي.	4.019	0.90915	80.38	14	مرتفعة
15	تفصح الهيئة المحلية عن خططها خاصةً فيما يتعلق بالمشاريع المنوي القيام بها.	4.1429	0.64194	82.86	13	مرتفعة

16	جلسات أعضاء مجلس الهيئة دورية ومفتوحة للمواطنين.	3.4286	1.07289	68.57	30	متوسطة
17	تتمتع الهيئة المحلية بقدرٍ كافٍ من الاستقلال عن وزارة الحكم المحلي.	3.0190	1.07400	60.38	33	مرتفعة
18	تعمل الهيئة المحلية في تعاون وانسجام وتوافق مع وزارة الحكم المحلي.	4.1524	0.74396	83.05	12	مرتفعة
19	تتلائم القوانين والأنظمة واللوائح التي تعمل بها الهيئات المحلية الفلسطينية مع برامج التنمية المستدامة.	3.2095	1.03492	64.19	32	متوسطة
20	يتمتع أعضاء الهيئة المحلية وكادرها الاداري بقدرة عالية على اقامة علاقات شراكة وتبادل معلومات مع الهيئات المحلية الأخرى والأجنبية والعربية.	3.7619	0.84948	75.24	24	مرتفعة
21	لدى الهيئة المحلية علاقات توأمة مع هيئات محلية مختلفة.	3.7143	1.33528	74.29	27	مرتفعة
22	تتمتع الهيئة المحلية بالقدرة اللازمة على حشد الموارد المالية والفنية.	3.6857	0.78831	73.71	29	مرتفعة
23	تقوم الهيئة المحلية بمشاريع استثمارية تعود بالدخل عليها وتعزز المركز المالي.	3.6857	1.03138	73.71	29	مرتفعة
24	تسعى الهيئة المحلية للتوجيه الأمثل للموارد المالية وفق الخطط الموضوعة.	3.9143	0.70866	78.29	18	مرتفعة
25	تستغل الهيئة المحلية المنح والهبات في مشاريع التنمية والتطوير.	4.1905	0.83315	83.81	11	مرتفعة
26	تهتم الهيئة المحلية بتنويع مصادر التمويل.	3.9714	0.84872	79.43	15	مرتفعة
27	تسعى الهيئة المحلية إلى التعاون والمشاركة وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية مع القطاع الخاص.	3.7810	0.86581	75.62	23	مرتفعة
28	شاركت الهيئة المحلية في تشكيل خطة الحكومة للأعوام 2017 -2022 والمتمثلة بأجندة السياسات الوطنية.	2.8190	0.86359	56.38	35*	متوسطة
29	شاركت الهيئة المحلية في تشكيل الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي للأعوام 2017 – 2022.	2.9524	0.94443	59.05	34*	متوسطة
30	أعدت الهيئة المحلية آخر خطة استراتيجية لها وفق دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية والذي أطلقته وزارة الحكم المحلي.	4.4857	0.68098	89.71	2*	مرتفعة
31	تتقاطع الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية مع الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي و\أو خطة الحكومة (أجندة السياسات الوطنية).	3.7143	0.79317	74.29	27	مرتفعة
32	توازن الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية بين المجالات والمحاور الأربعة لأغراض التشخيص والتخطيط التنموي الاستراتيجي وهي: مجال البنية التحتية والبيئة وتفرعاتها،	4.2095	0.72979	84.19	10	مرتفعة

	المجال الاقتصـــادي، المجال الاجتماعي، ومجال الإدارة والحكم الرشيد.					
33	تســـاهم وتعزز الخطة الاســـتراتيجية للهيئة المحليــة في تحقيق وتنفيـذ أهـداف التنميــة المستدامة في فلسطين.	3.9619	0.74581	79.24	16	مرتفعة
34	تلتزم الهيئـة المحليـة بـإعداد تقرير الرصـــد والمتابعة والتقييم ســـنوياً فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للهيئة.	3.8762	0.90612	77.52	20	مرتفعة
35	تطلع الهيئــة المحليــة المجتمع المحلي على مـدى تحقيق الخطــة الاســـتراتيجيــة للهيئــة المحلية وذلك عن طريق لقاء مجتمعي مفتوح سنوياً.	3.8571	0.91387	77.14	21	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.8936**	**0.4697**	**84.76**		**موافق**

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور التنمية الاقتصادية:

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور التنمية الاقتصادية كما هو مبين في الجدول رقم (79)، جاء محور التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي 3.6381 ووزن نسبي 65.33 وهو بدرجة متوسطة، وهذا يتناغم مع جهود وزارة الحكم المحلي والتي تسعى لتطوير هيئات الحكم المحلي لتستلم دفة قيادة التنمية الاقتصادية المحلية بالمفهوم الواسع الشامل؛ وهو النهوض بالنمو العادل والمستدام في الاقتصاد وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والانسانية والإنتاجية والبيئية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل لائقة في المناطق الحضرية؛ بحيث لا تنغلق الهيئات المحلية حول تكثيف جهودها في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية عبر مفهومها الضيق بإنشاء مشاريع اقتصادية من أجل تحسين الوضع المالي للهيئات المحلية. وهذا يتضح بشكل أعمق في **أعلى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (30) والتي تنص: **"تؤمن الهيئة المحلية بأنها حلقة الوصل بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي وبالتالي فهي لا تسعى لمنافسة القطاع الخاص في توفير وخلق فرص العمل وفي الربح من مشاريع التنمية الاقتصادية"** بمتوسط حسابي 4.1714 ووزن نسبي 83.43 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص على: **"تعتقد الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء ستكون أكثر فعالية في محاربة الفقر وفي خلق فرص العمل"** بمتوسط حسابي 4.0667 ووزن نسبي 81.33 وهي بدرجة مرتفعة.

أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على: **"تسعى الهيئة المحلية إلى مطالبة أصحاب جميع المباني التي تم تشييدها حديثاً و \ أو إعادة تأهيلها حديثاً لاستيعاب استخدام مصادر الطاقة المتجددة فيها"** بمتوسط حسابي 3.0952 ووزن نسبي 61.90 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على: **"تضع الهيئة المحلية شروط استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة عند منح التراخيص لبناء المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية"** بمتوسط حسابي 3.1905 ووزن نسبي 63.81 وهي بدرجة متوسطة، ويشير ذلك إلى عدم اتخاذ الهيئات المحلية التدابير اللازمة والكافية لضمان استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة في المباني والمنشآت الحديثة والقديمة.

ومن المهم هنا التعليق على بعض النتائج الهامة لبعض الفقرات في نفس المحور، حين حصلت فقرة رقم (1) والتي تنص على: **"تتحمل الهيئة المحلية المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية المحلية"**على مرتبة متأخرة ووزن نسبي قدره 65.33، فبالرغم من تشكيل الهيئات المحلية لوحدة التنمية الاقتصادية المحلية في إطارها الإداري، إلى أن المرتبة المتأخرة تدل على قصور إدراك الهيئات المحلية بدورها ومسؤوليتها في التنمية الاقتصادية المحلية في إطارها الجغرافي.

جدول (79): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور التنمية الاقتصادية

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تتحمل الهيئة المحلية المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية المحلية.	3.2667	0.76292	65.33	26	متوسطة
2	للهيئة المحلية قسم أو وحدة خاصة للتنمية الاقتصادية المحلية.	3.7333	1.27299	74.67	12	مرتفعة
3	تضع الهيئة المحلية خططاً مخصصة للتنمية الاقتصادية المحلية.	3.6952	1.02022	73.90	14	مرتفعة
4	تعكس الهيئة المحلية خطط التنمية الاقتصادية في موازنتها السنوية.	3.7048	0.94994	74.10	13	مرتفعة
5	يتم اشراك القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية المحلية.	3.7333	0.84656	74.67	12	مرتفعة
6	تدعم الهيئة المحلية الاستثمار والأعمال الاقتصادية المحلية وتعزز الابتكار.	3.8190	0.69033	76.38	8	مرتفعة
7	تقوم الهيئة المحلية بإدراج وتنفيذ الاستدامة على جهود التنمية الاقتصادية.	3.6571	0.8184	73.14	15	متوسطة
8	تطور الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة للاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.	3.8571	0.64194	77.14	7	مرتفعة
9	تهيىء الهيئة المحلية مناخاً جيداً لجذب الاستثمار وللتنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء.	3.7905	0.76831	75.81	9	مرتفعة
10	تهيء الهيئة المحلية مناخاً جيداً لتعزيز السياحة المستدامة.	3.5619	0.96001	71.24	19	متوسطة
11	تهتم الهيئة المحلية بقضايا الفقر والبطالة وتتخذ المبادرات لمحاربتها.	3.5429	0.67977	70.86	20	متوسطة
12	يعتبر توفير وخلق فرص عمل وخاصةً للفئات المهمشة من أولويات الهيئة المحلية فيما يخص مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء.	3.581	0.78178	71.62	18	متوسطة
13	تهتم الهيئة المحلية بزيادة عدد الشباب الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة حرة.	3.4952	0.88929	69.90	23	متوسطة

14	تتخذ الهيئة المحلية تدابير فعالة لإنهاء عمالة الأطفال بجميع أشكالها.	3.2381	1.03333	64.76	28	متوسطة
15	تتركز مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الشراكة مع القطاع الخاص.	3.5143	0.89994	70.29	21	متوسطة
16	يتم تمويل التنمية الاقتصادية المحلية من الإيرادات المحلية.	3.5048	1.02022	70.10	22	متوسطة
17	توزع وتوازن الهيئة المحلية الأراضي في استعمالاتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	3.7524	0.85238	75.05	10	مرتفعة
18	تقدم الهيئة المحلية بعض الخدمات الخضراء كتدوير النفايات، الحفاظ على الطاقة والمياه والكهرباء، تقليل التلوث.	3.2857	1.08941	65.71	25	متوسطة
19	تضع الهيئة المحلية مبادىء توجيهية ومعايير بشأن استدامة المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.	3.3238	0.8933	66.48	24	متوسطة
20	تضع الهيئة المحلية مبادىء توجيهية ومعايير بشأن تعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال في المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.	3.2571	0.72096	65.14	27	متوسطة
21	تسعى الهيئة المحلية إلى مطالبة أصحاب جميع المباني التي تم تشييدها حديثاً و \ أو إعادة تأهيلها حديثاً لاستيعاب استخدام مصادر الطاقة المتجددة فيها.	3.0952	0.77861	61.90	30*	متوسطة
22	تضع الهيئة المحلية شروط استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة عند منح التراخيص لبناء المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.	3.1905	0.99126	63.81	29*	متوسطة
23	تتخذ الهيئة المحلية تدابير فعالة لمراقبة البناء.	4.0000	0.90935	80.00	6	مرتفعة
24	تقوم الهيئة المحلية بوقف و\أو هدم البناء غير القانوني خاصةً المخالف لمعايير الاستدامة.	3.6000	1.02470	72.00	17	متوسطة
25	تؤمن الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء تؤدي إلى زيادة ورفع الضرائب.	3.6286	0.85774	72.57	16	متوسطة
26	تؤمن الهيئة المحلية بأنه كلما كانت التنمية الاقتصادية المحلية خضراء ومستدامة كلما كانت حياة ومستقبل الناس أفضل.	4.0095	0.8604	80.19	5	مرتفعة
27	تعتقد الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء ستكون أكثر فعالية في معالجة وحماية البيئة وتقليل تأثيرات المناخ.	4.0381	0.83117	80.76	3	مرتفعة
28	تعتقد الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء ستكون أكثر فعالية في محاربة الفقر وفي خلق فرص العمل.	4.0667	0.72413	81.33	2*	مرتفعة

29	تعتقد الهيئة المحلية بأن تعزيز السياحة المستدامة يعمل على توفير فرص عمل ويعزز الثقافة المحلية.	4.0286	0.81403	80.57	4	مرتفعة
30	تؤمن الهيئة المحلية بأنها حلقة الوصل بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي وبالتالي فهي لا تسعى لمنافسة القطاع الخاص في توفير وخلق فرص العمل وفي الربح من مشاريع التنمية الاقتصادية.	4.1714	0.83732	83.43	1*	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.6381**	**0.55527**	**65.33**		**متوسطة**

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور التكنولوجيا:

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور التكنولوجيا كما هو مبين في الجدول رقم (80)، جاء محور التكنولوجيا بمتوسط حسابي 3.6874 ووزن نسبي 73.75 وهو بدرجة مرتفعة، وهذا يتناغم مع استراتيجية التحول إلى بلديات إلكترونية الصادرة عن وزارة الحكم المحلي وذلك من أجل خدمات بلدية إلكترونية ذكية تحسن جودة حياة المواطن ومن أجل تطوير وتحسين جودة ومستوى وإدارة الخدمات العامة وتعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن بما يخدم المواطن ويعزز مفاهيم الحكم الرشيد ويحقق الرفاهية والتنمية المستدامة، ويواكب التحول إلى حكومة إلكترونية على المستوى الوطني، وهذا يتضح بشكل أعمق في **أعلى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص: **"تؤمن الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من الشفافية والانفتاح في تقديم الخدمات العامة"** بمتوسط حسابي 4.2381 ووزن نسبي 84.76 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على: **"ترى الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن المواطنين من الوصول إلى المعلومات بسهولة وفي الوقت المناسب"** بمتوسط حسابي 4.2286 ووزن نسبي 84.57 وهي بدرجة مرتفعة. أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على: **"توفر الهيئة المحلية خدمة الإنترنت المجانية في المناطق الجغرافية التابعة لها"** بمتوسط حسابي 2.6095 ووزن نسبي 52.19 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على: **"جميع الخدمات العامة المحلية متاحة على الإنترنت (موقع الهيئة المحلية)"** بمتوسط حسابي 2.8571 ووزن نسبي 57.14 وهي بدرجة متوسطة، وهذا يشير إلى التنفيذ البطيء لاستراتيجية التحول إلى بلديات إلكترونية ذكية من قبل الهيئات المحلية، فبالرغم من اهتمام الهيئات المحلية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تساهم بشكل مباشر في تحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتزيد من درجة الشفافية وحق الوصول إلى المعلومة إلا أن عملية التنفيذ لا زالت في طور بداياتها.

جدول (80): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور التكنولوجيا

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	للهيئة المحلية رؤية واستراتيجية واضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	3.7524	1.11615	75.05	10	مرتفعة
2	تتناغم استراتيجية الهيئة المحلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الرؤية الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي للتحول إلى بلديات إلكترونية.	3.8571	0.87077	77.14	9	مرتفعة
3	للهيئة المحلية قسم/ وحدة أو موظف متخصص للحكومة المحلية الإلكترونية.	3.6476	1.09176	72.95	11	متوسطة
4	تهيئ الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة للبلدية الإلكترونية.	3.9429	0.87518	78.86	8	مرتفعة
5	توفر الهيئة المحلية خدمة الإنترنت المجانية في المناطق الجغرافية التابعة لها.	2.6095	1.09628	52.19	17*	متوسطة
6	جميع الخدمات العامة المحلية متاحة على الإنترنت (موقع الهيئة المحلية).	2.8571	0.93468	57.14	16*	متوسطة
7	الخدمات العامة المالية فقط متاحة على موقع الهيئة المحلية مثل دفع الضرائب.	3.1619	1.0296	63.24	14	مرتفعة
8	الخدمات العامة غير المالية فقط متاحة على موقع الهيئة المحلية مثل طلب خدمة.	3.1333	0.94122	62.67	15	متوسطة
9	تتخذ الهيئة المحلية إجراءات (محفزات) لتشجيع زيادة استخدام المواطنين للإنترنت للوصول إلى الخدمات المحلية.	3.1905	1.13591	63.81	13	متوسطة
10	تعتبر الهيئة المحلية الخدمات الإلكترونية بدائل محتملة للخدمات القائمة التي لا تعمل بشكل جيد.	3.6381	0.88929	72.76	12	متوسطة
11	تدرك الهيئة المحلية تأثير التكنولوجيا والرقمنة على كفاءة وجودة الخدمات الحضرية العامة.	4.1143	0.71137	82.29	5	مرتفعة
12	تتوجه الهيئة المحلية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سعياً وراء رضى المواطن المحلي عن الخدمات المقدمة.	4.0286	0.82575	80.57	6	مرتفعة
13	ترى الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن المواطنين من الوصول إلى المعلومات بسهولة وفي الوقت المناسب.	4.2286	0.60855	84.57	2*	مرتفعة
14	ترى الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن المواطنين من المشاركة بفعالية في الحكم الحضري.	4.1619	0.66685	83.24	3	مرتفعة
15	تؤمن الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من الشفافية والانفتاح في تقديم الخدمات العامة.	4.2381	0.58051	84.76	1*	مرتفعة

16	تسعى الهيئة المحلية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقليل تكلفة المعاملات في تقديم الخدمات العامة.	3.981	0.89851	79.62	7	مرتفعة
17	من المتوقع أن تزيد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للهيئة المحلية في السنوات الثلاث القادمة.	4.1429	0.77743	82.86	4	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.6874**	**0.61621**	**73.75**		**مرتفعة**

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية:

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية كما هو مبين في الجدول رقم (81)، جاء محور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بمتوسط حسابي 3.4160 ووزن نسبي 68.32 وهو بدرجة متوسطة.

أعلى فقرتين: فقد جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص: **"تهتم الهيئة المحلية بالنظافة والصحة العامة"** بمتوسط حسابي 4.3714 ووزن نسبي 87.43 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على: **"يتزايد عدد الأشخاص الذين يحصلون بشكلٍ كافٍ على الخدمات الأساسية (المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والنفايات)"** بمتوسط حسابي 4.1714 ووزن نسبي 83.43 وهي بدرجة مرتفعة. أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على: **"تصنف الهيئة المحلية النفايات الصلبة وتفصل بينها في حاويات"** بمتوسط حسابي 2.4190 ووزن نسبي 48.38 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على: **"تخطط الهيئة المحلية لتجميع مياه الأمطار وإعادة حقنها في باطن الأرض"** بمتوسط حسابي 2.5524 ووزن نسبي 51.05 وهي بدرجة متوسطة. ويدل ذلك على إهتمام الهيئات المحلية بتلبية الاحتياجات البشرية من حيث تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين من مياه نظيفة وصرف صحي وكهرباء ونفايات، والاهتمام بالنظافة والصحة العامة خاصةً بعد جائحة كورونا وآثارها، ولكن من غير التركيز على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وإدارة تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتقليل التلوث.

جدول (81): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تضع الهيئة المحلية خططاً واضحة للنظم الإيكولوجية.	2.9810	0.78423	59.62	17	متوسطة
2	تقوم الهيئة المحلية بإدارة المخلفات (تدوير النفايات ومعالجتها).	2.6952	1.01075	53.90	20	متوسطة

3	تحفز الهيئة المحلية وتعدل من سلوك المستهلك لزيادة فعالية تدوير النفايات ومعالجتها.	3.0667	0.97336	61.33	16	متوسطة
4	تعمل الهيئة المحلية على خصخصة مشاريع تدوير النفايات ومعالجتها.	2.7905	1.19047	55.81	18	متوسطة
5	تصنف الهيئة المحلية النفايات الصلبة وتفصل بينها في حاويات.	2.4190	0.9383	48.38	22*	متوسطة
6	تقوم الهيئة المحلية بتنفيذ برامج لزيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير وبأهمية الاستهلاك المسؤول.	3.1048	1.05542	62.10	15	متوسطة
7	تدير الهيئة المحلية مصادر المياه بكفاءة وفاعلية.	3.6571	1.02684	73.14	9	متوسطة
8	تزود الهيئة المحلية المواطنين بمياه شرب نظيفة.	4.0000	1.05612	80.00	5	مرتفعة
9	تعالج الهيئة المحلية مياه الصرف الصحي.	2.7714	1.32474	55.43	19	متوسطة
10	تخطط الهيئة المحلية لتجميع مياه الأمطار وإعادة حقنها في باطن الأرض.	2.5524	1.09176	51.05	21*	متوسطة
11	تدير الهيئة المحلية الأراضي بكفاءة وفاعلية.	3.7524	0.71765	75.05	8	مرتفعة
12	تزود الهيئة المحلية المواطنين و\أو مؤسسات المجتمع المدني بأشتال لزراعة الأشجار المثمرة والحرجية.	3.2857	1.10692	65.71	12	متوسطة
13	تسعى الهيئة المحلية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والمحاصيل المحلية.	3.1810	1.01698	63.62	14	متوسطة
14	يتزايد عدد الأشخاص الذين يحصلون بشكلٍ كافٍ على الخدمات الأساسية (المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والنفايات).	4.1714	0.65717	83.43	2*	مرتفعة
15	تسعى الهيئة المحلية إلى توفير أماكن الرعاية الصحية بشكلٍ متاح وميسر للمواطنين.	3.6476	1.03757	72.95	10	متوسطة
16	تهتم الهيئة المحلية بالنظافة والصحة العامة.	4.3714	0.68300	87.43	1*	مرتفعة
17	تمارس الهيئة المحلية التوعية البيئية للمواطنين.	3.9810	0.79640	79.62	7	مرتفعة
18	تسعى الهيئة المحلية لاستغلال الطاقة الشمسية خاصة للتزود بالطاقة.	3.9810	0.95052	79.62	4	مرتفعة
19	تدعم الهيئة المحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، نهجاً متكاملاً لسياسات النقل بحيث تكون فعالة وميسورة التكلفة، وصديقة للبيئة ومستدامة وخضراء، وخاصةً التي تتميز بكفاءة استهلاك الطاقة والوقود.	3.3905	1.11368	67.81	11	متوسطة

20	تسعى الهيئة المحلية إلى خلق أماكن عامة آمنة وشاملة وميسرة وخضراء كالمحميات الطبيعية، والحدائق والمرافق ترفيهية بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.	4.1143	0.76352	82.29	3	مرتفعة
21	تهتم الهيئة المحلية بمستوى تلوث الهواء في المدينة.	3.2381	0.97590	64.76	13	متوسطة
22	تهتم الهيئة المحلية بمستوى تلوث المياه في المدينة .	4.0000	0.91987	80.00	5	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.416**	**0.59312**	**68.32**		**متوسطة**

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحور الثقافة والإدماج الاجتماعي:

ومن خلال تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمحور الثقافة والإدماج الاجتماعي كما هو مبين في الجدول رقم (82)، جاء محور الثقافة والإدماج الاجتماعي بمتوسط حسابي 3.7556 ووزن نسبي 75.11 وهو بدرجة مرتفعة.

أعلى فقرتين: فقد جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص: **"تعزز وتتعاون الهيئة المحلية مع كل من الجهاز الشرطي وخدمة الإطفاء والإسعاف"** بمتوسط حسابي 4.3714 ووزن نسبي 87.43 وهي بدرجة مرتفعة. كما وقد جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على: **"تشرك الهيئة المحلية مؤسسات المجتمع المدني في إعداد خططها الإستراتيجية خاصة في محور التنمية الاجتماعية"** بمتوسط حسابي 4.3048 ووزن نسبي 86.10 وهي بدرجة مرتفعة. أما عن **أدنى فقرتين:** فقد جاءت الفقرة رقم (31) والتي تنص على: **"تخصص وتسهل الهيئة المحلية يوماً أو أكثر لركوب الدراجات الهوائية"** بمتوسط حسابي 2.8095 ووزن نسبي 56.19 وهي بدرجة متوسطة، كما وقد جاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على: **"تهيىء الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة من أجل نشاطات ركوب الدراجة والمشي (مثل: مسارات الدراجات الهوائية ، ومسارات المشي)"** بمتوسط حسابي 2.8952 ووزن نسبي 57.90 وهي بدرجة متوسطة. ويدل ذلك على إهتمام الهيئات المحلية بمشاركة جميع المواطنين المحليين في التنمية وضمان التنوع والديمقراطية والمساواة، وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز السلامة العامة، ولكن من غير التركيز على توفير البنية التحتية اللائقة وخاصةً الاجتماعية كتوفير المساكن المستدامة والخضراء، وتوفير وسائل النقل المستدامة والنظيفة.

جدول (82): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب والوزن النسبي لفقرات محور الثقافة والإدماج الاجتماعي

الرقم	الإجابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الترتيب	الدرجة
1	تسعى الهيئة المحلية إلى الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وصونه.	4.0952	0.83808	81.90	5	مرتفعة

2	تعتبر الهيئة المحلية الثقافة اقتصاداً وعاملاً تنافسياً رئيسياً (الميزة التنافسية).	4.0095	0.72716	80.19	10	مرتفعة
3	تهيىء الهيئة المحلية الفرص والبرامج الكافية للمجتمع المحلي للمشاركة بفعالية في الأنشطة الثقافية والفنية.	3.9429	0.67694	78.86	13	مرتفعة
4	تخصص الهيئة المحلية الحوافز المالية لتراخيص بناء المباني المستدامة والمرنة والخضراء.	3.3333	1.0159	66.67	28	متوسطة
5	تخطط الهيئة المحلية لتوفير المساكن المستدامة والخضراء.	3.4952	1.04811	69.90	25	متوسطة
6	تخطط الهيئة المحلية لتخفيض أعداد الأشخاص الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو أحياء/مساكن غير رسمية/غير مرخصة أو غير لائقة.	3.3810	1.06862	67.62	27	متوسطة
7	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية و\ أو مديريات الصحة لنشر التوعية حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.	3.3238	1.18885	66.48	29	متوسطة
8	تهتم الهيئة المحلية بتعزيز السلامة العامة.	4.1238	0.53160	82.48	3	مرتفعة
9	تعزز الهيئة المحلية الإرشادات الصحية عن طريق حملات الوعي خاصةً في حالات الطوارىء والكوارث .	4.0095	0.68634	80.19	10	مرتفعة
10	للهيئة المحلية خطط واضحة في حالات الطوارىء والكوارث.	3.8476	0.86359	76.95	18	مرتفعة
11	للهيئة المحلية فرق مخصصة للإستعداد والاستجابة إلى حالات الطوارىء والكوارث.	3.9238	0.81683	78.48	15	مرتفعة
12	للهيئة المحلية معايير محددة حول قدرة المدينة على الصمود في حالات الطوارئ والكوارث والاستجابة لها والتكيف معها.	3.4000	1.08840	68.00	26	متوسطة
13	تخصص الهيئة المحلية في موازنتها السنوية بند خاص لإدارة مخاطر الكوارث والطوارىء..	3.5714	1.07289	71.43	24	متوسطة
14	تهتم الهيئة المحلية برصد ومسح للمخاطر العامة.	3.2190	1.0468	64.38	30	متوسطة
15	تعزز وتتعاون الهيئة المحلية مع كل من الجهاز الشرطي وخدمة الإطفاء والإسعاف.	4.3714	0.59254	87.43	1*	مرتفعة
16	تهتم الهيئة المحلية بمعدلات الجريمة وباستقرار المجتمع.	3.6667	0.98710	73.33	23	متوسطة
17	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني إلى الترويج لثقافة السلام واللاعنف	3.9048	0.82653	78.10	16	مرتفعة
18	تشرك الهيئة المحلية مؤسسات المجتمع المدني في إعداد خططها الإستراتيجية خاصة في محور التنمية الاجتماعية.	4.3048	0.59037	86.10	2*	مرتفعة

19	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية في برامج حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين.	3.8190	0.84103	76.38	20	مرتفعة
20	تسعى الهيئة المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني إلى تمكين المرأة والشباب إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.	3.9810	0.63520	79.62	11	مرتفعة
21	تؤمن الهيئة المحلية بأهمية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.	3.9333	0.73729	78.67	14	مرتفعة
22	تقوم الهيئة المحلية بعمل ترتيبات للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعطائهم أهمية خاصة وذلك من أجل حماية حقوقهم.	3.9619	0.83117	79.24	12	مرتفعة
23	تلتزم الهيئة المحلية بتطبيق قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم 4 لسنة 1999 والذي يلزم جميع هذه المؤسسات بتوظيف ما نسبته 5% كحدّ أدنى من مجموع العاملين لديها من الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.8190	0.79398	76.38	20	مرتفعة
24	تسعى الهيئة المحلية إلى توفير الخدمات وموائمة المرافق العامة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة.	4.0571	0.58554	81.14	8	مرتفعة
25	تهتم الهيئة المحلية بمؤشرات النمو السكاني في إعداد خططها.	4.0952	0.7535	81.90	5	مرتفعة
26	تولي الهيئة المحلية اهتماماً كافياً لاحتياجات جميع فئات السكان، وخاصة أولئك الذين يتم تقييد حركتهم بسبب الإعاقة أو العمر أو الفقر أو أي عامل آخر.	3.8762	0.74285	77.52	17	مرتفعة
27	تسعى الهيئة المحلية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة والميسورة التكلفة والمتاحة والمستدامة بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.	3.7143	0.73005	74.29	22	مرتفعة
28	تسهل سياسات النقل الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل أماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وأماكن العبادة والسلع والخدمات الأخرى والترفيه.	3.8095	0.73505	76.19	21	مرتفعة
29	تنظم الهيئة المحلية مواقف السيارات وتخطط استخدام الأراضي.	4.0667	0.57624	81.33	7	مرتفعة
30	تنظم الهيئة المحلية وبالتعاون مع الجهاز الشرطي المرور خاصةً في المناطق الأكثر إزدحاماً وفي المناسبات الرسمية والدينية.	4.0857	0.70866	81.71	6	مرتفعة
31	تخصص وتسهل الهيئة المحلية يوماً أو أكثر لركوب الدراجات الهوائية.	2.8095	1.26411	56.19	33*	متوسطة
32	تشجع الهيئة المحلية النشاطات الرياضية كالمشي وتدعم وتشارك بسباقات الجري.	3.0857	1.18577	61.71	31	متوسطة

33	تهيىء الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة من أجل نشاطات ركوب الدراجة والمشي (مثل: مسارات الدراجات الهوائية، ومسارات المشي).	2.8952	1.19231	57.90	32*	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.7556**	**0.53704**	**75.11**		**مرتفعة**

وللإجابة عن السؤال الخامس فإن مستوى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية كانت متوسطة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي لمدى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة المحلية في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية هي (3.6781). ويرجع ذلك إلى انسجام السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي ترسمها وزارة الحكم المحلي للهيئات المحلية وتساعد في تنفيذها المؤسسات الشريكة لقطاع الحكم المحلي والتي تعنى بمأسسة التنمية المستدامة وأهدافها والمتمثلة بمأسسة التنمية الاقتصادية المحلية بالمفهوم الواسع الشامل؛ وهو النهوض بالنمو العادل والمستدام في الاقتصاد وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والانسانية والإنتاجية والبيئية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل لائقة في المناطق الحضرية. واستراتيجية التحول إلى بلديات إلكترونية وذلك من أجل خدمات بلدية إلكترونية ذكية تحسن جودة حياة المواطن ومن أجل تطوير وتحسين جودة ومستوى وإدارة الخدمات العامة وتعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن بما يخدم المواطن، وإنشاء هيكل مؤسسي يعزز اللامركزية ويعزز مفاهيم الحكم الرشيد، خاصةً المشاركة المجتمعية المحلية النشطة بين مؤسسات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، من أجل كفالة نهج هيكلي يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة والشفافية ويضمن التنوع والديمقراطية والمساواة، وتحقيق الإنصاف والمساواة.

وبالرغم من أن الدرجة الكلية لتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية كانت متوسطة، إلا أنه يوجد تفاوت في مدى تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية وقد جاءت حسب الترتيب التنازلي التالي: الحكم الحضري، فالإدماج الاجتماعي والثقافة، فالتكنولوجيا، فحماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، فالتنمية الاقتصادية. ويدل حصول محور الحكم الحضري على المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة إلى الإنسجام مع توجهات وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية في إنشاء هيكل مؤسسي ملائم يعزز اللامركزية، وإنشاء نماذج إدارة رشيدة تتيح الحوكمة المتعددة المستويات، بحيث تضمن المشاركة المجتمعية المحلية النشطة بين مؤسسات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، من أجل كفالة نهج هيكلي يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة والشفافية.

السـؤال السـادس: هل توجد فروق ذات دلالة احصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مسـتويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية؟

وللإجابة عن السؤال السادس اختبرت فرضيات البحث التي تنبثق عن السؤال والمتمثلة:

الفرضـية السـادسـة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مسـتويات تطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة تُعزى إلى المحافظة، والوضع المالي، وتصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي، وتصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

أداة البحث: تحليل الاستبانة

اختبار الفرضيات: يمكن صياغة الفرضية السادسة وتجزئتها على النحو التالي إحصائياً:

<u>الفرضية الفرعية الأولى (الصفرية):</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي. وللتحقق من صـحة هذه الفرضـية نسـتخدم independent sample t_test (اختبار تي للعينات المستقلة أو غير المرتبطة) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة بناءً على إجابات المبحوثين لكل فقرة من فقرات المحور كما في الجدول رقم (83):

جدول (83): نتائج اختبار_تي (independent sample t_test) لقياس دلالة الفروق في درجة كل محور من محاور الاستبانة وللدرجة الكلية تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي

المحور	تصنيف الوزارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الدلالة الاحتمالية
الحكم الحضري	أ	30	4.0067	0.4912	1.571	103	0.119	غير دال
	ب	75	3.8484	0.45635				
التنمية الاقتصادية	أ	30	3.8044	0.66998	1.968	103	0.052	غير دال
	ب	75	3.5716	0.49163				
التكنولوجيا	أ	30	4.0392	0.57601	3.952	103	0.054	غير دال
	ب	75	3.5467	0.57739				
حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية	أ	30	3.7576	0.5694	3.991	103	0.070	غير دال
	ب	75	3.2794	0.54876				
الثقافة والإدماج الاجتماعي	أ	30	3.901	0.53062	1.773	103	0.079	غير دال
	ب	75	3.6974	0.53197				
الدرجة الكلية	أ	30	3.9018	0.50851	**3.021**	**103**	**0.053**	**دال**
	ب	**75**	**3.5887**	**0.46803**				

تشـــير نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (83) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لدرجة تطبيق محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضـــري، التنمية الاقتصـــادية والثقافة والادماج الاجتماعي والدرجة الكلية لأهداف ومقاصـــد التنمية المستدامة. حيث كان متوسط محور التكنولوجيا للبلديات الواقعة تحت التصنيف (أ) هو 4.03 وبتقييم مرتفع، بينما كان متوسط تطبيقه للبلديات الواقعة تحت التصنيف (ب) هو 3.55 وبتقييم متوسط، وكان قيمة اختبار 3.952 والقيمة الاحتمالية 0.054. أما متوسط تطبيق معيار حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية فهو 3.76 وبتقييم مرتفع للبلديات ضمن التصنيف (أ) و3.28 وبتقييم متوسط للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب)، وكان اختبار تي 3.991 والقيمة الاحتمالية 0.070، وكان متوسط الحكم الحضري للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (أ) هو 4.01 وبتقييم مرتفع، و3.85 وبتقييم مرتفع للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب)، وقيمة اختبار تي 1.751 والقيمة الاحتمالية 0.119، وكان متوســـط التنمية الاقتصـــادية للبلديات الواقعة ضـــمن التصنيف (أ) هو 3.80 وبتقييم مرتفع، و3.57 وبتقييم متوسط للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب)، وقيمة اختبار تي 1.968 والقيمة الاحتمالية 0.052، وكان متوســـط الثقافة والادماج الاجتماعي للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (أ) هو 3.90 وبتقييم مرتفع، و3.70 وبتقييم مرتفع للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب)، وقيمة اختبار تي 1.773 والقيمة الاحتمالية 0.079، وكان المســـتوى العام (الدرجة الكلية) لتطبيق معايير واهداف التنمية المســـتدامة هي 3.90 وبتقييم مرتفع للبلديات الواقعة ضـــمن التصـــنيف (أ) 3.59 وبتقييم متوسط للبلديات الواقعة ضمن التصنيف (ب) وقيمة اختبار تي 3.021 والقيمة الاحتمالية 0.053. وبما أن هذه القيم الاحتمالية أكبر من القيمة 0.050 فإن هذه الفروق ليســـت ذات دلالة إحصـــائية معنوية وإنما هي فروق ظاهرية. **(نقبل الفرضية الصفرية)**

<u>الفرضية الفرعية الثانية (الصفرية):</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة تعزى لمتغير التصنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. وللتحقق من صـــحة هذه الفرضـــية نســـتخدم اختبار تحليل التباين (one way anova) الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور البحث والدرجة الكلية تعزى لمتغير التصنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية كما في الجدول رقم (84):

جدول (84): نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير التصـــنيف بحســـب صـــندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
الحكم الحضري	بين المجموعات	6.478	6	1.08	6.425	0.000
	داخل المجموعات	16.467	98	0.168		
	المجموع	22.944	104			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	8.4370	6	1.406	5.832	0.000

		داخل المجموعات	23.628	98	0.241	
		المجموع	32.065	104		
التكنولوجيا	بين المجموعات	10.522	6	1.754	5.932	0.000
	داخل المجموعات	28.969	98	0.296		
	المجموع	39.490	104			
حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	بين المجموعات	10.471	6	1.745	6.549	0.000
	داخل المجموعات	26.115	98	0.266		
	المجموع	36.586	104			
الثقافة والادماج الاجتماعي	بين المجموعات	5.9480	6	0.991	4.040	0.001
	داخل المجموعات	24.047	98	0.245		
	المجموع	29.995	104			
درجة الكلية	بين المجموعات	7.0490	6	1.175	6.138	0.000
	داخل المجموعات	18.760	98	0.191		
	المجموع	25.809	104			

حيث تشـــير نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (84) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مسـتوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في درجة التطبيق لأهداف ومقاصـد التنمية المسـتدامة تعزى لمتغير التصـنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، حيث كانت جميع القيم الاحتمالية هي 0.000 ما عدا قيمة واحدة هي 0.001 وهي قيم أقل من القيمة 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصـــائية معنوية في متوسطات تطبيق البلديات لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة تعزى لمتغير التصنيف بحسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، ولتحديد متوسطات واتجاهات الفروق بينها نستخدم اختبار LSD كما في الجدول رقم (85):

جدول (85): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الحكم الحضـــري لمتغير التصـــنيف بحســـب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بحسب اختبار LSD

(I) التصنيف	(J) التصنيف	الفرق في المتوسطات الحسابية (I-J)	القيمة الاحتمالية
A	A+	-0.82857*	0.002
	A++	-1.01429*	0.001
	B++	-0.65143*	0.014
A+	B	0.52919*	0.000
	B+	0.44977*	0.000
	C++	0.55873*	0.001
A++	B	0.71491*	0.000
	B+	0.63548*	0.001
	C++	0.74444*	0.001
B	B++	-0.35205*	0.011
B+	B++	-0.27263*	0.037
B++	C++	0.38159*	0.030

حيث يبين الجدول رقم (85) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب تصنيف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث محور الحكم الحضري حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف ++A من جهة مع البلديات ذات التصنيف A بمقدار 1.01 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.71 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.64 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصـنيف ++C بمقدار 0.74 وبدلالة معنوية 0.001، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـــالح البلديات ذات التصـــنيف ++A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـــنيف +A من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف A بمقدار 0.83 وبدلالة معنوية 0.002 ومع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.53 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.45 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 0.56 وبدلالة معنوية 0.001، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـــالح البلديات ذات التصـــنيف +A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف ++B من جهة مع البلديات ذات التصـنيف A بمقدار 0.65 وبدلالة معنوية 0.014 ومع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.35 وبدلالة معنوية 0.011، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.27 وبدلالة معنوية 0.037، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 0.38 وبدلالة معنوية 0.030، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف ++B.

كما ويبين الجدول رقم (86) أن أعلى البلديات التي تطبق أهداف ومقاصـــد محور الحكم الحضـــري هي البلديات المصنفة +B,++B,+A,++A حسب تصنيفات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

جدول (86): الأوسـاط الحسـابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسـب تصـنيف البلديات وفق صـندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الحكم الحضري

التصنيف	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
A	3	3.4000	0.00000	7
A+	18	4.2286	0.24244	2
A++	6	4.4143	0.51642	1
B	23	3.6994	0.42263	5
B+	31	3.7788	0.45815	4
B++	15	4.0514	0.20266	3
C++	9	3.6698	0.64541	6

أما بالنسبة **لمحور التنمية الاقتصادية**

جدول (87): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التنمية الاقتصـادية بحسـب تصـنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD

(I)التصنيف	(J) التصنيف	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
A	B	0.73333*	0.017
	B+	0.64516*	0.032

0.035	-0.49444*	A++	**A+**
0.005	0.43889*	B	
0.018	0.35072*	B+	
0.000	0.93333*	B	**A++**
0.000	0.84516*	B+	
0.002	0.82593*	C++	
0.000	-0.60667*	B++	**B**
0.001	-0.51849*	B++	**B+**
0.018	0.49926*	C++	**B++**

حيث يبين الجدول رقم (87) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب تصنيف البلديات وفق صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث التنمية الاقتصادية، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف A++ من جهة مع البلديات ذات التصنيف A+ بمقدار 0.49 وبدلالة معنوية 0.035، ومع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.93 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.84 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.83 وبدلالة معنوية 0.002، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A++. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات المصنفة A+ من جهة مع البلديات المصنفة B بمقدار 0.44 وبدلالة معنوية 0.005، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.35 وبدلالة معنوية 0.018، وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A+. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف B++ من جهة مع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.61 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.52 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.018، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف B++. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف A من جهة مع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.73 وبدلالة معنوية 0.017، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.65 وبدلالة معنوية 0.032، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A.

الجدول رقم (88): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية

التصنيف	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
A	3	4.1000	0.00000	2
A+	18	3.8056	0.33631	4
A++	6	4.3000	0.51121	1
B	23	3.3667	0.64776	7
B+	31	3.4548	0.46584	6
B++	15	3.9733	0.33338	3
C++	9	3.4741	0.62267	5

حيث يبين الجدول رقم (88) أن البلديات ذات التصـــنيف A++,A, B++, A+ وفق صـــندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية هي الأعلى في تطبيق أهداف ومقاصد التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة **لمحور التكنولوجيا**

جدول (89): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التكنولوجيا بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD

(I) التصنيف	(J)التصنيف	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
A+	B	0.47357*	0.007
	B+	0.59930*	0.000
	C++	0.57843*	0.011
A++	B	0.83632*	0.001
	B+	0.96205*	0.000
	C++	0.94118*	0.001
B	B++	-0.53043*	0.004
B+	B++	-0.65617*	0.000
B++	C++	0.63529*	0.007

حيث يبين الجدول رقم (89) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب التصنيف التابع لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث محور التكنولوجيا، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـــنيف A++ من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.83 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصـــنيف B+ بمقدار 0.96 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف C++ بمقدار 0.94 وبدلالة معنوية 0.001، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـالح البلديات ذات التصـنيف A++. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـــنيف A+ من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.47 وبدلالة معنوية 0.007، ومع البلديات ذات التصـنيف B+ بمقدار 0.60 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.59 وبدلالة معنوية 0.011، وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصـنيف A+. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف B++ من جهة مع البلديات ذات التصـنيف B بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.004، ومع البلديات ذات التصـــنيف B+ بمقدار 0.66 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف C++ بمقدار 0.64 وبدلالة معنوية 0.007، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف B++.

جدول (90): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التكنولوجيا

التصنيف	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
A	3	3.9412	0.00000	4
A+	18	3.9902	0.53391	3
A++	6	4.3529	0.70882	1
B	23	3.5166	0.64070	5
B+	31	3.3909	0.50409	7
B++	15	4.0471	0.44810	2
C++	9	3.4118	0.51785	6

حيث يبين الجدول رقم (90) أن البلديات ذات التصـــنيف و+A ,B++, A++ هي الأعلى تطبيقاً لأهداف ومقاصد محور التكنولوجيا.

أما بالنسبة **لمحور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية**

الجدول رقم (91): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية بحسب تصنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD

(I)التصنيف	(J)التصنيف	الفرق في المتوسطات الحسابي(I-J)	القيمة الاحتمالية
A	A+	0.72727*	0.026
	B	0.83597*	0.010
	B+	1.17155*	0.000
	C++	1.24747*	0.000
A+	A++	-0.50000*	0.043
	B+	0.44428*	0.005
	C++	0.52020*	0.015
A++	B	0.60870*	0.012
	B+	0.94428*	0.000
	C++	1.02020*	0.000
B	B+	0.33559*	0.020
	C++	0.41151*	0.045
B+	B++	-0.58974*	0.000
B++	C++	0.66566*	0.003

حيث يبين الجدول رقم (91) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب التصنيف التابع لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـــنيف ++A من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.61 وبدلالة معنوية 0.012، ومع البلديات ذات التصنيف +B بمقدار 0.94 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف ++C بمقدار 1.02 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـنيف +A بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.43 وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـــالح البلديات ذات التصـــنيف ++A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين

البلديات ذات التصنيف +A من جهة مع البلديات ذات التصنيف +B بمقدار 0.44 وبدلالة معنوية 0.005، ومع البلديات ذات التصـنيف مع البلديات ذات التصـنيف ++C بمقدار 0.52 وبدلالة معنوية 0.015، وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـالح البلديات ذات التصنيف +A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف ++B من جهة مع البلديات ذات التصـنيف +B بمقدار 0.59 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 0.67 وبدلالة معنوية 0.003, وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـــالح البلديات ذات التصـنيف ++B. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف B من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.34 وبدلالة معنوية 0.020، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 0.41 وبدلالة معنوية 0.045، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصـــالح البلديات ذات التصـــنيف B. كما يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـــنيف A من جهة مع البلديات ذات التصـنيف+A بمقدار 0.72 وبدلالة معنوية 0.026، ومع البلديات ذات التصـنيف B بمقدار 0.84 وبدلالة معنوية 0.010، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 1.17 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 1.25 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف +A بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.43 وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A.

جدول (92): الأوسـاط الحسـابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسـب التصـنيف وفق صـندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية

التصنيف	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
A	3	4.2727	0.00000	1
A+	18	3.5455	0.47699	4
A++	6	4.0455	0.74689	2
B	23	3.4368	0.42546	5
B+	31	3.1012	0.57096	6
B++	15	3.6909	0.34626	3
C++	9	3.0253	0.70861	7

حيث يبين الجدول رقم (92) أن البلديات ذات التصـــنيف A, A++, B++ هي الأعلى تطبيقاً لأهداف ومقاصد محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية.

أما بالنسبة **لمحور الثقافة والإدماج الاجتماعي**

جدول (93): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي بحسـب تصـنيف البلديات حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD

(I) التصنيف	(J)التصنيف	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
A+	A++	-0.48990*	0.038

0.024	0.35661*	B	
0.000	0.84651*	B	**A++**
0.001	0.77761*	B+	
0.006	0.73232*	C++	
0.003	-0.51014*	B++	**B**
0.006	-0.44125*	B++	**B+**

حيث يبين الجدول رقم (93) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب التصنيف التابع لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف ++A من جهة مع البلديات ذات التصـنيف + A بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.038، ومع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.78 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصـــنيف ++C بمقدار 0.73 وبدلالة معنوية 0.006، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف ++A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف +A مع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.36 وبدلالة معنوية 0.024، لصالح البلديات ذات التصـنيف +A. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصـنيف ++B من جهة مع البلديات ذات التصـــنيف B بمقدار 0.51 وبدلالة معنوية 0.003، ومع البلديات ذات التصـــنيف +B بمقدار 0.44 وبدلالة معنوية 0.006، وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف ++B.

جدول (94): الأوسـاط الحسـابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسـب التصـنيف وفق صـندوف تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي

التصنيف	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
A	3	3.9091	0.00000	3
A+	18	3.8889	0.37962	4
A++	6	4.3788	0.68050	1
B	23	3.5323	0.47509	7
B+	31	3.6012	0.50307	6
B++	15	4.0424	0.42668	2
C++	9	3.6465	0.72236	5

حيث يبين الجدول رقم (94) أن البلديات ذات التصنيف A,++B,++A هي الأعلى تطبيقاً لأهداف ومقاصد محور الثقافة والإدماج الاجتماعي.

أما من حيث **الدرجة الكلية**

جدول (95): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث الدرجة الكلية بحسـب تصـنيف البلديات حسـب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على اختبار LSD

التصنيف الأدنى	التصنيف الأعلى	Sig.	Mean Difference (I-J)	(J)التصنيف	(I)التصنيف
C++	A++	0.007	0.38139*	B	A+
		0.001	0.42636*	B+	
		0.014	0.44625*	C++	
		0.000	0.78795*	B	A++
		0.000	0.83292*	B+	
		0.000	0.85281*	C++	
		0.002	0.45069*	B	B++
		0.000	0.49566*	B+	
		0.006	0.51555*	C++	

حيث يبين الجدول رقم (95) الفروق المعنوية بين البلديات بحسب التصنيف التابع لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من حيث الدرجة الكلية، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف A++ من جهة مع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.79 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.83 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A++. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف A+ من جهة مع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.43 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.45 وبدلالة معنوية 0.014، ومع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.38 وبدلالة معنوية 0.007 وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف A+. كما أنه يوجد اختلاف (فروق) بين البلديات ذات التصنيف B++ من جهة مع البلديات ذات التصنيف B بمقدار 0.45 وبدلالة معنوية 0.002، ومع البلديات ذات التصنيف B+ بمقدار 0.50 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات ذات التصنيف C++ بمقدار 0.45 وبدلالة معنوية 0.014، وهذه الفروق ذات دلالة معنوية ولصالح البلديات ذات التصنيف B++.

جدول (96): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب التصنيف وفق صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكذلك ترتيب البلديات من حيث الدرجة الكلية

الترتيب	Std. Deviation	Mean	N	التصنيف
3	0.00000	3.9246	3	A
4	0.36061	3.8917	18	A+
1	0.63277	4.2983	6	A++
5	0.46582	3.5103	23	B
6	0.43823	3.4654	31	B+
2	0.31360	3.9610	15	B++
7	0.57391	3.4455	9	C++

حيث يبين الجدول رقم (96) أن البلديات ذات التصنيف A++,B++,A,A+ هي الأعلى تطبيقاً لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة.

<u>الفرضية الفرعية الثالثة (الصفرية):</u> لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة، تعزى لمتغير المحافظة. وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات محاور الاستبانة والدرجة الكلية تعزى لمتغير المحافظة كما في الجدول رقم (97).

جدول (97): نتائج اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المحافظة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
الحكم الحضري	بين المجموعات	6.24	10	0.624	3.511	0.001
	داخل المجموعات	16.705	94	0.178		
	المجموع	22.944	104			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	11.797	10	1.18	5.471	0.000
	داخل المجموعات	20.269	94	0.216		
	المجموع	32.065	104			
التكنولوجيا	بين المجموعات	18.717	10	1.872	8.469	0.000
	داخل المجموعات	20.773	94	0.221		
	المجموع	39.49	104			
حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	بين المجموعات	18.205	10	1.82	9.31	0.000
	داخل المجموعات	18.381	94	0.196		
	المجموع	36.586	104			
الثقافة والادماج الاجتماعي	بين المجموعات	11.148	10	1.115	5.56	0.000
	داخل المجموعات	18.847	94	0.2		
	المجموع	29.995	104			
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	**10.217**	**10**	**1.022**	**6.159**	**0.000**
	داخل المجموعات	**15.592**	**94**	**0.166**		
	المجموع	**25.809**	**104**			

حيث تشير نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (97) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة تعزى لمتغير المحافظة، حيث كانت جميع القيم الاحتمالية هي 0.000 ما عدا قيمة واحدة هي 0.001 وهي قيم أقل من القيمة 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية معنوية في متوسطات تطبيق البلديات لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة تعزى لمتغير المحافظة **(نرفض الفرضية الصفرية)**، ولتحديد متوسطات واتجاهات الفروق بينها نستخدم اختبار LSD كما في الجدول التالي:

جدول (98): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الحكم الحضري بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD

(I)المحافظة	(J)المحافظة	Mean Difference (I-J)	Sig.
محافظة أريحا والأغوار	محافظة قلقيلية	0.85714*	0.015

محافظة جنين	محافظة سلفيت	0.56000*	0.038
	محافظة قلقيلية	0.90286*	0.001
محافظة الخليل	محافظة بيت لحم	-0.47706*	0.003
	محافظة رام الله والبيرة	-0.38499*	0.002
	محافظة قلقيلية	0.72294*	0.005
محافظة سلفيت	محافظة بيت لحم	-0.85714*	0.003
	محافظة رام الله والبيرة	-0.76508*	0.005
محافظة القدس	محافظة قلقيلية	0.78571*	0.010
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة قلقيلية	0.92857*	0.002
محافظة بيت لحم	محافظة طولكرم	0.54286*	0.016
	محافظة قلقيلية	1.20000*	0.000
	محافظة نابلس	0.58095*	0.041
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.45079*	0.026
	محافظة قلقيلية	0.65714*	0.030
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	1.10794*	0.000

حيث يبين الجدول رقم (98) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث الحكم الحضـري، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة بيت لحم تختلف عن البلديات الواقعة ضـمن محافظة الخليل بمقدار 0.48 وبدلالة معنوية 0.003، وعن البلديات الواقعة ضـمن محافظة سـلفيت بمقدار 0.86 وبدلالة معنوي 0.003، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة طولكرم وبمقدار 0.54 وبدلالة معنوية 0.016، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة قلقيلية بمقدار 1.20 وبدلالة معنوية 0.000، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة نابلس بمقدار 0.58 وبدلالة معنوية 0.041,، وجميع هذه الفروق لصـــالح البلديات الواقعة ضـــمن محافظة بيت لحم. كما يبين الجدول أن تقييم البلديات الواقعة ضـــمن محافظة قلقيلية كان أقل من بقية البلديات، بحيث كانت هناك فروق بين البلديات الواقعة ضـمن محافظة قلقيلية من جهة وبين البلديات الواقعة ضـمن محافظة أريحا والأغوار بمقدار 0.86 وبدلالة معنوية مقدارها 0.015، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة جنين بمقدار 0.90 وبدلالة معنوية 0.001، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة الخليل بمقدار 0.72 وبدلالة معنوية مقدارها 0.005، ومع البلديات الواقعة ضـــمن محافظة القدس بمقدار 0.79 وبدلالة معنوية 0.01، ومع البلديات الواقعة ضـمن محافظة طوباس والأغوار الشـمالية بمقدار 0.92 وبدلالة معنوية 0.002، ومع البلديات الواقعة ضـمن محافظة طولكرم بمقدار 0.66 وبدلالة معنوية مقدارها 0.030، ومع البلديات الواقعة ضمن محافظة رام الله والبيرة بمقدار 1.108 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصـالح بلديات المحافظات الأخرى بمقابل بلديات محافظة قلقيلية. كما أن هناك فروق (اختلاف) بين البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة رام الله والبيرة من جهة والمحافظات الواقعة ضمن نطاق محافظة الخليل بمقدار 0.38 وبدلالة معنوية 0.002، ومع البلديات الواقعة ضـــمن نطاق محافظة ســـلفيت بمقدار 0.76، وبدلالة معنوية 0.005، ومع البلديات الواقعة ضـــمن نطاق محافظة طولكرم بمقدار 0.45 وبدلالة

معنوية 0.026، وهذه الفروق لصـــالح بلديات محافظة رام الله، فيما كان هناك فرق بين بلديات محافظة سلفيت وبلديات محافظة جنين بمقدار 0.56 وبدلالة معنوية 0.038 ولصالح بلديات محافظة جنين.

جدول (99): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الحكم الحضري

المحافظة	التكرار	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
محافظة أريحا والأغوار	3.9143	3.9143	0.00000	5
محافظة جنين	3.9600	3.96	0.25298	4
محافظة الخليل	3.7801	3.7801	0.54466	7
محافظة سلفيت	3.4000	3.4	0.00000	10
محافظة القدس	3.8429	3.8429	0.01565	6
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	3.9857	3.9857	0.14084	3
محافظة بيت لحم	4.2571	4.2571	0.14070	1
محافظة طولكرم	3.7143	3.7143	0.03130	8
محافظة رام الله والبيرة	4.1651	4.1651	0.51583	2
محافظة قلقيلية	3.0571	3.0571	0.00000	11
محافظة نابلس	3.6762	3.6762	0.87427	9

حيث يبين الجدول رقم (99) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصد محور الحكم الحضري هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة بيت لحم، تليها بلديات محافظة رام الله والبيرة، وآخرها بلديات محافظة قلقيلية.

أما بالنسبة **لمحور التنمية الاقتصادية**

جدول (100): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية بحسب المحافظة بحسب اختبار LSD

المحافظة	المحافظة	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
محافظة أريحا والأغوار	محافظة الخليل	0.69798*	0.014
	محافظة القدس	1.11667*	0.001
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.71667*	0.032
	محافظة طولكرم	0.95000*	0.005
	محافظة قلقيلية	1.40000*	0.000
	محافظة نابلس	1.67778*	0.000
محافظة جنين	محافظة القدس	0.60778*	0.008
	محافظة قلقيلية	0.89111*	0.003
	محافظة نابلس	1.16889*	0.000
محافظة الخليل	محافظة القدس	0.41869*	0.045
	محافظة بيت لحم	-0.37576*	0.034

	محافظة رام الله والبيرة	-0.36465*	0.009
	محافظة قلقيلية	0.70202*	0.014
	محافظة نابلس	0.97980*	0.001
محافظة سلفيت	محافظة القدس	0.95000*	0.005
	محافظة قلقيلية	1.23333*	0.002
	محافظة نابلس	1.51111*	0.000
محافظة القدس	محافظة بيت لحم	-0.79444*	0.002
	محافظة رام الله والبيرة	-0.78333*	0.001
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة قلقيلية	0.68333*	0.040
	محافظة نابلس	0.96111*	0.004
محافظة بيت لحم	محافظة طولكرم	0.62778*	0.012
	محافظة قلقيلية	1.07778*	0.001
	محافظة نابلس	1.35556*	0.000
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.61667*	0.006
	محافظة نابلس	0.72778*	0.029
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	1.06667*	0.000
	محافظة نابلس	1.34444*	0.000

حيث يبين الجدول رقم (100) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث محور التنمية الاقتصادية، حيث كان هناك فروق بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة قلقيلية من جهة ومحافظات أخرى بمقدار 1.40 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، 0.89 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.003، وبمقدار 0.70 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.014، وبمقدار 1.23 مع محافظة سلفيت وبدلالة معنوية 0.002، وبمقدار 0.60 مع محافظة طوباس والأغوار الشمالية وبدلالة معنوية 0.040، وبمقدار 1.08 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 1.07 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح المحافظات الأخرى في مقابل محافظة قلقيلية. كما ويبين الجدول السابق أن هناك اختلاف (فروق) بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة نابلس من جهة ومحافظات أخرى بمقدار 1.67 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.169 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 0.98 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 1.51 مع محافظة سلفيت وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 0.96 مع محافظة طوباس والأغوار الشمالية وبدلالة معنوية 0.004، وبمقدار 1.36 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.34 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح المحافظات الأخرى في مقابل محافظة نابلس. أما بلديات محافظة أريحا والأغوار فكان لها فروق مع بلديات محافظات أخرى؛ فقد كان هناك فرق مع بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.70 وبدلالة معنوية 0.014، ومع بلديات محافظة القدس بمقدار 1.117 وبدلالة معنوية 0.001، ومع بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 0.72 وبدلالة معنوية 0.032، ومع بلديات محافظة طولكرم بمقدار 0.95 وبدلالة معنوية 0.005، ومع بلديات محافظة نابلس بمقدار 1.68 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح بلديات محافظة أريحا والأغوار.

جدول (101): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية

المحافظة	N	Mean	Std. Deviation	الترتيب
محافظة أريحا والأغوار	3	4.2667	0.00000	1
محافظة جنين	15	3.7578	0.30847	5
محافظة الخليل	33	3.5687	0.51633	6
محافظة سلفيت	3	4.1000	0.00000	2
محافظة القدس	6	3.1500	0.01826	9
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.5500	0.31038	7
محافظة بيت لحم	9	3.9444	0.32318	3
محافظة طولكرم	6	3.3167	0.16432	8
محافظة رام الله والبيرة	18	3.9333	0.57017	4
محافظة قلقيلية	3	2.8667	0.00000	10
محافظة نابلس	3	2.5889	1.30866	11

حيث يبين الجدول رقم (101) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصد محور التنمية الاقتصادية هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة أريحا والأغوار، وآخرها بلديات محافظتي قلقيلية ونابلس.

أما بالنسبة **لمحور التكنولوجيا**:

جدول (102): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور التكنولوجيا بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD

المحافظة	المحافظة	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
محافظة أريحا والأغوار	محافظة جنين	1.01176*	0.001
	محافظة الخليل	1.23529*	0.000
	محافظة سلفيت	0.76471*	0.049
	محافظة القدس	1.47059*	0.000
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	1.23529*	0.000
	محافظة طولكرم	1.26471*	0.000
	محافظة قلقيلية	2.17647*	0.000
	محافظة نابلس	1.54902*	0.000
محافظة جنين	محافظة القدس	0.45882*	0.046
	محافظة بيت لحم	-0.43007*	0.033
	محافظة رام الله والبيرة	-0.54118*	0.001
	محافظة قلقيلية	1.16471*	0.000
محافظة الخليل	محافظة بيت لحم	-0.65359*	0.000
	محافظة رام الله والبيرة	-0.76471*	0.000
	محافظة قلقيلية	0.94118*	0.001
محافظة سلفيت	محافظة القدس	0.70588*	0.036

	محافظة قلقيلية	1.41176*	0.000
	محافظة نابلس	0.78431*	0.044
محافظة القدس	محافظة بيت لحم	-0.88889*	0.001
	محافظة رام الله والبيرة	-1.00000*	0.000
	محافظة قلقيلية	0.70588*	0.036
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة بيت لحم	-0.65359*	0.010
	محافظة رام الله والبيرة	-0.76471*	0.001
	محافظة قلقيلية	0.94118*	0.006
محافظة بيت لحم	محافظة طولكرم	0.68301*	0.007
	محافظة قلقيلية	1.59477*	0.000
	محافظة نابلس	0.96732*	0.003
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.79412*	0.001
	محافظة قلقيلية	0.91176*	0.007
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	1.70588*	0.000
	محافظة نابلس	1.07843*	0.000

حيث يبين الجدول رقم (102) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث محور التكنولوجيا، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة قلقيلية من جهة ومحافظات أخرى عديدة بمقدار 2.17 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، و 1.16 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 0.94 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 1.41 مع محافظة سلفيت وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 0.70 مع محافظة القدس وبدلالة معنوية 0.036، وبمقدار 0.94 مع محافظة طوباس والأغوار الشمالية وبدلالة معنوية 0.006، وبمقدار 1.59 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.07 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح المحافظات الأخرى في مقابل محافظة قلقيلية. أما بلديات محافظة أريحا والأغوار فكان لها فروق مع بلديات محافظات أخرى متعددة فقد كان هناك فرق مع بلديات محافظة جنين بمقدار 1.01 وبدلالة معنوية 0.001، ومع بلديات محافظة الخليل بمقدار 1.23 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة سلفيت بمقدار 0.76 وبدلالة معنوية 0.049، ومع بلديات محافظة القدس بمقدار 1.47 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 1.23 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة طولكرم بمقدار 0.91 وبدلالة معنوية 0.006، ومع بلديات محافظة قلقيلية بمقدار 2.17 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح بلديات محافظة أريحا والأغوار.

جدول (103): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور التنمية الاقتصادية

المحافظة	N	Mean	Std. Deviation	الترتيب	الأعلى	الأدنى
محافظة أريحا والأغوار	3	4.7059	0.00000	1	أريحا والأغوار	قلقيلية
محافظة جنين	15	3.6941	0.25075	5		
محافظة الخليل	33	3.4706	0.51806	7		

محافظة سلفيت	3	3.9412	0.00000	4		
محافظة القدس	6	3.2353	0.00000	9		
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.4706	0.45107	7		
محافظة بيت لحم	9	4.1242	0.27346	3		
محافظة طولكرم	6	3.4412	0.03222	8		
محافظة رام الله والبيرة	18	4.2353	0.71789	2		
محافظة قلقيلية	3	2.5294	0.00000	11		
محافظة نابلس	3	3.1569	0.67924	10		

حيث يبين الجدول رقم (103) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصـــد محور التكنولوجيا هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة أريحا والأغوار، وآخرها بلديات محافظة قلقيلية.

أما بالنسبة **لمحور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية**:

جدول (104): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD

(I)المحافظة	(J)المحافظة	Mean Difference (I-J)	Sig.
محافظة أريحا والأغوار	محافظة جنين	0.63333*	0.026
	محافظة الخليل	1.04545*	0.000
	محافظة القدس	2.09091*	0.000
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.88636*	0.006
	محافظة بيت لحم	0.73232*	0.015
	محافظة طولكرم	1.04545*	0.001
	محافظة قلقيلية	1.09091*	0.003
	محافظة نابلس	0.93939*	0.011
محافظة جنين	محافظة الخليل	0.41212*	0.004
	محافظة سلفيت	-0.63333*	0.026
	محافظة القدس	1.45758*	0.000
محافظة الخليل	محافظة سلفيت	-1.04545*	0.000
	محافظة القدس	1.04545*	0.000
	محافظة رام الله والبيرة	-0.53788*	0.000
محافظة سلفيت	محافظة القدس	2.09091*	0.000
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.88636*	0.006
	محافظة بيت بيت لحم	0.73232*	0.015
	محافظة طولكرم	1.04545*	0.001
	محافظة قلقيلية	1.09091*	0.003
	محافظة نابلس	0.93939*	0.011
محافظة القدس	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	-1.20455*	0.000
	محافظة بيت لحم	-1.35859*	0.000
	محافظة طولكرم	-1.04545*	0.000
	محافظة رام الله والبيرة	-1.58333*	0.000
	محافظة قلقيلية	-1.00000*	0.002

	محافظة نابلس	-1.15152*	0.000
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.53788*	0.011
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	0.58333*	0.037

يبين الجدول رقم (104) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث حماية محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة القدس من جهة ومحافظات أخرى عديدة، بمقدار 2.10 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، و 1.46 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.05 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 2.01 مع محافظة سلفيت وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 0.70 مع محافظة القدس وبدلالة معنوية 0.036، وبمقدار 1.20 مع محافظة طوباس والأغوار الشمالية وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.35 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.05 مع محافظة طولكرم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.58 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.00 مع محافظة قلقيلية وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.15 مع محافظة نابلس وبدلالة معنوية 0.000. وجميع هذه الفروق لصالح المحافظات الأخرى في مقابل محافظة القدس.

جدول (105): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية

المحافظة	N	Mean	Std. Deviation	الترتيب
محافظة أريحا والأغوار	3	4.2727	0.00000	2
محافظة جنين	15	3.6394	0.55550	4
محافظة الخليل	33	3.2273	0.46826	9
محافظة سلفيت	3	4.2727	0.00000	2
محافظة القدس	6	2.1818	0.09959	11
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.3864	0.12448	6
محافظة بيت لحم	9	3.5404	0.10276	5
محافظة طولكرم	6	3.2273	0.04979	9
محافظة رام الله والبيرة	18	3.7652	0.56864	3
محافظة قلقيلية	3	3.1818	0.00000	10
محافظة نابلس	3	3.3333	0.81354	7

حيث يبين الجدول رقم (105) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة من حيث محور حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة أريحا والأغوار وبلديات محافظة سلفيت، وآخرها بلديات محافظة القدس.

أما بالنسبة **لمحور الثقافة والإدماج الاجتماعي:**

جدول (106): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث محور الثقافة والادماج الاجتماعي بحســـب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD

المحافظة	المحافظة	الفرق في المتوسطات الحسابي (I-J)	القيمة الاحتمالية
محافظة أريحا والأغوار	محافظة جنين	0.76364*	0.008
	محافظة الخليل	0.85399*	0.002
	محافظة القدس	1.31818*	0.000
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.92424*	0.004
	محافظة طولكرم	1.12121*	0.001
	محافظة قلقيلية	1.69697*	0.000
	محافظة نابلس	1.35354*	0.000
محافظة جنين	محافظة القدس	0.55455*	0.012
	محافظة رام الله والبيرة	-0.33434*	0.035
	محافظة قلقيلية	0.93333*	0.001
	محافظة نابلس	0.58990*	0.040
محافظة الخليل	محافظة القدس	0.46419*	0.022
	محافظة بيت لحم	-0.37251*	0.029
	محافظة رام الله والبيرة	-0.42470*	0.002
	محافظة قلقيلية	0.84298*	0.002
محافظة سلفيت	محافظة القدس	0.68182*	0.034
	محافظة قلقيلية	1.06061*	0.005
محافظة القدس	محافظة بيت لحم	-0.83670*	0.001
	محافظة رام الله والبيرة	-0.88889*	0.000
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة رام الله والبيرة	-0.49495*	0.021
	محافظة قلقيلية	0.77273*	0.017
محافظة بيت لحم	محافظة طولكرم	0.63973*	0.008
	محافظة قلقيلية	1.21549*	0.000
	محافظة نابلس	0.87205*	0.004
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.69192*	0.001
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	1.26768*	0.000
	محافظة نابلس	0.92424*	0.001

حيث يبين الجدول رقم (106) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث محور الثقافة والادماج الاجتماعي، حيث كان هناك اختلاف (فروق) بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة قلقيلية من جهة ومحافظات أخرى عديدة، بمقدار 1.70 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، و 0.93 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 0.84 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.002، وبمقدار 0.83 مع محافظة القدس وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 0.77 مع محافظة طوباس والأغوار الشـــمالية وبدلالة معنوية 0.017، وبمقدار 1.21 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.27 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.001، وجميع هذه الفروق لصـــالح المحافظات الأخرى

في مقابل محافظة القدس. أما بلديات محافظة أريحا والأغوار فكان لها فروق مع بلديات محافظات أخرى متعددة؛ فقد كان هناك فرق مع بلديات محافظة جنين بمقدار 0.76 وبدلالة معنوية 0.008، ومع بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.002، ومع بلديات محافظة القدس بمقدار 1.31 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 0.92 وبدلالة معنوية 0.004، ومع بلديات محافظة طولكرم بمقدار 1.12 وبدلالة معنوية 0.001، ومع بلديات محافظة قلقيلية بمقدار 1.70 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة نابلس بمقدار 1.35 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح بلديات محافظة أريحا والأغوار.

جدول (107): الأوساط الحسابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحسب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث محور الثقافة والإدماج الاجتماعي

المحافظة	N	Mean	Std. Deviation	الترتيب
محافظة أريحا والأغوار	3	4.5455	0.00000	1
محافظة جنين	15	3.7818	0.20591	5
محافظة الخليل	33	3.6915	0.58454	6
محافظة سلفيت	3	3.9091	0.00000	4
محافظة القدس	6	3.2273	0.04979	9
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.6212	0.28216	7
محافظة بيت بيت لحم	9	4.0640	0.39465	3
محافظة طولكرم	6	3.4242	0.00000	8
محافظة رام الله والبيرة	18	4.1162	0.53991	2
محافظة قلقيلية	3	2.8485	0.00000	11
محافظة نابلس	3	3.1919	0.59485	10

حيث يبين الجدول رقم (107) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة من حيث محور الثقافة والادماج الاجتماعي هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة أريحا والأغوار، وآخرها بلديات محافظة قلقيلية.

أما بالنسبة **للدرجة الكلية:**

جدول (108): المقارنة المتعددة بين البلديات من حيث (الدرجة الكلية) بحسب متغير المحافظة بحسب اختبار LSD

(I)المحافظة	(J)المحافظة	Mean Difference (I-J)	Sig.
محافظة أريحا والأغوار	محافظة جنين	0.57438*	0.028
	محافظة الخليل	0.79338*	0.002
	محافظة القدس	1.21355*	0.000
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	0.73823*	0.012

	محافظة طولكرم	0.91627*	0.002
	محافظة قلقيلية	1.44430*	0.000
	محافظة نابلس	1.15156*	0.001
محافظة جنين	محافظة القدس	0.63917*	0.002
	محافظة قلقيلية	0.86992*	0.001
	محافظة نابلس	0.57718*	0.027
محافظة الخليل	محافظة القدس	0.42017*	0.022
	محافظة بيت لحم	-0.43841*	0.005
	محافظة رام الله والبيرة	-0.49539*	0.000
	محافظة قلقيلية	0.65091*	0.009
محافظة سلفيت	محافظة القدس	0.79715*	0.007
	محافظة قلقيلية	1.02789*	0.003
	محافظة نابلس	0.73516*	0.029
محافظة القدس	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	-0.47533*	0.046
	محافظة بيت لحم	-0.85858*	0.000
	محافظة رام الله والبيرة	-0.91556*	0.000
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	محافظة رام الله والبيرة	-0.44023*	0.024
	محافظة قلقيلية	0.70607*	0.016
محافظة بيت لحم	محافظة طولكرم	0.56130*	0.010
	محافظة قلقيلية	1.08932*	0.000
	محافظة نابلس	0.79659*	0.004
محافظة طولكرم	محافظة رام الله والبيرة	-0.61828*	0.002
محافظة رام الله والبيرة	محافظة قلقيلية	1.14630*	0.000
	محافظة نابلس	0.85357*	0.001

حيث يبين الجدول رقم (108) الفروق المعنوية بين البلديات تبعاً لمتغير المحافظة من حيث الدرجة الكلية، حيث كان هناك فروق بين البلديات الواقعة في نطاق محافظة قلقيلية من جهة ومحافظات أخرى، بمقدار 1.70 مع محافظة أريحا والأغوار وبدلالة معنوية 0.000، و 0.93 مع محافظة جنين وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 0.84 مع محافظة الخليل وبدلالة معنوية 0.002، وبمقدار 0.83 مع محافظة القدس وبدلالة معنوية 0.001، وبمقدار 0.77 مع محافظة طوباس والأغوار الشـــمالية وبدلالة معنوية 0.017، وبمقدار 1.21 مع محافظة بيت لحم وبدلالة معنوية 0.000، وبمقدار 1.27 مع محافظة رام الله والبيرة وبدلالة معنوية 0.001، وجميع هذه الفروق لصالح المحافظات الأخرى في مقابل محافظة القدس. أما بلديات محافظة أريحا والأغوار فكان لها فروق مع بلديات محافظات أخرى ؛ فقد كان هناك فرق مع بلديات محافظة جنين بمقدار 0.76 وبدلالة معنوية 0.008، ومع بلديات محافظة الخليل بمقدار 0.85 وبدلالة معنوية 0.002، ومع بلديات محافظة القدس بمقدار 1.31 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة طوباس والأغوار الشمالية بمقدار 0.92 وبدلالة معنوية 0.004، ومع بلديات محافظة طولكرم بمقدار 1.12 وبدلالة معنوية 0.001، ومع بلديات محافظة قلقيلية بمقدار 1.70 وبدلالة معنوية 0.000، ومع بلديات محافظة نابلس بمقدار 1.35 وبدلالة معنوية 0.000، وجميع هذه الفروق لصالح بلديات محافظة أريحا والأغوار.

جدول (109): الأوســاط الحســابية والانحرافات المعنوية للبلديات بحســب متغير المحافظة وكذلك ترتيب البلديات من حيث الدرجة الكلية لأهداف التنمية المستدامة

المحافظة	N	Mean	Std. Deviation	الترتيب
محافظة أريحا والأغوار	3	4.3410	0.00000	1
محافظة جنين	15	3.7666	0.29202	5
محافظة الخليل	33	3.5476	0.47733	7
محافظة سلفيت	3	3.9246	0.00000	4
محافظة القدس	6	3.1274	0.01674	10
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	3.6028	0.26179	6
محافظة بيت لحم	9	3.9860	0.22392	3
محافظة طولكرم	6	3.4247	0.05553	8
محافظة رام الله والبيرة	18	4.0430	0.53621	2
محافظة قلقيلية	3	2.8967	0.00000	11
محافظة نابلس	3	3.1894	0.85411	9

حيث يبين الجدول رقم (109) أن أعلى البلديات تطبيقاً لأهداف ومقاصــد التنمية المســتدامة هي البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة أريحا والأغوار وآخرها بلديات محافظة قلقيلية.

<u>الفرضــية الفرعية الرابعة:</u> لا يوجد علاقة ارتباطية بين متغير الوضــع المالي في البلديات ومتغير درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (110): قيم معامل الارتباط بين متغير الوضع المالي ومتغير درجة التطبيق لمعايير وأهداف التنمية المستدامة

المحور	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة	قوة العلاقة
الحكم الحضري	-0.302	0.072	غير دالة	عكسية	ضعيفة
التنمية الاقتصادية	-0.225	0.071	غير دالة	عكسية	ضعيفة
التكنولوجيا	-0.265	0.076	غير دالة	عكسية	ضعيفة
حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	-0.176	0.073	غير دالة	عكسية	ضعيفة
الثقافة والادماج الاجتماعي	-0.268	0.076	غير دالة	عكسية	ضعيفة
درجة الكلية	-0.272	0.075	غير دالة	عكسية	ضعيفة

حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (110) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متغير الوضع المالي ومتغيرات (أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ودرجتها الكلية) حيث كانت العلاقة عكسية ضعيفة بين كل محور من محاور أهداف ومقاصد التنمية المستدامة والوضع المالي **(نقبل الفرضية الصفرية)**، بحيث كانت قيمة معامل الارتباط 302.- بين الحكم الحضري والوضع المالي وبدلالة معنوية 0.072، 0.225- بين التنمية الاقتصادية والوضع المالي وبدلالة معنوية 0.071، و0.265- بين التكنولوجيا والوضع المالي وبدلالة

معنوية 0.076، و 0.176 – بين حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية وبدلالة معني 0.073، و0.268- بين الثقافة والادماج الاجتماعي وبدلالة معنوية 0.076، وبين الدرجة الكلية والوضع المالي كان معامل الارتباط 0.272- وبدلالة معنوية 0.075.

وللإجابة عن السؤال السادس فإنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية) تعزى لمتغير:

- **المحافظة؛** حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات وآخرها البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة قلقيلية. ويرجع ذلك إلى اختيار وزارة الحكم المحلي بلدية أريحا من أصل ثلاث بلديات في الضفة الغربية وقطاع عزة (بلدية نابلس وبلدية خانيونس) كبلديات تجريبية لفحص مدى توطين أهداف التنمية المستدامة فيها وخاصةً جزيئية موائمة الأهداف التنموية الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية والأجندات العالمية كاتفاقية باريس للمناخ واتفاقية سنداي للحد من الكوارث واتفاقية اديس أبابا للتمويل والخطة الحضرية الجديدة.
- **تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية،** وينسجم ذلك مع توجه صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية إلى تصنيف البلديات وفق معيار**الأداء،** والذي يقاس بناءً على عدد من المؤشرات وعددها 21 مؤشر، وعلى مراتب فرعية في التصنيف (D, C, C+, C++, B, B+, B++, A, A+, A++) وذلك حسب إستجابة البلديات للسياسات العامة لقطاع الحكم المحلي وتشمل على الإدارة المالية، التشغيل والصيانة، المساءلة المجتمعية، المشاركة المجتمعية والإستجابة للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فيما يتعلق بتطوير القطاع.

بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية) تعزى لمتغير:

- **تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي،** ويرجع ذلك إلى استهداف البحث للبلديات الفلسطينية الكبرى المصنفة (أ) و(ب) وهذه البلديات تشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية والبلديات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة وذلك حسب وزارة الحكم المحلي والتي أخذت بعين الاعتبار معايير قدم البلديات، الخبرة، تطبيق القوانين والأنظمة، الإمكانيات المادية والبشرية، ومستوى الخدمات المقدمة كماً ونوعاً، بحيث يظهر هنالك تماثل وتجانس في الواقع الذي تعيشه هذه البلديات الفلسطينية، وقد يكون هناك بعض التفاوت في هذا التجانس لكن الواقع الكلي والعام هو واقع واحد لا يختلف.

- **الوضـــع المالي**، وينســـجم ذلك مع نتائج الإســـتبانة والتي أظهرت بأن الغالبية العظمى للبلديات تعاني من عجز في مبدأ التوازن في الميزانية لعام 2019 حيث بلغ الوســـط الحســـابي للإيرادات مقابل النفقات -6,779,698 مليون شـيقل، وبأن موازنات الغالبية العظمى للبلديات لسـنة 2019 هي موازنات تشغيلية.

5.12 نتائج البحث:

لقد تم الخروج بالنتائج التالية من خلال نتائج محاور الاسـتبانة، والمقابلات الشـخصـية، وتحليل المحتوى:

1. **اسـتراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة:** تعتمد البلديات الفلسـطينية، وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة استراتيجية مواءمة الخطط الاستراتيجية المحلية مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك بمستوى متوسط.
2. **تحديات توطين أهداف التنمية المســتدامة في الحكومات المحلية:** تعتبر التحديات المؤسـسـية من أهم التحديات التي تواجه عملية توطين أهداف التنمية المسـتدامة في ظل الاحتلال الاسـرائيلي وسـياسـاته وبرامجه والإتفاقيات الموقعة معه، والذي يلعب دوراً حاســماً في التأثير على مجمل العملية التنموية في فلســطين ويمثل عقبة رئيســة أمام الحكومـة الفلســطينيـة من تحقيق أهدافهـا وأولويـاتهـا وخططهـا التنمويـة ومن الإيفـاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات وأجندة التنمية العالمية.
3. **الوعي بمفهوم وأهداف التنمية المســتدامة:** يوجد لدى البلديات الفلســطينية في الضــفة الغربية درجة متوسطة من الوعي حول مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.
4. **إشـراك أصـحاب المصـلحة المحليين لمعالجة قضـايا التنمية المسـتدامة:** تقوم البلديات الفلسطينية في الضـفة الغربية بإشـراك أصـحاب المصـلحة المحليين (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوسـاط الأكاديمية) لمعالجة قضـايا التنمية المسـتدامة وذلك بمستوى مرتفع.
5. **تطبيق أهداف ومقاصـد التنمية المسـتدامة:** إن مسـتوى تطبيق أهداف ومقاصـد التنمية المستدامة المحلية في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية كانت متوسطة. وبالرغم من أن الدرجة الكلية لتطبيق أهداف ومقاصـد التنمية المسـتدامة في البلديات الفلسـطينية في الضــفة الغربية كانت متوســطة، إلا أنه يوجد تفاوت في مدى تطبيق أهداف ومقاصــد التنمية المسـتدامة في البلديات الفلسـطينية في الضـفة الغربية وقد جاءت حسـب الترتيب التنازلي التالي: الحكم الحضــري، فالإدماج الاجتماعي والثقافة، فالتكنولوجيا، فحماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، فالتنمية الاقتصادية.

وللمزيد من التفاصيل سيتم تفسير النتائج الخاصة بمدى وعي وتطبيق أهداف ومقاصد التنمية المستدامة ومدى إشراك أصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية مربوطة بالمتغيرات المستقلة التي عبر عنها من خلال فرضيات البحث:

a. وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في **مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها** وفي **مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة** وفي **درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية)** تعزى لمتغير المحافظة؛ حيث أن بلديات محافظة أريحا والأغوار هي الأعلى من بقية البلديات التابعة لبقية المحافظات وآخرها البلديات الواقعة ضمن نطاق محافظة قلقيلية.

b. وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في **مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها** وفي **مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة** وفي **درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية)** تعزى لمتغير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

c. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في **مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها** وفي **مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة** وفي **درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية)** تعزى لمتغير تصنيف البلديات حسب وزارة الحكم المحلي.

d. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في **مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها** وفي **مدى إشراك البلديات لأصحاب المصلحة المحليين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة** وفي **درجة التطبيق لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة (محور**

التكنولوجيا، حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية، الحكم الحضـــري، التنمية الاقتصادية، الإدماج الاجتماعي، والدرجة الكلية) تعزى لمتغير الوضع المالي.

e. وجود فروق ذات دلالة احصـــائية عند مســتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) **في مدى وعي المستوى السياسي والإداري لمفهوم التنمية المستدامة وأهدفها** تعزى لمتغير الموقع الوظيفي.

5.13 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث؛ توصي الباحثة بما يلي:

التوصية الرئيسية: لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية المســتمرة، حيث وإن تحقيق التنمية المســتدامة وأهدافها تتطلب تحقيق الاســتقلال السياسي والاقتصادي وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والمنعة.

توصيات تتعلق بالوعي والمناصرة حول التنمية المستدامة وأهدافها

- إيلاء المزيد من الاهتمام لأدوار ومسؤوليات هيئات الحكم المحلي، والاعتراف بالدور الطليعي لها بوصفها شريكاً أساسياً في وضع وتخطيط وتنفيذ ومراقبة سياسات واستراتيجيات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الحضرية، وذلك في إطار تعزيز الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على زيادة الوعي والتدريب لدى الجهاز التنفيذي والهيكل المنتخب في هيئات الحكم المحلي بمفاهيم التنمية المستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وبأبعادها وتطبيقاتها في عمل الهيئات المحلية اليومي من أجل نشر مفاهيم ومعايير الإستدامة في برامج وعمل الهيئات المحلية.
- العمل على زيادة الوعي والتدريب والمناصـــرة لمؤســـســـات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية بمفاهيم التنمية المســـتدامة وبأهداف التنمية المســـتدامة، من أجل فهم عميق لدورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركتهم وملكيتهم.
- تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة ولا سيما الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة والاستجابة والرقابة في الهيكل المؤسسي للهيئات المحلية، لأن ذلك سينعكس بشكل مباشر وإيجابي على أداء الهيئات المحلية من خلال كمية ونوعية الخدمات المقدمة إلى الجمهور.
- تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية بكل جوانبها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو في الرقابة، وبكل مستوياتها سواء من قبل المواطن المحلي، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، قطاع الحكم المحلي، المؤسسات الشريكة لقطاع الحكم المحلي، الوزارات ذات العلاقة والحكومة المركزية، لتصبح نهجاً مؤسسياً يسهم في بناء منظومة تدعو إلى الممارسة الحقة لمبدأ

المواطنة القائم على الحقوق والواجبات، وتسهم في تعزيز الإدارة التشاركية بين جميع مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر استبعاداً وتهميشاً.

- توضيح وتحديد أدوار ومسؤوليات قطاع الحكم المحلي بكافة مكوناته والمؤسسات الشريكة فيه ومختلف أصحاب المصلحة لجهود وأعباء ومسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتنسيق بينهم وخلق آليات تعاون وتنسيق متعددة المستويات وقطاعية؛ وذلك من أجل تطوير القدرات، إنشاء الملكية والمشاركة المجتمعية، تحفيز المشاركة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، توفير الدعم السياسي والمادي واللوجستي والفني لأجندة التنمية المستدامة، زيادة المواءمة بين مجموعات أصحاب المصلحة وتعزيز تقارب الجهود من قبل مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية المستدامة، وضمان إشراك الفئات السكانية والمجتمعات المهمشة.

توصيات تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- ضرورة انسجام وموائمة الرؤى والأهداف والخطط التنموية الاستراتيجية للهيئة المحلية مع احتياجات المواطنين والمجتمع المحلي بجميع مكوناته وفئاته العمرية، ومراعاة التنوع الاجتماعي وتطلعاتهم، والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، وانسجامها مع الإطار الاستراتيجي والخطة القطاعية للوزارات ذات العلاقة وخاصةً وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وأولويات وخطط الحكومة الوطنية المتمثلة بأجندة السياسات العامة خاصةً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة تحديث الخطط الاستراتيجية التنموية باستمرار فهي بمثابة خريطة الطريق للهيئات المحلية، حيث توضح رؤية ورسالة وقيم واستراتيجيات وأولويات وبرامج الهيئات المحلية على مدى فترة معينة، والتي تنتج بعد مناقشات مع المجتمع المحلي حول تقييم صادق للمدينة اليوم، ماذا نأمل أن تكون في المستقبل، وكيفية تحقيق ذلك. لذلك يجب اعتبار هذه الخطط كوثائق حية ينبغي استعراضها وتعديلها باستمرار لتعكس الظروف والفرص المتغيرة وليس طباعتها ووضعها على الرف.
- ضرورة تطوير منهجية التخطط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية والصادر عن وزارة الحكم المحلي وذلك من أجل إدماج عملية موائمة الأولويات والأهداف التنموية المحلية مع الإطار الاستراتيجي والخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي، وأولويات وخطط الحكومة الوطنية المتمثلة بأجندة السياسات العامة خاصةً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وأيضاً لتلائم المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة كالتغير المناخي، الطاقة المتجددة، معالجة التلوث والحفاظ على البيئة.
- الحاجة إلى نهج شامل متكامل يقوم على اتساق السياسات الوطنية والمحلية بحيث يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتماسك الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية، والتنسيق بين المستويين الوطني والمحلي لمواءمة الاستراتيجيات وكفالة توافر التمويل المحلي الحضري اللازم لتوليد الإيرادات لتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية ولدعم النمو المستدام والشامل.

- إنشاء ادارة خاصة في وزارة الحكم المحلي تعنى بالتنمية المستدامة وبتوطينها في البعد المحلي، تضع سياسات وبرامج من أجل التوعية بأهداف التنمية المستدامة للهيئات المحلية وتدريب المستوى التنفيذي والسياسي للهيئات المحلية على أهداف ومقاصد التنمية المستدامة وتطبيقاتها في العمل المحلي، كما وتعنى بمتابعة وممارسة وتنفيذ أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في المستوى المحلي.
- ضرورة التأكيد على التخطيط التشاركي بين كل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية مع ضرورة تحديد مفهوم الإقليم في السياق الفلسطيني، فلا يوجد تعريف واضح له في السياسات والقوانين الوطنية (هل المقصود المحافظات، العناقيد) وذلك من أجل تخطيط مشترك وشامل وفعال بين كل من المستوى الوطني فالإقليمي فالمحلي.
- إقرار استراتيجية حضرية وطنية تتواءم مع أجندة التنمية المستدامة العالمية، وتتوائم مع أولويات الحكومة المركزية ووزارة الحكم المحلي في إطار أجندة التنمية المستدامة، وتتوائم مع أولويات المحافظات والبلديات في إطار التنمية المستدامة.
- العمل على اعتماد منهجية واستراتيجية وخارطة طريق واضحة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في البعد المحلي على أن تراعي الظروف غير المستقرة والسياق المعقد والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الواقع الفلسطيني من أجل دعم الصمود وتعزيز المنعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للشعب الفلسطيني.
- تشجيع هيئات الحكم المحلي وبالاشتراك والتنسيق والتعاون مع الحكومة الوطنية ووزارة الحكم المحلي والشركاء وأصحاب المصلحة على وضع واستعراض ومتابعة تقارير طوعية محلية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.
- تنمية القدرات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، والتنسيق بين مكاتب الإحصاء الوطنية والهيئات المحلية في عملية جمع البيانات ولا سيما الحضرية؛ أي تطوير أنظمة بيانات ومؤشرات محلية للرصد والإبلاغ والتقييم يمكن الوصول إليها بسهولة، على أن تكون موثوقة وشاملة وفعالة، حيث يمكن الاستفادة من المعلومات التي يتم الحصول عليها من عملية تحليل بيانات الرصد والتقييم في عمليات صنع القرار المحلي وفي توليد استراتيجيات التنمية المستدامة المستقبلية، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية وزيادة الثقة بين المواطن المحلي والحكومات المحلية. بالإضافة إلى سهولة تدفق المعلومات مع المستويات الحكومية العليا المسؤولة عن تجميع نتائج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- تطوير الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات وفي التواصل بين المواطن والهيئات المحلية، وتعميم مبادرات البلديات الإلكترونية وأتمتة الخدمات والمعاملات العامة وذلك استجابةً لاستراتيجية الحكومة بالتحول إلى الحكومة الإلكترونية.
- العمل على تطوير البيئة القانونية ومنظومة الأنظمة والقوانين الناظمة لقطاع الحكم المحلي بما يتلاءم مع كمية المسؤوليات الملقاة على الهيئات المحلية ولا سيما القانون رقم (1) لعام 1997، بهدف إعادة

صياغة دور ومسؤوليات وصلاحيات وزارة الحكم المحلي والمؤسسات الشريكة كصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وكالاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ودور وصلاحيات ومهام الهيئات المحلية الفلسطينية، وتبني سياسات حكومية ومحلية واضحة للانتقال التدريجي نحو اللامركزية خاصةً اللامركزية الإدارية والمالية ضمن خطة شاملة وفعالة؛ تكون فيها هيئات الحكم المحلي قادرة على الانتقال من الدور التقليدي لها كمقدم للخدمات الأساسية العامة إلى الدور التنموي كشريك فعال في قيادة التنمية المحلية والبناء. بالإضافة إلى سن قوانين وأنظمة وسياسات تتبنى توجهات اقتصادية ومالية وضريبية لإعطاء الهيئات المحلية صلاحية إنشاء مشاريع اقتصادية تنموية بالشراكة مع القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو مؤسسات المجتمع المدني مما سيساهم في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين البيئة الاستثمارية المحلية، والذي يؤدي إلى خلق اقتصاد مستدام للهيئات المحلية يستجيب للزيادة المستمرة في تكلفة الخدمات العامة التي تقدمها هيئات الحكم المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

اشـــتية، محمد. *فلســـطين: منظور تنموي جديد*. رام الله: بكدار، المجلس الاقتصـــادي الفلســـطيني للتنمية والإعمار، 2019.

اشـتية، محمد، وأسـامة حباس. *البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسـطين: النشـأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية*. رام الله: المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2004.

الألوسي، نعمان. *الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة*. رسالة ماجستير. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019

الجرباوي، علي. *أي نوع من السـلطة نريد؟ دراسـة الحالة الفلسـطينية*. نابلس: مركز البحوث والدراسـات الفلسطينية، 1996.

السـرحان، حسـين. "التنمية البشـرية المسـتدامة وبناء مجتمع المعرفة." *مجلة أهل البيت عليهم السـلام*، عدد 16،(2010): 138-155.

الشـــايب، يوســـف. "نموذج مقترح للحكم المحلي ينطلق من إعادة النظر في العلاقة بين الســـلطة المركزية والهيئات المحلية." *مجلة آفاق برلمانية* 17، عدد 4(2013): 4-5.

الشوبكي، جمال. *اللامركزية ومستقبل الانتخابات البلدية والتشريعية*. رام الله: مركز باسيا، 2004.

الصواف، محمود. تشخيص مدى توافر أبعاد الحوكمة الرشيدة في بلديات محافظة دهوك: دراسة استطلاعية لآراء مدراء بلديات محافظة دهوك، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد السادس، 2017.

العصـار، محمد. *البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة الواقع والمعيقات*. رسالة ماجستير. غزة: البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة برنامج "الإدارة والقيادة"، 2015.

العكش، فوزي، وحســين الأعرج وهشـــام جبر. *الإدارة المحلية في فلســطين والعالم العربي*. عمان: جامعة القدس المفتوحة،2011.

القريوتي، محمد قاســم. "أشــكال ونماذج ومبررات الدور المتزايد للحكومة في وضــع وتنفيذ الســياســات العامة." في: *رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة*، 97-127. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.

القيق، فريد. " دور المشـاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المسـتدامة : الخطط التنموية الاسـتراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية". *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات مجلد 2015*، عدد 8(2015): 130-152.

حداد، تمارا وشاهر عبيد. " أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة نموذجاً". *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصـادية مجلد 6، عدد 16(2021).*

حسـن، أحمد. " دورالإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصـادية المحلية المسـتدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة". *المجلة العربية للإدارة مجلد 41*، عدد2(2021).

خشـمون، محمد. " مشـاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية - دراسـة سـسـيولوجية". *Revue Des Sciences Humaines مجلد 21*، عدد 1(2010): 339-361.

دولة فلسـطين. *السـياسـات العامة: الخطة الوطنية للتنمية 2021 -2023*. رام الله: مكتب رئيس الوزراء، 2021.

---. *تقرير سـير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة:2018-2019*. رام الله: مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2020

---. *التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

---. *أطلس التنمية المستدامة 2020*. رام الله: مكتب رئيس الوزراء والأمم المتحدة، 2020.

---. *الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030*. رام الله: مجلس الوزراء الفلسطيني، 2018.

---. *أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017 -2022: المواطن أولاً* . 2016.

سـاحلي، مبروك و كريمة بلقاسـمي. *دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(1999-2014)*. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2016.

سلحب ، معن "أحمد فوزي." *التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي و السياسي والاجتماعي (2007-2017)*. رسالة ماجستير. القدس: جامعة القدس، 2018.

سمارة، عادل، وعودة شحادة. *التنمية بالحماية الشعبية*. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988.

طعامنة، محمد محمود، وسمير عبد الوهاب. *الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير في المنطقة العربية الإدارية*. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2005.

طوقان، طارق. *حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين*. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001.

عبدالعاطي، صلاح. *الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين*. غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان،2005.

عبد الله حسون، محمد وآخرون. "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد." مجلة ديالى، عدد 67(2015): 338- 356.

عثمان، زياد. *الانتخابات الفلسطينية: إعادة تقييم*. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2011.

علاوي، عثمان " دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ". *المجلة العربية للنشر العالمي*، عدد41(2022).

قرعوش، عائشة." واقع التنمية المستدامة في سورية في ظل الأزمة". *مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية* مجلد 39، عدد 68(2017).

لخضر، عبيرات. "أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)." *دراسات العدد الاقتصادي* 9، عدد 2(2018): 79-100 .

وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. *تقرير حالة حول تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"*. رام الله: برنامج الموئل، 2021.

---، أثر فيروس كوفيد-19 على هيئات الحكم المحلي الفلسطيني- نتائج المسح الميداني، رام الله، 2020.

---. *تحديث الخطة القطاعية للحكم المحلي*. رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2020.

---. *ورقة سياسات: دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الهيئات المحلية*. رام الله: وزارة الحكم المحلي،2018.

---. *دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية*. رام الله: صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، 2017.

---. *دليل التخطيط العمراني دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة*. رام الله: الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، 2013.

---. *ورقة سياسات التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية*. رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2013.

---. *عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي*. رام الله: برنامج الإصلاح الديمقراطي، مؤسسة CHF، 2007.

---. *دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية*. رام الله: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005

---. *دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية*. رام الله: وزارة الحكم المحلي، 2005 .

يحيى، سعيد، وشنبي صورية. *نظريات التنمية المستدامة*. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Almusaed, Amjad. *Urban biophilic theories upon reconstructions process for Basrah City in Iraq. In: The 30th International Plea Conference, December 16-18, 2014.* Ahmedabad: CEPT University, 2014.

Almusaed, Amjad, and Asaad Almssad. “Introductory Chapter: overview of Sustainable cities, Theory and Practice.” In *Sustainable Cities - Authenticity, Ambition and Dream,* 1-30. United Kingdom: IntechOpen, 2018.

Angelidou, Margareta, and Artemis Psaltoglou” An empirical investigation of social innovation initiatives for sustainable urban development.” Sustainable Cities and Society 33(2017): 113-125.

Atkinson, Doreen. “Local Government, Local Governance and Sustainable Development: getting the Parameters Right.” *Human Sciences Research Council* 4 (2002).

Beatley, Timothy. *Green Cities of Europe: Global Lessons on Green Urbanism*. Washington, D.C: Island Press, 2012.

Bovaird, Tony and Elke Loeffler. "Assessing the Quality of Local Governance: A Case Study of Public Services." *Public Money* & *Management 27*(2007): 293-300.

---. "Moving from excellence models of local service delivery to benchmarking good local governance." *International Review of Administrative Sciences 68,* no. 1(2002): 9-24.

Bregeon, Lise, Glenn Kasland, Vita kvedaraite, and Ida Madslien. *Sustainable Development:A Local Government Opportunity*. OSLO:University of OSLO, 2015.

Bryson, John. *Strategic Planning for Public and Non-Profit Organization: A Guide to strengthening and sustaining organizational achievement*. New York: John Wiley & Sons Inc, 2011.

Cooper, Phillip, and Claudia María Vargas. *Implementing Sustainable Development: From Global Policy to Local Action*. Lanham: Rowman and Littlefield, 2004.

Cheema, Shabbir. "Good Governance: A Path to Poverty Eradication. Choices: The Human". *Development Magazine* 1 (2000): 6–7.

De Witte, Cressida*. The Global-Local Dynamics within the Localization of the Sustainable Development Goals A comparative study among localities within Sweden and the Netherlands to reflect on Global Responsibility*. Master Thesis. Gothenburg: University of Gothenburg, School of Global Studies, 2020.

Dick, Eva. "Urban governance for sustainable global development: from the SDGs to the New Urban Agenda." Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE) 8(2016): 1-5.

El-Atrash, Ahmad. *PhD Dissertation − Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine: The Case of Bethlehem*. TU-Dortmund University, Dortmund, Germany, 2014.

Enyedi, György.” Social sustainability of large cities.” *Ekistics* 69(2002):142-144.

European Commission. “Science for Environment Policy, IN-DEPTH REPORT: Indicators for Sustainable Cities.” *European Union* 12(2018):1-24.

---. “Empowering Local Authorities in partner countries for enhanced governance and more effective development outcomes.”*COM 280*, (2013): 1-10.

European Sustainable Development Network.” The Sustainable Development Goals (SDGs) and their impact on the European SD governance framework.” *ESDN Quarterly Report*, no.35(2015):1-67.

FARHOODI, Rahmatoallah, Mehdi Gharakhlou-N, Mostafa Ghadami and Musa Panahandeh Khah. “A critique of the prevailing comprehensive urban planning paradigm in Iran: the need for strategic Planning.” *Sage Publications, Inc*. 8(2009): 335-361.

Fiala, Zdeněk and Olga Sovova. *THEORY OF PUBLIC ADMINISTRATION MANAGEMENT – A RETROSPECTIVE VIEW*, EMAN, 2019.

Forkuo, Duah. *Mainstreaming Sustainable Development Goals (SDGs) into Local Development Planning: A Comparative Study of Adentan and Lankwantanang-Madina Municipal Assemblies*. Master Thesis. University of Ghana, 2019.

Freeman, R.Edward. *Strategic management: A stakeholder approach,* Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Global Taskforce of Local and Regional Governments and UNDP and UCLG. “2014 Development Cooperation Forum Draft Policy Brief: Local and Regional Governments as crucial actors for development: Decentralised Development

Cooperation as a means to the support implementation of the post-2015 development goals at local level". *ECOSOC* (2014): 1-4.

GRAAF, Robin and Geert DEWULF. "Applying the lessons of strategic urban planning learned in the developing world to the Netherlands: A case study of three industrial area development projects". *Habitat International 34*(2010): 471-477.

Graute, Ulrich. "Local Authorities Acting Globally for Sustainable Development.", *Taylor & Francis Journals* 50, no.11(2016): 1931-1942.

Gupta, Joyeeta, Vegelin, Courtney. "Sustainable development goals and inclusive development." *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*16 (2016): 433–448.

Harbrich, Kai. *Implementing the Sustainable Development Goals in Cities: Making the Case for a Better Integration of National and Local SD Strategies*. Potsdam: University of Potsdam, 2017.

Höjer, Mattias and Josefin Wangel. *Smart Sustainable Cities: Definition and Challenges*. Switzerland: Springer International Publishing Switzerland, 2015.

Holden, Erling Kristin Linnerud, and David Banister. "Sustainable development: Our Common Future revisited." *Global environmental change* 26 (2014):130-139.

Holden, Meg. "Sustainability indicator systems within urban governance: Usability analysis of sustainability indicator systems as boundary objects." *Ecological Indicators* 32(2013):89-96.

Keraudren, Phillipe and Hans Van Mierlo. *Theory of public administration reform and practical application. In: Coombes, D. and T. Verheiijen, eds. Public Administration Reform: Comparing East and West Experience,* Bratislava: NISPAcee, 1997.

Klarin, Tomislav.” The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues.” *Zagreb International Review of Economics and Business* 2, no.1(2018): 67-94.

Koch, Florian, and Ahmad Suhail. *How to Measure Progress Towards an Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable City? Reflections on Applying the Indicators of Sustainable Development Goal 11 in Germany and India*. Switzerland: Springer, 2018.

McGranahan, Gordon et al. “Land and services for the urban poor in rapidly urbanizing countries.” In *The New Global Frontier*, 91-112, England: Routledge, 2012.

Mcloughlin, C. *Topic Guide on Fragile States*, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, 2010.

McPhearson, Timon, et al. “Scientists must have a say in the future of cities.” *Nature News 538* (2016): 165-166.

Munasinghe, Mohan. “Sustainable development triangle.” *Munasinghe Institute for Sustainable Development* (2013): 1 -8.

---.” Growing pains - sustainability accounting.” *The Markit Magazin* (2010): 26-31.

Nijkamp, Peter.” XXQ FACTORS FOR SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT: A SYSTEMS ECONOMICS VIEW.” *Romanian Journal of Regional Science* 2, no. 1(2008): 1-34.

Oakland, John and Lislie J. Porter. *Cases in Total Quality management*, London: Butterworth-Heinemann,1994.

Ooi, Giok Ling. *Sustainability and Cities; Concept and Assessment*. Singapore: Singapore and Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 2005.

Oosterhof, Pytrik Dieuwke. “Localizing the Sustainable Development Goals to Accelerate Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development: The Current State of Sustainable Development Goal Localization in Asia and the Pacific.” *The Governance Brief* 33(2018): 1-14.

Patole, Manohar, “Localization of SDGs through Disaggregation of KPIs,” *economies 6*, no.15 (2018):1-16.

Pierson, Paul. *The New politics of the welfare State*. Oxford: University Press, 2001.
Rees, William. “Ecological footprints and appropriated carrying capacity: what urban economics leaves out.” *Environment and Urbanisation* 4, no. 2(1992): 121:130.

Potter, Melle. *Accelerating the implementation of the SDGs: How multilevel governance supports the implementation of SDG 12 in the EU*. Master Thesis. University of Twente, 2020.

Reddy, P.S.” Localising the sustainable development goals: the role of local government in context.” *African Journal of Public Affairs* 9, no. 2(2016):1-15.

Roseland, Mark. “Dimensions of the eco-city.” *Cities* 14, no. 4 (1997): 197-202.

Saha, Devashree and Robert Paterson. “Local Government Efforts to Promote the "Three Es" of Sustainable Development: Survey in Medium to Large Cities in the United States.” Journal of Planning Education and Research 28 (2008): 21-37.

Saldaña, Johnny. *The coding manual for qualitative researchers*. SAGE Publications Ltd, Sage, 2016.

Salem, Hilmi and Jane Hilal and Robina Ghattas. *Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory.* Bethlehem: Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 2007.

Sara Gustafsson, and Jenny Ivner. “Implementing the Global Sustainable Goals (SDGs) into Municipal Strategies Applying an Integrated Approach.” in *Handbook of Sustainability Science and Research,* Walter Leal Filho and Robert W. Marans and John Callewaert, 301 -316. Springer, 2017.

State of Palestine, United Nations. “ATLAS of SUSTAINABLE DEVELOPMENT 2020.” *United Nations Country Team, occupied Palestinian territory office of the Prime Minister of the state of Palestine* (2020): 1-94.

Sulzakimin, Bin Haji Mohamed. *Malaysian local Governments’ role towards sustainable development focusing on knowledge transfer practices framework*. 2014.

The Somali Institute for Development and Research Analysis (SIDRA). *Localizing the Sustainable Development Goals (SDGs) & SDG7 in Puntland.* Somalia: UNDP Somalia, 2018.

The World Bank. *Knowledge for Development.* London: Oxford University Press, 1998/99.

Tjandradewi, Bernadia and Hari Srinivas. “Localization of SDGs: Role of Local Governments.” ***横浜市立大学論叢社会科学系****列* 70 (2018), 335-351.

Turner, Kelly. “Obstacles to developing sustainable cities: The real estate rigidity trap.” *Ecology and Society 22*, no. 2(2017):1-14.

UCLG. “The Sustainable Development Goals What Local Governments Need to Know.” *European Commission* (2015):1-24.

---. “The Role of Local and Regional Authorities In the UN Development Agenda Post-2015: Paving the way to Habitat III.” *UCLG Position Paper* First Draft (2012):1-8.

---. *The Impacts of the Global Crisis on Local Governments*. Spain: UCLG, 2009.

UN.” 2014 Revision of the World Urbanization Prospects.” *United Nations; Department of Economic and Social Affairs* (2014).

---. *World Economic and Social Survey 2013: Sustainable Development Challenges*. New York: The Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, 2013.

---. *Back to Our Common Future: Sustainable Development in the 21st Century (SD21) Project: Summary for policymakers*. New York: Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, 2012.

---. “The Millennium Development Goals Report.” *The United Nations Publications* (2011), 1- 72.

---. “The Millennium Goals Progress Report.” *The United Nations Publications* (2005), 1-48.

---. “Report of the World Summit on Sustainable Development: A/CONF.199/20, Johannesburg, South Africa.” The United Nations Publications (2002), 1-173.

---. “Resolution adopted by the conference.” In *Report of the United Nations Conference on Human Settlements (Habitat II)*, Istanbul: UN, 1996.

UNCTAD. “Technology and Innovation Report 2018: Harnessing Frontier Technologies for Sustainable Development.” *United Nations publication* (2018): 1-134.

UN DESA. *World Population Prospects.* New York: UN, 2017.

UNDG. *Mainstreaming 2030 Agenda for Sustainable Development*. Reference Guide to UN Country Teams, 2017.

UNDP. *Governance for Sustainable Human Development An Integrated Paper On The Highlights Of Four Regional Consultation Workshops on Governance for*

Sustainable Human Development, Philippines: United Nations Development Program, 1997.

---. *Governance for Sustainable Human Development*. Philippines: CO-TRAIN, 1997.

---. *Human development Report.* New York: Oxford University Press, 1993.

UNDP, UNHABITAT and Global TaskForce. *Localizing the Post-2015 development agenda: Dialogues on implementation*. UN, 2014.

UNDP and World Bank Group. *Transitioning from the MDGs to the SDGs*. Stanford:Stanford Graduate School of Business, 2016.

UN Economic commission for Europe. *The conference of European Statistician Recommendations on measuring Sustainable Development*. New York: Economic and social council, 2014.

UNEP. "Nairobi Declaration on the state of worldwide environment." *International Legal Materials 21* (1982), 676-678.

UN General Assembly, UN Resolution 51/2: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York, 2015.

UNIDO. "Sustainable Cities Hubs of Innovation, Low Carbon Industrialization and Climate Action." *Sustainable Citie*s (2016): 1-24.

United Nations Economic and Social Council. "Commission on Science and Technology for Development, Twenty-second session, Geneva, 13–17 May 2019." *United Nations* (2019):1-41.

United Nations Human Settelment programme. *Country Profile State of Palestine 2019*, Ramallah, UNHABITAT, 2020.

---. *Sustainable Urbanisation: Achieving Agenda 21*. London: Department for International Development, 2002.

Victor, Peter.” Indications of sustainable development: Some lessons from capital theory.” *Ecological Economic* 4, no. 3(1991): 191 -213.

VNG. *Local Governments and the Sustainable Development Goals (SDGs).* Germany: VNG, 2015.

Welch, Eric. “The relationship between transparent and participative government: A study of local governments in the United States”. *International Review of Administrative Sciences 78*(2012): 93-115.

Weymouth, Robert, Hartz-Karp, Janette. “Principles for Integrating the Implementation of the Sustainable Development Goals in Cities.” *Urban Sci* 2, no. 3 (2018): 77-99.

Wildemuth, Barbara. *Applications of social research methods to questions in information and library science.* Westport, Conn. : Libraries Unlimited, 2009.
World Bank. “The World Bank Annual Report 2012 Main Report*.” World Bank* 1, (2012).

World Commission on Environment and Development. *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

المواقع الإلكترونية باللغة الإنجليزية:

Florida, Richard.” 11 Reasons the UN Should Make Cities the Focus of Its Forthcoming Sustainable Development Goals.” *City Lab* (April, 2014), http://www.citylab.com/work/2014/04/11-reasons-un-should-make-cities-focus-its-new-sustainable-development-goals/8896/.

ICLEI. “Introducing a new Global Goal for Cities and Human Settlements.” *ICLEI Briefing Sheet - Urban Issues*, no. 03 (2015), https://www.local2030.org /library/

233/ICLEI-SDGs-Briefing-Sheets-03-Introducing-a-new-Global-Goal-for-Cities-and-Human-Settlements.pdf

OECD. “Fargility framework.” *States of Fragility*, OECD, (October 2019), http://www3.compareyourcountry.org/states-of-fragility/overview/0/.

Schreiber, Franziska. “From global goals to local action: What’s needed to truly localize the SDGs?.” *Devex* (August 2016), https://politics.ucsc.edu/undergraduate/chicago%20style%20guide.pdf.

The World Bank. “Sustainable Cities Initiative”. *world Bank*, https://www.worldbank.org/en/region/eca/brief/sustainable-cities-initiative

The World Bank. “The World Bank Annual Report 2012 Main Report.” *World Bank Annual Report 1* (2012), https://openknowledge.worldbank.org/handle/ 10986/11844 License: CC BY 3.0 IGO.

UCLG. “Towards the Localization of the SDGs.” Local and Regional Governments’ Report to the 2018 HLPF—2nd Report, *Global Task Force of Local and Regional Governments* (2018), https://www.uclg.org/sites /default/files/ towards_the_localization_of_the_sdgs_0.pdf.

UN. “The future we want.” Resolution adopted by the general assembly on 27 July 2012, 66/288, *General Assembly*, (July 2012), https://www.un.org/ en/ development/ desa/ population/ migration/ generalassembly/ docs/globalcompact/A_RES_66_288.pdf.

---. “United Nations Millennium Declaration.” Resolution adopted by the General Assembly 55/2, *General Assembly* (September 2000), https://www.un.org/ en/development/ desa/population/ migration/ generalassembly/docs/ globalcompact/A_RES_55_2.pdf.

UNEP. “United Nations Conference on Human Environment”. *UN*, (1972), https://www.un.org/ga/search /view_doc.asp?symbol=A/CONF.48/14/REV.1.

UNESCO. “Culture for Sustainable Cities.” UNESCO, https://en.unesco.org/node/281458

UN General Assembly. UN Resolution 70/1: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York, 2015, https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

United Nations.” The Copenhagen Declaration and Programme of Action : World Summit for Social Development.” UN, (March 6-12, 1995), http://www.un.org/esa/earthsummit/.

United Nations. “The 17 Goals.” SDGS, *UN*, https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian affairs. “Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C.”*OCHA*, UN, (July 2015), http://data.ochaopt.org/vpp.aspx.

United Nations Sustainable Development. “United Nations Conference of Environment and Development: Agenda 21 Reo De Janerio Brazil.” *UN*, (June, 1992),http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/Agenda21.pdf.

المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية." الصفحة الرئيسية." https://www.apla.ps/

الأمم المتحدة. "الخطة الحضـرية الجديدة ." *الموئل الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسـكان والتنمية الحضرية المستدامة*،(2016)، https://uploads.habitat3.org/hb3/NUA-Arabic.pdf.

الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني. " التعداد العام للسـكان والمسـاكن والمنشـآت." *الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني*، دولـة فلسـطين، (أيـار 2018)، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2369.pdf.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. "دليل تنفيذ مشروع احصائي(GSBPM)". *الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني*، http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1143/default.aspx?lang=ar

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني."المنصة الجيومكانية." *الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني*، https://sdg-pcbs.opendata.arcgis.com

الزهيان، عبدالرحمن بن عبدالله. "نظام المناطق مشروع مستقبلي لحل مشاكل نظم الاداره المحلية بعد الحرب العالمية الثانية." *صحيفة الجزيرة الالكترونية*، عدد 9958 (يناير، 2000)، https://www.al-jazirah.com/2000/20000103/fe1.htm

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" أهداف التنمية المستدامة: الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة،" *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم*، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" أهداف التنمية المستدامة،" *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم* https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

دولة فلسطين، وزارة الحكم المحلي الفلسطينية ،http://www.molg.gov.ps .

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. "الصفحة الرئيسية." https://www.mdlf.org.ps

مجلس الوزراء الفلسطيني. "اجتماع مجلس الوزراء في جلسته (90)." جلسات وقرارات، *مجلس الوزراء الفلسطيني*، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/31716

مكتب رئيس الوزراء. "خطة تنمية العناقيد." *مكتب رئيس الوزراء*، http://palestinecabinet.gov.ps/Website/Upload/Documents/GOVPLAN/3naqeed3.pdf

المؤتمرات:

المؤتمر الوطني الأول للتنمية الاقتصادية المحلية: بالشراكة والاستثمار .. نحقق التنمية والإعمار، جامعة بيرزيت، 15-16\03\2017.

الاجتماع الثاني للجنة التعاون التنموي ودبلوماســية المدن والاجتماع الرابع للجنة البيئة بمنظمة UCLG-MEWA، بلدية رام الله، 15-17\09\2019.

ورشــة إعلان نتائج مســح اســتخدام الإحصــاءات في القطاعين العام والخاص وتوجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030، الجهاز المركزي للإحصــاء الفلسـطيني، فندق الكرمل، 29-09-2019.

إطلاق المنتدى الوطني الفلســطيني لإعادة إحياء المراكز التاريخية: نحو مراكز تاريخية تنبض بالحياة، الجلســة الثالثة: التراث الثقافي الفلسـطيني في ظل أهداف التنمية المسـتدامة 2030، خان الوكالة: نابلس، 31-10-2019.

مؤتمر التنمية الاقتصادية المحلية، واقع وطموح ومحددات، مشروع الحكم الصالح، الأولف بالما ومؤسسة تعاون لحل الصراع، جامعة بيرزيت، 18-12-2019.

طعمة، أيسر ونفير مساد. "رصد واقع مؤشرات التنمية في فلسطين". ورقة عمل قدمت في مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، نيسان 2019.

عطايا، محمود." فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة. " ورشة عمل منظمة من قبل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، رام الله، 3-5-2018.

المنتدى الحضري الفلسطيني الثالث: نحو تنمية عمرانية مستدامة تعزز السيادة والصمود للمدن الفلسطينية، برنامج الموئل ووزارة الحكم المحلي، جامعة القدس، 10-11 أيار 2022.

الملاحق:

ملحق رقم 1: ملخص بيانات الهيئات المحلية حسب المحافظة

المحافظة	هيئات لها انتخابات محلية		
	مجلس بلدي	مجلس قروي	المجموع
القدس J2	14	15	29
جنين	15	55	70
طولكرم	11	19	30
طوباس	3	9	12
نابلس	11	46	57
قلقيلية	5	21	26
سلفيت	9	9	18
رام الله والبيرة	20	51	71
أريحا	3	5	8
بيت لحم	12	24	36
الخليل	22	31	53
شمال غزة	4	0	4
غزة	4	0	4
دير البلح	7	0	7
خانيونس	7	0	7
رفح	3	0	3
المجموع	**150**	**285**	**435**

ملحق رقم (2): العجل أو الوردة والتي تم تصميمها من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية حول المقاصد التي تتقاطع مع الهدف التنموي الحضري الحادي عشر في فلسطين وعددهم 69 مقصد

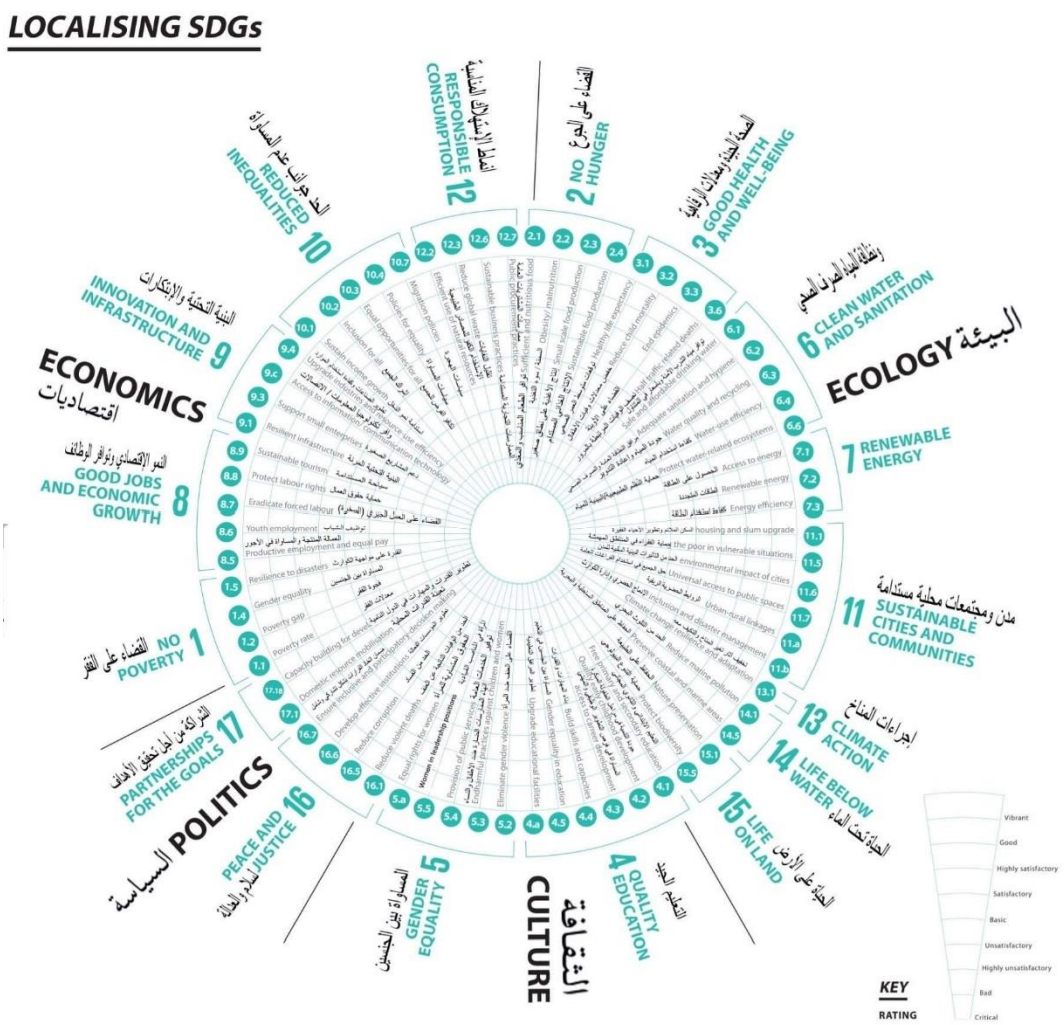

ملحق رقم (3): قائمة محكمين أداة الإستبانة

الرقم	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
1	د. خالد رجب	أستاذ مشرف	كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت
2	د. جهاد العيسة	أستاذ مشرف	كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت
3	السيد معن أحمد فوزي سلهب	ماجستير تنمية مستدامة	مدير دائرة الإحصاء في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
4	د. عبد الوهاب الصباغ	أستاذ مساعد	جامعة القدس
5	د. محمد الحنيني	أستاذ مساعد	كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت
6	د.أحمد الأطرش	دكتوراة في هندسة التخطيط المكاني	وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
7	السيد مصطفى الخواجا	ماجستير في دراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	مركز الإحصاء الفلسطيني
8	د.عبد الفتاح الشملة	أستاذ مساعد	كلية الإدارة العامة – جامعة النجاح الوطنية وجامعة الخليل

ملحق رقم (4): استبانة قياس مدى وعي وتطبيق معايير وأهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية

استبانة قياس مدى وعي وتطبيق معايير وأهداف التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية

حضرة رؤساء وأعضاء وموظفي البلديات الفلسطينية المحترمين:
تحية وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع مدى وعي وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في هيئتكم المحلية الموقرة، حيث ستحاول قياس تطبيق أبعاد التنمية الاقتصادية، حماية البيئة وإدارة المصادر الطبيعية، الإدماج الاجتماعي والثقافة، التكنولوجيا، والحكم الحضري، وتأثير هذه الأبعاد على تطبيق أهداف التنمية المستدامة في البُعد المحلي. بالاضافة إلى دراسة تأثير معايير تصنيف البلدية حسب وزارة الحكم المحلي، ومعايير تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والموقع الجغرافي، والوضع المالي للبلدية.

سيتم التعامل مع بيانات هذه الاستبانة بمنتهى السرية ولغرض الدراسة الأكاديمية فقط، ولن تستخدم لغرض آخر.
يرجى تحري الدقة والصراحة والموضوعية في تعبئة الاستبانة لتعكس حقيقة رأيك بشكل سليم، ستكون أرائكم محل التقدير والاعتبار.

شاكرين لكم خالص تعاونكم،

روان الشوملي
طالبة ماجستير في برنامج ماجستير الحكومة والحكم المحلي
جامعة بيرزيت

يُرجى اختيار رمز الاجابة الصحيحة في المكان المخصص أو من خلال وضع إشارة (✓) في المكان المناسب.

إذا أردتم تعبئة النموذج باستخدام جهاز الحاسوب يرجى استخدام إشار التظليل للون الأصفر عند اختيار الاجابة الصحيحة.

القسم الأول: بيانات تعريفية

1. الموقع الوظيفي:

1. رئيس الهيئة المحلية
2. عضو
3. المدير الإداري

2. المحافظة:

1. محافظة أريحا والأغوار
2. محافظة جنين
3. محافظة الخليل
4. محافظة سلفيت
5. محافظة القدس
6. محافظة طوباس والاغوار الشمالية
7. محافظة بيت لحم
8. محافظة طولكرم
9. محافظة رام الله والبيرة
10. محافظة قلقيلية
11. محافظة نابلس

3. **المدينة:** ----------

4. تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية:

1. A
2. A+
3. A++
4. B
5. B+
6. B++
7. C
8. C+
9. C++
10. D

5. تصنيف البلدية حسب وزارة الحكم المحلي:

1. أ
2. ب

6. قيمة الإيرادات الفعلية لعام 2019: ----------

قيمة النفقات الفعلية لعام 2019: ----------

7. **حجم الموازنة الإنمائية لعام 2019----------**

حجم الموازنة التشغيلية لعام 2019----------

حجم الموازنة الربحية لعام 2019:[357] **----------**

القسم الثاني: المعرفة والوعي بخصوص التنمية المستدامة

1. هل سبق وسمعت عن أجندة أو خطة التنمية المستدامة الأممية 2030 وعن أهدافها؟

1. نعم
2. لا

2. **إذا كان الجواب نعم، فما هي القنوات التي حصـــلت منها على المعرفة؟ بإمكانك اختيار أكثر من إجابة: أما إذا كان الجواب لا، الرجاء الانتقال إلى السؤال الثالث أدناه:**

1. الدول المانحة
2. المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الإجتماعي
3. برامج تدريبية
4. المدرسة أو الجامعة
5. وزارة الحكم المحلي
6. الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى
7. الوسائط المسموعة (الإذاعة والتلفزيون)
8. الوسائط المكتوبة (الصحف والبروشورات)
9. الكلام المتنقل بين الناس
10. أخرى حددها: ----------

3. **هل تلقت الهيئة المحلية أو أحد أعضائها أي نوع من أنواع برامج التوعية والتدريب حول التنمية المستدامة وأهدافها؟**

1. نعم
2. لا

4. **عدد الدورات التدريبية المتخصصة التي تمت المشاركة فيها في مجال التنمية المستدامة محلياً؟**

---

[357] الموازنة الإنمائية: هي خطة مستقبلية لتطوير الهيئة المحلية، تشتمل على مجموعة من المشاريع والبرامج والنشاطات المستقبلية والتي تعدها البلديات وفقاً للمعلومات المتوفرة، وتعد المنح والمساعدات من الحكومة أو من الخارج من الأمثلة على الإيرادات الإنمائية وتعد تأهيل المباني أو شراء أصول من الأمثلة على النفقات الإنمائية. أما الموازنة التشغيليلة فهي محاولة تقدير وتنبؤ إيرادات ونفقات أقسام ودوائر البلديات الفلسطينية الناتجة عن الأعمال الرئيسية للبلديات خلال سنة وعمل التوازن بينهما وذلك لضبط النفقات في ضوء الإيرادات المتوقعة. وفي حالة وجود عجز في الموازنة التشـــغيلية فيتم تغطيته من فائض الموازنة الربحية. وتعد ضـــريبة الأملاك ورســـوم النقل على الطرق، رســـوم الرخص والبناء، إيجارات ممتلكات البلدية من الأمثلة على الإيرادات التشـــغيلية، وتعد رواتب وأجور الموظفين والمتقاعدين، فواتير الكهرباء والمياه والهاتف، ومصـاريف الصـيانة والتصـليح من الأمثلة على النفقات التشـغيلية. أما الموازنة الربحية فهي محاولة تقدير وتنبؤ إيرادات ونفقات أقسـام ودوائر البلديات الفلسطينية الناتجة عن مشاريع مدرة للدخل خلال سنة كمشاريع المياه والكهرباء. تعد رسوم اشتراكات المياه أو الكهرباء وبيع عدادات المياه أو الكهرباء من الأمثلة على الإيرادات الربحية، وتعد الرواتب والأجور لموظفي المياه والكهرباء من الأمثلة على النفقات الربحية

1. 0 دورة 2. 1-3 دورات 3. 4 دورات فأكثر

5. هل شاركت الهيئة المحلية بمؤتمرات محلية أو إقليمية أو دولية في مجال التنمية المستدامة؟

1. نعم
2. لا

6. هل نظمت الهيئة المحلية أي أنشطة (مثل: مؤتمرات، أو دورات، أو ندوات) لتسهيل تبادل الخبرات والتعلم بما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

1. نعم
2. لا

7. هل تضمنت الخطة التنموية الاستراتيجية للهيئة المحلية على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؟

1. نعم
2. لا

8. **إذا كان جواب السؤال 7 بنعم: حدد أهداف التنمية المستدامة التي تضعها الهيئة المحلية من ضمن أولوياتها ورؤيتها الاستراتيجية؟ بإمكانك اختيار أكثر من إجابة: أما إذا كان الجواب لا، الرجاء الانتقال إلى السؤال التاسع أدناه:**

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر
2. الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
3. الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
4. الهدف الرابع: التعليم الجيد
5. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
6. الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
7. الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
8. الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
9. الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
10. الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
11. الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12. الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي
14. الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

15. الهدف الخامس عشر: الحياة في البر
16. الهدف السادس عشر:السلام والعدل والمؤسسات القوية
17. الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

9. **حدد درجة الأولوية لكل من أهداف التنمية المستدامة للهيئة المحلية:**

الأهداف	درجة الأولوية				
	عالية جداً (1)	عالية (2)	متوسطة (3)	منخفضة (4)	منخفضة جداً (5)
الهدف الأول: القضاء على الفقر					
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع					
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه					
الهدف الرابع: التعليم الجيد					
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين					
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية					
الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة					
الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد					
الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية					
الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة					
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة					
الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان					
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي					
الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء					
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر					
الهدف السادس عشر:السلام والعدل والمؤسسات القوية					
الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف					

10. حدد درجة التأييد أو الرفض فيما يخص التنمية المستدامة وأهدافها:

	الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	التنمية الاقتصادية ضرورية للتنمية المستدامة.					
2	يساهم تحسين صحة الناس وفرصهم في حياة كريمة في تحقيق التنمية المستدامة.					
3	الحد من استهلاك المياه ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					
4	الحفاظ على البيئة ليس ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.					
5	حماية المناخ ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					

	يتبع: الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها	موافق بشـدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشـــدة (1)
6	تتطلب التنمية المستدامة أن نقوم نحن البشر بتقليل انتاجنا من النفايات أو معالجتها أو إعادة استخدامها.					
7	ممارسة الديمقراطية من قبل المواطنين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة (التصويت في الانتخابات، المشاركة المجتمعية).					
8	إن تعزيز حقوق الفتيات والنساء حول العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					
9	إن احترام حقوق الإنسان ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					
10	لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يحصل جميع الناس في العالم على تعليم جيد.					
11	يعد الحفاظ على الموارد الطبيعية أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة.					
12	إن احترام الثقافات الأخرى والتنوع الثقافي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					
13	تتطلب التنمية المستدامة التوزيع العادل للثروات والموارد.					
14	إن القضاء على الفقر في العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.					
15	التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كلها ضرورية للتنمية المستدامة.					
16	تتطلب التنمية المستدامة التحول إلى الموارد المتجددة والخضراء (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية).					
17	التنمية المستدامة لا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية.					
18	التنمية المستدامة تلبي احتياجات الناس في المستقبل البعيد وليس فقط الحاضر القريب.					
19	الحاجة إلى قوانين وأنظمة أكثر صـــرامة لحماية البيئة ضـــرورية للتنمية المستدامة.					
20	إن استخدام موارد الطبيعة أكثر مما نحتاج إليه لا يهدد صحة الناس ولا فرصهم في الرفاهية في المستقبل.					
21	يجب منح النساء والرجال في جميع أنحاء العالم نفس الفرص في التعليم والعمل.					
22	يتم تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة على المسـتوى الدولي أو الوطني أو المحلي.					
23	يتم اشـــراك القطاع الخاص ومؤســـســـات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.					
24	تعد المؤســـســـات الأكاديمية أحد أصـــحاب المصـــلحة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.					
25	يعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.					
26	تؤكد أهداف التنمية المستدامة على المساواة والعدالة.					
27	تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والرفاه الاقتصادي واحترام الموارد الطبيعية والبيئة وحماية المناخ.					

	يتبع: الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
28	التخفيف من حدة الفقر ضروري من أجل التنمية المستدامة.					
29	لن تكون التنمية المستدامة ممكنة حتى تتوقف الدول الغنية من استغلال العمالة والموارد الطبيعية في البلدان الفقيرة.					
30	أهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية شمولية وعادلة يجب أن يتم تحقيقها بحلول عام 2030.					
31	إنشاء مؤسسات قوية تطبق معايير الحوكمة، خاصة المشاركة المجتمعية والمساءلة والشفافية ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.					
32	اللامركزية في إدارة المؤسسات ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.					

القسم الثالث: أهداف ومقاصد التنمية المستدامة

فيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تمثل أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في البعد المحلي، يُرجى اختيار الإجابة المناسبة:

المحور الأول: الحكم الحضري: ويعني إنشاء هيكل مؤسسي ملائم يعزز اللامركزية، وإنشاء نماذج إدارة رشيدة تتيح الحوكمة المتعددة المستويات، بحيث تضمن المشاركة المجتمعية المحلية النشطة بين مؤسسات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، في عملية صنع القرار، من أجل كفالة نهج هيكلي يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة والشفافية.

	المحور الأول : الحكم الحضري	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	تتوفر للهيئة المحلية رؤية واضحة حول التنمية المستدامة.					
2	تؤمن الهيئة المحلية بأن هدفها خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فحسب.					
3	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في صياغة رسالتها ورؤيتها وخططها الاستراتيجية.					
4	يتم اشراك المرأة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.					
5	يتم اشراك فئة الشباب في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.					
6	يتم اشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية.					
7	تقوم الهيئة المحلية بعقد لقاءات دورية مع المواطنين لاشراكهم في عملية صنع القرار المحلي.					
8	تقوم الهيئة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي في اعداد الموازنة السنوية.					
9	تعرض الهيئة المحلية إنجازاتها أمام مؤسسات المجتمع المحلي والاعلام.					
10	يوجد في الهيئة المحلية نظام شكاوى للمواطنين.					

	يتبع: المحور الأول : الحكم الحضري	موافق بشـدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشـــدة (1)
11	تحرص الهيئة المحلية على معالجة الشـــكاوي والمقترحات المقدمة من قبل المواطنين.					
12	للهيئة المحلية صـــفحة الكترونية تتوفر فيها كافة المعلومات عنها كالمشاريع والانجازات وموازنة الهيئة المحلية.					
13	تنشر الهيئه المحلية تقاريرها المالية والادارية بشكل دوري وعلني.					
14	تنشر الهيئة المحلية ميزانيتها السنوية في وسائل الإعلام المحليـة أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي ليطلـــع عليهـــا المجتمع المحلي.					
15	تفصـــح الهيئة المحلية عن خططها خاصـــةً فيما يتعلق بالمشـــاريع المنوي القيام بها.					
16	جلسات أعضاء مجلس الهيئة دورية ومفتوحة للمواطنين.					
17	تتمتع الهيئـة المحليـة بقدرٍ كـافٍ من الاســـتقلال عن وزارة الحكم المحلي.					
18	تعمل الهيئة المحلية في تعاون وانســـجام وتوافق مع وزارة الحكم المحلي.					
19	تتلائم القوانين والأنظمـة واللوائح التي تعمـل بهـا الهيئـات المحليـة الفلسطينية مع برامج التنمية المستدامة.					
20	يتمتع أعضاء الهيئة المحلية وكادرها الاداري بقدرة عالية على اقامة علاقـات شـــراكـة وتبـادل معلومـات مع الهيئـات المحليـة الأخرى والهيئات المحلية الأجنبية والعربية.					
21	لدى الهيئة المحلية علاقات توأمة مع هيئات محلية مختلفة.					
22	تتمتع الهيئـة المحليـة بـالقدرة اللازمـة على حشـــد الموارد المـالية والفنية.					
23	تقوم الهيئة المحلية بمشـــاريع اســـتثمارية تعود بالدخل عليها وتعزز المركز المالي لها.					
24	تســـعى الهيئـة المحليـة للتوجيـه الأمثـل للموارد المـاليـة (الكفـاءة والفعالية) وفق الخطط الموضوعة.					
25	تستغل الهيئة المحلية المنح والهبات في مشاريع التنمية والتطوير.					
26	تهتم الهيئة المحلية بتنويع مصادر وقنوات التمويل.					
27	تسـعى الهيئة المحلية إلى التعاون والمشـاركة وتنفيذ مشـاريع التنمية الاقتصادية المحلية مع القطاع الخاص.					
28	شـــاركت الهيئة المحلية في تشـــكيل خطة الحكومة للأعوام 2017 - 2022 والمتمثلة بأجندة السياسات الوطنية.					
29	شـــاركت الهيئة المحلية في تشـــكيل الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي للأعوام 2017 – 2022.					
30	أعدت الهيئة المحلية آخر خطة اســـتراتيجية لها وفق دليل التخطيط التنموي الاســـتراتيجي للمدن والبلدات الفلســـطينية والذي أطلقته وزارة الحكم المحلي.					

	يتبع: المحور الأول : الحكم الحضري	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
31	تتقاطع الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية مع الخطة القطاعية لوزارة الحكم المحلي و\أو خطة الحكومة (أجندة السياسات الوطنية).					
32	توازن الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية بين المجالات والمحاور الأربعة لأغراض التشخيص والتخطيط التنموي الاستراتيجي وهي: مجال البنية التحتية والبيئة وتفرعاتها، المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، ومجال الإدارة والحكم الرشيد.					
33	تساهم وتعزز الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية في تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.					
34	تلتزم الهيئة المحلية بإعداد تقرير الرصد والمتابعة والتقييم سنوياً فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للهيئة.					
35	تطلع الهيئة المحلية المجتمع المحلي على مدى تحقيق الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية وذلك عن طريق لقاء مجتمعي مفتوح سنوياً.					

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية: وتعني التنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء[358] أي التحول الصناعي القائم على إنتاج واستخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، بالإضافة إلى خلقه لفرص عمل لائقة في المناطق الحضرية والتي تعاني من نقص العمالة.

	المحور الثاني : التنمية الاقتصادية	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	تتحمل الهيئة المحلية المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية المحلية.					
2	للهيئة المحلية قسم أو وحدة خاصة للتنمية الاقتصادية المحلية.					
3	تضع الهيئة المحلية خططاً مخصصة للتنمية الاقتصادية المحلية.					
4	تعكس الهيئة المحلية خطط التنمية الاقتصادية في موازنتها السنوية.					
5	يتم اشراك القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية المحلية.					
6	تدعم الهيئة المحلية الاستثمار والأعمال الاقتصادية المحلية وتعزز الابتكار.					
7	تقوم الهيئة المحلية بإدراج وتنفيذ الاستدامة على جهود التنمية الاقتصادية.					
8	تطور الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة للاستثمار والتنمية الاقتصادية الخضراء والمستدامة.					
9	تهيىء الهيئة المحلية مناخاً جيداً لجذب الاستثمار وللتنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء.					
10	تهيء الهيئة المحلية مناخاً جيداً لتعزيز السياحة المستدامة.					

[358] وهي التنمية الاقتصادية التي تحسن رفاهية الإنسان وتعمل على تقليل التأثيرات البيئية بشكل كبير.

	يتبع: المحور الثاني : التنمية الاقتصادية	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
11	تهتم الهيئة المحلية بقضايا الفقر والبطالة وتتخذ المبادرات لمحاربتها.					
12	يعتبر توفير وخلق فرص عمل وخاصةً للفئات المهمشة من أولويات الهيئة المحلية فيما يخص مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء.					
13	تهتم الهيئة المحلية بزيادة عدد الشباب الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة حرة.					
14	تتخذ الهيئة المحلية تدابير فعالة لإنهاء عمالة الأطفال بجميع أشكالها.					
15	تتركز مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الشراكة مع القطاع الخاص.					
16	يتم تمويل التنمية الاقتصادية المحلية من الإيرادات المحلية.					
17	توزع وتوازن الهيئة المحلية الأراضي في استعمالاتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.					
18	تقدم الهيئة المحلية بعض الخدمات الخضراء كتدوير النفايات، الحفاظ على الطاقة والمياه والكهرباء، تقليل التلوث.					
19	تضع الهيئة المحلية مبادىء توجيهية ومعايير بشأن استدامة المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.					
20	تضع الهيئة المحلية مبادىء توجيهية ومعايير بشأن تعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال في المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.					
21	تسعى الهيئة المحلية إلى مطالبة أصحاب جميع المباني التي تم تشييدها حديثاً و \ أو إعادة تأهيلها حديثاً لاستيعاب استخدام مصادر الطاقة المتجددة فيها.					
22	تضع الهيئة المحلية شروط استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة عند منح التراخيص لبناء المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية.					
23	تتخذ الهيئة المحلية تدابير فعالة لمراقبة البناء.					
24	تقوم الهيئة المحلية بوقف و\أو هدم البناء غير القانوني خاصةً المخالف لمعايير الاستدامة.					
25	تؤمن الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء تؤدي إلى زيادة ورفع الضرائب.					
26	تؤمن الهيئة المحلية بأنه كلما كانت التنمية الاقتصادية المحلية كفؤة وفاعلة وخضراء ومستدامة كلما كانت حياة ومستقبل الناس أفضل.					
27	تعتقد الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء ستكون أكثر فعالية في معالجة وحماية البيئة وتقليل تأثيرات المناخ.					
28	تعتقد الهيئة المحلية بأن التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والخضراء ستكون أكثر فعالية في محاربة الفقر وفي خلق فرص العمل.					
29	تعتقد الهيئة المحلية بأن تعزيز السياحة المستدامة يعمل على توفير فرص عمل ويعزز الثقافة المحلية.					

	يتبع: المحور الثاني : التنمية الاقتصادية	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
30	تؤمن الهيئة المحلية بأنها حلقة الوصل بين القطاع الخاص والمجتمع المحلي وبالتالي فهي لا تسعى لمنافسة القطاع الخاص في توفير وخلق فرص العمل وفي الربح من مشاريع التنمية الاقتصادية.					

المحور الثالث: التكنولوجيا: وتعني استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات لبناء مدن أكثر ذكاءً وأكثر استدامة لمواطنيها، ومن أجل تحسين نوعية الحياة، وكفاءة الخدمات الحضرية.

	المحور الثالث : التكنولوجيا	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	للهيئة المحلية رؤية واستراتيجية واضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.					
2	تتناغم استراتيجية الهيئة المحلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الرؤية الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي للتحول إلى بلديات إلكترونية.					
3	للهيئة المحلية قسم/ وحدة أو موظف متخصص للحكومة المحلية الإلكترونية.					
4	تهيئ الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة للبلدية الإلكترونية.					
5	توفر الهيئة المحلية خدمة الإنترنت المجانية في المناطق الجغرافية التابعة لها.					
6	جميع الخدمات العامة المحلية متاحة على الإنترنت (موقع الهيئة المحلية).					
7	الخدمات العامة المالية فقط متاحة على موقع الهيئة المحلية مثل دفع الضرائب.					
8	الخدمات العامة غير المالية فقط متاحة على موقع الهيئة المحلية مثل طلب خدمة.					
9	تتخذ الهيئة المحلية إجراءات (محفزات) لتشجيع زيادة استخدام المواطنين للإنترنت للوصول إلى الخدمات المحلية.					
10	تعتبر الهيئة المحلية الخدمات الإلكترونية بدائل محتملة للخدمات القائمة التي لا تعمل بشكل جيد.					
11	تدرك الهيئة المحلية تأثير التكنولوجيا والرقمنة على كفاءة وجودة الخدمات الحضرية العامة.					
12	تتوجه الهيئة المحلية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سعياً وراء رضى المواطن المحلي عن الخدمات المقدمة.					
13	ترى الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن المواطنين من الوصول إلى المعلومات بسهولة وفي الوقت المناسب.					

	يتبع المحور الثالث : التكنولوجيا	موافق بشـدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشـــدة (1)
14	ترى الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات تمكن المواطنين من المشاركة بشكل فعال في الحكم الحضري.					
15	تؤمن الهيئة المحلية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات تزيد من الشفافية والانفتاح في تقديم الخدمات العامة.					
16	تسعى الهيئة المحلية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقليل تكلفة المعاملات في تقديم الخدمات العامة.					
17	من المتوقع أن تزيد اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات للهيئة المحلية في السنوات الثلاث القادمة.					

المحور الرابع: حماية البيئة وإدارة المصـــادر الطبيعية: وتعني الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية نظيفة وآمنة للمجتمع وإدارة تغير المناخ، والحد من اســتنزاف الموارد الطبيعية وتقليل التلوث وحماية طبقة الأوزون، والمحيطات، والحياة البرية، والتربة وذلك عند تلبية الاحتياجات البشــرية، وتشــمل على إدارة المناطق الخضــراء، إدارة النفايات وإعادة التدوير، إدارة الطاقة وإدارة المياه والموارد الطبيعية، التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

	المحور الرابع : حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	تضع الهيئة المحلية خططاً واضحة للنظم الإيكولوجية.					
2	تقوم الهيئة المحلية بإدارة المخلفات (تدوير النفايات ومعالجتها).					
3	تحفز الهيئة المحلية وتعدل من سـلوك المسـتهلك لزيادة فعالية تدوير النفايات ومعالجتها.					
4	تعمل الهيئة المحلية على خصـــخصـــة مشـــاريع تدوير النفايات ومعالجتها.					
5	تصنف الهيئة المحلية النفايات الصلبة وتفصل بينها في حاويات.					
6	تقوم الهيئة المحلية بتنفيذ برامج لزيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير وبأهمية الاستهلاك المسؤول.					
7	تدير الهيئة المحلية مصادر المياه بكفاءة وفاعلية.					
8	تزود الهيئة المحلية المواطنين بمياه شرب نظيفة.					
9	تعالج الهيئة المحلية مياه الصرف الصحي.					
10	تخطط الهيئة المحلية لتجميع مياه الأمطار وإعادة حقنها في باطن الأرض.					
11	تدير الهيئة المحلية الأراضي بكفاءة وفاعلية.					
12	تزود الهيئة المحلية المواطنين و\أو مؤســســـات المجتمع المدني بأشتال لزراعة الأشجار المثمرة والحرجية.					
13	تســـعى الهيئة المحلية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والمحاصـــيل المحلية.					
14	يتزايد عدد الأشـخاص الذين يحصـلون بشـكلٍ كافٍ على الخدمات الأساسية (المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والنفايات).					

	يتبع المحور الرابع : حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
15	تسعى الهيئة المحلية إلى توفير أماكن الرعاية الصحية بشكلٍ متاح وميسر للمواطنين.					
16	تهتم الهيئة المحلية بالنظافة والصحة العامة.					
17	تمارس الهيئة المحلية التوعية البيئية للمواطنين.					
18	تسعى الهيئة المحلية لاستغلال الطاقة الشمسية خاصة للتزود بالطاقة.					
19	تدعم الهيئة المحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، نهجاً متكاملاً لسياسات النقل بحيث تكون فعالة وميسورة التكلفة، وصديقة للبيئة ومستدامة وخضراء، وخاصةً التي تتميز بكفاءة استهلاك الطاقة والوقود.					
20	تسعى الهيئة المحلية إلى خلق أماكن عامة آمنة وشاملة وميسرة وخضراء كالمحميات الطبيعية، والحدائق والمرافق ترفيهية بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.					
21	تهتم الهيئة المحلية بمستوى تلوث الهواء في المدينة.					
22	تهتم الهيئة المحلية بمستوى تلوث المياه في المدينة .					

المحور الخامس: الثقافة والإدماج الاجتماعي: وتعني مشاركة الجميع في التنمية الاجتماعية وحصولهم على فرص متكافئة، بغض النظر عن أية اعتبارات دينية، ثقافية، اجتماعية، سياسية، عرقية، أو اقتصادية وبالتالي ضمان التنوع والديمقراطية والمساواة في المدن. وتشمل الاستدامة الاجتماعية على: توفير المساكن المستدامة والخضراء، وتوفير وسائل النقل المستدامة والنظيفة، وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفير البنية التحتية اللائقة وخاصةً الاجتماعية، وتعزيز السلامة العامة، والملاءمة الثقافية.[359]

	المحور الخامس : الثقافة والإدماج الاجتماعي	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
1	تسعى الهيئة المحلية إلى الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وصونه.					
2	تعتبر الهيئة المحلية الثقافة إقتصاداً وعاملاً تنافسياً رئيسياً (الميزة التنافسية).					
3	تهيىء الهيئة المحلية الفرص والبرامج الكافية للمجتمع المحلي للمشاركة بفعالية في الأنشطة الثقافية والفنية.					
4	تخصص الهيئة المحلية الحوافز المالية لتراخيص بناء المباني المستدامة والمرنة والخضراء.					
5	تخطط الهيئة المحلية لتوفير المساكن المستدامة والخضراء.					

[359] وتعني قدرة المؤسسات والأفراد لملاءمة أنفسهم بشكل ايجابي وناجع للعمل مع مجتمعات وثقافات متنوعة.

	يتبع: المحور الخامس : الثقافة والإدماج الاجتماعي	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
6	تخطط الهيئة المحلية لتخفيض أعداد الأشخاص الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو أحياء/مساكن غير رسمية/غير مرخصة أو غير لائقة.					
7	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية و\ أو مديريات الصحة لنشر التوعية حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.					
8	تهتم الهيئة المحلية بتعزيز السلامة العامة.					
9	تعزز الهيئة المحلية الإرشادات الصحية عن طريق حملات الوعي خاصةً في حالات الطوارىء والكوارث .					
10	للهيئة المحلية خطط واضحة في حالات الطوارىء والكوارث.					
11	للهيئة المحلية فرق مخصصة للإستعداد والاستجابة إلى حالات الطوارىء والكوارث.					
12	للهيئة المحلية معايير محددة حول قدرة المدينة على الصمود في حالات الطوارئ والكوارث والاستجابة لها والتكيف معها.					
13	تخصص الهيئة المحلية في موازنتها السنوية بند خاص لإدارة مخاطر الكوارث والطوارىء.					
14	تهتم الهيئة المحلية برصد ومسح للمخاطر العامة.					
15	تعزز وتتعاون الهيئة المحلية مع كل من الجهاز الشرطي وخدمة الإطفاء والإسعاف.					
16	تهتم الهيئة المحلية بمعدلات الجريمة وباستقرار المجتمع.					
17	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني إلى الترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة.					
18	تشرك الهيئة المحلية مؤسسات المجتمع المدني في إعداد خططها الإستراتيجية خاصة في محور التنمية الاجتماعية.					
19	تتعاون الهيئة المحلية مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية في برامج حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين.					
20	تسعى الهيئة المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني إلى تمكين المرأة والشباب إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.					
21	تؤمن الهيئة المحلية بأهمية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.					
22	تقوم الهيئة المحلية بعمل ترتيبات للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعطائهم أهمية خاصة وذلك من أجل حماية حقوقهم.					
23	تلتزم الهيئة المحلية بتطبيق قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم 4 لسنة 1999 والذي يلزم جميع هذه المؤسسات بتوظيف ما نسبته 5% كحدّ أدنى من مجموع العاملين لديها من الأشخاص ذوي الإعاقة.					
24	تسعى الهيئة المحلية إلى توفير الخدمات وموائمة المرافق العامة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة.					

	يتبع: المحور الخامس : الثقافة والإدماج الاجتماعي	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	معارض (2)	معارض بشدة (1)
25	تهتم الهيئة المحلية بمؤشرات النمو السكاني في إعداد خططها.					
26	تولي الهيئة المحلية اهتماماً كافياً لاحتياجات جميع فئات السكان، وخاصة أولئك الذين يتم تقييد حركتهم بسبب الإعاقة أو العمر أو الفقر أو أي عامل آخر.					
27	تسعى الهيئة المحلية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة والميسورة التكلفة والمتاحة والمستدامة بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.					
28	تسهل سياسات النقل الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل أماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وأماكن العبادة والسلع والخدمات الأخرى والترفيه.					
29	تنظم الهيئة المحلية مواقف السيارات وتخطط استخدام الأراضي.					
30	تنظم الهيئة المحلية وبالتعاون مع الجهاز الشرطي المرور خاصةً في المناطق الأكثر إزدحاماً وفي المناسبات الرسمية والدينية.					
31	تخصص وتسهل الهيئة المحلية يوماً أو أكثر لركوب الدراجات الهوائية.					
32	تشجع الهيئة المحلية النشاطات الرياضية كالمشي وتدعم وتشارك بسباقات الجري.					
33	تهيىء الهيئة المحلية البنية التحتية اللازمة من أجل نشاطات ركوب الدراجة والمشي (مثل: مسارات الدراجات الهوائية ، ومسارات المشي).					

ملحق رقم (5): عدد المجالس البلدية في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حسب تصنيف المجلس

المحافظة	عدد المجالس البلدية (أ)	عدد المجالس البلدية (ب)	عدد المجالس البلدية (ج)	المجموع
محافظة أريحا والأغوار	1		2	3
محافظة الخليل	1	12	7	20
محافظة القدس		2	11	13
محافظة بيت لحم	1	2	9	12
محافظة جنين	1	4	10	15
محافظة رام الله والبيرة	2	5	11	18
محافظة سلفيت	1		8	9
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	1	1	1	3
محافظة طولكرم	1	1	9	11
محافظة قلقيلية	1		4	5
محافظة نابلس	1		9	10
المجموع	**11**	**27**	**81**	**119**

ملحق رقم (6): عدد أعضاء المجالس البلدية في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حسب تصنيف المجلس

المحافظة	عدد مقاعد المجالس البلدية (أ)	عدد مقاعد المجالس البلدية (ب)	عدد مقاعد المجالس البلدية (ج)	المجموع
محافظة أريحا والأغوار	15		22	37
محافظة الخليل	15	156	77	248
محافظة القدس		26	121	147
محافظة بيت لحم	15	26	99	140
محافظة جنين	15	52	110	177
محافظة رام الله والبيرة	30	65	121	216
محافظة سلفيت	15		88	103
محافظة طوباس والأغوار الشمالية	15	13	11	39
محافظة طولكرم	15	13	99	127
محافظة قلقيلية	15		44	59
محافظة نابلس	15		99	114
المجموع	**165**	**351**	**891**	**1407**

ملحق رقم (7): مجتمع البحث وعينته (الاستمارة)

تصنيف (نوع) المجالس البلدية	عدد المجالس البلدية في الضفة الغربية	العينة التمثيلية	عدد الأعضاء	واقع عضو واحد على الأقل	عدد الرؤساء	عدد المدراء التنفيذيين أو أحد الموظفين الاداريين	العينة التمثيلية (Confidence Level=5%)
المجالس البلدية (أ)	11	11 بلدية	165	11	11	11	33
المجالس البلدية (ب)	27	27 بلدية	351	27	27	27	81
المجموع	38	38 بلدية	516	38	38	38	114

ملحق رقم (8): عدد السكان حسب نوع الهيئة المحلية

تصنيف (نوع) الهيئات المحلية	عدد السكان	نسبة عدد السكان
المجالس البلدية (أ)	702,863	28%
المجالس البلدية (ب)	553,322	22%
المجالس البلدية (ج)	629,904	25%
المجالس القروية	633,784	25%
المجموع	2,519,873	100%

ملحق رقم (9): عينة البحث للمقابلات

الرقم	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
1	د. توفيق البديري	وكيل الوزارة	وزارة الحكم المحلي
2	د. عزام الحجوج	مدير التخطيط	وزارة الحكم المحلي
3	المهندسة عهود عناية	من دائرة التخطيط الفيزيائي	وزارة الحكم المحلي
4	السيد محمد الرمحي	قائم بأعمال المدير العام	صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية
5	السيد حازم القواسمي	مدير العمليات	صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية
6	السيدة نانسي المصري	المسؤولة الاجتماعية - دائرة البناء المؤسسي	صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية
7	المهندس عبدالله العناتي	المدير التنفيذي	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
8	د.أحمد الأطرش	متخصص في التنمية الحضرية	وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
9	السيد محمود عطايا	مدير عام التخطيط، منسق الفريق الوطني للتنمية المستدامة	الفريق الوطني للتنمية المستدامة - مكتب رئيس الوزراء
10	السيد مصطفى الخواجا	مدير عام الادارة العامة للسجلات والمراقبة الاحصائية	مركز الإحصاء الفلسطيني

ملحق رقم (10): آلية تخصيص الأموال وتصنيف البلديات حسب معايير ومؤشرات أداء صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

م	المؤشر	شروط الإرتقاء	المرتبة
1	تدقيق خارجي تام للعام الذي يسبق عملية التقييم	على البلدية تحقيق جميع مؤشرات المراتب الدنيا	A
2	فائض في الميزانية التشغيلية والربحية للعامين اللذين يسبقان عملية التقييم بنسبة لا تقل عن 15%		
3	كفاءة جيدة في تحصيل الإيرادات أكبر من 100 شيكل /فرد للعام الذي يسبق عملية التقييم (بنود محددة في الميزانية التشغيلية وهي رسوم الرخص والأجازات ورسوم مقابل خدمات)	بالإضافة إلى (3من 5)	A+
4	جودة الخدمة المقدمة للمواطنين من خلال مركز خدمات الجمهور (رخص البناء خلال شهرين، براءة الذمة خلال نفس اليوم)، (أكثر من 0.5 م2 متنزهات لكل فرد في المناطق الحضرية في بلديات الضفة الغربية، أكثر من 0.3 م2 متنزهات لكل فرد في قطاع غزة والمناطق الريفية من بلديات الضفة الغربية)	(4 من 5)	A++
5	وجود وإستخدام نظام إدارة مالية متكامل معتمد	(5 من 5)	
6	تسجيل وتقييم الأصول الثابتة وتحديث السجل سنويا	على البلدية تحقيق جميع مؤشرات المراتب الدنيا	B
		بالإضافة إلى (2من 5)	B+
7	وجود دليل تشغيل وصيانة لقطاعي الطرق والمباني العامة، نفقات الصيانة اكثر من 10% من الميزانية التشغيلية والربحية، إنفاق أكثر من 70% من المخطط إنفاقه على صيانة الطرق والمباني العامة وذلك للعام الذي يسبق عملية التقييم		
8	فائض في الميزانيةالتشغيلية والربحية لأي من العامين اللذين يسبقان عملية التقييم بنسبة لا تقل عن 5%	(3او 4 من 5)	B++
9	كفاءة مرضية في تحصيل الإيرادات أكبر من 50 شيكل /فرد للعام الذي يسبق عملية التقييم (بنود محددة في الميزانية التشغيلية وهي رسوم الرخص والأجازات ورسوم مقابل خدمات)		

10	قيام البلدية بالإفصاح عن مشاريع وإستثمارات البلدية، وما تم تنفيذه من الخطة التنموية الإستراتيجية، و كذلك الافصاح عن تقرير المدقق الخارجي	(5 من 5)	
11	تدقيق خارجي لعام لأي من العامين اللذين يسبقان عملية التقييم	على البلدية تحقيق جميع مؤشرات المراتب الدنيا بالإضافة إلى (2من 5) (3او 4 من 5)	 C
12	وجود دليل إجراءات مالي ومحاسبي بحيث تصدر البلدية تقارير مالية ربعية بموجب الدليل		
13	وجود خطة تنموية إستراتيجية محدثة بمشاركة مجتمعية	(5 من 5)	C+
14	كفاءة أساسية في تحصيل الإيرادات أكبر من 25 شيكل /فرد للعام الذي يسبق عملية التقييم (بنود محددة في الميزانية التشغيلية وهي رسوم الرخص والأجازات ورسوم مقابل خدمات)		
15	قيام البلدية بالإفصاح عن الخطة الإستراتيجية والبيانات المالية ومرتبة البلدية		C++
16	تسليم الموازنة التشغيلية والربحية والميزانية لتطويرية ومصادقتها من وزارة الحكم المحلي حسب نماذج الوزارة للعام الذي يسبق عملية التقييم.	تحقيق مؤشر D	D
	عدم تصديق الموازنة	عدم تحقيق اي مؤشر	

ملحق رقم (11): مصـفوفة القضـايا ذات الأولوية والأهداف والمؤشـرات والبرامج والمشـاريع التنموية لمحافظة رام الله والبيرة وعلاقتها بأجندة السياسات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة

القضية ذات الأولوية	الأهداف	المؤشرات		البرامج/المشروعات المقترحة	أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)	أهداف التنمية المستدامة 2030
قطاع الإدارة والحكم الرشيد - الحكم المحلي					قطاع الإدارة والحكم الرشيد - الحكم المحلي	
ضعف البناء المؤسسي والإمكانات المالية لهيئات الحكم المحلي	تطوير وتحسين البناء المؤسسي ورفع القدرة المالية للهيئات المحلية	عدد الهيئات المحلية التي تم إعداد هيكليات جديدة لها (عدد)		برنامج تطوير البناء المؤسسي في الهيئات المحلية	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن	الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة (11.3) الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية (16.1)
		عدد البلديات التي تم إعداد الخطط التنموية المحلية SDIP (عدد)				
		عدد المجالس القروية التي تم تحديث خططها الرأسمالية السنوية ACIP (عدد)				
		عدد الهيئات التي لديها سجلات أصول ثابتة (عدد)				
		عدد الهيئات المحلية التي تم تطبيق نظام مالي وإداري موحد له (عدد)				
		عدد البلديات التي تم تطبيق نظام الصيانة والتشغيل له (عدد)				
	رفع مستوى التنسيق والتخطيط بين الهيئات المحلية بالمحافظة	عدد مشاريع التخطيط المشترك المنجزة (عدد)		برنامج تعزيز وحدات المتابعة والتخطيط المشترك والخدمات المشتركة	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن	الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة (11.3) الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية (16.1)
		عدد المخططات الهيكلية المنجزة للتجمعات (عدد)				
		عدد مشاريع التسوية المنجزة (عدد)				

ملحق رقم (12): مصـــفوفة الأهداف الاســـتراتيجية لوزارة الحكم المحلي وعلاقتها وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1	تطوير إطار تشريعي ومؤسساتي عصري وحديث.	▪ تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة ▪ إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية. ▪ تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك. ▪ ضمان السلم الأهلي والأمن العام. ▪ تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. ▪ مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد.	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع على المستويات (16.6). ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (16.7). القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان(5.1). اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للانفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات (5.9) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج (10.3)

ملحق رقم (13): الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة البحث

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الموقع الوظيفي	رئيس الهيئة المحلية	35	33.3
	عضو	35	33.3
	المدير الإداري	35	33.3
المحافظة	محافظة أريحا والأغوار	3	2.9
	محافظة جنين	15	14.3
	محافظة الخليل	33	31.4
	محافظة سلفيت	3	2.9
	محافظة القدس	6	5.7
	محافظة طوباس والأغوار الشمالية	6	5.7
	محافظة بيت بيت لحم	9	8.6
	محافظة طولكرم	6	5.7
	محافظة رام الله والبيرة	18	17.1
	محافظة قلقيلية	3	2.9
	محافظة نابلس	3	2.9
تصنيف البلدية حسب صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية	A	3	2.9
	A+	18	17.1
	A++	6	5.7
	B	23	21.9
	B+	31	29.5
	B++	15	14.3
	C++	9	8.6
تصنيف البلدية حسب وزارة الحكم المحلي	أ	30	28.6
	ب	75	71.4

ملحق رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم الوضع المالي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قيمة الايرادات لعام 2019	35,309,424.70	44,249,638.19
قيمة النفقات لعام 2019	42,089,122.27	55,992,452.79
حجم الموازنة الانمائية لعام 2019	6,662,166.45	10,463,556.52
حجم الموازنة التشغيلية لعام 2019	10,477,578.98	13,919,182.00
حجم الموازنة الربحية لعام 2019	8,510,361.18	9,313,362.19

ملحق رقم (15): قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور الحكم الحضري** وكل فقرة من فقرات المحور

رقم الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	0.7970	0.0000
2	0.4780	0.0000
3	0.8970	0.0000
4	0.5670	0.0000
5	0.7860	0.0000
6	0.5670	0.0000
7	0.7650	0.0000
8	0.5760	0.0000
9	0.6570	0.0000
10	0.8750	0.0000
11	0.4980	0.0000
12	0.6750	0.0000
13	0.6870	0.0000
14	0.8760	0.0000
15	0.5760	0.0000
16	0.6780	0.0000
17	0.8760	0.0000
18	0.5870	0.0000
19	0.8710	0.0000
20	0.7630	0.0000
21	0.4650	0.0000
22	0.8730	0.0000
23	0.5760	0.0000
24	0.5760	0.0000
25	0.5670	0.0000
26	0.6750	0.0000
27	0.5980	0.0000

28	0.8720	0.0000
29	0.8740	0.0000
30	0.7650	0.0000
31	0.8750	0.0000
32	0.6870	0.0000
33	0.8750	0.0000
34	0.5760	0.0000
35	0.8760	0.0000

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور التنمية الاقتصادية** وكل فقرة من فقرات المحور

رقم الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	0.5550	0.0000
2	0.8750	0.0000
3	0.4560	0.0000
4	0.7640	0.0000
5	0.7640	0.0000
6	0.4560	0.0000
7	0.4640	0.0310
8	0.7560	0.0260
9	0.8750	0.0000
10	0.5760	0.0000
11	0.8750	0.0000
12	0.4460	0.0000
13	0.4400	0.0090
14	0.4010	0.0000
15	0.9110	0.0000
16	0.6870	0.0000
17	0.4000	0.0230
18	0.5860	0.0000
19	0.5860	0.0000
20	0.5860	0.0000
21	0.4760	0.0000
22	0.8750	0.0000
23	0.4750	0.0000
24	0.5860	0.0000
25	0.5860	0.0000
26	0.4850	0.0000
27	0.5860	0.0000

28	0.6910	0.0000
29	0.7010	0.0120
30	0.7340	0.0000

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور التكنولوجيا** وكل فقرة من فقرات المحور

رقم الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	0.4440	0.0000
2	0.5340	0.0000
3	0.6450	0.0000
4	0.4650	0.0000
5	0.7100	0.0000
6	0.7640	0.0000
7	0.4650	0.0130
8	0.7640	0.0010
9	0.5610	0.0000
10	0.7120	0.0000
11	0.7010	0.0000
12	0.6030	0.0000
13	0.7210	0.0090
14	0.6230	0.0350
15	0.6510	0.0000
16	0.6750	0.0000
17	0.7610	0.0000

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية** وكل فقرة من فقرات المحور

رقم الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	0.4990	0.0000
2	0.7640	0.0000
3	0.7110	0.0000
4	0.5090	0.0000
5	0.6090	0.0000
6	0.4990	0.0000
7	0.5640	0.0010
8	0.4980	0.0200
9	0.7640	0.0000
10	0.7650	0.0000
11	0.8110	0.0000
12	0.7020	0.0000

0.0120	0.7090	13
0.0000	0.7010	14
0.0000	0.6440	15
0.0000	0.6030	16
0.0000	0.4730	17
0.0000	0.5710	18
0.0000	0.4750	19
0.0000	0.5060	20
0.0000	0.4770	21
0.0110	0.6230	22

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور الثقافة والادماج الاجتماعي** وكل فقرة من فقرات المحور

القيمة الاحتمالية	**قيمة ارتباط بيرسون**	**رقم الفقرة**
0.0000	0.4650	1
0.0000	0.9010	2
0.0000	0.7850	3
0.0000	0.8440	4
0.0000	0.8710	5
0.0000	0.8030	6
0.0000	0.6050	7
0.0000	0.7320	8
0.0000	0.5760	9
0.0120	0.9850	10
0.0000	0.4540	11
0.0000	0.6530	12
0.0000	0.4760	13
0.0340	0.4760	14
0.0000	0.5870	15
0.0000	0.9830	16
0.0000	0.5870	17
0.0000	0.8740	18
0.0000	0.8760	19
0.0000	0.8760	20
0.0000	0.8760	21
0.0330	0.4750	22
0.0000	0.5760	23
0.0000	0.6870	24
0.0000	0.5760	25

26	0.8760	0.0000
27	0.4750	0.0000
28	0.6740	0.0000
29	0.4740	0.0000
30	0.4650	0.0000
31	0.4650	0.0000
32	0.4650	0.0000
33	0.5760	0.0000

قيمة معامل الارتباط بين الدرجة الكلية **لمحور الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها** وكل فقرة من فقرات المحور

رقم الفقرة	قيمة ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
1	0.4650	0.0000
2	0.7850	0.0000
3	0.4650	0.0000
4	0.9010	0.0000
5	0.8710	0.0000
6	0.5760	0.0000
7	0.9850	0.0120
8	0.4750	0.0000
9	0.8030	0.0000
10	0.4540	0.0000
11	0.4650	0.0000
12	0.8440	0.0000
13	0.4650	0.0000
14	0.8760	0.0000
15	0.6050	0.0000
16	0.7320	0.0000
17	0.4740	0.0000
18	0.6740	0.0000
19	0.4760	0.0000
20	0.4750	0.0330
21	0.6530	0.0000
22	0.4760	0.0340
23	0.5870	0.0000
24	0.9830	0.0000
25	0.5870	0.0000
26	0.8740	0.0000

0.0000	0.8760	27
0.0000	0.8760	28
0.0000	0.8760	29
0.0000	0.5760	30
0.0000	0.5760	31
0.0000	0.6870	32

ملحق رقم (16): حالة التوفر لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

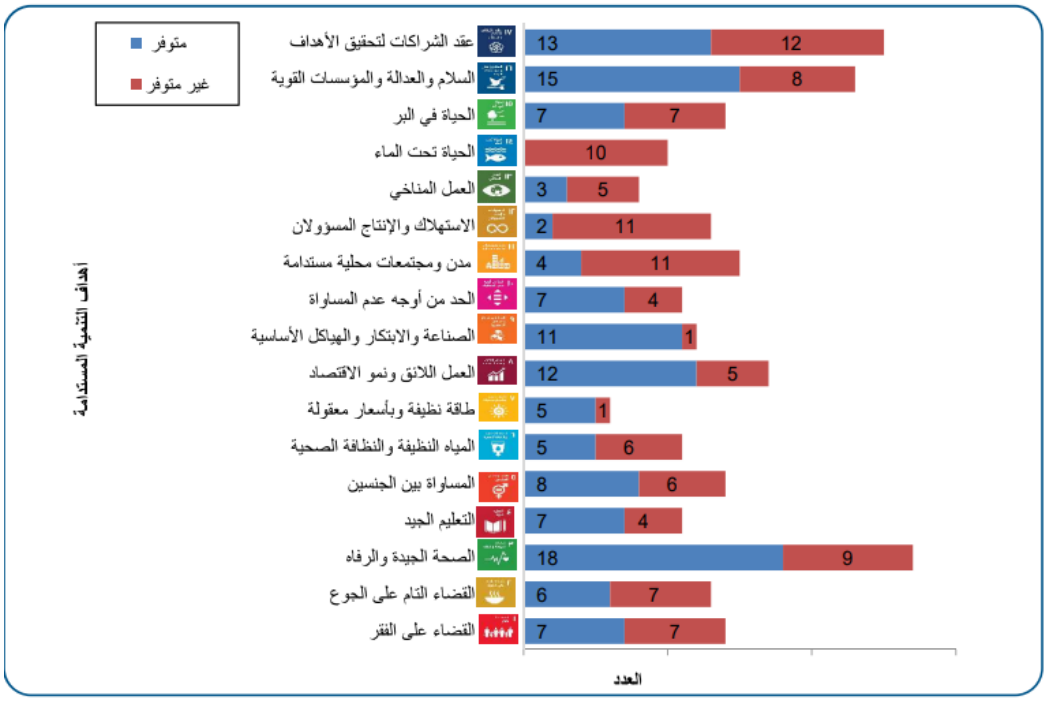

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة في الجهاز، رام الله –فلسطين.